المركز القومي للترجمة

جورج فريدمان

الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير

ترجمة : أحمد محمود

2928

الدار المصرية اللبنانية

الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير

THE NEXT DECADE
BY GEORGE FRIEDMAN

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر 2006 تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

شارع الجبلاية - بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة
ت : 27354524 فاكس : 27354554
Email: nctegypt@nctegypt.org

2928

فريدمان ، جورج.

الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير / تأليف جورج فريدمان؛ ترجمة أحمد محمود .- ط1.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2016.

328 ص؛ 21 سم.

تدمك: 3 - 034 - 795 - 977 - 978

1- العالم - الأحوال السياسية

أ- محمود، أحمد (مترجم)

ب- العنوان. 320.909

رقم الإيداع: 27209 / 2015

©
الدار المصرية اللبنانية

16 عبد الخالق ثروت القاهرة.

تليفون: 23910250 202 +

فاكس: 23909618 202 + ص.ب 2022

E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

الطبعة الأولى: ربيع أول 1437 هـ - يناير 2016م

جورج فريدمان

الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير

ترجمة : أحمد محمود



الدار المصرية اللبنانية

«أتمنى أن يكون الرب بجانبي، غير أنه لابد لي من الحصول على كنتاكي».

أبراهام لنكولن

«القواعد ليست مقدسة بالضرورة، لكن المبادئ مقدسة بالضرورة».

فرانكلين روزفلت

«لا يمكن أن نتظاهر بالبراءة خارج البلاد في عالم ليس بريئًا».

رونالد ريجان

«من الضروري للأمير الذي يأمل في الحفاظ على موقعه أن يتعلم كيف لا يكون طيبًا، وأن يستخدم هذه المعرفة أو لا يستخدمها تبعًا للضرورة».

نيكولا ميكيافيللي

المحتويات

قائمة الصور التوضيحية

تصدير المؤلف

يتناول هـذا الكتاب العلاقـة بين الإمبراطورية والجمهورية وممارسـة السـلطة في العشـر سـنوات المقبلـة، وهو كتـاب ذو طابع شـخصي أكثر من كتابـي «المائة عـام التالية»؛ لأننـي أتناول همي الأكبر، وهـو أن قوة الولايات المتحـدة في العالم سـوف تقضي على الجمهورية. ولسـت الشـخص الذي يتحاشـى القـوة؛ فأنا أفهم أنـه بلا قـوة لا يمكن أن تكون هناك جمهورية، ولكن المسـألة التي أثيرها هي كيف ينبغي للولايـات المتحدة أن تتصرف في العالم، وهي تمارس قوتها، وتحافظ على الجمهورية في الوقت ذاته؟

إنني أدعو القراء إلى إمعان النظر في موضوعين: الأول، هو مفهوم الإمبراطورية غيـر المتعمـدة؛ فأنا أقـول إن الولايـات المتحدة أصبحـت إمبراطوريـة ليس لأنها تعمـدت ذلـك، بل لأن التاريخ سـار على هذا النحـو. ولا معنى لمسـألة ما إذا كان ينبغي للولايات المتحدة أن تكون إمبراطورية أم لا؛ فهي إمبراطورية.

ولهـذا السـبب، يتعلـق الموضوع الثاني بـإدارة الإمبراطورية. وأنـا أرى أن أهم سؤال وراء ذلك هو ما إذا كان يمكن للجمهورية أن تبقى أم لا؛ فقد أُسست الولايات المتحدة على خلفية الإمبريالية البريطانية. والأمر الذي يتسـم بالمفارقة، والمخيف مـن نواحٍ كثيرة، هو أن المؤسسـين قدمـوا لنا، في زماننا هذا، أوجـه هذه المعضلة. ربمـا كانـت هناك مخارج من هـذا المصير، ولكن تلك المخـارج لم تكن مرجحة.

وأصبحت الدول على ما هي عليه خلال قيود التاريخ، وللتاريخ قدر قليل جدًّا من الحساسية، حين يتعلق الأمر بالأيديولوجيا أو الأفضليات؛ فنحن ما نحن عليه.

ليس واضحًا لي ما إذا كان يمكن للجمهورية تحمل ضغط الإمبراطورية أم لا، أو ما إذا كان يمكن لأمريكا أن تبقى سالمة بعد الإمبراطورية سيئة الإدارة أم لا. بعبارة أخرى، هل يمكن جعل إدارة الإمبراطورية متوافقة مع متطلبات الجمهورية؟ هذا غير واضح بالفعل بالنسبة لي؛ فأنا أعلم أن الولايات المتحدة ستكون قوة ذات بأس في العالم، أثناء هذا العقد المقبل، وكذلك بالنسبة للقرن التالي.. ولكني لا أعلم ما نوع النظام الحاكم الذي سيكون لديها؟

أنا أؤيد الجمهورية بشدة، وربما لا يكون العدل هو ما يهتم به التاريخ، ولكنه ما أهتم به أنا؛ فقد أمضيت قدرًا كبيرًا من الوقت أفكر في العلاقة بين الإمبراطورية والجمهورية، والنتيجة الوحيدة التي توصلت إليها، هي أنه إذا كان للجمهورية أن تبقى فالمؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تنقذها هي الرئاسة. هذا شيء من الغريب أن يُقال في ظل كون الرئاسة من نواح عديدة أكثر مؤسساتنا إمبريالية (فهي المؤسسة الوحيدة التي يجسدها شخص واحد). غير أنها في الوقت ذاته الأكثر ديمقراطية؛ حيث إن الرئاسة هي المنصب الوحيد، الذي يختار له الناس جميعًا قائدًا قويًّا واحدًا.

ولكي أفهم هذا المنصب، فإنني ألقي نظرة على ثلاثة رؤساء، عرَّفوا العظمة الأمريكية: الأول هو أبراهام لنكولنAbraham Lincoln الذي أنقذ الجمهورية، وثانيهما هو فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt، الذي أعطى الولايات المتحدة محيطات العالم، أما ثالثهما فهو رونالد ريجانRonald Reagan ، الذي قوَّض الاتحاد السوفيتي، وأعد المسرح للإمبراطورية. وكان كل منهم رجلًا أخلاقيًّا إلى أقصى حد ... على استعداد-رغم ذلك- لأن يكذب وينتهك القانون، ويخون المبدأ لتحقيق تلك الغايات.. لقد جسدوا مفارقة ما أسميه الرئاسة الميكيافيلية، وهي المؤسسة التي توفق كأحسن ما يكون بين الخداع والصلاح؛ من أجل استعادة الوعد الأمريكي.

لا أظن أن كون المرء عادلًا أمرًا يسيرًا، ولا أرى أن القوة مجرد تجسيد للنوايا الطيبة؛ ففكرة هذا الكتاب، المطبقة على مناطق العالم، هي أن العدل ينتج عن القوة، والقوة ممكنة فقط نتيجة لدرجة من شدة القسوة التي لا يطيقها معظمنا. ومأساة الحياة السياسية هي الصراع بين حد النوايا الطيبة والقوة الضرورية، وفي بعض الأحيان ينتج ذلك الخير. وقد حدث ذلك في حالة لنكولن وروزفلت وريجان، ولكن ليس هناك مايضمن حدوث ذلك في المستقبل؛ فهو يتطلب العظمة.

وتصف الجيوبوليتيكا ما يحدث للدول، ولكنها لا تقول الكثير عن أنواع النظم الحاكمة التي ستكون فيها، وأنا مقتنع بأنه ما لم نفهم طبيعة القوة ونتقن فن الحكم، فإننا قد لا نتمكن من اختيار اتجاه نظامنا الحاكم. ولهذا السبب ليس هناك شيء متناقض في قولي بأن الولايات المتحدة سوف تسود في القرن المقبل، غير أنها ربما تفقد روح جمهوريتها. وآمل ألا يحدث ذلك؛ حيث إن لي أولادًا، أو أن لدي الآن أحفادًا. ولست مقتنعًا بأن الإمبراطورية تستحق ثمن الجمهورية، وأنا متأكد من أن التاريخ لا يعير اهتمامًا لما أراه أنا أو يراه الآخرون.

لهذا السبب سوف يهتم هذا الكتاب بقضايا السنوات العشر المقبلة وفرصها وتحدياتها المتأصلة، وسوف تتشكل تحالفات مفاجئة، وسوف تنشأ التوترات غير المتوقعة، وسوف يرتفع المد الاقتصادي وينحسر. وليس مفاجئًا أن كيفية مقاربة الولايات المتحدة (وخاصة الرئيس الأمريكي) لهذه الأحداث سوف تقود إلى صحة الجمهورية أو تدهورها. إن عقدًا مثيرًا للاهتمام ينتظرنا.

تقديم لطبعة أنكور

يجمع كتاب «الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير» بين ثلاثة موضوعات، الأول: هـو التوتر بين الجمهورية الأمريكيـة والإمبراطورية الأمريكية، والثاني: هو شـخصية الرئيـس اللازمـة لإدارة الإمبراطوريـة غير المتعمـدة وغيـر المرغوبة مع الحفـاظ على الجمهورية، أما الثالث: فهو تنبؤ بالعالم الذي سنعيش فيه خلال هذا العقد.

وبينمـا أكتب تقديـم الطبعة ذات الغـلاف الورقي، بعد حوالي ثمانية أشـهر من نشر الطبعة ذات الغلاف المقوى، تفاجئني السرعة التي وقعت بها بعض الأحداث، والطريقة التي بدأت بها بالفعل بعض الأحداث، التي كانت تخيم بشـكل كبير على الإعلام والعقل العام، في التلاشي.

من المؤكد أن الشيء الأهم الذي حدث هو تسارع أزمة الاتحاد الأوروبي. وفي كل مـن «المائة عـام التاليـة» و«الإمبراطورية والجمهورية في عالـم متغير»، قدمت الحجة على أن الاتحاد الأوروبي، باعتباره مؤسسة وأوروبا باعتبارها نموذجا مثاليا موحدا لا يمكن الدفاع عنهما، وليست المسألة مجرد اختلاف ثقافات، وإن لم يكن هذا بالأمر الهين؛ فالمشـكلة هي أن منطقة تجارة حرة في وسـطها ثاني أكبر مُصَدِّر في العالم ـ ألمانيا ـ يسـتغل منطقة التجارة الحرة لتحقيق استقرار اقتصاده هو، بينما يدمر قدرة شـركائه على النمو اقتصاديًا. وهذه المشـكلة، مقرونـة بالبيروقراطية في بروكسـل، والعملة المقصود بها أن تعزز مصالح شمال أوروبا، جعلت من الصعب

تخيل نجاة أوروبا، وواقع الأمر أنها ليست ناجية الآن. ومن المؤكد أنها ستستغرق وقتًا طويلًا كي تموت كمؤسسة، ولكن واقع أوروبا الذي جرى تخيله حتى قبل سنوات قليلة قد ولى، وكل ما بقي هو آلات أوروبا والمرارة.

تحدثت عن الصين باعتبارها دولة تواجه أزمة - وهي تعيش تلك الأزمة - ولكي تحول دون إفلاس الأعمال التجارية وتضخم صفوف العاطلين، تقرض البنوك الصينية المشروعات المتعثرة المال لسداد ديونها. ونتيجة ذلك هي زيادة كبيرة في التضخم، جعل العمالة الصينية أغلى من المكسيكية، وذلك يعني أن الصادرات التي تعتمد عليها الصين في إدارة اقتصادها إما أن تصبح غير قادرة على المنافسة، أو أن تنخفض الأرباح إلى نقطة الاختفاء؛ فالاقتصاد ينمو ولكن الربح يتدنى، وهذا هو ما حدث في اليابان في عام 1990 وهو ما يحدث للصين. وكما كان الحال مع اليابان، فمازال الإعلام الغربي يحتفي بنجاح الصين.

مازالت روسيا تزداد قوة باعتبارها الدولة الوحيدة، التي لا تعاني من أزمة مالية(*)، بينما لا تزال تركيا تزيد وجودها ونفوذها في المنطقة. وكوَّن الأوروبيون الغربيون جماعة معركة فيسيجراد، التي تضم بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر، وهو تحالف على الورق في هذه النقطة، بعيدًا عن كونه قوة محاربة فعالة، غير أن هذه البلدان تتطلع إلى ما وراء الناتو من أجل أمنها.

ما لم نتنبأ به في هذا الكتاب هو الربيع العربي، وما كنت سأقوله هو أن الربيع العربي لم يحدث قط إلا في خيالات الغربيين، ولم يُسقط أي نظام سوى النظام

(*)يعاني الاقتصاد الروسي من الكساد منذ أوائل 2014، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أزمة القرم وإلى هروب رأس المال لاحقاً. ويشكّل انخفاض أسعار النفط، وفرض عقوبات اقتصادية بسبب الأزمة الأوكرانية العامل الرئيسي في الاقتصاد الروسي، ويعود التراجع الحاد في سعر الروبل - في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى ما سبق - إلى نزوح الأموال إلى خارج روسيا (المترجم).

الليبي، وكان ذلك فقط بسـبب تدخل الناتو. ولـم يكن سقوط مبارك سقوط نظام بل سـقوط شـخص؛ فقد حلت محله طغمة عسـكرية تواصل الحكم العسكري، الذي أوجده جمال عبد الناصر في الخمسـينيات. وفي هذه النقطة، لم يسـقط أسد سوريا ولا أي مـن الأنظمـة الأخرى. ومازالـت حكومة البحرين في السـلطة، حيث أبقت عليها القوات السعودية. إن الربيع العربي لم يحدث، فقد بدا فحسب أنه سيحدث، دون أن يتخذ شكلًا متماسكًا قط.

لابد أن نتذكر دائمًا أنه ليس بالضرورة أن تتسـبب كل الاضطرابات في تشـكيل الثـورات، وليسـت كل الثـورات ناجحـة، وليسـت كل الثـورات الناجحـة تخلـق ديمقراطيـات دسـتورية. ومن المؤكد أنه كان هناك ديمقراطيون دسـتوريون وسـط الحشـود، ولكـن بغـض النظر عـن عدد المـرات التي أجـرت فيها السي إن إن، أو البي بي سـي لقاءات معهم، فهم لم يمثلوا الحشـود كلها، التي كان الكثير ممن فيها ديمقراطيين، ولكنهم كانوا يريدون إقامة أنظمة إسلامية، وليس أنظمة ليبرالية، وفي النهاية اجتاحت الاضطرابات المنطقة. ولكن الأمر الأكثر لفتًا للانتباه هو قلة ما طرأ عليهـا من تغيـر؛ فالعالم العربي هو العالـم العربي، وهو لا يتوق إلى إعادة تشـكيله على هيئة أوروبا وأمريكا، كما أنه لم يكن كذلك.

كمـا قلـت من قبـل، فـإن الولايـات المتحدة فـي أفضـل حالة لأي مـن القوى العظمـى؛ إذ إنها على خلاف أوروبا، لا تؤدي مشـكلاتها الاقتصادية إلى تحطمها. وعلـى عكـس الصيـن، يمكـن معالجـة مشـكلاتها الاقتصاديـة. ولا يعني هـذا أن مشكلات الولايات المتحدة الاقتصادية ليست مؤلمة.

لا ينبغـي كذلـك القـول بـأن هذه الأزمـات لم تخلق أزمة مؤسسـية، أو بشـكل أدق، إن الأزمة المؤسسـية التي اجتاحت العالم لم تطل الولايات المتحدة. وكانت النتيجـة الوحيدة الأهـم للأزمة المالية العالمية، هي نقض مشـروعية سـلطة النخبة الماليـة، التـي كان يُنظَـر إليها على أنها فاسـدة وتفتقـر إلى الكفاءة فـي الوقت ذاته.

فقد تدخلت النخب السياسية لإحداث استقرار الموقف، وبعد أن فشلت في حل المشكلة نُقِضَت مشروعيتها هي نفسها.

الأزمة السياسية هي أن جماهير البلدان الكبرى لا تثق في النخب السياسية أو المالية. ونرى هذا في أوروبا والصين، ويمكن أن نرى هذا كذلك في الولايات المتحدة، عندما لا تتحدى الحركات في كل من اليمين واليسار مبادئ النظام بقدر تحديها للقيادة؛ فقد أثار حفل الشاي على اليمين واليسار الديمقراطي - بطرق مختلفة وبخطاب مختلف - مسألة ما إذا كانت النخبة تعرف ما تفعله أو ما تعمله من أجل المصلحة العامة.

عمَّق هذا أزمة الجمهورية في وقت حرج. وقد قلت في هذا الكتاب بأن الإمبراطورية تهدد الجمهورية، وأن أية أزمة ثقة في النخبة السياسية في هذه اللحظة مزعجة إلى حد كبير. والتوفيق بين الجمهورية والإمبراطورية في هذا العقد أمر مهم، وهو لن ينتظر؛ فالإمبراطورية في سبيلها لأن تكون عبئا على الجمهورية لا يمكن إدارته. ومع عدم الثقة المتزايد في النخبة السياسية، تقترب قدرتها على إدارة هذه المهمة الصعبة من المستحيل، على نحو غير عادي؛ فهي دون ثقة الجماهير مستحيلة.

هذه هي الأزمة التي تواجهها الولايات المتحدة؛ فهي تتعامل مع تناقض جوهري في النظام الحاكم والواقع، في وقت، يُنظَر فيه نظرة سيئة إلى القادة. وهذه ظاهرة دولية واسعة الانتشار، ولكن الأزمة في الولايات المتحدة لها آثارها على العالم بسبب مركزية الولايات المتحدة بالنسبة للنظام العالمي، وأن ما يحدث في الولايات المتحدة لا يبقى تأثيره في الولايات المتحدة.

لقد أصبحتُ أكثر يأسًا في الشهور الماضية بشأن حل الأزمة؛ فنوعية الرئيس الذي نحتاجه ليست لها علاقة كبيرة بالأيديولوجيا، بل إن علاقتها أكبر بالاستعداد

لاستخدام القوة لتحقيق غايات أخلاقية. ومن الصعب أن تكون رئيسًا في ظل الظروف الحالية، ولكن الرؤساء يتغيرون أو يمكن إحلالهم. وفي أي من الحالتين، سوف يقع عبء إدارة الجمهورية الأساسي على عاتق الرئيس، ولن يتغير هذا كله في ذهني؛ فمن المؤكد أن هناك وقتًا، ولكن هناك القليل الثمين منه. فما العقد في عين التاريخ إلا كلمح البصر.

مقدمة

إعادة توازن أمريكا

القرن يتعلق بالأحداث، والعقد يتعلق بالناس

كتبت «المائة عام التالية» لاستكشاف القوى الموضوعية، التي تشكل التاريخ على المدى الطويل، ولكن البشر لا يعيشون على المدى الطويل. نحن نعيش فترة قصيرة من الزمن لا تشكل حياتنا فيها الاتجاهات التاريخية الشاسعة، وإنما تشكلها القرارات المحددة التي يتخذها أشخاص بعينهم.

ويتعلق هذا الكتاب بالمدى القصير للعشر سنوات المقبلة: الواقع المحدد الذي يجب مواجهته، والقرارات المحددة الواجب اتخاذها، والنتائج المحتملة لتلك القرارات. ويظن معظم الناس أنه كلما طال الإطار الزمني، ازدادت عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل. وأنا أرى عكس ذلك؛ فالأفعال الفردية هي أصعب ما يمكن التنبؤ به. وخلال قرن من الزمان تُتَّخَذ قرارات فردية كثيرة على نحو، لا يكون معه أي منها مهمًّا في حد ذاته؛ فكل قرار يضيع في دوامة الأحكام التي تشكل القرن. غير أنه في الإطار الأقصر مدى للعقد، يمكن للقرارات الفردية التي يتخذها أشخاص فرادى، خاصةً هؤلاء ذوي السلطة السياسية، أن تكون على قدر هائل من الأهمية. وما كتبته في «الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير»، هو في إطار فهم هذا العقد، ولكنه الإطار فحسب.

التنبـؤ بقرن مـن الزمان هو فن الاعتراف بالمسـتحيل، ثم حـذف كل الأحداث التـي لـن تقع، من الناحية المنطقية على الأقل، من البحث. والسـبب هو، كما يقول شـيرلوك هولمز Sherlock Holmes، «عندما تحذف المسـتحيل، فلابد أن ما يتبقى هو الحقيقة، مهما كانت غير محتملة».

مـن الممكـن باسـتمرار أن يفعل القائد شـيئًا غبيًا أو رائعًا على نحـو غير متوقع، ولهـذا فمــن الأفضل ترك التنبـؤ للمدى الطويل، وهـو تلك الفترة مـن الزمن، التي لا تكـون فيها للقـرارات الفردية أهمية كبيرة. لكن بعـد أن تتنبأ على المدى الطويل، يمكنك لف السـيناريو الخاص بك ورؤية ما سيسـفر عنه خلال عقد من الزمان على سبيل المثال. وما يجعل هذا الإطار الزمني مثيرا للانتباه، هو أنه من الطول بما يكفي لجعل القوى الأكبر المحايدة ساخنة، لكنه قصير بما يكفي لأن تغير القرارات الفردية للقـادة الأفـراد النتائج، التي يمكن أن تبدو حتمية لولا ذلـك. والعقد هو النقطة التي يلتقى عندها التاريخ وفن إدارة الدولة، وهو فترة من الزمن تظل فيها السياسات مهمة.

لست في العادة الشخص الذي يتورط في الجدل السياسي؛ فاهتمامي بما سوف يحـدث أكثـر مـن اهتمامي بمـا أريـد أن أراه يحدث. لكـن خلال فتـرة العقد، تظل الأحداث التي لا تكون لها أهمية على المدى الطويل تؤثر علينا على نحو شـخصي وعميق، كما أن لها معنى حقيقيًا في تحديد أي السبل نسلك نحو المستقبل؛ ولذلك فإن هذا الكتاب تنبؤ بالسياسات التي يمكن اتباعها ومناقشة لها.

نبدأ بالولايات المتحدة للسـبب نفسـه الذي كان سيجعل أية دراسة في عام 1910 تبدأ ببريطانيا. وبغض النظر عما قد يدخره المستقبل، يدور النظام العالمي الآن حول الولايـات المتحـدة، تمامًا كما كانت بريطانيا النقطة المحورية في السـنوات السـابقة للحـرب العالميـة الأولـى. وفي «السـنوات المائـة التاليـة» كتبت عن قـوة الولايات المتحـدة طويلـة المـدى. وفي هـذا الكتاب لابـد لي مـن الكتابة عن نقـاط الضعف الأمريكية، التي أظن أنها ليسـت مشـكلات على المدى الطويل؛ فسوف يتولى الزمن

أمر معظمها. ولكن لأننا - أنا وأنت - لا نعيش على المدى الطويل، فهذه المشكلات حقيقية جدًّا بالنسبة لنا، فبعضها متجذر في الاختلالات البنيوية التي تتطلب حلولًا، وبعضها مشكلات قيادة، لأن القرن كما قلت من قبل يتعلق بالناس.

هذه المناقشة للمشكلات والناس ملحة إلى حد كبير في هذه اللحظة، ففي العقد الأول بعد أن أصبحت الولايات المتحدة القوة العالمية الوحيدة كان العالم ساكنًا نسبيًّا مقارنةً بحقب أخرى. وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية الحقيقية في رأي الولايات المتحدة، كانت بغداد ودول البلقان مصدر إزعاج وليس تهديدات، ولم تكن الولايات المتحدة بحاجة إلى استراتيجية في عام، بدا أنه قَبِل القيادة الأمريكية دون شكوى. وبعد عشر سنوات، قضى الحادي عشر من سبتمبر على هذا الوهم، فقد كان العالم أخطر مما تخيلنا، لكن الخيارات بدت أقل كذلك. ولم تَصُغِ الولايات المتحدة استراتيجية عالمية ردًّا على ذلك. بل وضعت استراتيجية سياسية عسكرية، ذات مركز اهتمام ضيق، المقصود بها هزيمة الإرهاب، مستبعدةً كل ما عدا ذلك تقريبا.

والآن ينتهي هذا العقد كذلك، ويجري البحث عن مخرج من العراق، ومن أفغانستان، بل ومن العالم، الذي بدأ عندما اصطدمت الطائرات المخطوفة بمبانٍ في نيويورك وواشنطن. ودافع الولايات المتحدة باستمرار هو الانسحاب من العالم، مستمتعة بمباهج الوطن الآمن الذي تحميه منطقة عازلة من المحيطات الواسعة على الجانبين. لكن الوطن ليس آمنًا، من الإرهابيين أو من الدول القومية الطموحة، التي ترى الولايات المتحدة على أنها خطيرة ولا يمكن التوقع بما تقوم به.

في عهدي الرئيس بوش Bush والرئيس أوباما Obama، فقدت الولايات المتحدة رؤية الاستراتيجية طويلة المدى التي خدمتها بشكل جيد معظم القرن الماضي. وبدلًا من ذلك انطلق الرؤساء الأخيرون في مغامرات عشوائية؛ إذ وضعوا أهدافًا لا يمكن تحقيقها، لأنهم تصوروا القضايا على نحو غير صحيح، وكأنهم صدقوا خطابهم. ونتيجة لذلك، بالغت الولايات المتحدة في قدرتها على

مد نفوذها في أنحاء العالم، الأمر الذي سمح حتى للاعبين الصغار أن يكونوا الذيل الذي يحرك الكلب.

الضـرورة الأكثـر أهميـة لسياسـة أمريكية، فـي العقد المقبـل، هي العـودة إلى الاسـتراتيجية العالميـة المتوازنة التـي تعلمتها الولايات المتحدة مـن نموذج روما القديمـة، ومـن بريطانيا قبل مائة عام؛ فهـؤلاء الإمبرياليون المتمون إلى المدرسـة القديمة لم يحكموا بالقوة الرئيسية. بل حافظوا على هيمنتهم بوضع لاعبين محليين، فـي مقابل بعض وإبقاء هؤلاء اللاعبين معارضيـن لآخرين يمكن أن يحرضوا على المقاومة. وقد حافظوا على توازن القوة باسـتخدام القوى المتعارضة؛ للقضاء على بعضهـم البعض، بينما يضمنون مصالح الإمبراطورية الأوسـع. كما أبقوا على ربط دولهـم العميلة ببعضها بواسـطة المصالـح الاقتصادية والدبلوماسـية، التي لا تعني المجاملات الروتينية بين الدول، بل التلاعب المتقن الذي يجعل الجيران والعملاء الزمـلاء لا يثقون في بعضهم على نحو يزيد على عـدم ثقتهم في القوى الإمبريالية. وكان التدخل المباشر اعتمادًا على قوات الإمبراطورية هو الملاذ البعيد الأخير.

التزامًـا بهـذه الاسـتراتيجية، تدخلـت الولايات المتحـدة في الحـرب العالمية الأولـى فقـط، عندما كان التـوازن بين القوى الأوروبيـة ينهار، وفقـط عندما بدا أن الألمان قد يكتسـحون بالفعل الإنجليز والفرنسيين في الغرب، مع انهيار روسيا في الشرق. وعندما توقف القتال، ساعدت الولايات المتحدة في صياغة معاهدة سلام، منعت فرنسا من الهيمنة على أوروبا ما بعد الحرب.

أثنـاء الأيام الأولى من الحـرب العالمية الثانية، نأت الولايات المتحدة بنفسـها عن الاشـتراك المباشـر قدر الإمـكان، حيث أيـدت البريطانيين فـي جهودهم لصد الألمان في الغرب، بينما شجعت السوفيت على استنزاف الألمان في الشرق. وبعد ذلـك وضعـت الولايات المتحدة اسـتراتيجية توازن قوى؛ لمنع الاتحاد السـوفيتي من الهيمنة على شـرق أوروبا والشـرق الأوسـط، والصين في نهايـة الأمر. وطوال

تلـك الفتـرة الزمنيـة الطويلـة مـن الظهـور الأول لـ«السـتار الحديدي» حتـى نهاية الحرب الباردة، كانت اسـتراتيجية صرف الانتباه والمنـاورة الأمريكية هذه عقلانية ومتماسكة، وتتسم بالمهارة على نحو فعال.

ومـع ذلـك، تحولـت الولايـات المتحـدة عقـب انهيار الاتحـاد السـوفيتي من الاسـتراتيجية التي تركز على محاولة احتواء القـوى الكبرى، إلى محاولة بلا هدف محدد لاحتواء القوى الإقليمية المهيمنة المحتملة، عندما أضر سلوكها الحساسيات الأمريكيـة. وفـي الفترة من 1991 إلى 2001، تدخلت الولايات المتحدة في خمسـة بلدان، هي: الكويت والصومال وهايتي والبوسنة ويوغوسلافيا، وهو ما كان إيقاعا غير عادي للعمليات العسـكرية. وفي بعض الأحيان بدا أن الهموم الإنسـانية تحرك الاستراتيجية الأمريكية، رغم أن الهدف كان واضحًا باستمرار، فبأي معنى كان غزو هايتي في عام 1994، على سبيل المثال، في المصلحة القومية؟

لكـن الولايات المتحـدة كان لديها مخزون هائل من القوة في التسـعينيات، وهو ما منحها مسـاحة فسـيحة للمناورة، وكذلك مسـاحة للتمتع بنزواتهـا الأيديولوجية؛ فعندما تكون مهيمنًا بشكل ساحق، فإنك لا تضطر إلى العمل بدقة الجرَّاح. ولم تكن الولايات المتحدة مضطرة للفوز، عندما كانت تتعامل مع الجهات الإقليمية المهيمنة المحتملـة، بمعنـى هزيمة جيش معاد واحتـلال وطنه. ومن وجهة النظر العسـكرية، كانـت الغـارات الأمريكية أثناء التسـعينيات هجمـات إجهاضية، هدفها المباشـر هو إغراق قوة إقليمية واعدة في الفوضى؛ لإجبارها على التعامل مع التهديدات الإقليمية والداخلية في الزمان والمكان الذي يختاره الأمريكيون، بدلًا من السماح لها بالتطور ومواجهة الولايات المتحدة حسب الجدول الزمني للدولة الصغرى.

بعد الحادي عشـر من سـبتمبر، أصبحت الولايات المتحدة، التي اسـتبدت بها فكـرة الإرهاب حديثا، أكثر تشوشًـا، حيث غابـت عنها رؤية مبادئها الاسـتراتيجية طويلـة المـدى بالمرة. وكبديـل لذلك، خلقت هدفًا اسـتراتيجيًا جديـدًا، لكنه بعيد

المنـال، وهـو القضاء على تهديد الإرهاب. وكان المصدر الرئيسـي لهذا التهديد - وهـو القاعدة - قد جعل لنفسـه هدفًا غيـر مرجح، ولكنه قابل للتصـور، وهو إعادة الخلافـة الإسـلامية، تلك الدولة الدينيـة التي أقامها محمد (ﷺ) في القرن السـابع الميلادي، وظلت قائمة - بشـكل أو بآخر - حتى سـقوط الدولة العثمانية مع انتهاء الحـرب العالميـة الأولـى. وكانت اسـتراتيجية القاعـدة هي الإطاحـة بالحكومات المسلمة، التي تعتبرها غير إسلامية على النحو الكافي، وهو ما سعت لتحقيقه بإثارة الانتفاضات الشـعبية في تلك البلدان. ومن وجهة نظر القاعدة، فإن سـبب استمرار خضـوع الجماهيـر الإسـلامية هو الخوف مـن حكوماتها، وهو مـا كان يقوم بدوره على الإحساس بأن الولايات المتحدة، راعية حكوماتها، لا يمكن تحديها. ولتحرير الجماهير من ترهيبها، شعرت القاعدة بأنه يتعين عليها توضيح أن الولايات المتحدة ليسـت قويـة كما تبدو؛ وأنها في واقـع الأمر معرضة للخطر مـن جماعة صغيرة من المسلمين، شريطة أن يكون هؤلاء المسلمون مستعدين للموت.

عنـد الرد علـى هجمات القاعدة، اصطدمـت الولايات المتحـدة بالعالم العربي، خاصة في أفغانسـتان والعراق. وكان الهدف هو بيان القدرة الأمريكية على الوصول، ولكن هذه الجهود كانت كذلك هجمات إجهاضية. فلم يكن الهدف منها هزيمة الجيش واحتلال الأرض، بل مجرد تعطيل القاعدة وخلق فوضى في العالم الإسـلامي. لكن خلـق الفوضى تكتيك قصير المدى، وليس اسـتراتيجية طويلة المدى؛ فقد أوضحت الولايـات المتحدة أن بالإمكان تدمير التنظيمـات الإرهابية وتخفيف حدة الإرهاب، ولكنها لم تحقق الهدف الذي أبرزته، وهو القضاء المبرم على التهديد؛ لأن ذلك كان يتطلب مراقبة الأنشـطة الخاصة لأكثر من مليار شـخص ينتشـرون في أنحاء الأرض، وحتـى محاولة السـعي لذلك كانت سـتتطلب مـوارد هائلة. وبمـا أن النجاح في هذا المسعى مسـتحيل، فمن الواضح أن الولايات المتحدة كانت ستستنزف نفسها وتنفد

مواردها أثناء ذلك، كما حدث، لمجرد أن كون أمر مثل القضاء على الإرهاب مرغوبًا لا يعني أنه عملي، أو أن الثمن الذي يجب دفعه معقول.

سوف يستحوذ التعافي من إنهاك هذا المسعى وتشويشه على الولايات المتحدة على مدى العشر سنوات المقبلة، ولابد أن تبدأ الخطوة الأولى: العودة إلى سياسة الحفاظ على توازن القوى الإقليمي، في المنطقة الرئيسية للاشتباك العسكري الأمريكي، وهي مسرح عمليات يمتد من البحر المتوسط إلى جبال هندكوش. وبالنسبة لمعظم نصف القرن المنصرم، كانت هناك ثلاثة توازنات قوى محلية، هي: العربي الإسرائيلي، والهندي الباكستاني، والإيراني العراقي. وبسبب السياسة الأمريكية إلى حد كبير، لم تعد هذه التوازنات مستقرة أو موجودة؛ فالإسرائيليون لم يعد جيرانهم يقيدونهم، وهم يحاولون الآن خلق واقع جديد على الأرض. والباكستانيون أضعفتهم الحرب في أفغانستان، ولم يعودوا ثقلًا مقابلًا فعالًا للهند. والأمر الأكثر أهمية، هو أن الدولة العراقية انهارت، تاركةً الإيرانيين كأشد القوى العسكرية بأسًا في منطقة الخليج الفارسي.

سوف تتطلب إعادة التوازن للمنطقة – ثم للسياسة الأمريكية بشكل أعم – خطوات خلال العقد المقبل، يُنظَر إليها على أنها مثيرة للجدل، على أقل تقدير. وكما أقول في فصول الكتاب التالية، لابد للولايات المتحدة من أن تنأى بنفسها في هدوء عن إسرائيل، ولابد أن تقوي باكستان (أو على الأقل تضع حدًّا لضعفها). وبروح وفاق روزفلت مع الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية، وكذلك وفاق نيكسون مع الصين في السبعينيات، سوف يكون مطلوبا من الولايات المتحدة عمل تسوية مقيتة مع إيران، بغض النظر عن مهاجمتها لمنشآت إيران النووية أو عدمها. وسوف تقتضي هذه الخطوات ممارسة للقوة أكثر إتقانًا مما رأيناه من جانب بعض الرؤساء الأخيرين. وطبيعة هذا الإتقان هي ثاني أهم موضوع في العقد المقبل، وهو الموضوع الذي سأتناوله فيما بعد.

مـع أن الشـرق الأوسـط هـو نقطـة البداية لعـودة أمريكا إلـى التوازن، فسـوف تتطلب أوراسـيا كلها كذلك إعـادة ترتيب للعلاقات. فعلى مـدى أجيال، كان إبقاء تقـدم أوروبـا التكنولوجي مفصولًا عن موارد روسـيا الطبيعية وقوتهـا العاملة أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. وفي أوائل التسعينيات، عندما كانت الولايات المتحدة هي الأعظم وفقدت موسـكو سيطرتها، ليست فقط على الاتحاد السوفيتي السابق، وإنما على الدولة الروسية كذلك، كان ذلك الهدف مهملًا. وعقب الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 مباشرةً تقريبًا، خلق التزام القوى الأمريكية غير المتوازن بمسـرح العمليـات، الذي يمتد من المتوسـط إلى جبـال الهيمالايا، فرصة سـانحة لجهاز الأمن الروسـي كي يسـتعيد نفوذه. ففي عهد پوتين Putin، بدأ الروس فرض أنفسهم من جديد حتى قبل الحرب مع جورجيا، وسرّعوا عملية إعادة ظهورهم منذ ذلـك الحين. أما الولايات المتحدة، التي انصـرف انتباهها بما تقيدت به في العراق وأفغانسـتان، فكانـت عاجـزة عـن كبح جماح اسـتعادة موسـكو لنفوذهـا، أو حتى توجيه تهديدات معقولة لإعاقة الطموحات الروسية. ونتيجة لذلك تواجه الولايات المتحـدة الآن قـوة إقليمية كبيرة، لها أجندتهـا المختلفة، التي من بينها السـعي لأن يكون لها نفوذ في أوروبا.

سـوف يصبح خطر ظهور روسـيا من جديد وتركيز الاهتمام غربًا أكثر وضوحًا، ونحن نختبر اللاعب الآخر في منطقة الاهتمام الثانية هذه، وهو الاتحاد الأوروبي. وقـد بـدأ الاتحـاد الأوروبي، الذي جـرى تخيله ذات مـرة على أنه دولـة فائقة على غـرار الولايـات المتحدة الأمريكية، يكشـف نقاط ضعفـه البنيوية أثنـاء أزمة 2008 المالية، التي أدت إلى أزمة اقتصادات جنوب أوروبا الناجمة عنها (إيطاليا وإسـبانيا والبرتغـال واليونان). وما إن واجهـت ألمانيا، محرك الاتحاد الأوروبي الاقتصادي الأكبـر، توقُّعَ تولي مسـئولية أخطاء شـركائها فـي الاتحاد الأوروبـي وتجاوزاتهم، حتـى بـدأت إعادة بحـث أولوياتها. والنتيجـة التي ظهرت هي أنه مـن المحتمل أن

تشترك ألمانيا في مصالح مع روسيا، أكثر مما عليه الحال مع جاراتها الأوروبيات. ومع ذلك فمهما كان قدر ما يمكن أن تستفيده ألمانيا من التحالفات الاقتصادية في أوروبا، فإنها مازالت تعتمد على روسيا فيما يتعلق بكميات الغاز الطبيعي الكبيرة لديها. وبالمثل، تحتاج ألمانيا إلى إدخال قوة عاملة لا تخلق ضغوطًا اجتماعية بالهجرة إلى ألمانيا، وأحد الحلول الواضحة هو إقامة مصانع ألمانية في روسيا. وفي الوقت نفسه، خلق الطلب الأمريكي بزيادة المساعدات الألمانية في أفغانستان وأماكن أخرى احتكاكًا مع الولايات المتحدة، وأدى إلى انحياز المصالح الألمانية على نحو أوثق ما يكون إلى روسيا.

هذا كله يساعد على تفسير السبب في أن عودة الولايات المتحدة إلى التوازن سوف تتطلب جهدًا كبيرًا على مدى السنوات العشر المقبلة لصياغة تسوية بين ألمانيا وروسيا. وكما سنرى، سوف تشمل المقاربة الأمريكية تنمية علاقة جديدة مع بولندا العائق الجغرافي، الذي يمكن أن يحبط أي وفاق ألماني روسي.

وبالطبع تقتضي الصين أيضًا الاهتمام. ومع ذلك، فإن الانشغال الحالي بالتوسع الصيني سوف يتضاءل، عندما يكتمل نمو المعجزة الاقتصادية لهذا البلد؛ إذ إنه سوف يبطؤ أداء الصين الاقتصادي إلى حد أداء الاقتصاد الأكثر نضجًا. ويمكن أن نضيف الاقتصاد الأكثر نضجًا بما فيه من أكثر مليار شخص في فقر شديد، وسوف ينتقل تركيز الجهود الأمريكية إلى القوة الحقيقية في شمال شرق آسيا؛ أي اليابان التي هي ثالث أكبر اقتصاد في العالم والدولة صاحبة أهم أسطول بحري في المنطقة.

كما يشير هذا العرض الموجز،العشر سنوات التالية إلى أن سوف تكون معقدة بشكل هائل، مع وجود أجزاء كثيرة متحركة وعناصر كثيرة، لا يمكن التهكن بها، وسوف يتعين على الرؤساء في العقد المقبل التوفيق بين التقاليد والمبادئ الأخلاقية الأمريكية. والواقع الذي يرى معظم الأمريكيين أن تحاشيه أمر أكثر راحة؛ مما يتطلب تنفيذ مناورات ملحة تشمل التحالف مع الأعداء، مع الإبقاء على

وحدة الجمهور الذي يعتقد ـ ويريد أن يعتقد ـ أن السياسة الخارجية والقيم تتوافق ببساطة بعضها بعضًا، كما سيتعين على الرئيس أن يسعى لتحقيق الفضيلة، كما فعل كل رؤسائنا العظام: بالخداع المناسب.

لكن كل المهارة التي في العالم لا يمكنها تعويض الضعف الشديد؛ فالولايات المتحدة تملك ما أسميه «القوة العميقة»، ولا بد لهذه القوة أن تكون أولًا وقبل كل شيء قوة متوازنة. ويعني هذا القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية بكميات مناسبة وداعمة لبعضها، وهي عميقة من ناحية أخرى؛ حيث تقوم على أساس من المعايير الثقافية والأخلاقية، التي تحدد كيفية استخدام القوة وتوفر إطارًا للعمل الفردي. فأوروبا، على سبيل المثال، لديها قوة اقتصادية، ولكنها ضعيفة من الناحية العسكرية، وتقوم على أساس شديد الضحالة. وهناك إجماع ضعيف في أوروبا من الناحية السياسية؛ خاصةً فيما يتعلق بإطار الالتزامات المفروضة على أعضائها.

القوة الراسخة بشدة وجيدة التوازن نادرة، وسوف أحاول بيان أنه في العقد المقبل ستكون الولايات المتحدة في وضع فريد يمكنها من ترسيخ كلتيهما وممارستهما، والأهم أنه لن يكون أمامها اختيار كبير في هذا الأمر. وهناك فكرة، عند اليمين واليسار، مفادها أن الولايات المتحدة لديها خيار الانسحاب من تعقيدات إدارة القوة العالمية. وهناك اعتقاد بأنه إذا توقفت الولايات المتحدة عن التوسط في شئون العالم، فلن يعود العالم يكرهها أو يخافها، ويمكن للأمريكيين التمتع بمباهجهم دون خوف من الهجوم، وهذا الاعتقاد يشكل حنينًا إلى الماضي، عندما كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق مصالحها في الداخل، وتترك العالم يسير سيرته.

كان هناك - في واقع الأمر - وقت استطاع فيه توماس چيفرسون Thomas Jefferson التحذير من التحالفات الخانقة، ولكن هذا لم يكن الوقت الذي تنتج فيه الولايات المتحدة 25 بالمائة من ثروة العالم. وهذا الناتج وحده يوقعها في شراك شئون العالم، ويشكل ما تنتجه الولايات المتحدة وتستهلكه حياة الناس

في أنحاء العالم. وتشكل السياسات الاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها واقع العالم الاقتصادي. وتضمن سيطرة البحرية الأمريكية على البحار قدرة الولايات المتحدة الاقتصادية على الوصول إلى العالم، ويمنحها القدرة على حرمان البلدان الأخرى من هذه القدرة على الوصول. وحتى إذا أرادت الولايات المتحدة تقليص اقتصادها إلى حجم أقل إزعاجًا، فليس واضحًا كيفية إحداث ذلك، ناهيك عن أن الأمريكيين سوف يدفعون الثمن عند تقديم الفاتورة.

ولكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة مرتاحة بقوتها، فقد تحركت الأمور بسرعة أكبر من اللازم، وهذا هو السبب في أن إعادة السياسة الأمريكية إلى التوازن سوف يتطلب كذلك إجبار الولايات المتحدة على قبول موقعها الفعلي في العالم. ولقد أشرنا من قبل إلى أن سقوط الاتحاد السوفيتي ترك الولايات المتحدة دون منافس على الهيمنة العالمية، وما لابد من مواجهته على نحو صريح، هو أنه سواء أردنا أم لم نرد، وسواء أكان ذلك متعمدًا أم لا، فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب الباردة، ليس باعتبارها المهيمن العالمي فحسب، بل باعتبارها كذلك الإمبراطورية العالمية.

الواقع هو أن الأمريكيين ليست لديهم رغبة في الإمبراطورية. ولا يعني هذا القول بأنهم لا يريدون المنافع، الاقتصادية والاستراتيجية؛ بل يعني ببساطة أنهم لا يريدون دفع الثمن. فمن الناحية الاقتصادية، يريد الأمريكيون من النمو المتوقع أن يفتح الأسواق وليس الآلام.. ومن الناحية السياسية، يريدون أن يكون لهم نفوذ هائل وليس استياء العالم.. ومن الناحية العسكرية، يريدون أن يكونوا محميين من الأخطار، وليس تحمل أعباء الاستراتيجية طويلة المدى.

نادرًا ما تكون الإمبراطوريات مخططة أو متعمدة، وتلك التي كانت كذلك، كإمبراطوريتي نابليون Napoleon وهتلر Hitler، لم تدم. أما تلك التي تصمد فتنمو

نموًّا عضويًّا، وغالبًا ما يمضي وضعها الإمبراطوري غير ملحوظ إلى أن يعظم حجمها. وكان ذلك هو حال الإمبراطورية الرومانية وبريطانيا، غير أنهما نجحتا؛ لأنهما ما إن بلغتا الوضع الإمبراطوري لم تقرا بذلك فحسب، بل تعلمتا كيف تديران هذا الوضع.

البنية الأمريكية للهيمنة، على عكس الإمبراطورية الرومانية أو البريطانية، غير رسمية، ولكن هذا لا يقلل من كونها واقعًا؛ فالولايات المتحدة تسيطر على المحيطات، واقتصادها مسئول عن ربع كل شيء منتَج في العالم. وإذا تبنى الأمريكيون الآيبود أو صيحة غذائية جديدة، فإن المصانع والمزارع في الصين وأمريكا اللاتينية تعيد تنظيم نفسها لخدمة الأمر الجديد. وهذه هي الطريقة، التي حكمت بها القوى الأوروبية الصين في القرن التاسع عشر، ليس بشكل رسمي قط، بل بتشكيلها واستغلالها إلى حد أن التمييز بين الرسمي وغير الرسمي لم يكن مهمًّا.

الحقيقة التي يجد الأمريكيون صعوبة في استيعابها، هي أن حجم الإمبراطورية الأمريكية وقوتها مزعجان ومثيران للمشكلات بطبعهما، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة نادرًا ما تتخذ خطوة دون تهديد دولة ما أو إفادة أخرى. وبينما تجلب هذه القوة مزايا اقتصادية هائلة، فمن الطبيعي أن تخلق العداء؛ فالولايات المتحدة جمهورية تجارية، وهو ما يعني أنها تعيش على التجارة، وينبع رخاؤها الهائل من أصولها ومزاياها، غير أنه لا يمكنها الحفاظ على هذا الرخاء وهي منعزلة عن العالم. ولهذا السبب، فإنه إذا كانت الولايات المتحدة تعتزم الاحتفاظ بحجمها وثروتها وقوتها، فإن الخيار الوحيد هو تعلم كيفية إدارة نفوذها المزعج بطريقة ناضجة.

وإلى أن يتم الاعتراف بالإمبراطورية على ما هي عليه، فإنه من الصعب أن تكون هناك مناقشة عامة لفائدتها وإيلامها، وفوق هذا وذاك حتميتها. والقوة التي لا منافس لها خطيرة إلى حد كبير، ولكن القوة التي لا منافس لها ولا تعي ما يجري حولها ولا تكترث له أشبه بالفيل الهائج.

سوف أقول إذًا إن العقد المقبل لابد أن يكون عقدًا، تنتقل فيه الولايات المتحدة من الجهل المتعمد بالواقع إلى قبوله، وإن كان على مضض. وستأتي مع هذا القبول بداية سياسية خارجية أكثر تقدمًا، ولن يكون هناك إعلان للإمبراطورية، بل فقط إدارة أكثر فاعلية، تقوم على الحقيقة الأساسية للوضع.

الفصل الأول

الإمبراطورية غير المتعمدة

الرئيس الأمريكي أهم قائد سياسي في العالم. والسبب بسيط؛ فهو يحكم دولة تشكل سياساتها الاقتصادية والعسكرية حياة الناس في كل بلد، في كل قارة. والرئيس الأمريكي يمكنه أن يأمر بالغزو والحظر والعقوبات، وهو يفعل ذلك، وسوف يكون للسياسات الاقتصادية التي يضعها أصداؤها على مليارات الأنفس، وربما على مدى أجيال عديدة. وخلال العقد المقبل، غالبًا ما سوف تؤثر هوية الرئيس، وماذا سيفعل (أو تفعل) على حياة غير الأمريكيين، أكثر من قرارات حكوماتهم.

اتضح لي هذا الأمر عشية آخر انتخابات رئاسية أمريكية، عندما حاولت الاتصال تليفونيًا بإحدى العاملات معي في بروكسل، ووصلت إليها في بار يزخر بالبلجيكيين المحتفلين بانتصار باراك أوباما Barack Obama. وبعد ذلك وجدت أن حفلات أوباما جرت في عشرات المدن في أنحاء العالم؛ إذ بدا أن الناس في كل مكان شعروا بأن نتيجة الانتخابات الأمريكية تهمهم إلى حد كبير، وبدا كثيرون متأثرين شخصيًا بوصول أوباما إلى السلطة.

قبل نهاية فترة ولاية أوباما الأولى، منحه خمسة ساسة نرويجيون جائزة نوبل للسلام، مع استياء كثيرين، رأوا أنه لم يفعل أي شيء بعد يُكْسِبه إياها. غير أنه طبقًا لما قاله رئيس اللجنة، فقد غير أوباما تصور العالم للولايات المتحدة على

نحـو فوري وكبيـر، وهذا التغيير وحده يسـتحق الجائزة. وكان جـورج دابليو بوش مكروهًا؛ لأنه كان يُنظَر إليه على أنه فتوة إمبريالي.

ومـن لجنـة جائزة نوبـل إلى بارات سـنغافورة وسـاو باولو، فإن مـا كان معترفا بـه عـن غير قصد هو تفـرد الرئاسـة الأمريكية نفسـه، وكذلك الواقـع الجديد الذي يتـردد الأمريـكان في الاعتراف بـه؛ إذ كان النظـام الحاكم الأمريكـي مهمًّا إلى حد كبير للنرويجيين وللبلجيكيين وللبولنديين وللتشـيليين ولمليارات الناس في أنحاء المعمـورة، لأن الرئيـس الأمريكـي الآن يقـوم في بعض الأحيان بالـدور المرهق (ولا يُذكر ذلك صراحة أبدًا) للإمبراطور العالمي، وهو الواقع الذي سوف يكافحه العالم، والرئيس في العقد المقبل.

الإمبراطور الأمريكي

لا ينبع وَضْعُ الرئيس الأمريكي ونفوذه الفريدان من الغزو أو التخطيط أو الرسامة المقدسـة، بـل هو فـي واقع الأمر نتيجـة لكون الولايـات المتحدة القوة العسـكرية العالميـة الوحيـدة في العالم. كما أن الاقتصاد الأمريكـي يزيد حجمه بمقدار ثلاث مـرات عن أكبر اقتصاد سـيادي تالٍ لـه، ويمنح هذا الواقع الولايـات المتحدة القوة التي لا تتناسـب مع عدد سـكانها أو حجمها، وكذلك مع ما يمكن أن يعتبره كثيرون عادلًا أو معقولًا. لكن الولايات المتحدة لم تتعمد أن تصير إمبراطورية، بل كان هذا الترتيب غير المقصود نتيجة أحداث، القليل منها كان تحت سيطرة أمريكا.

مـن المؤكـد أنه كان هناك كلام عـن الإمبراطورية قبل هذا، ففيمـا بين «المصير الواضح»(*) والحـرب الأمريكيـة الإسـبانية، كان القـرن التاسـع عشـر زاخرا برؤى الإمبراطورية، التي كانت متواضعة على نحو ملحوظ مقارنةً بما نشأ؛ فالإمبراطورية

(*) مصطلـح خـاص بالموقـف الذي سـاد في تلـك الفترة من التوسـع في القرن التاسـع عشـر، وهو أن الولايات المتحدة ليس بإمكانها التوسـع فحسـب، بل إنه مُقَدَّر لها التوسـع من السـاحل إلى السـاحل. (المترجم)

التي أتحدث عنها ليس لها علاقة كبيرة بتلك الأفكار المبكرة، بل إن ما أقوله هو أن أحدث نسخة ظهرت دون تخطيط أو قصد.

منذ الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الحرب الباردة، تحركت الولايات المتحدة ببطء وحذر نحو التفوق، ولكن التفوق لم يتحقق حتى عام 1991، عندما انهار الاتحاد السوفيتي تاركًا الولايات المتحدة كيانًا ضخمًا بلا ثقل موازن له.

في عام 1796 ألقى واشنطن Washington خطاب وداعه، وأعلن هذا المبدأ: «قاعدة السلوك الكبرى بالنسبة لنا فيما يتعلق بالدول الأجنبية، هي في توسيع علاقاتنا التجارية، لتكون لنا معها صلة سياسية قليلة قدر الإمكان.» كان لدى الولايات المتحدة خيار الابتعاد عن العالم في ذلك الحين؛ فقد كانت بلدًا صغيرًا معزولًا جغرافيًّا. وفي الوقت الراهن - وبغض النظر عن مقدار ما يمكن أن يتمناه سائر العالم أن نكون عليه من إزعاج أقل أو مقدار إغراء التوقع، الذي قد يبدو للأمريكيين - كان من المستحيل فحسب لدولة اقتصادها على قدر كبير من الاتساع أن تكون لها علاقات تجارية دون تعقيدات أو نتائج سياسية. وكان دافع واشنطن المناوئ للسياسة يناسب المؤسس الإمبريالي للجمهورية، ومن المفارقة أن النجاح غير العادي للجمهورية جعل تلك الرؤية مستحيلة.

الاقتصاد الأمريكي أشبه بالدوامة، حيث يسحب كل شيء إلى داخله، مع وجود دوامات غير ملحوظة، يمكن أن تدمر البلدان الصغيرة أو تثريها. وعندما يكون أداء الاقتصاد الأمريكي جيدًا، يكون المحرك الذي يدير الآلة كلها حينئذ جيدًا. وعندما «يتتعتع»، فإنه يمكن أن تتعطل الآلة كلها. ليس هناك اقتصاد يمكن أن يؤثر وحده على العالم بهذا العمق، أو يربطه ببعضه على هذا النحو من الفاعلية.

عندما ننظر إلى العالم من وجهة نظر الصادرات والواردات، يذهلنا عدد البلدان التي تعتمد على الولايات المتحدة في 5 أو حتى 10 بالمائة من إجمالي ناتجها

القومـي، وهـذا قدر هائل مـن الاعتماد المتبـادل. ومع أن هناك علاقـات اقتصادية ثنائية، بل وعلاقات اقتصادية متعددة الأطراف، لا تشمل الولايات المتحدة، فليست هنـاك علاقات اقتصادية لا تتأثر بالولايات المتحدة. فالكل يراقب وينتظر؛ كي يرى ما سـوف تفعله الولايات المتحدة، والكل يحاول تشـكيل السلوك الأمريكي - ولو بشكل قليل - كي يفوز بميزة ما أو يتجنب خسارة ما.



- صادرات أو واردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 10% من إجمالي الناتج.
- صادرات أو واردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 5% من إجمالي الناتج.

من الناحية التاريخية، أثارت هذه الدرجة من الاعتماد المتبادل الاحتكاك، بل والحرب. ففي القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت كل من فرنسا وألمانيا تخشى بأس الأخرى، ولذلك حاولت كل منهما تشكيل سلوك الأخرى. وكانت النتيجة أن دخل هذان البلدان في حرب مع بعضهما ثلاث مرات خلال سبعين عامًا. وقبل الحرب العالمية الأولى، كتب الصحفي الإنجليزي (وعضو البرلمان فيما بعد) نورمان أنجل Norman Angell كتابًا كان مقروءًا على نطاق واسع، بعنوان The Great Illusion (الوهم الكبير)، عرض فيه الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل في أوروبا وأكد أن هذا جعل الحرب مستحيلة، ومن الواضح أن الحربين العالميتين الأولى والثانية أثبتتا أن الحال ليست كذلك، ومازال المدافعون عن التجارة الحرة يستخدمون هذه الحجة. ومع ذلك - وكما سنرى - فإن الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل - مع وجود الولايات المتحدة في المركز - تزيد خطر الحرب بدلا من أن تنقصه.

إن كون العالم لم يعد زاخرًا بالقوى المتكافئة نسبيًّا، التي يسهل إغراؤها بالدخول في مغامرات عسكرية يحد من هذا الخطر إلى حد ما. ومن المؤكد أن هيمنة القوة العسكرية الأمريكية من القوة، بحيث لا يأمل بلد في استخدام القوة الأساسية لإعادة تعريف علاقته مع الولايات المتحدة بشكل أساسي، غير أننا نرى - في الوقت نفسه - أن مقاومة القوة الأمريكية كبيرة، وأن الحروب متكررة منذ عام 1991.

مع إمكانة أن تقل درجة القوة الإمبريالية لأمريكا، فإن القوة التي بهذا الحجم لاتنهار بسرعة إلا من خلال الحرب، فقد انهارت القوى الألمانية واليابانية والفرنسية والبريطانية ليس بسبب الدَّين، وإنما بسبب الحروب التي دمرت اقتصاديات تلك البلدان؛ مما أسفر عن الدَّين باعتباره أحد آثار الحرب الجانبية. وتعود جذور «الكساد العظيم»، الذي اجتاح العالم في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، إلى دمار الاقتصاد الألماني؛ نتيجة للحرب العالمية الأولى، وانقطاع العلاقات التجارية، الذي انتشر في النهاية ليشمل العالم. وفي المقابل، نتج الرخاء

الكبير الخاص بالتحالف الأمريكي بعد عام 1950 عن القوة الاقتصادية، التي أقامتها الولايات المتحدة ـ دون أن يمسها ضرر ـ أثناء الحرب العالمية الثانية.

في غياب الحرب المدمرة الكبيرة، فإن أي إعادة اصطفاف للنفوذ الدولي تقوم على الاقتصاد سوف تكون عملية تستغرق أجيالًا، هذا إن تمت أصلًا. ويُقال إن الصين هي القوة القادمة، وربما يكون الأمر كذلك. لكن الاقتصاد الأمريكي أكبر من الاقتصاد الصيني بـ 3,3 مرة، ولا بد للصين من استدامة معدل النمو المرتفع بشكل غير عادي زمنًا طويلًا؛ كي تسد الفجوة التي بينها وبين الولايات المتحدة. ففي عام 2009، كانت الولايات المتحدة مسئولة عن 22,5 بالمائة من كل الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم، وهو ما يجعلها – طبقًا لما ذكره مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة – مصدر الاستثمار الأكبر الوحيد في العالم – وكانت الصين في المقابل مسئولة عن 4,4 بالمائة.

ربما تكون الولايات المتحدة كذلك أكبر مقترض في العالم، ولكن المديونية لا تنتقص من قدرتها على التأثير على النظام الدولي. وسواء توقفت عن الاقتراض، أو زادته، أو قللت منه، فالاقتصاد الأمريكي يشكل الأسواق العالمية باستمرار؛ ذلك أن المهم هو القدرة على التشكيل. وبالطبع، لابد أن نتذكر كذلك أن كل دولار تقترضه الولايات المتحدة يقرضه آخرون. وإذا كان لابد من الثقة في السوق، فهي تقول إن إقراض الولايات المتحدة، حتى وإن كان بسعر فائدة منخفض حاليًا، فهو تحرك جيد.

بلدان كثيرة لها آثار على بلدان أخرى. وما يجعل الولايات المتحدة إمبراطورية هو عدد البلدان التي تؤثر عليها، وكثافة التأثير، وعدد الناس في تلك البلدان، التي تؤثر عليها هذه العمليات والقرارات الاقتصادية.

في السنوات الأخيرة، كانت للولايات المتحدة شهية متزايدة للجمبري. وجعلت هذه الموجة في السوق الأمريكية مزارعي الأسماك في دلتا الميكونج يعدلون إنتاجهم لتلبية الطلب الجديد. وعندما تدهور الاقتصاد الأمريكي في عام

2008، كانـت الأطعمـة الكمالية كالجمبري أول ما جـرى تخفيضه، وهو التخفيض الـذي بلغ الشـعور به تلـك مزارع الأسـماك في دلتـا الميكونج. وفـي أعقاب نمط مشـابه، أقامـت دل Dell لصناعـة الكمبيوتر منشـأة كبيـرة في أيرلنـدا، ولكن عندما ارتفعـت تكلفـة العمالة هنـاك، نقلت دل عملياتهـا إلى بولندا، مـع أن ذلك كان في وقـت تعاني فيـه أيرلندا مـن ضغط اقتصـادي حاد. وبالمثل، تشـكل بلـدانٌ أخرى الولايات المتحدة، كما كان الحال مع بريطانيا وروما، ولكن الولايات المتحدة في مركز الشبكة، وليس على الهامش، واقتصادها يضخمه جيشها، بالإضافة إلى الميزة التكنولوجية، حيث يمكننا رؤية بنية قوة أمريكا العميقة.

يمكن أن تكون الإمبراطوريات رسـمية، مع وجود بنية واضحة للسـلطة، ولكن بعض هذه الإمبراطوريات يمكن أن يكون أقل وضوحًا وأكثر تعقيدًا؛ فقد سـيطرت بريطانيا-مثلا- على مصر، إلا أن سلطة بريطانيا الرسمية كانت أقل وضوحًا. ولدى الولايات المتحدة القدرة على تشكيل مسار بلدان كثيرة، ولكن لأنها ترفض التفكير في نفسها على أنها قوة إمبريالية، فإنها لم تخلق بنية عقلانية رسمية لإدارة القوة التي تمتلكها بوضوح.

حقيقة أن الولايات المتحدة واجهت انتكاسـات في الشرق الأوسط، لا تقوض بحـال مـن الأحـوال مقولة إنهـا إمبراطوريـة، وإن كانـت إمبراطورية غيـر ناضجة؛ فالفشـل والإمبراطورية ليسـا غيـر متوافقين، وأثنـاء النمو والتوسـع الإمبراطوري، لا تعـد الكوارث نـادرة؛ إذ فقـدت بريطانيا معظم مسـتوطناتها الأمريكية الشـمالية لمصلحـة التمرد، قبل أن تصل الإمبراطوريـة إلى ذروتها، وواجه الرومان الحروب الأهلية في دورات متكررة.

ومـع أن جوهـر القوة الأمريكية اقتصـادي ـ وإن بدا متضررا فـي الوقت الراهن ـ فإنـه يقـف وراء هـذه القـوة الاقتصادية بأس قوة عسـكرية. والغـرض من الجيش الأمريكـي هو منـع أية دولة أزعجها النفـوذ الاقتصادي الأمريكـي - أو أي تحالف

لتلك الدول - من استخدام القوة لتعديل الظروف التي أضرتها. وكشأن فيالق روما، يتم نشر القوات الأمريكية على نحو استباقي في أنحاء العالم، فقط لأن أكثر طرق استخدام القوات العسكرية كفاءة، هو تعطيل القوى الناشئة، قبل حتى أن تصبح مهدِّدة على نحو هامشي.

الواقع أن الخريطة التالية تهوِّن بشكل كبير من قدر الوجود العسكري الأمريكي؛ إذ إنها على سبيل المثال لا تتبع فرق العمليات الخاصة الأمريكية، التي تعمل بشكل سري في مناطق كثيرة، وبشكل خاص في إفريقيا، كما أنها لا تشمل مهام التدريب والدعم الفني والوظائف المشابهة. وتخوض بعض القوات الأمريكية الحروب، ويكافح بعضها المخدرات، ويحمي بعضها البلدان المضيفة من الهجمات المحتملة، ويستخدم بعضها البلدان المضيفة كمناطق للتجمع، تحسبًا لاحتياج القوات الأمريكية في بلد آخر قريب. وفي بعض الأحيان، تساعد هذه القوات في دعم الأمريكيين المشاركين في إدارة البلد، بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي حالات أخرى، تكون القوات موجودة فحسب، دون أن تتحكم في شيء. ولا تتواجد القوات المتمركزة في الولايات المتحدة لحماية الوطن، بقدر ما هي متاحة؛ من أجل ما يسميه الجيش القدرة على الانتشار السريع، وهذا يعني أن تكون جاهزة للخدمة في أي مكان، يرى الرئيس أن من المناسب نشرها فيه.



أكثر 1000جندى أمريكى.
أكثر 1000جندى أمريكى.
استخدام التسهيلات.
تيسيرات أخرى لوزارة الدفاع.

على النحو الذي يتلاءم مع الإمبراطورية، ترتب الولايات المتحدة نظامها الاقتصادي ونظامها العسكري على نحو يجعله ضامنًا للاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، توفر الولايات المتحدة التكنولوجيات وغيرها من السلع والخدمات، والسوق الضخمة التي تبيعها فيها، والقوات المسلحة التي تبقي على الطرق البحرية مفتوحة. وإذا اقتضى الأمر، تتحرك هذه القوات لحفظ النظام في المناطق الجامحة، ولكنها تفعل ذلك؛ ليس من أجل منفعة بلدان أخرى، بل من أجل نفسها. وفي النهاية، تجعل قوة الاقتصاد الأمريكي وتوزيع القوة العسكرية الأمريكية التحالف مع الولايات المتحدة ضرورة بالنسبة لبلدان كثيرة، وهذه الضرورة تربط البلدان بالولايات المتحدة على نحو أقوى، مما يأمل أي نظام إمبراطوري رسمي تحقيقه.

عادة ما يتم إدراك الإمبراطوريات؛ أي النتيجة غير المتعمدة للقوة المتراكمة؛ من أجل غايات بعيدة عن أحلام الإمبراطورية، بعد فترة طويلة من ظهورها. وعندما تصبح هذه الإمبراطوريات واعية بحالها، تستخدم قوة دفعها كي تتوسع عمدًا، وهو ما يضيف أيديولوجيا الإمبريالية ـ ولنفكر في السلام الروماني Pax Romana و«عبء الرجل الأبيض» الخاص بالإمبراطورية البريطانية ـ إلى واقع الإمبراطورية. وتحصل الإمبراطورية على كُتَّاب مثل ڤيرجيل Virgil وشعراء مثل روديارد كيبلنج Rudyard Kipling، بعد أن تكون قد ترسخت، وليس قبل ذلك. وكما هو الحال في كل من روما وبريطانيا، يتعايش المحتفون بالإمبراطورية الأمريكية مع هؤلاء الذين تخيفهم، ويتوقون إلى الأيام السابقة الأكثر أصالة.

وقعت روما وبريطانيا في شراك عالم الإمبراطورية ولكنهما تعلمتا الاحتفاء بالشَّرَك. أما الولايات المتحدة، فما زالت عند النقطة التي ترفض فيها رؤية الإمبراطورية التي صارت إليها، وعندما تشعر بمظاهر الإمبراطورية فإنها تثير النفور. لكن الوقت قد حان للاعتراف بأن رئيس الولايات المتحدة يدير إمبراطورية، ذات

قـوة ونفوذ غير مسـبوقين، حتى وإن كانت غير رسـمية وغير موثقة. وسـاعتها فقط يمكننـا صياغـة السياسـات على مـدى العقد المقبل؛ الأمر الذي سـوف يسـمح لنا بإدارة العالـم، الذي نجد أنفسنا مسئولين عنه على النحو الصحيح.

إدارة الواقع الإمبراطوري

على مدى العشرين سنة الماضية، كافحت الولايات المتحدة؛ كي تتعامل بطريقة معقولـة مع أصـداء كونها «من خلت لها السـاحة» بعد سـقوط الاتحاد السـوفيتي. ومهمة الرئيس في العقد المقبل هي الانتقال من رد الفعل إلى امتلاك أسلوب ممنهج لإدارة العالـم الذي يسـيطر عليه، وهو الأسـلوب الذي يواجه بأمانة - وبلا تراجع - الواقـع الخاص بطريقة عمل العالـم. ويعني هذا تحويل الإمبراطورية الأمريكية من فوضى غير موثقة إلى نظام مرتب، أي السلام الأمريكي Pax Americana، ليس لأن هذا هو اختيار الرئيس الحر، بل لأنه على وجه الدقة ليس له اختيار.

إن تحقيـق النظـام في الإمبراطوريـة ضرورة، لأنه رغم كـون الولايات المتحدة قويـة على نحو سـاحق، فهي ليسـت ذات قـدرة مطلقـة، ووجود قوة مفـردة يخلق أخطـارًا مفردة؛ فقد هوجمت الولايات المتحدة في الحادي عشـر من سـبتمبر عام 2001 ، على سـبيل المثال، بالتحديد بسـبب قوتها الفريدة. ومهمة الرئيس هي إدارة ذلك النـوع من القوة بطريقة، تعترف بالمخاطر اعترافهـا بالفرص، وبعد ذلك يقلل المخاطر ويعظم المنافع.

بالنسـبة للذين يتقززون من أي حديث عـن الإمبراطورية - ناهيك عن الحديث عـن تنظيـم السـيطرة الإمبراطوريـة - أود توضيح أن واقـع الجيوبوليتيـكا لا يمنح الرؤسـاء ترف ممارسة الفضيلة بالطريقة، التي نراها بها عند تطبيقها على المواطنين العاديين؛ فالرئيسـان اللذان حاولا تحقيق الفضيلة بشكل مباشر، وهما: جيمي كارتر Jimmy Carter وجـورج دابليـو بوش George W. Bush، فشـلا بشـكل كبير. وفي

المقابل، فشـل رؤساء آخرون، مثل: ريتشارد نيكسون Richard Nixon، وجون ف. كينيـدي John F. Kennedy، كانوا أشـد قسـوة بكثير؛ لأن أعمالهـم لم تكن موجهة إلى أي غرض أخلاقي، أكثر أهمية من أي شيء سواه، ولم يوحدها هذا الغرض.

عنـد تحقيق النظام للإمبراطورية، أقترح أن يحذو الرؤسـاء القادمون حذو ثلاثة من أكثر قادتنا تأثيرًا، وهم الرجال الذين نجحوا في أن يكونوا في منتهي القسـوة في تنفيذ اسـتراتيجية، كان سيرشـدها لولا ذلك المبدأ الأخلاقي. وفي تلك الحالات، بررت الغايات الأخلاقية في واقع الأمر الوسائل، التي لم تكن غير أخلاقية فحسب، بل غير دستورية كذلك.

حافـظ أبراهـام لنكولـن على الاتحـاد، وألغى الرق مـن خلال بـدء برنامج خداع منسـق، والدوس على الحريات المدنية. وللحفاظ على ولاء الولايات الحدودية، لم يعترف لنكولن قط بعزمه إلغاء الرق، الذي جرى الإعلان عنه في نقاشات 1858. وبدلًا من ذلك، أخفى نيته زاعمًا أنه بينما يعارض انتشـار الرق فيما يتجاوز الجنوب، فليس لديه نية إلغاء حق امتلاك العبيد في الولايات، التي يعتبر امتلاكهم فيها قانونيًا بالفعل.

لكـن لنكولـن فعل ما هو أكثـر من المراوغـة؛ إذ علَّق الحق في الاسـتدعاء إلى المحكمـة فـي أنحاء البـلاد، وأجاز القبـض على المشـرعين المؤيديـن للانفصال فـي ميريلانـد. ولم يحـاول تبرير تلك الإجـراءات، إلا بما قاله عن أنـه إذا انفصلت ميريلانـد وغيرها من الولايات الحدودية، فسـوف تخسـر البـلاد الحرب وتتفكك الدولة، الأمر الذي يجعل الدستور بلا معنى.

بعـد خمسـة وسـبعين عاما، وسـط أزمة خطيـرة أخـرى واجهتها الدولـة، فعل فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt كذلك ما كان لابد منه، وهو يكذب لإخفاء أعمالـه عـن الجمهور، الـذي لم يكن مسـتعدا بعـد لأن يحذو حذوه. وفـي أواخر ثلاثينيات القرن العشـرين، كان الكونجـرس والجمهور يريدان الحفاظ على الحياد

الشديد حين استعدت أوروبا للحرب، ولكن روزفلت فهم أن بقاء الديمقراطية نفسها كان معرضًا للخطر. وفي السر، رتب لبيع السلاح للفرنسيين، وقدم تعهدًا لونستون تشرشل Winston Churchill باستخدام البحرية الأمريكية؛ لحماية السفن التجارية التي تنقل الإمدادات إلى إنجلترا، وهو انتهاك صريح للحياد.

كشأن لنكولن، كان روزفلت يحركه غرض أخلاقي، وهو ما يعني رؤية أخلاقية لاستراتيجية عالمية، وقد هاجمته النازية الألمانية، وكان مؤمنًا بمفهوم الديمقراطية. إلا أنه لكي يحافظ على المصالح والمؤسسات الأمريكية، أقام تحالفًا مع الاتحاد السوفيتي بزعامة ستالين Stalin، وهو نظام من الناحية الأخلاقية على القدر نفسه من الفساد الذي عليه النازيون. وفي الداخل، تحدى روزفلت حكم المحكمة العليا، وأجاز التنصت على الاتصالات دون إذن من النيابة، وكذلك اعتراض البريد وفتحه. إلا أن انتهاكه الأشهر للحريات المدنية كان إقرار اعتقال ذوي الأصول اليابانية وترحيلهم، بغض النظر عن وضعهم كمواطنين. ولم تكن لدى روزفلت أوهام بشأن ما يقوم به، فقد كان ينتهك قواعد اللياقة بقسوة؛ سعيًا لتحقيق الضرورة الأخلاقية.

اتبع رونالد ريجان كذلك سبيلا اتسم بالقسوة لتحقيق غرض أخلاقي؛ فقد كان هدفه هو القضاء على ما أسماه إمبراطورية الشر الخاصة بالاتحاد السوفيتي، وسعى إلى تحقيق ذلك ـ إلى حد ما - بزيادة سرعة سباق التسلح، الذي كان يعلم أن السوفيت لن يقدروا عليه. وبعد ذلك مضى في سبل معقدة وغير واضحة لمنع الدعم السوفيتي عن حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وغزا جرينادا في عام 1983، وأيد المتمردين الذين يحاربون الحكومة الشيوعية في نيكاراجوا. وأدى ذلك إلى الحيلة المعقدة لجعل إسرائيل تبيع السلاح لإيران في حربها مع العراق، ثم القيام بتوصيل الأرباح إلى متمردي نيكاراجو، كطريقة للالتفاف على قانون، صيغ خصيصًا لمنع ذلك التدخل. وينبغي لنا كذلك تذكر دعم ريجان الفعال

للجهاديين المسلمين في أفغانستان، الذين كانوا يحاربون السوفيت. وكما حدث مع روزفلت وستالين، يمكن الاستفادة من عدو المستقبل في هزيمة العدو الحالي.

لن يكون العقد المقبل وقتًا للحملات الأخلاقية الكبيرة، بل سيكون فترة صيرورة، وهو زمن سيتم فيه دمج واقع العالم، كما تقدمه الحقائق على الأرض بطريقة أكثر رسميةً في مؤسساتنا.

خلال العقد الماضي، شنت الولايات المتحدة حملة انفعالية ضد الإرهاب. وفي العقد المقبل، ستكون هناك حاجة إلى قدر أقل من الانفعال، وإلى تعديلات أكثر دقة في العلاقات مع بلدان كإسرائيل وإيران. كما يستدعي الوقت خلق نظم تحالف، تشمل دولًا كبولندا وتركيا لها علاقات معرَّفة تعريفًا حديثًا مع الولايات المتحدة، وهذا هو العمل الصعب والمفصل من الاستراتيجية الإمبراطورية. ومع ذلك لا يمكن للرئيس تحمل تبعات وهم أن العالم سوف يقبل ببساطة واقع الهيمنة الأمريكية الساحقة، كما لن يمكنه تحمل تبعات التخلي عن القوة، وهو لا يمكن نسيان أنه على رغم وضعه شبه الإمبراطوري، فهو رئيس بلد وليس رئيس العالم.

لذلك، فإن الكلمة التي يجب ألا يستخدمها هي الإمبراطورية، ذلك أن الروح المضادة للإمبراطورية الخاصة بتأسيس أمريكا مازالت تدعم ثقافة البلاد السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن التظاهر بأن القوة موزعة على نحو أكثر من التساوي مفيد، ليس بالنسبة للبلدان الأخرى فحسب، بل للولايات المتحدة كذلك. وحتى الآن، لابد في العقد المقبل أن يتخذ واقع أمريكا غير الرسمي - كإمبراطورية عالمية - شكلًا متماسكًا.

ولأنه يجب على الرئيس ألا يجبر الجماهير على أن تواجه الواقع، الذي هي غير مستعدة لمواجهته بشكل مباشر ، فلابد أن يصبح بارعًا في إدارة الأوهام. فما كان

للرق أن يبقى بعد ستينيات القرن التاسع عشر، بغض النظر عن مقدار رغبة الجنوب فيه، وما كان بالإمكان تجنب الحرب العالمية الثانية، بغض النظر عن الميل العام نحو الانعزالية. وكان لابد من وقوع مواجهة مع الاتحاد السوفيتي، حتى ولو كانت تلك الأزمات تخيف الجماهير. وفي كل حالة خَلَقَ كلُّ رئيسٍ نسيجًا من الأوهام، يمكنه من عمل ما هو ضروري، دون إحداث ثورة هائلة من الجماهير. ففي حالة ريجان، عندماخرجت تدابيره الخاصة بتجارة السلاح إلى النور، باسم «قضية إيران كونترا»، لتكتمل بجلسات الاستماع في الكونجرس واتهام كثير من المشاركين وإدانتهم، حمت شخصيته المرتبة باعتباره شخصًا بسيطًا، سلطته وصورته من الآثار الجانبية؛ إذ كان ما يجري في إسرائيل وإيران ونيكاراجوا من التعقيد؛ بحيث وجد منتقدوه مشكلة في تصديق أنه يمكن أن يكون مسئولًا.

استراتيجية عالمية للأقاليم

اهتمامات أمريكا الأساسية هي أمن الولايات المتحدة المادي والنظام الاقتصادي الدولي غير المقيَّد نسبيًّا. وكما سنرى عندما نذهب إلى الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي، فإن هذا لا يوحي بحال من الأحوال بنظام التجارة الحرة بالمعنى، الذي قد يفكر فيه أيديولوجيو السوق الحرة؛ فهو يعني ببساطة نظامًا دوليًّا، يسمح للاقتصاد الأمريكي الواسع بالتعامل مع معظم العالم، إن لم يكن كله. ومهما كان النظام منظمًا، فلا بد للولايات المتحدة أن تشتري وتبيع، وتقرض وتقترض، وتستثمر ويُستَثمر فيها، على نطاق عالمي.

لا يمكن أن يزدهر ربع اقتصاد العالم، وهو في عزلة، ولا يمكن أن تكون نتائج التعامل مقصورة على الاقتصاد الصرف؛ فالاقتصاد الأمريكي يقوم على الابتكار التكنولوجي والتنظيمي، وهو ما يشمل ما أسماه عالم الاقتصاد چوزيف أ. شومبيتر Joseph A. Schumpeter «التدمير الخلاق»، وهو العملية التي يدمر بها الاقتصاد

نفسـه ويبنيهـا باسـتمرار، فـي الغالـب مـن خـلال ظهـور التكنولوجيـات المدمرة disruptive technologies.

عندمـا تلامس الثقافة الاقتصادية الأمريكيـة بلدانًا أخرى، فإن من يتأثرون، يكون لهـم أن يختاروا بين التكيف أو الغرق. فعلى سـبيل المثال، كان لأجهزة الكمبيوتر - إلى جانب الشـركات المنظمة حولها - نتائج مدمرة بشـكل كبير علـى الحياة الثقافية في أنحاء العالم، من بنجالور إلى أيرلندا، وكانت الثقافة الأمريكية مرتاحة لهذا النوع مـن الدفق، في حيـن أن الثقافات الأخرى ربما لا تكون كذلـك؛ فقد تحملت الصين عبء محاولة التكيف مع اقتصاد السـوق مع الاحتفاظ بمؤسسـات الدولة الشـيوعية السياسـية. وكافحـت ألمانيا وفرنسـا للحد مـن الأثر الأمريكي، وعزل نفسـيهما عما أسـموه "الاقتصادات الأنجلو سكسـونية"، وفقـد الروس توازنهـم نتيجة لتعرضهم الذي لم يخفف منه شـيء لهذه القوة في التسـعينيات، وسـعوا إلى اسـتعادة توازنهم في العقد التالي.

ردًا علـى الدوامة الأمريكية، فإنه غالبًـا ما يكون موقف العالم متجهمًا ومقاومًا، علـى نحو غير مسـتغرَب، حيث تحاول البلدان الاسـتفادة من النتائج أو تحاشـيها. وشـعر الرئيس أوباما بهذه المقاومة واسـتفاد منها. فعلى المسـتوى الداخلي، عالج حاجـة الأمريكييـن إلى أن يكونـوا معجَبًا بهم ومحبوبين، بينمـا خاطب في الخارج الحاجة إلى أن تكون الولايات المتحدة أكثر تصالحًا وأقل غطرسة.

وبينمـا حـدد أوبامـا المشـكلة وحـاول إدارتهـا، فمازالـت مقاومـة السـلطة الإمبراطورية مشكلة بلا حل دائم؛ لأنها لا تنبع بشكل مطلق من سياسات الولايات المتحدة، وإنما من الطابع الأصيل للقوة الإمبراطورية.

تعيش الولايات المتحدة هذا الوضع الخاص بالقوة شبه المهيمنة منذ عشرين عامًا فقط. وكان العقد الأول من هذه الفترة الإمبراطورية خبالًا أهوج، كان من المفترض أن يعني فيه انتهاء الحرب الباردة انتهاء الحرب ذاتها، وهو الوهم الذي يظهر على السطح

مع انتهاء كل صراع كبير. وكانت السنوات الأولى من القرن الجديد، فحسب، هي العقد الذي اكتشف فيه الشعب الأمريكي أن هذا مازال كوكبًا خطيرًا. وبذل الرئيس الأمريكي جهدًا مخيفًا للتوصل إلى رد محدد الغرض، وسوف تكون السنوات التي تبدأ بعام 2001 عقدًا، تبدأ فيه الولايات المتحدة تعلم كيف تدير عداء العالم.

لابد أن يصوغ الرئيس في العقد المقبل استراتيجية، تعترف بأن التهديدات التي ظهرت من جديد على السطح في السنوات العشر الماضية لم تكن انحرافًا؛ فقد كانت القاعدة والإرهاب تهديدًا واحدًا، ولكنه لم يكن في واقع الأمر أخطر تهديد واجهته الولايات المتحدة. ويمكن للرئيس – وينبغي له – التحدث عن التنبؤ بحقبة لا وجود فيها لتلك التهديدات، ولكنه لابد ألا يصدق خطابه. بل على العكس من ذلك، لابد أن يعد البلاد شيئًا فشيئًا عن فكرة أن التهديدات التي تواجه القوة الإمبراطورية سوف تتضاءل، ثم يقودها إلى فهم أن تلك التهديدات هي ثمن يدفعه الأمريكيون لما في حوزتهم من ثروة وقوة. وفي الوقت نفسه يتعين عليه تخطيط الاستراتيجية وتنفيذها، دون أن يعترف بالضرورة بوجودها.

ولأن الرئيس لا يواجه منافسًا على الهيمنة العالمية، فلابد له من التفكير في العالم من ناحية المناطق المميزة، وأثناء ذلك يشرع في خلق توزانات إقليمية للقوة، إلى جانب شركاء تحالف وخطط طوارئ للتدخل. ولابد أن يكون الهدف الاستراتيجي هو الحيلولة دون ظهور أية قوة، يمكن أن تهدد الولايات المتحدة في أي ركن من أركان العالم.

بينما كان لدى روزفلت وريجان ترف المشاركة في لعبة ورق عالمية متكاملة واحدة ـ شاسعة لكنها موحدة؛ فالرؤساء في العقد المقبل سوف يلعبون ألعابًا متعددة على طاولة، تتسم بقدر كبير من التشظي، فقد انتهى الزمن الذي كان كل شيء فيه يدور حول تهديد عالمي واحد أو بضع تهديدات قليلة؛ ذلك أن توازن القوى في أوروبا ليس شديد الارتباط بتوازن آسيا، وهو مميز عن توازن القوى الذي يحفظ السلام في

أمريكا اللاتينية. ولذلك فإنه حتى إذا لم يكن العالم خطيرًا بالنسبة للولايات المتحدة كما كان أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، فهو أكثر تعقيدًا بكثير.

بطبيعة الحال، تشظت بالفعل السياسة الأمريكية الخارجية من الناحية الإقليمية، وهو ما ينعكس في سلسلة من القيادات الإقليمية التي تُنظم تحتها قواتنا العسكرية؛ فمن الضروري الآن تنظيم التشظي نفسه بشكل علني في تفكيرنا الاستراتيجي والتعامل معه بناءً على ذلك. ولابد من الاعتراف بأنه ليس هناك تحالف عالمي يدعم الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة ليست لها علاقات تاريخية خاصة مع أحد، وهذا هو اقتباس آخر من خطاب وداع واشنطن، جاء فيه "الدولة التي تُفرِط في كراهيتها الدائمة لدولة ما أو في إعجابها الدائم بها تكون على قدر من العبودية. العبودية لكراهيتها أو حبها. وأي منهما كافٍ لأن يصرفها عن واجبها ومصالحها." ويعني ذلك أن الناتو لم يعد له معنى بالنسبة للولايات المتحدة خارج السياق الأوروبي، وأنه لا يمكن اعتبار أوروبا أهم من أي جزء في العالم. ورغم الحنين إلى "الشراكة الخاصة"، فالواقع البسيط الآن هو أن أوروبا ليست أكثر أهمية.

ومع ذلك، فقد ركز الرئيس أوباما في حملته الانتخابية على الأوروبيين؛ إذ كانت سفرياته قبل انتخابات 2008 ترمز إلى ما كان يعنيه بأن التعددية تعيد تعهدات الولايات المتحدة تجاه أوروبا، ومشاورة أوروبا بشأن الأعمال الأمريكية في الخارج، وقبول تحذيرات أوروبا (فبما أن الأوروبيين فقدوا إمبراطورياتهم، فهم يتحدثون باستمرار بلغة التحذير). ونجحت إشارات أوباما، فقد كان الأوروبيون بالغي التحمس، وأَسَرَّ أمريكيين كثيرين كونهم محبوبين من جديد. وبالطبع، تلاشى الحماس بسرعة، حين اكتشف الأوروبيون أن أوباما - على أية حال - رئيس أمريكي يسعى إلى تحقيق غايات أمريكية.

هذا كله يقودنا إلى تحدي الرئيس في العقد المقبل: إدارة سياسة خارجية قاسية

غير عاطفية في دولة، مازالت لديها خيالات غير معقولة عن كونها محبوبة، أو على الأقل كونها متروكة في حالها. فهو يتعين عليه اللعب على عاطفية الجمهور، بينما يحرك السياسة على نحو يتجاوزها.

وتعني السياسة الخارجية غير العاطفية أنه في العقد المقبل، لابد للرئيس أن يحدد بفهم وبلا عاطفة الأعداء الأشد خطورة، ثم يخلق تحالفات لإدارتهم. وتعني هذه المقاربة غير العاطفية الانفصال عن تحالفات نظام الحرب الباردة ومؤسساتها بالكامل، بما في ذلك الناتو وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة؛ ذلك أن مخلفات الحرب الباردة هذه كلها ليست بالمرونة الكافية للتعامل مع تنوع عالم اليوم، الذي أعاد تعريف نفسه في عام 1991؛ الأمر الذي جعل المؤسسات القديمة مؤسسات عفا عليها الزمن. ربما لا يزال لبعضها قيمة، لكن فقط في سياق المؤسسات الجديدة التي لابد من ظهورها. ولابد لهذه المؤسسات أن تكون إقليمية، وتخدم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية؛ طبقًا للمبادئ الثلاثة التالية:

- إلى الحد الممكن، تمكين توازن القوى في العالم وفي كل منطقة من استهلاك الطاقات، وإبعاد التهديدات عن الولايات المتحدة.
- خلق تحالفات تناور بها الولايات المتحدة البلدان الأخرى؛ لاستدراجها إلى تحمل عبء المواجهة أو الصراع الكبير، مع دعم هذه البلدان بالإعانات الاقتصادية والتكنولوجيا العسكرية والوعود بالتدخل العسكري، إذا لزم الأمر.
- استخدام التدخل العسكري كملاذ أخير فحسب، عندما ينهار توازن القوى ولا يعود بإمكان الحلفاء التعامل مع المشكلة.

في ذروة الإمبراطورية البريطانية، قال اللورد بالمرستون Lord Palmerston: «إنها سياسة ضيقة أن تفترض أن هذا البلد أو ذاك مميز، باعتباره حليفًا أبديًا لإنجلترا، أو عدوًا دائمًا لها.. ليس لنا حلفاء أبديون، وليس لنا أعداء دائمون،

فمصالحنا هي الأبدية والدائمة، وهذه المصالح هي واجبنا الواجب علينا اتباعه»، وهذا نوع من السياسة سيتعين على الرئيس تأسسته في العقد المقبل، وإدراكًا منه أن الولايات المتحدة سوف تولِّد الاستياء أو العداء، لابد ألا تكون لديه أية أوهام خاصة بقدرته على إقناع الدول الأخرى بالتفكير فينا بشكل أفضل، دون التخلي عن المصالح الضرورية للولايات المتحدة. ولابد أن يحاول إغواء تلك الدول بقدر الإمكان بالوعود البراقة، غير أنه يتعين عليه في النهاية قبول أن جهود الإغواء سوف تفشل في آخر الأمر، والموضع الذي لا يمكن أن يفشل فيه، يكمن في مسئوليته عن إرشاد الولايات المتحدة في عالم معاد.

الفصل الثاني

الجمهورية والإمبراطورية والرئيس الميكيافيللي

أكبر تحدٍّ لإدارة إمبراطورية على مدى العقد المقبل سيكون التحدي نفسه الذي واجهته روما، وهو كيف يمكن الحفاظ على الجمهورية بعد أن تصبح إمبراطورية؟ كان مؤسسو الولايات المتحدة معادين للإمبريالية من خلال الاعتقاد الأخلاقي القوي، فقد تعهدوا بحياتهم وثرواتهم وشرفهم المقدس لهزيمة الإمبراطورية البريطانية، وأسسوا جمهورية تقوم على مبادئ تقرير المصير القومي والحقوق الطبيعية. وتمثل العلاقة الإمبراطورية مع البلدان الأخرى، سواء أكانت متعمدة أم لا، تحديًا لتلك المبادئ التأسيسية.

إذا كنت تعتقد أن للمبادئ العالمية معنى، فإنه يترتب على ذلك أن الجمهورية المعادية للإمبراطورية لا يمكن أن تكون إمبراطورية وتحتفظ بالطابع الأخلاقي. وهذه حجة تقدَّم في الولايات المتحدة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر والحرب المكسيكية الأمريكية، واليوم يقدم طرفا الطيف السياسية الحجة ضد المغامرات الخارجية. فعلى اليسار، هناك تراث طويل من معاداة الإمبريالية، ولكن إذا نظرت إلى جزء من الخطاب الصادر عن اليمين، من الليبرتاريين وكذلك من البعض في حفل الشاي، فإنك ترى المعارضة نفسها للتورط العسكري في البلدان الأخرى. والخوف مرتبط بتنبيه دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower إلى الحذر من

«المجمع العسكري الصناعي».(*) وإذا كان ضابط أمضى حياته في الجيش وكان بطلا في الحرب مثل آيك Ike أمكنه التعبير عن هذا الخوف، فإنك ترى مدى رسوخه في الثقافة السياسية الأمريكية. وأشك أن هذا سيكون خيطًا قويًا في السياسة الأمريكية، على مدى السنوات العشر التالية، في بلد ضجر المواطنون فيه، على امتداد الطيف السياسي، من التورط الخارجي.

الخوف من الطموح الإمبراطوري مبرر بالكامل، فقد تغلبت الإمبراطورية على الجمهورية الرومانية؛ إذ خلقت الإمبراطورية الطموح إلى المال والقوة الذي قضى على الفضائل الجمهورية التي كانت أعظم فخر للمواطنة الرومانية. وحتى إذا كان ذلك الفخر لم يتحقق بالكامل، فلا شك في أن الجمهورية لم تدمرها المنافسات العسكرية، التي أدت إلى الانقلاب، وإنما المبالغ الضخمة من الأموال المتدفقة على عاصمة الإمبراطورية من المواطنين والأجانب، الذين يرغبون في شراء ودها.

الخطر نفسه قائم بالنسبة للولايات المتحدة؛ فالقوة العالمية الأمريكية تولد تهديدات دائمة وإغراءات أكبر من أي وقت مضى. وقد لوحظ أنه منذ الحرب العالمية الثانية خلقت الولايات المتحدة جهاز أمن قومي تلفه السرية الرسمية إلى حد أنه لا يمكنها الإشراف عليه بسهولة أو حتى فهمه. وهذا الجهاز باهظ التكلفة والمرهق، بالإضافة إلى ذلك القدر الهائل من النشاط الاقتصادي الخارجي - من التجارة الضخمة إلى الاستثمارات الأجنبية، التي تحرك الأسواق العالمية - يخلق نظامًا لا تديره المؤسسات الديمقراطية بسهولة، ولا يتوافق بسهولة دائمًا مع المبادئ

(*) يشير مفهوم المجمع العسكري الصناعي إلى العلاقات السياسية والمالية بين مشرعين في الكونجرس، والقوات المسلحة ممثلة في البنتاجون (وزارة الدفاع)، والصناعة الحربية التي تدعم الجيش والمشرعين. وتشمل هذه العلاقات تقديم تبرعات سياسية، وحشد التأييد للإنفاق الدفاعي، وإطلاق حملات ضغط لكسب تأييد السلطة التنفيذية. هذا النوع من العلاقات هو ما يسميه علماء السياسة بـ«المثلث الحديدي»، لوصف التداخل بين صنع القرار السياسي، والعلاقة بين لجان الكونجرس والبيروقراطية (أي السلطة التنفيذية، وتسمى أحياناً الوكالات الحكومية)، ومجموعات الضغط (اللوبي). وقد اشتهر الرئيس الراحل دوايت ايزنهاور بتحذيره من خطورة نفوذ المجمع العسكري الصناعي، في خطابه الوداعي بمناسبة انتهاء رئاسته في يناير من عام 1961 (المترجم)

الأخلاقية الأمريكية. وليس من غير المتخيَّل أن هذه القوى مجتمعةً يمكن أن تجعل الديمقراطية الأمريكية عديمة المعنى.

المشكلة هي أنه كما كان حال روما في زمن القيصر، بلغت الولايات المتحدة نقطة لا خيار لها فيها بشأن أن تكون لها إمبراطورية أم لا؛ فاتساع الاقتصاد الأمريكي، وتورطه في بلدان في أنحاء العالم، وقوة الجيش الأمريكي ووجوده العالمي، هي - في واقع الأمر - إمبراطورية في حجمها. وتخليص الولايات المتحدة من هذا النظام العالمي مستحيل تقريبًا، وإذا جرت محاولة لتخليصها، فلن يزعزع ذلك الاقتصاد الأمريكي فحسب، بل النظام العالمي كذلك. وعندما فُهِم ثمن معاداة الإمبريالية، كان هناك تأييد ضئيل له. والواقع أن بلدانًا أجنبية كثيرة كانت معارضتها للوجود الأمريكي أقل من معارضتها للطريقة، التي يتم بها الشعور بذلك الوجود؛ فهي تقبل القوة الأمريكية؛ ولكنها تريدها أن تخدم مصالحها القومية.

أخطار القوة الإمبراطورية هائلة، وسوف تصبح هذه الأخطار قضايا مثيرة للجدل إلى حد كبير في السياسة الأمريكية، تمامًا مثلما هي موضع نقاش ساخن في أنحاء العالم. وإذا عدنا بالنظر إلى الوراء، فقد كانت نزعة عدم التدخل الخاصة بالجمهورية، التي خلقها المؤسسون متأصلة في حقيقة أن الجمهورية كانت ضعيفة، وليس لأنها كانت فاضلة؛ إذ لم يكن بإمكان الولايات المتحدة ذات الثلاث عشرة مستعمرة سابقة الدخول في تورطات خارجية، دون أن تُسْحَق. أما الولايات المتحدة ذات الثلاثمائة مليون نسمة، فلا يمكنها تحاشي التعقيدات الخارجية.

سوف تكون إدارة الإمبراطورية غير المتعمدة مع الاحتفاظ بمزايا الجمهورية أولوية مهمة للولايات المتحدة لزمن طويل، ولكن من المؤكد أنه في أعقاب الحروب الجهادية، سيكون هناك تحد شديد الكثافة. وسوف يكون معظم النقاش تفكيرًا رغبويًا، وليست هناك عودة للوراء، وليست هناك حلول خالصة. والمفارقة هي أن أفضل فرصة للإبقاء على الجمهورية ليست مؤسسية بل فردية، وسوف تعتمد

على تعريف للفضيلة، يخالف أفكارنا المشتركة الخاصة بما هي الفضيلة. وأنا لا أتطلع إلى توازن القوى لإنقاذ الجمهورية، بل أتطلع إلى مكر الرئيس وحكمته. فمن المؤكد أن الرئيس لديه جهاز بيروقراطي واسع، يسيطر هو عليه ويسيطر عليه الجهاز، لكن في النهاية من هم على شاكلة لنكولن وروزفلت وريجان هم من نتذكرهم وليس البيروقراطيين أو أعضاء مجلس الشيوخ أو القضاة. والسبب بسيط. فإلى جانب القوة، يمارس الرؤساء القيادة. وتلك القيادة يمكن أن تكون حاسمة، في سياق عقد من الزمان أو أقل.

قد تبدو الشخصيات المفردة أضعف من أن يقوم عليها مستقبل بلد ما. وفي الوقت ذاته، أوجد المؤسسون منصب الرئيس لسبب ما، وفي قلب هذا السبب كانت القيادة. والرئاسة فريدة لكونها البنية الوحيدة، التي يتطابق فيها مؤسسة وفرد؛ فالكونجرس والمحكمة العليا تجمعات من الأشخاص الذين نادرًا ما يتحدثون بصوت واحد. والرئاسة هي الرئيس وحده، وهو المسئول الوحيد الذي ينتخبه ممثلو الشعب كله؛ ولهذا السبب يتعين علينا اعتباره العامل الأساسي لإدارة العلاقات بين الإمبراطورية والجمهورية.

لنبدأ ببحث شخصية الرئيس بصورة عامة؛ فالرؤساء يختلفون عن الكثير من الناس لكونهم يستمتعون بالسلطة؛ فهم يضعون الاستحواذ عليها واستخدامها قبل كل شيء آخر، وهم يكرسون جزءًا كبيرًا من حياتهم سعيًا وراءها. ويجري صقل معرفة الرئيس ومواهبه الفطرية في اتجاه السلطة؛ بحيث يفهمها بطرق لا يقدرها من لم يمتلكوها بالفعل من هم منا. وأسوأ رئيس يكون أقرب بالطبيعة إلى الأفضل من أي شخص، لم يمر بما يتطلبه الأمر لأن يصبح رئيسًا.

من المحتم أن درجة السلطة التي يحققها الرؤساء الأمريكيون المحدثون وحجمها تجعلهم يرون العالم بشكل مختلف، حتى بالمقارنة مع رؤساء الدول الأخرى؛ إذ لا يجب أن يواجه قائد آخر هذا القدر الكبير من العالم بهذه الطرق

المختلفة الكثيرة. ففي ديمقراطيتنا، لابد للرئيس من الوصول إلى مكانته، وهو يتظاهر بأنه مميز عن أبناء وطنه، وهي فكرة يستحيل تخيلها ومخيفة إن صدقت. والخطر هو أنه عندما تصبح تحديات الإمبراطورية أكبر والتهديدات المحتملة أكثر واقعية، سيظهر القادة الذي سوف يحتاجون إلى درجة من السلطة، تتجاوز القيود التي يفرضها الدستور ويطالبون بها.

من حسن الحظ ومن المفارقة أنه عند خلق حكومة معادية للإمبراطورية، قدم المؤسسون خريطة طريق ممكنة للقيادة الإمبراطورية مع القيود الجمهورية؛ إذ خلقوا الرئاسة الأمريكية باعتبارها بديلًا للدكتاتورية وللأرستقراطية، أي سلطة تنفيذية ضعيفة في الداخل، ولكنها قوية على نحو هائل خارج الولايات المتحدة. ففي الشئون الداخلية، يفرض الدستور وجود سلطة تنفيذية يحيط بها كونجرس، تصعب السيطرة عليه بطبعه، ومحكمة عليا يستحيل إلى حد ما معرفة ما تشعر به أو تفكر فيه. والاقتصاد في أيدي المستثمرين والمديرين والمستهلكين، وكذلك أيدي بنك الاحتياط الفيدرالي (إن لم يكن بالدستور فمن المؤكد بالتشريع والممارسة). وتتمتع الولايات بسلطة كبيرة، وجزء كبير من المجتمع المدني ـ الدين والصحافة والثقافة الشعبية والفنون ـ خارج سيطرة الرئيس، وهذا على وجه الدقة ما أراده المؤسسون: شخص يتولى مسئولية البلاد، ولكن لا يحكمها. إلا أنه عندما تواجه الولايات المتحدة العالم من خلال سياستها الخارجية، لا يكون هناك شخص أكثر نفوذًا من شاغل البيت الأبيض.

تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور على أن: «يكون الرئيس قائداً أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولمليشيات مختلف الولايات، عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة». وهذه هي السلطة الوحيدة الممنوحة للرئيس التي لا يتقاسمها مع الكونجرس. أما المعاهدات والتعيينات والميزانية والإعلان الفعلي للحرب، فتتطلب موافقة الكونجرس، ولكن قيادة الجيش للرئيس وحده.

ومع ذلك فإنه بمرور السنين لم يعد معمولًا بالقيود الدستورية، التي كانت تقيد الحقوق الدبلوماسية للرؤساء الأوائل. وتتطلب المعاهدات موافقة مجلس الشيوخ، ولكن المعاهدات في الوقت الراهن نادرة والسياسة الخارجية تنظمها الاتفاقيات والتفاهمات، التي يتم التوصل إلى الكثير منها سرًا.. وهكذا فإن إدارة السياسة الخارجية ككل هي الآن بالفعل في أيدي الرئيس. وبالمثل، بينما أعلن الكونجرس الحرب خمس مرات، أرسل الرؤساء القوات الأمريكية إلى صراعات في أنحاء العالم مرات أكثر من ذلك بكثير. وواقع النظام الحاكم الأمريكي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، هو أن سلطة الرئيس على المسرح العالمي تتجاوز تقريبًا القيود والتوازنات، ولا يقيدها سوى مهارته في ممارسة تلك السلطة.

عندما قرر الرئيس كلينتون قصف يوغوسلافيا في عام 1999، وعندما قرر الرئيس ريجان غزو جرينادا في عام 1983، لم يكن بإمكان الكونجرس منعهما لو أرادا ذلك. ويفرض الرؤساء الأمريكيون العقوبات ويصيغون العلاقات الاقتصادية في أنحاء العالم. ومن الناحية العملية، فإن هذا يعني أن الرئيس الأمريكي لديه سلطة تدمير بلد ما يثير استياءه أو يكافئ بلدًا يؤيده. وقد تمت الموافقة على التشريع الخاص بسلطات الحرب، ولكن رؤساء كثيرين زعموا أن لهم حقًا أصيلًا كقائد عام في شن الحرب، بغض النظر عنه. وهم في واقع الأمر يقنعون الكونجرس بتأييد سياساتهم، ومن غير المرجح أن يتغير هذا في العقد المقبل.

يحدث عند ممارسة السياسة الخارجية أن يكون الرئيس الأمريكي أكثر شبهًا بأمير ميكيافيللي Machiavelli؛ الأمر الذي لا يكون مفاجئًا إلى حد كبير، عندما تأخذ في اعتبارك أن المؤسسين كانوا تلاميذ للفلسفة السياسية الحديثة، وأن ميكيافيللي هو من أوجدها. وكما يجب أن نعترف بوجود إمبراطورية أمريكية، لابد أن نعترف بقيمة رؤاه المتعمقة ونصائحه بالنسبة لوضعنا؛ ذلك أن هم الرئيس الأساسي هو السياسة الخارجية؛ حيث تتوافق ممارسة السلطة مع تعاليم ميكيافيللي.

لهـذا السـبب يجـب ألا يكون للأمير أي هـدف آخر أو أي فكر آخـر، ولا يتعين عليه تبني شـيء ليكون ماهرًا فيه سـوى الحرب ومؤسسـاتها ومبادئها؛ لأن هذه هي المهـارة الوحيدة التي تناسـب من يحكم. وهـذا المبـدأ لـه تلك الفـاعليـة حتى أنه لا يحفظ فقط من ولِدوا أمراء، بل يمكِّن الرجال ذوي المكانة الخاصة في مناسبات كثيـرة مـن رفع تلك المكانة. ومن ناحية أخرى، مـن الواضح أنه عندما يهتم الأمراء بالتعديـلات الدقيقة، أكثر من اهتمامهم بالهموم العسـكرية، فإنهم يفقدون دولتهم. وأهم سبب يجعلك تفقدها هو إهمال هذه المهارة، بينما السبيل إلى امتلاكها هو أن تكون على معرفة كبيرة بهذه المهارة.

التمييـز الأساسـي فـي السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة، فـي ممارسـة الرؤسـاء الأمريكيين للسـلطة. أي التمييز الذي ناقشه ميكيافيللي ـ هو بين المثالية والواقعية، وهو تمييز راسـخ في تراث السياسـة الخارجية الأمريكية - فقد تأسسـت الولايات المتحـدة على مبدأ تقريـر المصير القومـي، الذي يفترض وجود عمليـة ديمقراطية لاختيـار القادة عُبِّر عنها في الدسـتور، كمـا أنها بُنيت على مبادئ الحرية الإنسـانية التي حفظتها وثيقة الحقوق. ويبدو أن الإمبريالية تقوض مبدأ تقرير المصير، بشكل رسـمي أو غير رسـمي. وعلاوة على ذلك تدعـم إدارة السياسـة الخارجية الأنظمة الحاكمـة النافعـة للمصلحـة القوميـة، ولكنهـا لا تمـارس مبـادئ حقوق الإنسـان الأمريكيـة أو تعجـب بهـا. والتوفيـق بين السياسـة الأمريكيـة الخارجيـة والمبادئ الأمريكية أمر صعب، ويمثل تهديدًا لأسس النظام الحاكم الأخلاقية.

يقـول الوضع المثالي بأنـه يتعين على الولايات المتحدة العمـل؛ طبقًا للمبادئ الأخلاقيـة المشـتقة مـن نوايـا المؤسسين المعلنـة ببراعـة؛ إذ يُنظر إلـى الولايات المتحـدة علـى أنهـا مشـروع أخلاقي ينبع من أفـكار التنوير الخاصـة بجون لوك John Locke وآخريـن، وينبغـي أن يكون هدف السياسـة الخارجيـة الأمريكية، هو تطبيـق هـذه المبـادئ الأخلاقيـة على الأعمـال الأمريكيـة، والأهم مـن ذلك على

الغايـات الأمريكية. وانطلاقًا مـن هذا، ينبغي أن تؤيد الولايـات المتحدة فقط تلك الأنظمـة الحاكمـة التـي تتبنى القيـم الأمريكيـة، وينبغـي أن تعـارض الأنظمة التي تعارض تلك القيم.

تقـول المدرسـة الواقعية إن الولايـات المتحدة دولة مثل أيـة دولة أخرى، وبذلك يجب عليها حماية مصالحها القومية. وتشـمل هذه المصالح أمن الولايات المتحدة، والسـعي لتحقيـق منفعتهـا الاقتصادية، ودعم الأنظمـة المفيدة لتلـك الغايات، بغض النظـر عن الطابع الأخلاقي لتلك الأنظمة. وبناء علـى هذه النظرية، لا ينبغي أن تكون السياسة الخارجية الأمريكي أخلاقية، على نحو أقل أو أكثر من سياسة أية دولة أخرى.

يقول المثاليون إن إنكار الضرورة الأخلاقية على نحو فريد لأمريكا لا ينكر المُثُل الأمريكية فحسب، بل رؤية التاريخ الأمريكي بالكامل. ويقول الواقعيون إننا نعيش في عالم خطير، وإنه بالتركيز على الأهداف الأخلاقية سـوف نصرف الانتباه عن السـعي لتحقيـق مصالحنـا الحقيقيـة، وبالتالي نعرض وجـود الجمهورية - الذي هو تجسـيد للمُثُل الأمريكية - للخطر. ومن المهم أن ندرك أن المثالية باعتبارها أساسًـا للسياسـة الأمريكيـة تتجـاوز الأيديولوجيـات، ويقـوم الشـكل اليسـاري على حقوق الإنسـان ومنـع الحـرب. أما النسـخة اليمينية، فتقـوم على الرغبـة المحافظة الجديدة في نشـر القيم والديمقراطيات الأمريكية. وما تشـترك فيه هاتان الرؤيتان هو فكرة أن السياسـة الخارجية الأمريكية ينبغي أن تكون مركزة، في المقام الأول، على المبادئ الأخلاقية.

وفـي رأيـي أن الجدل بيـن الواقعية والمثالية يخطئ بشـكل أساسـي في عرض المشـكلة، وسـوف يكون لهـذا العـرض الخاطئ دور مهـم في العقـد المقبل؛ فهو إمـا أن يُحَـل أو يصبـح الاختلال في السياسـة الخارجيـة الأمريكية أكثـر وضوحًا. وتفشـل الحجة المثالية باسـتمرار بشـأن جدل سـابق بين حق تقرير المصير القومي وحقـوق الإنسـان، فقد قامت الثـورة الأمريكية على أسـاس المبدأيـن، لكن الآن، وبعـد أكثر من قرنيـن، ما الذي تفعله عندما يقرر بلد مثل ألمانيا من خلال العمليات

الدستورية إلغاء حقوق الإنسان؟ ما الذي له الأولوية، حق تقرير المصير القومي أم حقوق الإنسان؟ ما الذي تفعله مع أنظمة لا تجري انتخابات كتلك، التي تجرى في الولايات المتحدة، لكنها تجسد بوضوح إرادة الشعب القائمة على الممارسة الثقافية القديمة؟ والمملكة العربية السعودية مثال أساسي على ذلك. وكيف تتبنى الولايات المتحدة التعددية الثقافية، ثم تطالب بأن يختار أناس آخرون قادتهم بالطريقة نفسها التي نتبعها في أيوا؟

الموقف الواقعي متناقض كذلك؛ فهو يفترض أن المصلحة القومية لإمبراطورية، في القرن الحادي والعشرين، واضحة وضوح تلك المصلحة القومية الخاصة بجمهورية صغيرة من القرن الثامن عشر متعلقة بالساحل الشرقي لأمريكا الشمالية؛ فالدول الصغيرة الضعيفة لديها تعريف شديد الوضوح للمصلحة القومية، وهي – في المقام الأول – البقاء بأكبر قدر ممكن من الأمان والرخاء. لكن بالنسبة لبلد على ما عليه الولايات المتحدة من أمان ورخاء ـ وعلى قدر غير مسبوق من الاتساع الإمبراطوري ـ يغدو تعريف المصلحة القومية أكثر تعقيدًا بكثير. وتفترض النظرية الواقعية أن هناك مساحة أقل للاختيار على المدى القريب مما هو موجود، وأن الخطر عظيم بالقدر نفسه باستمرار. ولا يمكن المجادلة في الموقف الواقعي باعتباره افتراضًا مجردًا، فمن ذا الذي يريد أن يكون غير واقعي؟ والتفكير في تعريف محدد لما يتكون منه الواقع أمر أكثر تعقيدًا بكثير؛ ففي القرن السادس عشر كتب ميكيافيللي «الأسس الرئيسية لكل دولة، الدول الجديدة وكذلك القديمة أو المركبة، هي القوانين الجيدة والأسلحة الجيدة؛ فلا يمكن أن تكون لديك قوانين جيدة بلا سلاح جيد، وحيثما يوجد سلاح جيد، فمن المحتم أن يعقب ذلك القوانين الجيدة». وهذا تعريف للواقعية أفضل مما قدمه لنا الواقعيون.

أعتقد أن الجدل بين الواقعيين والمثاليين هو، في واقع الأمر، قراءة ساذجة للعالم، كان لها تأثير كبير في العقود الأخيرة؛ فالمُثُل والواقع جانبان مختلفان

للشيء نفسه، وهو القوة. فالقوة في حد ذاتها وحشية لا تحقق أي شيء باق، ومن المحتم أن تشوه النظام الحاكم الأمريكي. والمُثُل بلا قوة مجرد كلمات، فهي يمكن أن تحيا فقط حين تعززها القدرة على الفعل. والواقع هو فهم كيفية استخدام القوة، ولكنه في حد ذاته لا يقودك إلى الغايات، التي ينبغي أن توجه إليها قوتك. والواقعية الخالية من غايات القوة هي دائمًا كلمة أخرى تعني البلطجة، التي هي غير واقعية على الإطلاق. وكذلك المثالية باستمرار كلمة أخرى تعني ادعاء الصلاح، وهو مرض يمكن إصلاحه فقط بالفهم العميق للقوة بمعناها الكامل، بينما الواقعية غير المقرونة بالمبدأ عجز متنكر في صورة واقعية، والواقعية وانمثالية ليستا بديلين بل مكملين ضروريين، إذ لا يمكن لأي منهما أن تكون في حد ذاتها مبدأ للسياسة الخارجية.

تذيب المثالية والواقعية نفسيهما في مضامين القوة، وتتحول مضامين القوة إلى حرب. ولنعد مرة أخرى إلى ميكيافيللي: «ينبغي أن تكون الحرب دراسة الأمير الوحيدة، فهو ينبغي أن يفكر في السلام باعتباره وقتًا لالتقاط الأنفاس فحسب، وهو ما يتيح له التروي لوضع الخطط العسكرية، ويوفر القدرة على تنفيذها».

في القرن العشرين، خاضت الولايات المتحدة حروبا 17 بالمائة من الزمن، ولم تكن تلك تدخلات صغيرة، بل كانت حروبًا كبيرة شملت مئات الآلاف من الرجال، وفي القرن الحادي والعشرين، نخوض الحرب 100 بالمائة تقريبًا من الزمن. وقد جعل المؤسسون الرئيس القائد العام لسبب، وهو أنهم قرأوا ميكيافيللي بعناية وعرفوا أنه، كما كتب، «ليس هناك تجنب للحرب؛ فهي تؤجل فحسب لمصلحة الآخرين».

أعظم فضيلة يمكن أن تكون لدى الرئيس هي أن يفهم القوة؛ فالرؤساء ليسوا فلاسفة، وممارسة القوة فن تطبيقي وليس مجردًا. ومحاولة أن يكون فاضلًا، لن تؤدي إلى إخفاق الرئيس فحسب بل إلى إخفاق البلد كذلك. وأثناء الحرب، يعني فهم القوة أن سحق العدو بسرعة وبشكل تام أرحم من إطالة الحرب بالتردد بسبب وخز الضمير، أو خسارة الحرب بالحساسية المفرطة، وهذا هو السبب في أن

الفضيلـة التقليدية – أي فضيلة ما يمكن تسـميته الشـخص الصالـح – غير مقبولة في الرئيس. وكذلك كما يقول ميكيافيللي، فإن: «الواقع هو أن الرجل الذي يريد التصرف على نحو فاضل بكل طريقة، مآله الإخفاق بين الكثيرين الذين ليسوا فضلاء».

يقـدم ميكيافيللـي تعريفًا جديـدًا للفضيلة، التي تنطوي علـى المكر وليس على الصلاح الفردي. وبالنسبة للأمراء، فإن الفضيلة هي القدرة على التغلب على القدر؛ فالعالـم على ما هو عليـه، وبذلك فهو متقلب ولا يمكن التنبـؤ به. ولابد للأمير من اسـتخدام القـوة للتغلب على المفاجآت التي سـيقدمها العالـم، ومهمته هي حماية الجمهورية من عالم مليء بأشخاص ليسوا فضلاء بأي معنى تقليدي.

ربمـا يدخـل الرؤسـاء الانتخابـات بنـاءً علـى برامـج أحـزاب أيديولوجيـة وسياسـات موعـودة، ولكـن فتـرات رئاسـتهم تحددهـا في واقـع الأمـر المواجهة بيـن الحظ والفضيلـة، أي بين غير المحتمـل وغير المتوقع؛ الأمـر الذي لم تعدهم لـه أيديولوجيتهـم أو مقترحاتهم واسـتجابتهم. ووظيفة الرئيس هي توقع ما سـوف يحدث، وتقليل عدم قابلية التوقع، ثم الرد على ما هو غير متوقع بالمكر والقوة.

من وجهة نظر ميكيافيللي، الأيديولوجيا تافهة والشخصية هي كل شيء، وفضيلة الرئيس ونظرته المتعمقة وسـرعة بديهته ومكره وقسـوته وفهمه للعواقب هي ما يهم. وفي النهاية، سوف يحد ميراثُه مهاراتِه الفطريةَ، التي تعكس بدورها شخصيتَه.

الرؤسـاء العظـام لا ينسـون أبـدًا مبـادئ الجمهورية، ويسـعون للحفـاظ عليها وتعزيزهـا ـ علـى المدى الطويـل ـ دون الإضـرار بالحاجات العَرَضية. والرؤسـاء السـيئون يفعلون ما هو متوقع فحسـب، دون أن يعيروا انتباهًا للمبادئ، ولكن أسوأ الرؤساء هم هؤلاء الذين يتمسكون بالمبادئ، بغض النظر عن المصائر العَرَضية.

لا يمكـن للولايات المتحدة أن تشـق طريقهـا في العالـم بتحاشـيها الدول ذات القيم المختلفة والأنظمة التي تتسم بالوحشية، وتقوم أثناء ذلك بأعمال نبيلة بشكل

حصري؛ فالسعي إلى الغايات الأخلاقية يتطلب الاستعداد للتحالف مع الشيطان.

بدأت هذا الفصل بالحديث عن التوتر بين الجمهورية الأمريكية والإمبراطورية في العقد المقبل. وبغض النظر عن الشكوك الأخلاقية، التي قد تكون لدينا بشأن كوننا إمبراطورية، فهذا هو الدور الذي وضعنا فيه التاريخ. وإذا كان الخطر في أن نصبح إمبراطورية، هو أننا نفقد الجمهورية، فمن المؤكد أن الرؤية الواقعية للسياسة الخارجية سوف تأخذنا إلى هناك، وإن كان ذلك عن غير عمد، فسيكون ببساطة من خلال عدم المبالاة بالقضايا الأخلاقية. وفي الوقت نفسه، قد يُسْقِط المثاليون الجمهورية بتعريض الدولة للخطر - ليس عمدًا وإنما من خلال العداء أو عدم المبالاة بالقوة - وبالطبع لن يحدث سقوط الجمهورية في العقد المقبل، ولكن القرارات التي تُتَّخذ في القرن المقبل سوف تؤثر بقوة على النتيجة طويلة المدى.

على مدى العقد المقبل، لن يكون للرئيس ترف تجاهل النماذج المثالية أو الواقع. بل لابد له من اختيار التركيبة غير المريحة من الاثنتين اللتين أوصى بهما ميكيافيللي. ولابد للرئيس من التركيز ليس فقط على مراكمة القوة واستعمالها وإنما على حدودها كذلك؛ فالنظام الجيد الذي تسانده القوة والقادة الذين يفهمون فضيلة النظام وفضيلة القوة هو المطلوب. وليست الحزمة الأيديولوجية المرتبة هي التي توضح كل شيء وتختزله إلى صيغ مبسطة، بل إن الموقف الوجودي من السياسة هو الذي يؤكد الحقائق الأخلاقية في السياسة، دون أن يصبح أسيرها الأحمق، وهو الذي يستخدم القوة دون أن يعبدها.

عند منع الإمبراطورية غير المتعمدة من تدمير الجمهورية، لن يكون العامل المهم هو توازن القوى بين سلطات الدولة، بل الرئيس الملتزم بذلك التوازن الدستوري، ولكنه مستعد لممارسة القوة بمقتضى حقه الشخصي. ولكي يفعل ذلك، لابد للرئيس من فهم قصور الموقفين المثالي والواقعي. فالمثاليون - سواء أكانوا من المحافظين الجدد أم ذوي النكهة الليبرالية - لا يفهمون أنه من الضروري

معرفة طبيعة القوة على نحو تام؛ من أجل العمل بموجب المبادئ الأخلاقية، ولا يفهم الواقعيون عدم جدوى القوة دون جوهر أخلاقي.

يقول ميكيافيللي إن: «الشخص الذي يعدل سياسته تبعًا للزمن ينجح. وفي المقابل، فإن الشخص الذي تتصادم سياسته مع مقتضيات الزمن لا ينجح». من الممكن أن تكون الأخلاق في السياسة الخارجية أبدية، ولكنها يجب أن تطبق كذلك على الأزمنة، وسوف يكون تطبيقها على العقد المقبل صعبًا إلى حد كبير؛ ذلك أن العقد المقبل يمثل التحدي للإمبراطورية غير المتعمدة.

الفصل الثالث

الأزمة المالية والدولة الناهضة

حدثـان عالميان يصوغان العقـد المقبل، وهما: رد الرئيـس بوش على الحادي عشـر من سـبتمبر، والذعر المالي في عام 2008. ويزيد فهم ما حدث والسـبب في الحالتين إحساسـنا بما يعنيه أن نكون إمبراطورية وما ثمن ذلك؛ خاصةً عندما نأخذ فـي اعتبارنا كيف حدث أن هذين الحدثين المترابطين، اللذين بدآ كهمين أمريكيين داخليين، ابتلعا العالم كله. ولنبدأ بالأزمة المالية.

تنتهي كل دورة اقتصادية بانهيار، وعادة ما يكون أحد القطاعات في المقدمة؛ فقد انتهـى انتعاش كلينتون في عام 2000، عندما انهارت شـركات الـدوت كوم. وانتهى انتعاش ريجان في الثمانينيات بطريقة مذهلة بانهيار المدخرات والقروض. ومن هذا المنظور، لم يكن هناك شيء غير عادي بالمرة بشأن ما حدث في عام 2008.

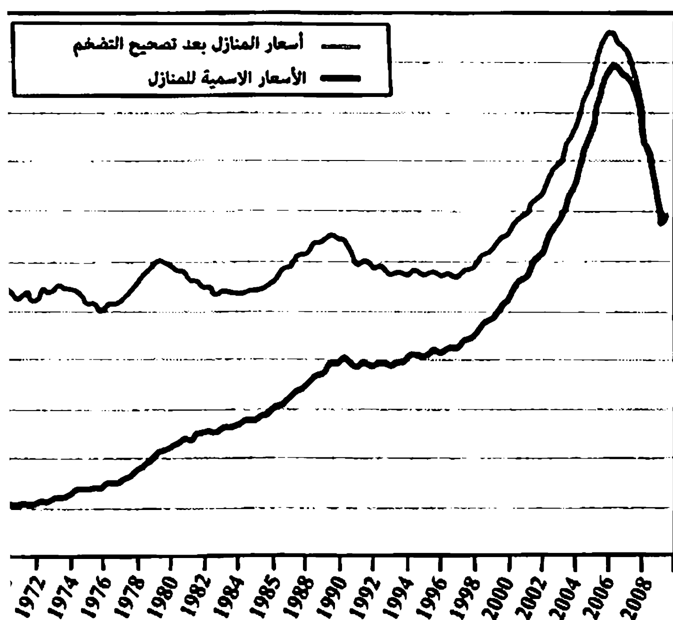
سبب تلك الانتعاشات والانهيارات بسيط إلى حد ما؛ فعندما ينمو الاقتصاد فإنه يولِّد المال بما يزيد على اسـتعداد الاقتصاد لاسـتهلاكه. وعندما يكون هناك فائض مـن المـال يطارد أصولًا كالمنازل أو الأسـهم أو السـندات، ترتفع الأسـعار وتهبط أسـعار الفائدة. وفي النهاية، تصل الأسـعار إلى مسـتويات غير معقولة، وبعد ذلك تنهار. ويصبح المـال نادرًا، وتُجبَر الأعمال غير ذات الكفاءة على الإغلاق. وتنجو الأعمـال ذات الكفـاءة، وتبدأ الدورة مـن جديد، وقد تكرر هذا مـرات ومرات منذ ظهور الرأسمالية الحديثة.

أحيانا تتدخل الدولة في الدورة بالمحافظة على رخص المال؛ لتجنب الانهيار والكساد الذي يعقب ذلك حتمًا، والمال على أية حال حيلة اخترعتها الدولة، ويمكن لبنك الاحتياط الفيدرالي طبع قدرما يريد من المال، ويمكن أن يشتري به الدَّين الحكومي. وهذا هو ما فعله بنك الاحتياط الفيدرالي في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر؛ إذ لم تكن حكومة بوش ترغب في رفع الضرائب لسداد تكاليف الحرب على الإرهاب، وتعاون بنك الاحتياط الفيدرالي في تمويل الحرب في المقام الأول بإقراض المال للحكومة - وكانت النتيجة أن أحدًا لم يشعر بالأثر الاقتصادي للحرب ـ على الأقل في حينه.

نبعت أسباب بوش من الجيوبوليتيكا ومن السياسة الحزبية الداخلية؛ فقد كان في حرب مع الجهاديين، ولم يكن يرغب في زيادة الضرائب من أجل التدخلات العسكرية. وبدلا من ذلك، أراد بوش أن يرتفع إجمالي العائدات من الضرائب عن طريق الاقتصاد المحفَّز، وكانت النظرية هي أن توليفة الإنفاق العسكري وخفض الضرائب وأسعار الفائدة المنخفضة سوف تسمح للاقتصاد بالتحسن فجأة؛ الأمر الذي يزيد عائدات الضرائب بالقدر الكافي لدفع تكاليف الحرب. وفكر بوش في أنه لو لم تنجح مناورة جانب العرض؛ فسوف تظل لديه ميزة عدم تدمير الدعم السياسي، من خلال زيادة الضرائب قبل انتخابات 2004. كما افترض أنه يمكنه التعامل مع الاختلالات الاقتصادية بعد الانتخابات، عندما تنتهي الحرب. وكانت مشكلته أن الحرب لم تنته، وأنه أساء إلى حد كبير تقدير ما ستصبح عليه من طول وشدة؛ ونتيجة لذلك لم يعمد هو أو بنك الاحتياط الفيدرالي إلى تهدئة الاقتصاد، وظلت الحرب وهذه السياسة الاقتصادية تحدد فترة رئاسته.

العامل الآخر الذي أدى إلى انهيار 2008، كان صب المال الرخيص في شريحة بعينها من الاقتصاد، وهي سوق المباني السكنية - وكانت تلك حسبة اقتصادية إلى حد ما - فأسعار الإسكان تميل إلى الزيادة بمرور الوقت، وهو ما يعطي العقارات

ظهر الاستثمار المحافظ. وكذلك شجعت البرامج الحكومية الأفراد
منازل. وخلال تلك الفترة، امتد ذلك التشجيع إلى شريحة من السكا
بل. وجلب تصور الأمان - مقرونًا بسياسة الحكومة - مبالغ غير عادية
ى السوق، إلى جانب المضاربين وملايين المشترين ذوي الدخل
ذين ما كانوا ليتأهلوا بحال من الأحوال في الأوقات العادية؛ نتيجة قر
عقاري التي حصلوا عليها.



(رسم بياني) أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريك

كانت أسعار المنازل قد ارتفعت في الجيل السابق، لكن كما يبين ا
إن قصة النمو المطرد خادعة إلى حد ما؛ ذلك أنك إذا عدّلت أسعار الم
لتضخم، لوجدت أنها تقلبت على نطاق ضيق، فيما بين عامي 1970 وا
روض الرهن العقاري لا تزيد مع التضخم؛ ولذلك فإنك إذا اقترضت 0

كي تشتري منزلًا بـ25 ألف دولار في عام 1970، فبحلول عام 2000 سوف يساوي هذا المنزل حوالي 125 ألف دولار، وستكون قد سددت قرض الرهن العقاري الذي عليك. لكن الـ125 ألف دولار لم تكن أكثر من 25 ألف دولار من الناحية الفعلية. لقد شعرت أنك أغنى؛ لأن الأرقام أعلى، ولأنك سددت دينك، ولكن الحقيقة هي أن ملكية المنزل ليست طريقة عظيمة لخلق مكاسب حقيقية. فمن ناحية، أظهر السجل أنه لم يكن مرجحًا أن تخسر المال، وذلك ما منح الثقة للمقرضين، وإذا وقع ما هو أسوأ، فإنه يمكنهم باستمرار الاستيلاء على المنزل وبيعه، وبذلك يستعيدون مالهم.

مع تمكين المال الرخيص المزيد من الأشخاص لشراء المنازل ازداد الطلب، وهو ما كان يعني أن ترتفع أسعار الإسكان بسرعة الصاروخ في عام 2001، ثم تسارعت أكثر بعد عام 2004، وظل المقرضون يبحثون عن المزيد والمزيد من المقترضين؛ للحصول على مالهم الرخيص، وهو ما كان يعني الإقراض لأشخاص أقل ترجيحًا بكثير أن يسددوا تلك القروض «عالية المخاطر». وكانت الذروة مع اختراع قرض الرهن العقاري متغير سعر الفائدة لمدة خمس سنوات؛ مما مكّن الناس من شراء المنازل بأقساط شهرية، كانت باستمرار أقل من إيجار الشقة. وانفجرت أسعار الفائدة تلك بعد خمس سنوات، ولكن إذا لم يستطع المشتري سداد المدفوعات الجديدة وخسر المنزل، فهو على أقل تقدير يكون قد استمتع لعدة سنوات، وعاد إلى حيث بدأ فحسب. وإذا ظلت أسعار المساكن مطردة الارتفاع، لأمكنه إعادة التمويل، وبذلك لا يبدو بصورة عامة أنه يخاطر بالكثير.

لم يبدُ كذلك أن المقرضين يخاطرون بالكثير؛ خاصةً في ظل كسبهم لأموالهم من تكاليف إتمام الصفقة وغيرها من رسوم المعاملة، ثم باعوا القروض العقارية (ونقلوا معها المخاطرة) إلى مستثمرين ثانويين، فيما بات يُعرَف بالحِزَم. وعند تجميع تلك القروض من أجل السوق الثانوية، أكد المقرضون تيار دَخْل العمر، الذي جعل القروض عالية المخاطر تبدو بشكل الاستثمار المحافظ المثالي.

كان الجميع يحققون ثروة ولم يصب أحد بأذى، كما كانت أقدم قصة في الكتاب، ولم يهتم معظم الناس أو لم يُرِيدوا تصديق أن الفقاعة يمكن أن تنفجر.

ومع ذلك فقد بدأ الواقع يفرض نفسه؛ إذ بدأ أصحاب المنازل، الذين ما كانوا ليؤهلوا قط للحصول على قرض عادي في الأوقات العادية، في التأخر عن السداد، وبما أن الأملاك دخلت السوق نتيجة للبيع الإجباري أو حبس الرهن، فقد بدأت الأسعار، التي اعتمد عليها كي تواصل الارتفاع، في الهبوط. وأثناء الفترة السابقة لذلك، كان المستثمرون الصغار قد اشتروا منازل عديدة، وأصلحوها بعض الشيء لتحقيق ربح سريع. ولكن عندما تحول الانتعاش إلى انهيار، وكان المضاربون عاجزين عن بيع المنازل بسرعة لتحقيق ربح، فقد اندفعوا للتخلص منها بأي سعر يمكنهم الحصول عليه؛ الأمر الذي دفع الأسعار إلى مزيد من الهبوط. وبحلول عام 2007، أصبح الهبوط الخفيف الذي بدأ في عام 2005 هزيمة منكرة، والحقيقة أن كل ما حدث هو أن الأسعار عادت إلى أعلى مستوى خلال مداها التاريخي السابق. وكانت الفقاعات تختفي، لكن القيمة الأساسية كانت لا تزال موجودة. ورغم ذلك، فقد دُمِّر الكثير من الأشخاص الذين وضعوا أموالًا في تلك المنازل.

مع انهيار سوق المنازل، لم تعد هناك قيمة واضحة لقروض الرهن العقاري، التي كانت قد وضعت في حزم وبيعت للمستثمرين. ولأن هؤلاء المستثمرين كانوا قد اعتقدوا أن الأسعار لن تهبط أبدًا، فهم لم يهتموا قط بما كان بالفعل داخل تلك الحزم، ورفع المستثمرون الأكثر جرأة في قروض الرهن العقاري التي جرى حزمها، وهي البنوك الاستثمارية، مثل: بير ستيرنز Bear Stearns وليمان براذرز Lehman Brothers، مراكزهم ماليًا مرات عديدة، وفي الوقت الذي كانت فيه مدفوعات القروض واجبة السداد، كانت قيمة الأصول الأساسية من عدم الوضوح بحيث لم يشترها أحد، أو حتى يعيد تمويل القروض. ولأن هؤلاء اللاعبين الكبار

عجزوا عن تغطية مراهناتهم فقد أفلسوا، وبما أن الكثير من الناس الذين اشتروا تلك الاستثمارات المفترض أنها أدوات محافظة، بما في ذلك الأوراق التجارية التي تصدرها البنوك، كانوا في بلدان أخرى، فقد انهار النظام العالمي كله.

غالبًا ما تركز قصة الانهيار على الولايات المتحدة، ولكن الضرر كان عالميًا في واقع الأمر؛ فسكان شرق أوروبا ـ بولندا والمجر ورومانيا وغيرها من البلدان ـ الذين لم يكن بمقدورهم في الأيام العادية شراء منزل، قاموا بالشراء؛ إذ كانت البنوك النمساوية والإيطالية بشكل خاص - يدعمها المال الأوروبي والعربي - تريد توفير قروض الرهن العقاري، ولكن أسعار الفائدة في شرق أوروبا كانت مرتفعة. ولذلك قدمت البنوك لهؤلاء المشترين الجدد المتلهفين المفتقرين إلى الخبرة قروضًا بأسعار فائدة أدنى بكثير، وكانت مقومة فحسب باليورو والفرنك السويسري، بل والين.

المشكلة هي أن أصحاب المنازل هؤلاء لم يكونوا يتقاضون رواتبهم بهذه العملات، وإنما بالزلوتي أو الفورينت (*). وكان صاحب البيت البولندي - على وجه الخصوص - يسدد قرضه أولًا بشراء الين، ثم يدفع للبنك. وكلما قل عدد ما يشتريه الزلوتي من العملة اليابانية، كان مقدار ما يتعين على صاحب المنزل إنفاقه من الزلوتي أكبر وأصبح قسطه الشهري أغلى ثمنًا. أما إذا ارتفع سعر الزلوتي مقابل الين أو الفرنك السويسري، فلم تكن هناك مشكلة. ولكن إذا هبط الزلوتي مقابل الين أو الفرنك الفرنسي، تصبح هناك مشكلات ضخمة، وكل شهر كانت أعداد أكبر وأكبر من أهل شرق أوروبا يشترون اليورو وغيره من العملات. وعندما استفحلت المشكلة، كان هناك هروب إلى الأمان؛ وهبطت أسعار عملات شرق أوروبا. وتعرض أصحاب المنازل للضغط والإفلاس.

(*) الأول عملة بولندا والثاني عملة المجر (المترجم).

دائمًا ما تنتهي التوسعات الكبيرة باللاعقلانية المالية، وكانت تلك اللاعقلانية عالمية؛ فإذا كان الأمريكيون قد فعلوا ما يمكن فعله مع القروض عالية المخاطر، فقد قطع الأوروبيون خطوة أبعد بإغراء أصحاب المنازل على المقامرة في أسواق العملات العالمية.

هناك لازمة تقول إننا لم نشهد مثل هذا الحدث الاقتصادي المفجع منذ الكساد العظيم. وهذا ليس صحيحًا ثلاث مرات؛ لأن الانهيارات المشابهة وقعت في ثلاث مرات أخرى منذ الحرب العالمية الثانية. وهذه حقيقة مهمة لفهم العقد المقبل؛ لأنه إذا كان بالإمكان تشبيه الأزمة المالية بالكساد العظيم فحسب، فحينئذ قد يكون من الصعب تقديم حجتي بشأن القوة الأمريكية. ولكن إذا كان هذا النوع من الأزمات شائعًا نسبيًّا منذ الحرب العالمية الثانية، فحينئذ تقل أهميته، ويكون من الأصعب قول إن ذعر 2008 يمثل ضربة ضخمة للولايات المتحدة.

الحقيقة هي أن تلك الأحداث شائعة. ففي سبعينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، كان هناك تهديد كبير لسوق سندات البلدية؛ فالسندات التي تصدرها الولايات والحكومات المحلية جذابة - إلى حد كبير - لأنها لا تخضع للضريبة الفيدرالية. وتعتبر هذه السندات كذلك خالية من المخاطر إلى حد كبير، ويُفترض أن الكيانات الحكومية لم تتأخر في سداد ديونها مادامت لديها القدرة على فرض الضرائب. إلا أنه في السبعينيات، من القرن العشرين، لم تستطع مدينة نيويورك سداد المدفوعات، أو لم ترد، زيادة الضرائب. وإذا عجزت نيويورك عن السداد، فسوف يدخل نظام التمويل الخاص بالولاية والحكومة المحلية كله في فوضى، ولذلك قامت الحكومة الفيدرالية بإنقاذ نيويورك، موضحةً أن واشنطن مستعدة لضمان السوق.

وخلال الفترة نفسها، كانت هناك زيادة كبيرة في الاستثمار في العالم الثالث - في المقام الأول لتمويل تطوير الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن - وكانت أسعار

المعادن ترتفع إلى جانب كل شيء آخر في السبعينيات، وافترض المستثمرون أنه نظرًا لأن المعادن محدودة الحجم، ولا يمكن تعويضها، فإن الأسعار لن تهبط أبدًا. وافترض المستثمرون كذلك أن القروض لحكومات العالم الثالث التي كانت عادةً ما تتحكم في تلك الموارد آمنة، بناء على تصور أن البلدان ذات السيادة لا تعجز أبدًا عن سداد الدَّين.

في منتصف الثمانينيات، اتضح أن الإيمان بالأسعار المرتفعة والحكومات المستقرة، كشأن معظم الافتراضات المريحة، مضلِّل؛ إذ هبطت أسعار المعادن والطاقة، وانهارت الصناعات الاستخراجية القائمة على الأسعار المرتفعة، وضاع المال المستثمَر؛ حيث ضُخَّ معظمه كقروض، واختارت بلدان العالم الثالث - التي أُجبرت على الاختيار بين الامتناع عن السداد وزيادة الضرائب الذي كان سيزيد من إفقار مواطنيها ويثير الانتفاضات- الامتناع عن السداد الذي هدد بإغراق النظام المالي العالمي، وأسفر هذا عن عملية إنقاذ متعددة الجنسيات لدَين العالم الثالث بقيادة الولايات المتحدة. وفي عهد جورج بوش الأب، أوجد وزير الخزانة نيكولاس برادي Nicholas Brady نظام ضمانات باصداره ما سُمي «سندات برادي» لخلق الاستقرار.

أعقبت ذلك أزمة المدخرات والقروض؛ فقد مُنحت مؤسسات المدخرات والقروض، التي أُنشئت لأخذ ودائع المستهلكين وتوليد قروض الإسكان- ولنتذكر جيمي ستيوارتJimmy Stewart في فيلم «إنها حياة رائعة»؛ إذ إن حق الاستثمار في الأصول الأخرى هو ما قادها إلى سوق العقارات التجارية، واتضح أن هذه مجرد خطوة صغيرة بعد سوقهم الإسكانية التقليدية، وحمل التوسع ضمان «الحكمة التقليدية» نفسه بأن الأسعار لن تهبط أبدًا. وفي اقتصاد متنامٍ - أو هكذا كان يُظَن - لم يكن أمام سعر العقارات التجارية، من المباني الإدارية إلى المراكز التجارية، سوى الارتفاع.

ومرة أخرى حدث ما لم يكن متخيلًا؛ إذ هبطت أسعار العقارات، وذهب الكثير من القروض التي قدمتها مؤسسات المدخرات والقروض إلى العجز عن السداد. وكان حجم المشكلة كبيرًا وله أثران مختلفان، أولًا: كانت أموال المودعين الأفراد في خطر على نطاق واسع، وثانيًا: كان فشل شريحة صناعة التمويل برمتها، التي كانت قد أعادت بيع قروض الرهن العقاري التجارية الخاصة بها في سوق أوسع، يشي بوقوع كارثة.

تدخلت الحكومة الفيدرالية بالسيطرة على مؤسسات المدخرات والقروض، وهو ما يعني معظم مؤسسات المدخرات والقروض، وتحملت التزاماتها، وحُبس رهن القروض التي عجز المقترضون عن سدادها، واستولت عليها مؤسسة أنشئت حديثًا تسمى هيئة حل الصناديق. وبدلًا من محاولة بيع كل هذه العقارات في وقت واحد - مما يدمر السوق في العقد المقبل - سيطرت هيئة حل الصناديق، تدعمهاضمانات فيدرالية، يحتمل رفعها إلى حوالي 650 مليار دولار، على عقارات مؤسسات المدخرات والقروض الفاشلة.

كانت أزمة 2008 تقوم على الرغبة نفسها في مخاطرة منخفضة، وعلى الافتراض نفسه بأن فئة بعينها من الأصول كانت في واقع الأمر منخفضة المخاطر؛ لأن سعرها لا يمكن أن يهبط. وقد قوبلت بتدخل حكومي فيدرالي مشابه لإنقاذ النظام. وكما حدث من قبل، كان الكل يرى أنها نهاية الرأسمالية. والأمر المهم ملاحظته هو النمط الثابت، بما في ذلك المبالغة في النتائج. وهذه إلى حد ما ظاهرة نفسية، فمع الألم يأتي الفزع، وإدارة الفزع مسألة قيادة. ولنبحث كيف كان يُدار في الماضي.

تولى فرانكلين روزفلت ورونالد ريجان السلطة وسط أزمات اقتصادية. وبالطبع واجه روزفلت الكساد العظيم. وواجه ريجان الركود الضخم الذي تغلب على الاقتصاد في سبعينيات القرن العشرين ـ معدل البطالة المرتفع المقرون بالتضخم وأسعار الفائدة المرتفعة - وكانت المشكلات الاقتصادية التي واجهها

الرئيسان جزءًا من الانزياحات الاقتصادية العالمية، وكان كلاهما يمثل أزمة ثقة عميقة في الولايات المتحدة. وكانت الأزمة في الثلاثينيات وراء عبارة روزفلت الشهيرة: «ليس لدينا ما نخافه سوى الخوف نفسه».

فهم روزفلت وريجان العنصر النفسي في الأزمات الاقتصادية؛ إذ يجعل توقع الضائقة الاقتصادية الناس يقللون الشراء لحماية أنفسهم. وكلما قل إنفاقهم، أصبحت المشكلات أكثر سوءًا؛ فكلما تفاقمت مشكلة اقتصادية ما، فإنها تخلق شعورًا بالشك في سلامة النخب وقيادتها، الأمر الذي يمكن أن يخلق عدم الاستقرار السياسي ويزعزع استقرار المجتمع نفسه، وهذا الشك الاجتماعي بدوره يجعل من المستحيل أن يتصرف البلد بشكل حاسم في العالم. وواجه روزفلت ظهور الفاشية، وتولى ريجان السلطة، وهو يواجه ما كان يُعتقد بصورة عامة قوة الاتحاد السوفيتي المتنامية. ولم يقدر أي منهما على تحمل نتائج الأزمة الاقتصادية الشديدة المزعزعة للاستقرار، ومع ذلك يعرف أي منهما بأي قدر من التأكد كيف يحل المشكلة من خلال السياسة الاقتصادية، وواجه كلاهما نفس المشكلة في محاولة لخلق الإحساس بأن شيئًا ما يجري عمله، وهو الأمر الأكثر أهمية.

إذا عدنا بالنظر إلى الوراء، كان لأيام روزفلت المائة المخيفة من التشريع أثر ضعيف على الكساد العظيم، الذي أنهته الحرب العالمية الثانية، وليس سياساته الاقتصادية. ووعد ريجان كذلك باتخاذ إجراءات، وإن لم يفرض الرئيسُ الحلَّ في نهاية الأمر، بل فرضه بنك الاحتياط الفيدرالي. وعلى الرغم من ذلك فإنه بوصف تلك الأوقات بأنها «الصباح في أمريكا»، وهي العبارة التي كانت جزءًا من حملته الانتخابية في عام 1984، فقد حاول ريجان، شأنه شأن روزفلت من قبله، تغيير توقعات الجماهير، مثبتًا الوضع السياسي ومشتريًا الوقت؛ كي يتعافى الاقتصاد دون إضعاف الدولة.

فهـم روزفلـت وريجـان أن خطـر الأزمـة الاقتصاديـة الحقيقي سـيكون أثرها الاقتصـادي، حيـث يدمر البـؤس الذي تراكـم النظامَ كلَّـه. كما فهمـا أن وظيفتهما كقائدان ليسـت هي حل المشـكلة؛ ـ فالرئيس في واقع الأمر ليسـت له سيطرة كبيرة على الاقتصاد ـ بل عليه إقناع الجماهير ليس فقط بأن لديه خطة، وإنما بأنه واثق تمامًا من نجاح تلك الخطة، وأن المتشائم أو الشخص اللامبالي بما فيه خير الجماهير هو فقط الذي سيجرؤ على التشكيك فيه، فيما يتعلق بالتفاصيل. وليس بالأمر السهل أن يوفق؛ فهو يحتاج إلى سياسي بارع، وهو ما يعني كونه بارعًا في الوهم. ومن المؤكد أن روزفلـت أنقـذ البـلاد من عدم اسـتقرار خطيـر، ورغـم أن عدم التعافـي جعلها تخوض الحرب العالمية الثانية. وأنقذ ريجان البلاد من الإحساس بالاعتلال، الذي اشتهرت به إدارة كارتر وأعد المسرح لانعكاس الحظ مع السوفييت.

فعل روزفلت وريجان شـيئا آخر كان من سـلطتهما للتعامـل مع الأزمة؛ فقد غيرا الحـدود بيـن العـام والخـاص، والدولـة والسـوق، إذ زاد روزفلت سـلطة الحكومة الفيدراليـة بشـكل كبيـر، وأنقصهـا ريجـان. ولـم تكـن المشـكلة التـي يعالجانها هي المشـكلة الاقتصاديـة نفسـها، بل الأزمة السياسـية الأساسـية؛ ففي كسـاد عام 1929 فقـدت النخبـة الاقتصادية ثقة الجماهير، ولـم يكن أفرادها فاسـدين بقدر ما كانوا غير أكفاء. وكان قد سُمح لهم في عهد هوفر Hoover بالعمل دون قيود، لكن الوضع صار أسـوأ بعـد ذلك، وتدخل روزفلـت بنقل بعض السـلطة، التي كانت فـي أيدي النخبة المالية إلى النخبة السياسـية. ولو لـم يفعل ذلك، لكان من الممكن أن يسـود الشـعور بأن نخب البلاد فشلت، وهو الرأي الذي أدى إلى الفاشية في أماكن كإيطاليا وألمانيا.

حـدث العكـس في عهـد ريجـان؛ ففـي الثمانينيات، مـن القرن الماضـي، كان التصـور هـو أن النخبة السياسـية وراء الأزمـة الاقتصادية، وألقـت الجماهير باللوم علـى بنية «الحكومة الكبيرة» التي خلَّفها روزفلت. وأعاد ريجان التوازن بين الدولة والسوق إلى الاتجاه الآخر، وهو إضعاف الدولة لتقوية السوق.

لابد أن يكون لجزء من إعادة بناء الثقة علاقة بفهم أي جزء من النخبة ـ السياسية والمالية والإعلامية والشركات ـ يجب تحميله مسئولية الأزمة. وبوضع مجموعة أو أخرى من النخب تحت الحراسة القضائية، مع نقل سلطتها بطرق عديدة إلى النخب الأخرى، أعطى ريجان وروزفلت الجماهير إحساسًا بأن الرئيس يتصرف بحسم ويسحب السلطة ممن فشلوا. وخفف ذلك من الإحساس بأن الجميع لا حول لهم ولا قوة. والواقع أنه مهد السبيل على أقل تقدير لبعض الإصلاحات التي لا تؤذي، وربما ساعدت، ومن المؤكد أنه كانت هناك حاجة إليها من الناحية الرمزية. وفي النهاية حُلت المشكلات بسبب قوة الولايات المتحدة الأساسية؛ وبسبب بروز الدولة الحديثة والشركة، اللتين لا يمكن أن تعيشا منفصلتين، غير أن هناك مشكلة في عيشهما معًا.

لم ينجح بوش أو أوباما في إدارة الروح القومية مثلما نجح روزفلت وريجان؛ إذ فقد بوش السيطرة على الحرب، وجاءته الأزمة المالية من حيث لا يحتسب.. لقد بات غير مساير للأحداث بعد العراق ولم يمكنه اللحاق بها قط. وخلق أوباما توقعات لم يمكنه تحقيقها، ثم فشل في خلق وهم أنه يحققها، ولكن واقع الأمر أن ريجان واجهته مشكلات مشابهة في البداية.. والقضية غير المعروفة، وسوف تؤثر على العقد المقبل بشدة، هي ما إذا كان بإمكان أوباما أن يتعافى ويتقدم أم لا. هل يمكن أن يفهم أنه عندما تحدث روزفلت عن الخوف من الخوف، كان يعني أن وظيفة الرئيس هي أن يبدو فعالًا، سواء أكان كذلك أم لا؟ إذا كان أوباما لا يعلم ذلك فستنجو الدولة. والرؤساء يأتون ويذهبون، لكن هذا زمن هش، تكون فيه شرعية الرئيس والبلد نفسه عالقة بين مطالب الجماهير والإمبراطورية.

عندما نتحدث عن تغيير الحدود بين نخب الشركات والنخب السياسية، والدولة والسوق، يثير هذا حتمًا قضايا أيديولوجية؛ فاليسار يرى أن تقوية نخبة الشركات والسوق تهدد الديمقراطية والمساواة، ويرى اليمين أن تقوية النخبة السياسية

والدولة تهدد الحرية الفردية وحقوق الملكية. وهو جدل شيق يجب مشاهدته، غير أن المشكلة ليست أخلاقية أو فلسفية بل عملية فقط، والفرق الكبير الذي يدفع إلى هذا الجدل الأيديولوجي الساخن لا وجود له فحسب.

السوق الحرة الحديثة من اختراع الدولة، وقواعدها لا تُفْرَض بشكل طبيعي، بل هي مجرد نتيجة للترتيبات السياسية. وسبب قولي ذلك هو أن الأساس العملي للاقتصاد الحديث، هو التعاون، والتعاون حيلة تجعلها الدولة ممكنة. والشركة اختراع غير عادي؛ فهو يخلق كيانًا يقول القانون إنه مسئول عن ديون العمل التجاري. والأفراد الذين يملكون الأعمال التجارية - سواء أكانت ملكية مفردة أم كيانا مملوكا ملكية عامة ضخمة - ليسوا مسئولين عن تلك الديون بشكل شخصي، ولا يمكن أن يكون كشفهم أكبر من استثمارهم الأوليّ. وبهذه الطريقة ينقل القانون والدولة المخاطرة من المدينين إلى الدائنين، وإذا فشل العمل التجاري تُحَمَّل المسئولية للدائنين. ولم يكن لشيء كهذا وجود قبل مولد «الشركات ذات الامتياز» في القرن السابع عشر. فقبل ذلك، إذا كنت تمتلك عملًا تجاريًا، فأنت مسئول عنه بالكامل. ودون هذا التجديد ما كان ليصبح هناك وجود للبورصة كما نعرفها، ولا استثمار في الشركات الناشئة، والقليل من تنظيم الأعمال.

لكن تقسيم المخاطر هذا قرار سياسي؛ إذ ليس هناك شيء طبيعي في فكرة رسم حدود المخاطرة الفردية حيثما هي. فالواقع أن هذه الحدود تتغير على مر الزمن، والشركة موجودة فقط لأن القانون أوجدها. ويعني كذلك القرار السياسي الخاص بإنشاء الشركات، أن قانون الشركات وليس قانون الطبيعة، هو الذي يحدد الحدود الدقيقة للمخاطرة والمسئولية. وربما يوجد من الناحية النظرية نوع ما من السوق الطبيعية، ولكن السوق التي تهيمن عليها شركات المسئولية المحدودة، بدءًا من شركات مجلة«فورشن» Fortune الخمسمائة حتى السباك المحلي، سياسية بطبعها.

منذ عام 1933، ربط «الاتفاق الجديد»، قضية مخاطرة الشركات بقضية الاستقرار الاجتماعي، وقد بُني هيكل المخاطرة حول المتطلبات الاجتماعية. وأثناء إدارة روزفلت، اتسعت حدود سيطرة الدولة، وانكمشت في عهد ريجان.

ما فعلته أزمة 2008 في أنحاء العالم، هو إعادة رسم الحدود بين الشركات والدولة، وهو ما زاد نفوذ الدولة ونفوذ الساسة، وقلل استقلال السوق ونفوذ النخبة المالية. وكان لذلك أثر أدنى على الصين وروسيا؛ حيث كان النظام يميل بالفعل نحو الدولة. وكان له بعض الأثر على أوروبا، حيث نفوذ الدولة أكبر مما في الولايات المتحدة. وكان له أثر ضخم على الولايات المتحدة؛ حيث كانت الهيمنة للسوق والنخبة المالية منذ عهد ريجان. كما استهل شجارًا سياسيًّا بين اليسار واليمين بشأن ما إذا كان هذا التغيير مبررًا أم لا. وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، تتغير الحدود باستمرار وتُصاغ الحجة باستمرار بلغة أخلاقية، ورغم الاختلافات، فسوف تكون تقوية الدولة واحدة من سمات العقد المقبل عالميًّا.

بالإضافة إلى المساعدة في رسم الحدود بين الدولة وسيطرة الشركات، يدير الرؤساء والساسة الآخرون مظهر الأشياء، بشكل كبير من خلال التلاعب بالخوف والرجاء. وما جعل روزفلت وريجان عظيمين لم يكن فقط أنهما عدلًا من جديد حدود الدولة والسوق؛ لتلائم حاجات فترتيهما التاريخيتين، بل إنهما خلقا كذلك الجو، الذي لم يبد فيه هذا على أنه ليس عملية فنية فحسب، بل بدا كذلك ضرورة أخلاقية. وما إذا كانا قد صدقا ذلك، أم لم يصدقاه، فذلك أمر أقل أهمية من حقيقة أنهما جعلا الآخرين يصدقونه، ومن خلال هذا التصديق مكّنا إعادة الاصطفاف الفني من الحدوث.

سيكون أهم أثر لأزمة 2008 على العقد المقبل جيوبوليتكيًّا وسياسيًّا وليس اقتصاديًّا، ما أوضحته الأزمة المالية من أهمية السيادة القومية، ذلك أن البلد الذي لم يسيطر على نظامه المالي أو عملته، كان معرضًا بشدة لخطر إجراءات البلدان

الأخرى. ومن منظور هذا الوعي، لم تعد كيانات كالاتحاد الأوروبي تُرى على أنها حميدة كما كانت من قبل. وفي العقد المقبل سوف يبتعد الاتجاه عن تقييد السيادة الاقتصادية، ويتحول إلى زيادة القومية الاقتصادية.

سيكون هناك أثر مشابه على المستوى السياسي، فقد اندلع صراع ضخم نراه في الصين وروسيا وأوروبا والولايات المتحدة، وأماكن أخرى بين النخب الاقتصادية والسياسية. ولأن فشل السوق والنخبة الاقتصادية يكلف الأخيرة فقدان المصداقية؛ فمن الواضح أن الفوز في الجولة الأولى كان من نصيب الدولة والنخبة السياسية. وفي بعض البلدان، سوف يستمر هذا التحول لفترة طويلة. وفي الولايات المتحدة، انهارت الهدنة التي كانت قائمة منذ سنوات ريجان، وستظل المعركة محتدمة. و«محتدمة» هي الكلمة المناسبة؛ ذلك أن تلك هي نبرة النقاش، ولكن السياسة الأمريكية تتسم بالمبالغة باستمرار، بينما الرؤى المتشائمة خافتة دائمة. ومع ذلك يجد العالم أن عدم اليقين السياسي بشأن تلك القضايا الأساسية في الولايات المتحدة يزيد على كونه مزعجًا بعض الشيء.

من الغريب - إلى حد كبير - أنه على المستوى الاقتصادي سيكون لألم عام 2008 أقل قدر من الآثار الدائمة. ومن العبث مقارنة هذا الهبوط بالكساد العظيم؛ فقد هبط إجمالي الناتج العام بنسبة 50 بالمائة تقريبًا أثناء الكساد العظيم. وفيما بين 2007 و2009 هبط إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2,1 فحسب؛ بل إن هذا ليس هو أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية. فهذا الشرف يخص ركود السبعينيات وأوائل الثمانينيات، عندما رأينا ضربة ثلاثية: البطالة والتضخم بنسبة تزيد على 10 بالمائة، ومعدلات الفائدة على قروض الرهن العقاري تزيد على 20 بالمائة.

مع أن الأزمة الاقتصادية الحالية لا تشبه ذلك؛ فهي مؤلمة رغم ذلك، وليس لدى الأمريكيين قدرة كبيرة على تحمل الألم الاقتصادي؛ بل إن هناك قضايا أكبر في الأفق تتجاوز هذا العقد، عندما تتغير الديموغرافيا وتصبح العمالة نادرة، وتصبح قضية

الهجرة أمرًا مهيمنًا، يواجه الولايات المتحدة. ولكن هذا لا يزال بعيدًا جدًّا، ولن يؤثر على العقد المقبل. فهذا العقد لن يكون عقدًا يتسم بالحيوية، وسوف يرهق الحياة الفردية والنظام السياسي، ولكنه لن يغير النظام العالمي الأساسي كثيرًا، وستظل الولايات المتحدة القوة المهيمنة. ومن المفارقة أن أحد مقاييس هيمنة الولايات المتحدة هو مقدار تأثير حساب النخبة المالية الأمريكية على العالم، ومقدار الألم الذي يمكن أن تسببه الأخطاء الأمريكية لكل من سواهم كافة.

الفصل الرابع

البحث عن توازن القوى

أجبر هجوم القاعدة في الحادي عشر من سبتمبر الولايات المتحدة على رد تصاعدي ليصبح حربًا على مسرحي عمليات، وقتالًا أقل في عدد كبير من البلدان الأخرى، وتهديدًا بالحرب مع إيران. لقد حدد هذا الهجوم معالم العقد المنصرم، وسوف يكون مركز اهتمام الجزء الأول من العقد المقبل على الأقل.

من الواضح أن الولايات المتحدة تريد القضاء على القاعدة وغيرها من الجماعات الجهادية؛ كي تحمي الوطن من الهجوم. وفي الوقت نفسه مصلحة أمريكا المهمة الأخرى، في هذا السياق، هي حماية جزيرة العرب ونفطها؛ ذلك النفط الذي لا تريد الولايات المتحدة رؤيته في أيدي قوى إقليمية وحيدة. وبما أن للولايات المتحدة نفوذًا في المنطقة، فقد فضلت أن ترى نفط جزيرة العرب في أيدي العائلة الملكية السعودية الموالية والمشيخات الأخرى، التي كانت تعتمد نسبيًا على الولايات المتحدة، وسوف يظل ذلك ضرورة استراتيجية.

البدهية التي تصوغ الخيارات الأمريكية هي أن بلدين فقط في المنطقة، كان من المحتمل أن يكونا كبيرين وقويين بما يكفي للهيمنة على شبه الجزيرة العربية، وهما إيران والعراق. وبدلا من احتلال جزيرة العرب لحماية تدفق النفط، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية الإمبراطورية الكلاسيكية، وهي تشجيع التنافس بين إيران والعراق، محرضة إحداهما على الأخرى؛ لموازنة قوة كل منهما، وبالتالي

تحيدها بشكل فعال. وهذه الاستراتيجية سبقت سقوط شاه إيران في عام 1979، حين شجعت الولايات المتحدة الصراع بين إيران والعراق، ثم تفاوضت على تسوية بينهما أدامت التوتر.

عقب سقوط الشاه، هاجمت حكومة صدام حسين - العلمانية إلى حد كبير لكنها سُنية من الناحية العرقية - الدولة الإسلاموية والشيعية في غالبيتها. وخلال الثمانينيات من القرن العشرين، بدلت الولايات المتحدة ثقلها بين الجانبين في محاولة لإطالة الحرب، من خلال التأكد من عدم سقوط أي من الجانبين. وحاول صدام المطالبة بشبه جزيرة العرب، حيث بدأ بغزو الكويت. وفي تلك اللحظة استخدمت الولايات المتحدة قوة كاسحة، لكن لوقت يكفي لإخراج العراق وليس لغزوه. ومرة ثانية تأكدت الولايات المتحدة من أن توازن القوى الإقليمي نفسه، وبالتالي حماية تدفق النفط من شبة جزيرة العرب ـ اهتمام أمريكا الجوهري ـ دون الحاجة إلى احتلال أمريكي.

كان ذلك هو الوضع القائم، عندما حاول أسامة بن لادن إعادة تحديد الواقع الجيوبوليتيكي في الشرق الأوسط وجنوب آسيا في الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ فقد أحدث بالهجمات على نيويورك وواشنطن ألمًا ومعاناة، ولكن الأثر الأكثر عمقًا للعمل الذي أحدثه كان إغراء الرئيس الأمريكي على التخلي عن استراتيجية أمريكا القديمة الناجحة، والواقع أن بن لادن نجح في جعل الرئيس الأمريكي يبتلع الطُّعْم.

على المدى الطويل، كان هدف بن لادن هو أن يعيد الخلافة، وهي حكم الإسلامي المركزي الذي تأسس في القرن السابع الميلادي، وظل يهيمن على الشرق الأوسط حتى سقوط الدولة العثمانية. وفهم بن لادن أنه حتى لبداية تحقيق هذه العودة للوحدة الجيوبوليتيكية الدينية، فإنه سوف يتعين على الدول القومية في العالم الإسلامي القيام بثورات لخلع حكوماتها الحالية، ثم تستعيض عنها بأنظمة إسلاموية، تشترك في رؤيتها ومعتقداتها. وفي عام 2001، كانت الدولة القومية

الوحيدة التي شاركت رؤيته بالكامل هي أفغانستان، فهي كبلد منعزل ومتخلف يمكن أن تكون بمثابة قاعدة للعمليات، ولكن بشكل مؤقت فحسب. ويمكن أن تكون معبرًا إلى دول مهمة أخرى كباكستان والمملكة العربية السعودية ومصر، ولكنها كانت من العزلة والبدائية بحيث لا يمكن أن تكون أكثر من ذلك.

كان تحليل بن لادن هو أن كثيرين في العالم الإسلامي يشاركونه معتقداته على نحو أو آخر، ولكن في ظل واقع القوة سيكون تأييدهم مفتقرًا إلى الحماس، وغير كافٍ لتحقيق غاياته. ولكي يبدأ بن لادن في تحريك مشروعه قُدُمًا، كان عليه إثارة انتفاضة في أحد البلدان الإسلامية الأكثر أهمية، ويفضل أن يكون هذا في عديد منها. وكان تحقيق ذلك مستحيلا، مادامت الجماهير المسلمة ترى حكوماتها على أنها وحدات بالغة القوة لا يمكن إزالتها.

هذه المشكلة، كما رآها بن لادن، كانت في المقام الأول مشكلة إدراك؛ لأن الحكومات في المنطقة كانت في واقع الأمر أضعف مما تبدو عليه، فالقوة العسكرية والاقتصادية الظاهرة لباكستان والمملكة العربية السعودية ومصر كانت تنبع من علاقة تلك البلدان مع العالم المسيحي (كما كان يراه هو)، وبشكل خاص القوة المسيحية الرئيسية، وهي الولايات المتحدة. لكن بن لادن افترض أن هذه الحكومات - على الرغم مما لديها من قوة مستعارة - كانت لا تزال هشة. وكانت مهمته هي بيان نقاط الضعف لدى تلك للجماهير المسلمة، ثم تحريك سلسلة من الانتفاضات، التي تغير سياسة العالم الإسلامي. وقد فشل في ذلك، لكن أتباعه واصلوا تلك الاستراتيجية، وسوف تظل محاولاتهم لإعادة تشكيل سياسة العالم الإسلامي، التي تجري منذ القرن التاسع عشر، فكرة جيوبوليتيكية مهمة تخص العقد المقبل.

كان الهدف القصير المدى لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، هو تعجيل هذه العملية بمهاجمة أهداف أمريكية بارزة في قلب هيكل القوة الإمبراطورية، وكان

أمل بن لادن هو أنه بكشف هشاشة حتى الولايات المتحدة؛ مما يمكنه من القضاء على التصورات المسلمة بأن حكوماتهم منيعة.

كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر تتعلق بشكل هامشي بالولايات المتحدة فحسب، ولم يكن الرد الأمريكي على مناورة بن لادن يهم كثيرًا؛ لأن أي رد كان يمكن استخدامه لمصلحته. وإذا لم يفعل الأمريكيون شيئًا، كان ذلك سيؤكد ضعفهم، وإذا رد الأمريكيون بعدوانية، كان ذلك سيؤكد أنهم في واقع الأمر أعداء للإسلام.

لكن مع أن الهجمات كانت تستهدف - في المقام الأول - الروح المسلمة، فقد اتضح أن الأثر النفسي على الأمريكيين مهم بشكل هائل؛ إذ خلق عدم توقع الهجمات، وحقيقة أنها نُظمت باستخدام وحدات من الحياة اليومية ـ الخطوط الجوية التجارية ـ وحقيقة أن الخسائر كانت هائلة، إحساسًا بالفزع. كم يوجد من الفرق الأخرى؟ أين ستضرب القاعدة ضربتها التالية؟ هل تمتلك القاعدة أسلحة دمار شامل؟ بل إنه على نحو يزيد عما كان في أعقاب بيرل هاربر، خرج الأمريكيون من صدمة الحادي عشر من سبتمبر بإحساس من الرعب الشخصي؛ فإمكانة أن يُقتَلوا هم ومن يحبونهم في المرة التالية كانت أمرًا شديد الواقعية في رأيهم، وكان ذلك إحساسًا شائعًا وعميقًا بعدم الارتياح، والذي كان على الحكومة معالجته بأن يبدو أنها تتخذ إجراءً حاسمًا.

عملت الإنذارات التي انطلقت بين أفراد الشعب الأمريكي على مضاعفة المشكلة الاستراتيجية التي تواجه الحكومة الأمريكية - فالقاعدة نفسها ـ لو لم تملك أسلحة الدمار الشامل؛ فهي لم تكن تمثل تهديدًا استراتيجيًا حقيقيًا، ولن يمكنها تحطيم الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن التعطيل الذي بدأته حقق الأثر المرغوب في العالم الإسلامي، وبدأت الأنظمة المرتبطة بالولايات المتحدة في السقوط، وسيكون لهذا في نهاية الأمر أثر ضخم على الاستراتيجية الأمريكية؛ فإذا ما أُطيح بالحكومة المصرية، على سبيل المثال، فسوف يتغير وضع إسرائيل وسوف

يهدِّد مركز ثقل أمريكي في المنطقة. وإذا تعرضت الحكومة السعودية للخطر، فقد ينقطع تدفق النفط من المنطقة. ولم يكن الخطر الاستراتيجي هو تدمير المراكز السكانية أو البنية التحتية الاقتصادية أو القوة العسكرية الأمريكية، بل كان ببساطة نجاح القاعدة السياسي المحتمل في المنطقة، هذا بالإضافة إلى حلم بن لادن البعيد الخاص بالخلافة.

عرَّفت الولايات المتحدة، وكذلك القاعدة، ميدان المعركة الاستراتيجي تعريفًا واضحًا: قلوب المسلمين وعقولهم. ولكن الرئيس كان يرى أنه لابد أولًا من تهدئة عقول الأمريكيين وقلوبهم وطمأنتها بأن الإجراءات تُتخذ لحماية الوطن. وتحرك مكتب التحقيقات الفيدرالي بجرأة لملاحقة أي شخص مشتبه به - ولو من بعيد - بكونه مرتبطًا بالقاعدة، مع تعزيز الأمن في المطارات، لكن أي الجهدين لم يكن فعالًا بشكل كبير في ذلك الحين. ومن نواحٍ عديدة واصلت الولايات المتحدة العمل، بموجب مبدأ ضخ الموارد الضخمة في إجراءات الأمن ذات الفاعلية المحدودة؛ لتهدئة المخاوف المشروعة للجماهير الأمريكية، وسوف يكون التوفيق بين الموارد والواقع العملياتي والتصور العام عملًا مهمًا بالنسبة للعقد المقبل.

اقتضى كذلك الهجوم على إحساس أمريكا بالرفاهية إلقاء القبض على قادة القاعدة أو قتلهم. ومن الناحية الاستراتيجية كانت تلك أولوية مشكوكًا فيها، ولكن الرئيس كان يتعين عليه تلبية ليس الرغبة في الاطمئنان فحسب، بل كذلك الرغبة في الانتقام. وهذا الانتقام ضاعفته حقيقة أن القاعدة شبكة متناثرة منتشرة في أنحاء العالم، وتعمل بلا مقر مركزي أو سلسلة قيادة تقليدية - وتشجع القاعدة المتعاطفين على أن يعملوا بشكل مستقل وأن يبتكروا - ولذلك فمع أنه من الممكن تنفيذ أعمال عقابية ضد هؤلاء الإرهابيين، فمن المستحيل تدمير القاعدة في واقع الأمر؛ لأنها ليست تنظيمًا بالمعنى التقليدي، ولأنه ليست هناك بنية تحتية ولا سلسلة قيادة، فليس هناك رأس حقيقي يمكن قطعه.

مـا كان لـه معنى اسـتراتيجي هو الحد الأدنـى من إدخال القـوة لتعطيل تخطيط القاعدة وتدريبها وقدراتها القيادية المحدودة، فقد كانت القاعدة تعتبر نفسـها آمنة، وهـي تعمـل في أفغانسـتان، وهـي بلد بـلا موانئ بحريـة. وكان لبـن لادن وزملائه معرفـة ما بالعمليـات الأمريكية، من ملاحظة عملية عاصفة الصحراء في عام 1991، ومـن التدريب مـع الأمريكيين في أفغانسـتان أثناء الحـرب السـوفيتية الأفغانية في الثمانينيـات من القـرن الماضي. وأظهرت عاصفة الصحـراء على وجه الخصوص للقاعـدة أنـه حتى عندمـا كانت الموانئ متاحـة، كان الأمريكيـون يخططون بطريقة تكتنفها الوسـاوس، ويسـتغرق التخطيط وقتًا طويلًا. ومع اقتراب العدو، كان تقدير القاعـدة العقلاني هو أنه حتى إذا اختارت الولايات المتحدة الذهاب للبحث عنهم في أفغانسـتان، فلـن يكون هناك إجـراء محتمل قبل الربيع، وسـوف يكـون الميناء الباكسـتاني كراتشـي مهمًا للغزو، وقد تؤخر المفاوضات حول اسـتخدامه الهجوم لفترة أطول.

علـى الرغـم من ذلـك، حسـبت إدارة بوش أنـه يمكنهـا الانتظار حتـى الربيع، والواقـع أن الرئيـس لم يكن يريد قطـع رقاب القاعدة أو على الأقـل يعطلها، ولكنه مـن الناحية السياسـية كان يتعيـن عليه تلبية المطالبة برد فـوري، وعلى قدر كبير من الوضـوح. فقـد هزت الهجمات الثقة فـي الدفاعات الأمريكيـة، وكان لابد للرئيس من إعادة بناء الثقة في الوقت، الذي يبني فيه قاعدة سياسية لما يمكن أن يكون حربًا ممتدة. ولم يكن في وسعه تحمل تبعة أزمة في الثقة بشأن الرخاء الأمريكي في تلك الفتـرة المفصلية، لذلك حـدث في هذا الجو أن بدأت الحـرب على الإرهاب تؤثر على القرارات الاقتصادية كذلك. وإذا كان الأمر قد اسـتغرق سـتة أشهر لشن عمل أمريكـي مضاد، فسـوف يتدهور الوضع السياسـي، الذي هو هش بالفعل، وسـوف يفقـد الرئيـس التأييد للجهد حتى قبل بدئه. وكان قرار بوش المضي قدمًا واحدًا من تلك الأحكام الفردية، التي يمكن أن تؤثر على حياة الملايين على مدى عقد كامل،

ومن المؤكد أن النتائج غير المتوقعة لهذا القرار سـوف تسـتمر في التأثير على جزء كبير من العقد التالي.

كان هناك كذلك سـبب اسـتراتيجي مشـروع للعجلـة؛ فالولايـات المتحدة كانت تريـد التأكـد من أن الأنظمة الحاكمة في الشـرق الأوسـط لـم تسـقط، أو حتى تبدأ في إعادة حسـاب مصالحهـا. ومع أنه كان مـن الممكن أن يتم تصـور الولايات على أنها قـوة عظمـى، فقـد نُظِر إليها كذلـك على أنها قوة غير مسـتعدة للمخاطرة بشـكل كبير في المنطقة؛ فقرار رونالد ريجان الانسـحاب من بيـروت بعد قصف ثكنات المارينز، وقرار جورج هـ. بوش عدم الذهاب إلى بغداد بعد تحرير الكويت، وقرار بيل كلينتون بالانسحاب من الصومال، في أعقاب رده الضعيف بعض الشيء على هجمات القاعدة قبل الحادي عشر من سبتمبر، خلقت جميعها صورة بلد ليس لديه استعداد للمخاطرة والمعاناة من الخسائر. وفي الوقت ذاته، رأت الحكومات المسلمة الاحتمال الحقيقي جدًّا الخاص بالإطاحة بها بواسطة القلاقل السياسية، التي أججتها القوة الخفية القادرة والوحشية للقاعدة؛ خاصةً إذا تعاونت مع الولايات المتحدة.

لـم تكن تلك الحكومات على وشك أن تصبح جهادية، ولكنها لـم تكن مستعدة لأن تعرض نفسـها للخطـر بالنيابة عن الولايـات المتحدة، فقـد توقعت أن تواصل الولايـات المتحدة سياسـتها الخاصـة بالمخاطرة المحدوة، ولذلـك كانت ترى أن التعاون مع الولايات المتحدة يبدو ممثلًا لأخطار كبيرة مع قليل من المزايا. وطالب الأمريكيـون بالمشـاركة فـي المعلومات الاسـتخباراتية فيما يتعلـق بالقاعدة، على سـبيل المثال، ولكن تلـك الحكومات، التي لـم تتوقع أن تقـف الولايات المتحدة بجوارهـا زمنًا طويلًا، كانت مترددة في المشـاركة. وكلما طال عدم اتخاذ الولايات المتحدة لإجراء ما، كان ميل البلدان المسلمة إلى المسـاعدة أقل.

أسـاءت القاعـدة الحسـاب بالتركيز أكثر ممـا يجب على نتائج الهجوم بالنسبة للعالم الإسـلامي، ولـم تركز بما يكفي على الضغوط السياسية والاستراتيجية، التي

خلقها الحادي عشـر من سبتمبر بالنسـبة لبوش. لـم يكن هناك شك في أن الولايات المتحدة سـوف تعمل بجرأة، وللأسباب السـابق ذكرها، عاجلًا وليس آجلًا. وكان لابـد أن يكـون الهدف هو القاعـدة، وهو مـا كان يعني أن منطقـة العمليات لابد أن تكون أفغانستان.

فـي منتصف سـبتمبر من عـام 2001، أرسـلت الولايات المتحدة عمـلاء وكالة الاسـتخبارات المركزيـة لعقـد صفقات مع أمـراء الحرب الأفغـان المحليين. وفي الوقت نفسـه، أرسـلت الولايـات المتحدة قـوات عمليات خاصة، ووحدات شـبه عسـكرية تابعة لوكالة الاسـتخبارات المركزية؛ للقتال إلى جانب الأفغان المعادين لطالبـان، ولتوجيـه الضربـات الجويـة الأمريكية لمواقـع طالبان. وبشـكل خاص، عقـدت الولايـات المتحـدة صفقـة مـع التحالـف الشـمالي، وهـو مجموعـة مـن التنظيمـات المعادية لطالبان التي تدعمها روسـيا. وبعد أن هزمته طالبان في حربهم الأهلية في التسـعينيات من القرن العشـرين، رحب التحالف الشمالي وقتها بفرصة رد الضربـة، ولـم يكن للـروس أي اعتراض. وجرى شـراء أمراء الحـرب الآخرين فحسب، وحصلت للولايات المتحدة كذلك على تعاون نشط من إيران.

وفـرت أفغانسـتان وهـم الغـزو، ولكن مـا حدث بالفعـل هو استئناف الحرب الأهلية تدعمها القوة الجوية الأمريكية؛ فالقتال الذي بدأ بعد شهر من الحادي عشر من سـبتمبر، قام بـه الأفغان في المقام الأول، تدعمهم ضربـات جوية من حاملات الطائرات والقاذفات المتمركزة في الخليج الفارسـي والمحيط الهندي. ولكن بدلًا من التجمع أمام المدن الكبيرة، والتحول إلى أهداف للقصف بواسطة الطائرات من طراز B-52 ، انتشـرت طالبـان – على طريقة المتمردين التقليديـة – ثم تجمعت في وقت لاحق لاستئناف المعركة.

نتيجة لذلك، لم تُهزم طالبان في واقع الأمر قط، ولكن الولايات المتحدة حققت ثلاثـة أهـداف. أولا: أكـدت للجماهيـر الأمريكية أنها قـادرة على حمايتهـا بتنظيم

العمـل العسـكري فـي أي مكان فـي العالم، ولـم يكـن ذلك صحيحًا علـى إطلاقه، بينما كان صحيحًا بما يكفي للمواجهة. ثانيا: أبلغت العالم الإسـلامي أن الولايات المتحـدة ملتزمة حتمًا بالصـراع. ولأنهم أكثر معرفة من الجمهور الأمريكي، أشـار القادة المسلمون إلى أن الإسهام الأمريكي الكبير هو القوة الجوية، بينما قام الأفغان بالعمـل الصعب. ولـم تكن تلك أدلة قاطعة علـى الالتزام الأمريكي، غير أنها كانت أفضل من عدم القيام بشـيء. ثالثا: ألحق هذا الإجراء ضررًا بالقاعدة، وفرَّ بن لادن وآخـرون، ولكن هيكل القيادة والسـيطرة الخـاص بهم تعطل، وهو مـا أجبر القادة على الهروب. ونتيجة لذلك أصبحوا معزولين بشكل كبير، وغير مناسبين لمقتضى الحال إلى حد بعيد.

كانت أفغانسـتان بصورة أو بأخرى حيلـة، ولكنها حققت ما يمكن تحقيقه. فقد شـنت الولايات المتحـدة هجومًا مدمرًا معطِّـلا، وهذه مناورة أمريكية كلاسـيكية. ووضعـت إدارة بـوش حكومة وحمتها، وهـي تعرف أن معظم أفغانسـتان بعيد عن متناول يدها، وأن خلق ديمقراطية هناك لم يكن حدثًا مرجح الوقوع، وأنه بعد تسـع سنوات، مازالت أفغانستان بعيدة عن الحل، ومن المؤكد أنها ستكون المشكلة التي كان يجب حلها للمضي قدمًا في العقد المقبل.

ومـع ذلك فإنه مـن وجهة نظر القاعدة، كانت الأعمال الأمريكية في أفغانسـتان وأماكن أخرى في الشـرق الأوسط بمثابة أدلة واضحة للمسلمين على أن الولايات المتحـدة هي عدوهم. وانتظر المجاهدون الانتفاضات والأنظمة المُطاح بها ـ وهو الاضطراب الذي لم يحدث قط - إذ بقيت الأنظمة الحاكمة، من ناحية لأن الشارع الإسلامي، كما كان يسمى، كان يخشى من أن جهاز الأمن الخاص بأنظمته الحاكمة لا يزال فعالًا بصورة وحشية. ومن ناحية أخرى، لأن تلك الأنظمة ظلت تراهن على جانبي الرهان حماية لنفسها؛ فقد قرأت ما يمثله الهجوم الأمريكي المدمر وامتنعت عـن تقديم تعهدهـا. وظلـت المشـاركة الاسـتخباراتية للمملكة العربية السـعودية

وباكسـتان محدودة، ولم ترد أي منهمـا تقديم تعهدات للولايات المتحدة دون أدلة واضحـة علـى مدى اسـتعداد الولايـات المتحدة للمضـي قدمًا. وعندمـا بات أكثر وضوحًا أنه لن تكون هناك انتفاضات، أصبحت القاعدة أكثر عدوانية في المنطقة.

مناورة العراق

كان المشـروع التالـي فـي الحرب الأمريكيـة على الإرهاب في عـام 2003. ومن السهل أن يُقال اليوم أن الغزو كان خطأ غير مبرر، ولكن من المهم تذكر السياق، الذي اتُّخِـذ فيـه قرار الغزو. ففـي فبراير من عام 2002، أمر السـعوديون القـوات الأمريكية بالخروج من أراضيها. وبعث الباكستانيون - على الرغم من الضغط الشديد من الهند والقاعدة - بإشـارات متواضعة فحسـب، تدل على التعهد بتأييد المسـعى الأمريكي. وكان التصـور العام هو أن الولايات المتحدة فعلت ما كانت سـتفعله في أفغانسـتان، وتأمل الآن أن تتحمل دول أخرى عبئه، في الاستخبارات والعمليات.

دون تعاون السعوديين والباكستانيين التام، كان لدى الولايات المتحدة خيارات محدودة، فهي يمكن أن تدير حربًا استخباراتية ضد القاعدة، كما فعلت إسرائيل مع أيلول الأسـود في أوروبا في السبعينيات؛ غير أنه دون شركاء يسهمون في المنطقة، كانت القدرة الاستخباراتية الأمريكية ضد القاعدة مقيدة بشدة.

كان الخيـار الثانـي أمام الولايـات المتحدة هو الدخول في نمـط دفاعي بحت؛ حيـث تعتمد على الأمـن الوطني، بينما تأمل فـي أن تعطل العمليـة الأفغانية هيكل قيـادة القاعدة بما يكفي لمنع هجمـات جديدة. ومن الناحية النظرية، يمكن لمكتب التحقيقـات الفيدرالـي مطـاردة الخلايـا النائمة، بينمـا تُحمى الحدود من التسـلل، وتؤمَّـن المطارات ضد الإرهابيين. ورغـم كون تلك الخطة جذابة على الورق، فقد كانت مسـتحيلة من الناحية العملية؛ إذ لـم يكن بإمكان مكتب التحقيقات الفيدرالي ضمان عدم وجود مزيد من الخلايا النائمة في البلاد، ولم يكن بالإمكان تأمين نقاط

دخول الولايات المتحدة بشكل تام. وأي وهم بالأمان يعطيه هذا الوهم للجماهير الأمريكية، وأي دعم يمكن أن يجلبه للرئيس؛ كي يقوم بعمل ما خير قيام، سوف يبقى فقط حتى وقوع العمل الإرهابي التالي، الذي لا يعرف أحد توقيته أو طبيعته بالمرة. وعندما يحدث هذا الهجوم، سوف تظهر على السطح من جديد مسألة استعداد الولايات المتحدة؛ لتأكيد نفسها والدخول في مخاطر في العالم الإسلامي، دون إجابة واضحة. ماذا بعد أفغانستان؟

حاولت إدارة بوش صياغة استراتيجية تجبر السعوديين والباكستانيين على أن يكونوا أكثر جرأة في جمع المعلومات الاستخباراتية ومشاركتها، ووضع ذلك الولايات المتحدة في وضع مهيمن في الشرق الأوسط، استطاعت منه التلويح باستخدام القوة.

كانت تلك الأسباب هي الأساسية لغزو العراق، وكان للعمل العسكري النتيجة المباشرة الخاصة بخلق واقع استراتيجي جديد. وقد أخاف ذلك المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، حيث وضع المدرعات الأمريكية على مسيرة بضعة أيام من حقول النفط السعودية، كما منح الولايات المتحدة السيطرة على بلد أكثر استراتيجية في المنطقة، وهو العراق الذي له حدود مع الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا وتركيا وإيران، وبذلك حققت السيطرة على العراق أهداف الحرب على الإرهاب قصيرة المدى، ولكنها خالفت مبدأ ألا تصبح الولايات المتحدة لاعبًا دائمًا في أية منطقة؛ فقد راهنت حكومة بوش على أنها يمكن أن تضحي بهذا الجزء من الاستراتيجية الأمريكية ـ المحافظة على توازنات القوى الإقليمية، من خلال البدلاء مع الاحتفاظ بالقوات الأمريكية كاحتياطي ـ مقابل المزايا الأخرى، وكان ذلك خيارًا سيئًا على قائمة الاختيارات الأسوأ، وهي النقطة التي لابد من تذكرها، عندما نفكر في طبيعة القوة الإمبراطورية؛ إذ قد تشعر بأنها مضطرة للعمل، حتى عندما تكون الخيارات كلها معيبة.

على الرغم من ذلك كان الحصول على تلك المزايا يقتضي من الولايات المتحدة ألا تنجح في غزو العراق فحسب، بل في تهدئته. ونجح الغزو بلا شك، وزاد السعوديون تعاونهم على نحو ملحوظ فيما يتعلق بالاستخبارات، ولكنه اتضح أن الهيمنة على البلد الأكثر استراتيجية في المنطقة مستحيلة. فبعد أن تدفقت القوات الأمريكية على بغداد بسهولة، سرعان ما وجدت نفسها وقد قيدها تمرد، اقتضى منها تركيز كل قوتها على الداخل، بينما كانت النية هي استخدام العراق قاعدة، تنطلق منها القوة إلى الخارج.

غير فشل الاحتلال هذا شكل الحرب؛ فقد أص ح العراق غاية في حد ذاته، وأصبح الهدف النهائي ليس خلق واقع استراتيجي جديد في المنطقة، بل مجرد سحب القوات الأمريكية خلال إطار زمني معقول. وكان أفضل أمل هو أن تترك وراءها حكومة محايدة؛ وفي أسوأ الأحوال ستكون نتيجة الغزو النهائية هي الفوضى.

أصبح العراق مفصولًا على استراتيجة أمريكا الأوسع، وأصبح دراسة حالة في العلاقة بين الأخلاقيات والاستراتيجية والقيادة. ومن وجهة النظر الأخلاقية المحضة، لم يكن بالإمكان انتقاد الإطاحة بحكومة صدام حسين، فقد كان وحشًا وكان نظامه وحشيًا. لكن تلك لم تكن الضرورة الأخلاقية، التي ألزم بها بوش فترة رئاسته؛ فضرورته الأخلاقية المعلنة كانت شن الحرب على الإرهاب، وكان لاحتلال العراق معنى لدى الشعب الأمريكي فقط، من حيث خدمته لهذا الهدف.

باتخاذ قرار بالغزو في عام 2003، وضع جورج و. بوش هاجسه الأخلاقي في المبدأ الأساسي للاستراتيجية الأمريكية، وهو الحفاظ على التوازن في كل منطقة، دون التعهد بأعداد كبيرة من الجنود؛ إذ إن هناك مناطق كثيرة، وإذا بدأت الولايات المتحدة نشر قوات الاحتلال في كل من هذه المناطق، فسرعان ما سيتجاوز العبء القدرة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، حلت القوات الأمريكية محل قوات العراق،

باعتبارها ثقلًا موازنًا لإيران التي هي الآن أكبر قوة محلية في المنطقة. وإذا انسحبت القوات الأمريكية من العراق في أي وقت، فسوف تسيطر إيران على الخليج الفارسي كلـه لعدم وجود منافس لها، ومهما كان ما أسـهم به الغـزو في الحرب ضد القاعدة، فقد أصبحت التكاليف الاستراتيجية الخاصة بالعراق مرتفعة جدًّا.

لكي يتوافق غزو العراق مع مبادئ أمريكا الاستراتيجية القديمة، كان يتعين على القـوات الأمريكية احتلال العراق بسـرعة وكفاءة، ودون مقاومـة كبيرة. وبعد ذلك يتعين على الولايات المتحدة أن تبني على وجه السرعة نظامًا حاكمًا قابلًا للبقاء في بغـداد، إلى جانب القوة العسـكرية الكبيرة؛ كي يتولـى دور موازنة عدوها التاريخي إيران. وإذا أمكن تحقيق ذلك خلال خمس سـنوات، على سـبيل المثال، كان بوش سـيحقق أهدافه الأخلاقية والاستراتيجية؛ وكان سـيُحدث صدمة للعالم الإسلامي ويخيـف السـعوديين، ويمكنه اسـتخدام موقع العـراق الاسـتراتيجي للضغط على البلـدان التـي في المنطقـة. وبعد ذلـك كانت الولايـات المتحدة ستنسـحب تاركة اللاعبين الإقليميين ليوازنوا بعضهم بعضًا مرة أخرى.

فشـلت اسـتراتيجية بوش لأن الوعد كان معيبًا؛ إذ كانت هناك مقاومة لم يمكن قمعها بسـهولة. ولم تكن غلطة الحرب الاستخباراتية الكبرى تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وإنما بعدم فهم أن التمرد هو خطة صدام حسين البديلة للتعامل مع الغزو، كما شـملت عدم فهم أنه من خلال محاولة القضاء على حزب البعث، الذي يهيمن عليه السُّـنَّة والموالي لصدام، أبعدت الولايات المتحدة السُّـنَّة عن الحكم، ونقلت السلطة إلى منافسيهم الدينيين والثقافيين، الشيعة. ونتيجة لرعب السُّنَّة داخل العراق مـن الحكومة الشـيعية (التي سـيكون مـن المصادفة أن لهـا ارتباطًا ما مـع الأغلبية الشـيعية المهيمنـة على إيران)، فقـد وُضعوا في موقف، ليس هناك مـا يفقدونه فيه، وتبنوا إطلاق النار العشوائي والعبوات الناسفة.

لكـن حسـابات بـوش الخاطئـة اسـتفحلت؛ فقـد اعتمد علـى دعم الشـيعة في معارضة المؤسسـة السُّـنيّة، غير أنه لـم يعر اهتمامًا لدرجة تداخل الشـيعة العراقيين مع الإيرانيين المتشددين في تشيعهم. ولـم تكن للإيرانيين مصلحة في رؤية العراق، وقـد بُعـث في ظل حكومة مواليـة للأمريكيين تهدد إيران من جديـد، ولذلك انتهى الأمـر بالحكومـة الأمريكيـة وقد صـارت محاصرة مـن اتجاهين؛ إذ خاض السُّـنَّة الحرب ضد الاحتلال، وفعل الشـيعة كل شـيء يمكنهم عمله لتحاشـي ذلك النوع من التعاون، الذي يحولهم إلى التبعية الأمريكية.

خالف بوش المبادئ الاسـتراتيجية على أمل العودة إلى السـبيل الرئيسـي فيما بعـد، ولكنه عَلِقَ في الواقع المحلي الذي لـم يمكنه إدارته. وعندما تدهور الوضع، تدنـت مصداقيتـه لدى الجمهور الأمريكي، وربمـا كان بإمكانه النجاة من حقيقة أن تبريره الأولي للحرب، وهو وجود أسـلحة الدمار الشامل، ثبت عدم صحته. ولكنه لـم ينج من الوقوع في فخ الحرب متعددة الأطراف، دون أن تكون لها نهاية منظورة.

كانـت هنـاك أخطاء أخرى قضت على قدرة هذا الرئيس على القيادة؛ إذ كان مبرره الثاني للغزو هو ضرورة خلق عراق ديمقراطي. ولـم يَرُق هذا للجمهور الأمريكي الذي لم يرَ أي سبب مُلحّ لهذا الجهد – فالواقع أن دافع بناء الدولة هذا كذبة – ذلك أنه كما أشـرنا في حالـة لنكولن وروزفلت وريجـان، غالبًا ما يضطر الرؤسـاء العظام للكذب لخدمة هدفهم الأخلاقي الأكبر. ولكن بوش فشـل في الإقناع لأن ضرورته الأخلاقية التي ذكرها بوضوح ـ هزيمة الإرهاب ـ ابتعدت عن الواقع الاستراتيجي إلى حد بدت معـه سياسـته الخارجية كلها معقدة وتتسـم بالفوضى؛ الأمر الذي جعلـه يبدو عاجزًا، وكان هنـاك الكثيـر جدًّا من التفسـيرات المنفصلـة، والكثير جدًّا من حـالات التماس الأعذار. وقد سحقه الفشل في التوفيق بين الأهداف الأخلاقية والغايات الاستراتيجية، والتوفيق بين الأمرين خرافة متماسكة؛ من أجل الاستهلاك المحلي.

في عام 2007، عندما كان الوقت قد فات لإنقاذ رئاسته، بدأ بوش الانطلاقة، وكانت علاقة هذا الجهد بالاستراتيجية العسكرية أقل منها باستخدام القوة لإعداد المسرح لتسوية يتم التفاوض عليها مع السُّنَّة، وما إن تم ذلك حتى أصبح الشيعة، الخائفون من القوة السُّنِّيَة التي تدعمها أمريكا، أكثر تعاونًا إلى حد ما، وتلاشى العنف.

بوجود عراق لم يعد ثقلًا موازنًا فعالًا، انهار توازن القوى مع إيران تمامًا. وكان انسحاب القوات الأمريكية سيترك العراق قوة مهيمنة في المنطقة، دون أن تكون هناك قوة محلية تتصدى لها، وهو التوقع الذي أثار بشكل تام أعصاب قوى جزيرة العرب، وكذلك إسرائيل والولايات المتحدة؛ فهذا الاختلال هو الذي يعد المسرح للمشكلات الإقليمية، التي ستظل تواجه الرئيس الأمريكي في العقد المقبل.

التعقيد الإيراني

عندما بدأ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كانت المشكلة المزدوجة التي تواجه الولايات المتحدة في هذه المنطقة، هي سحب قواتها دون ترك إيران لا تقيدها قوة موازنة. وبما أنه لم يكن هناك مرشحون آخرون لتولي مهمة التصدي للطموحات الإيرانية، فقد اتضح أن الولايات المتحدة لا يمكنها الانسحاب من العراق، إلا بعد أن توجِد حكومة في بغداد من القوة بما يكفي لاستعادة التوازن.

رحب الإيرانيون بغزو العراق بشكل واضح. وكانوا، قبل الحادي عشر من سبتمبر بفترة طويلة، قد فعلوا كل ما يمكن لإقناع الولايات المتحدة بالدخول والقضاء على صدام حسين. والواقع أن جزءًا كبيرًا من المعلومات الاستخباراتية، التي تنبأت بألا تواجه القوات الأمريكية مقاومة جاءت من مصادر إيرانية.

ما إن وطأت أقدام الجنود الأمريكيين الأرض، حتى بدأت إيران تهدد المصالح الأمريكية في العراق بشكل مباشر، بأن أصبحت متورطة بشدة مع فصائل شيعية عديدة، ثم بتوريد السلاح إلى السنيين كي يستمر الصراع، كما أيدت إيران قوات طالبان في غربي أفغانستان، وكذلك حزب الله في لبنان.

كان الإيرانيـون قد توقعوا إقامة حكومة عراقية تهمش السُّنَّة، وتبدو شـيعية في المقام الأول. وقد توقعوا أنه بمجرد انسحاب الولايات المتحدة، سوف تصبح تلك الحكومـة تابعة لإيران، كمـا توقعوا أن يعتمد الأمريكيون على حلفاء إيران الشـيعة فـي حكم العراق، ولكن الولايات المتحدة أربكتهم بمحاولة حكم العراق مباشـرةً من خلال مؤسسـات وأفـراد مختلفين. ورغم ذلك، فإنه في ظـل الصعوبة المطولة الخاصة بتشكيل حكومة وانسحاب الأمريكيين النهائي، كان من المرجح أن النتيجة لا تزال هي ترك إيران في وضع ملائم.

لكـن هـذه العوامل هي- على وجـه الدقة - ما ثبـت أنها شـديدة الخطورة على الحكومـة فـي طهـران؛ ولأن الولايات المتحدة كانـت عالقة بيـن محاولة حكم بلد متمرد بشكل مباشر، ونقل المسئولية إلى حكومة يخترقها عملاء لإيران ومتعاطفون معها ثم الانسـحاب، فقد كان يتعين عليها بحث إمكانة أكثر راديكالية، وهي الهجوم الذي يطيح بالرئيس محمود أحمدي نجاد والنظام الحاكم الذي تقوم عليه رئاسته.

بأهلهـا البالـغ عددهـم 70 مليونًا داخل حـدود جبلية، فإن إيـران حصن حصين مـن الناحيـة الطبوغرافية. وبما أن التضاريس تجعل الغزو المباشـر مسـتحيلًا، فقد حـاول الأمريكيـون مرات عديدة توليـد ثورة شـبيهة بتلك الثـورات، التي أطاحت بالحكومـات في الاتحاد السـوفيتي السـابق. وعلى مر السـنين، كان الفشـل مصير تلك المحاولات باسـتمرار، غير أنه بعد الفشـل في العـراق، وإلى حد أنه لم يمكن الولايـات المتحـدة إحيـاء توازن القـوى، ولا ترك إيـران القوة المهيمنـة في منطقة الخليج الفارسـي، فسـيكون من الطبيعي - إلى حد كبير - أن يفكر الأمريكيون في نوع ما من الهجوم للإطاحة بالحكومة الإيرانية. ويزيد من الهموم الإيرانية كون هذا النظام منقسـمًا بين رجال الدين المسـنين، الذين تولوا السـلطة مع آية الله الخميني والزعماء الصغار من غير رجال الدين مثل أحمدي نجاد. لكن كان هَمُّ القادة الأول هـو أنهم رأوا الانتفاضات الأخرى التي رعتها الولايات تنجح، وبشـكل خاص في

الاتحاد السوفيتي السابق، ولا يمكنهم المخاطرة بأن الولايات المتحدة لن تكون محظوظة مرة أخرى.

أشار الإيرانيون إلى الطريقة التي نجحت بها كوريا الشمالية في مشكلة مشابهة في التسعينيات، عندما خشيت حكومتها من أن يؤدي انهيار الشيوعية السوفيتية إلى انهيارها. وفي محاولة لتصوير أنفسهم على أنهم أكثر خطورة وعدم استقرار من الناحية النفسية، عما هم عليه بالفعل، بدأ الكوريون برنامجًا نوويًا، ولإقناع الناس بأنه يمكنهم استعمال تلك الأسلحة بالفعل، أصدروا بيانات بدت على قدر كبير من الجنون. ونتيجة لذلك، كان الكل يخشى انهيار النظام الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير متوقعة. وبذلك نجحت كوريا الشمالية في خلق وضع حاولت فيه قوى، مثل: الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية إقناعهم بالمساعدات كي يجلسوا إلى طاولة المفاوضات. ونجح الكوريون الشماليون إلى حد جعل القوى الكبرى تتفاوض لإقناعهم بالتفاوض.. لقد كان أداء غير عادي.

في استهداف للفوبيا النووية الأمريكية، كان الإيرانيون يعملون على التكنولوجيا النووية لمدة عقد من الزمان، وهو البرنامج الذي شمل تشكيل أنفسهم على هيئة كوريا الشمالية، باعتبارهم خطرين ولا يمكن التنبؤ بما يفعلونه. وكما نجحت كوريا الشمالية، نجح الإيرانيون بالوصول بأنفسهم إلى وضع، حاول معه أعضاء مجلس الأمن الدائمون - ومعهم ألمانيا - التفاوض معهم بشأن قضية ما إذا كانوا سيتفاوضون أم لا.

كان سقوط العراق قد ترك الولايات المتحدة في وضع شديد الصعوبة ذي خيارات محدودة؛ فالضربة الجوية ضد الأهداف النووية الإيرانية من الأرجح أن تدفع إلى إحماء الشعور الوطني الذي يعزز النظام. وكانت لدى إيران أصول مهمة تشمل القدرة على المزيد من زعزعة استقرار العراق وإلى حد ما أفغانستان، وكان يمكن لإيران كذلك إطلاق يد حزب الله، وهو منظمة إرهابية أكثر قدرة من القاعدة،

أو يمكنهـا تلغيم مضيق هرمز، الأمر الذي يخلـق فوضى اقتصادية بمنع تدفق النفط من الخليج الفارسي.

هكـذا أدت مخالفـة سياسـة أمريـكا القديمـة الخاصـة بالتوازنـات الإقليميـة والاشـتباك المحـدود إلـى سـيناريو الحالـة الجيوبوليتيكية الأسـوأ. وكانـت إيران حينذاك القوة المحلية المهيمنة في الخليج الفارسـي، وكان لدى الولايات المتحدة وحدهـا الوسـيلة لموازنة ثقلها؛ الأمر الذي سـيخالف مبادئ أمريكا الاسـتراتيجية الأساسـية بشـكل أكبر. وعلاوة على ذلك، فقد ترك التركيز غير المتوازن على هذه المنطقة الولايات المتحدة ضعيفة في الأجزاء الأخرى من العالم، عالقة دون اتزان، ودون أن يكون هناك مقابل واضح في مرمى البصر.

هـذه هي المشـكلة الجيوبوليتكية المحدَّدة، التي ورثها الرئيس أوباما، وسـوف يضطر هو وكل رؤساء العقد المقبل الآخرين إلى التعامل معها؛ فقد أصبحت إيران المحور الذي سيدور حوله الشرق الأوسط، وقد كانت من نواحٍ عديدة هي المحور باستمرار. لكن قبل أن تتعامل الولايات المتحدة مع إيران، كان يتعين عليها أن تفعل شيئًا محددًا بدقة بشـأن الإرهاب الإسلامي، فقد كرسـت مواردها للحروب، التي رأت أنهـا موجهـة ضد الإرهاب؛ الأمـر الذي عزل بفاعلية إيـران عن خطر التدخل الأمريكي، بل وعزز وضعها في المنطقة.

تداخلت أحداث العقد الماضي الاقتصادية والجيوبوليتيكية. وقد خلقت أزمة في الثقة لدى الجمهور الأمريكي، وكذلك جرَّ التفكير الاستراتيجي الأمريكي إلى سلسلة من الحلول التكتيكية القصيرة المدى، كما أن القضية الإيرانية مربوطة بالمخاوف من أن أسـعار النفط الآخذة في الارتفاع سـوف تقضي على التعافي الاقتصادي، وكذلك بأثر القتال على الحرب الجهادية. وقد اتحد الحادي عشر من سبتمبر وأحداث 2008 لتخلق فخًا للتفكير الاسـتراتيجي. وبينما تتجه الولايـات المتحدة إلى العقد المقبل، فإنـه يتعيـن عليها الهـروب من الفخ، وسـوف تحل المشـكلة الاقتصادية نفسـها في النهاية، والتحدي الجيوبوليتيكي للإرهارب يتطلب قرارات.

الفصل الخامس

فخ الإرهاب

أطلـق الرئيـس جورج دابليو بـوش على رده علـى هجمات القاعـدة في الحادي عشـر من سـبتمبر «الحرب على الإرهاب»، ولو أطلق على رده الحرب على الإسلام المتشدد لأبعد الحلفاء في العالم الإسلامي، الذين كانت الولايات المتحدة في أمس الحاجـة إليهم. ولو أطلق عليهـا الحرب على القاعدة لحال دون مهاجمة الإرهابيين، الذين لم يكونوا جزءًا من تلك الجماعة المحددة؛ فقد حاول بوش حل المشكلة بدهاء باستخدام حيلة دلالية، ولكن ذلك تركه عرضة للارتباك السياسي والاستراتيجي.

أسـقط الرئيـس أوبامـا مصطلـح الحرب علـى الإرهـاب، وكان محقًّا فـي ذلك؛ فالإرهـاب ليـس عدوًّا وإنما نوع من الحروب يمكن للعـدو تبنيه أو عدم تبنيه. تخيلوا لـو أعلن الرئيـس روزفلت، بعد بيرل هاربر، ذلك الهجـوم الذي اعتمد على حاملات الطائرات، حربًا عالمية على الطيران البحري. وبالتركيز على الإرهاب بدلًا من القاعدة أو الإسـلام المتشـدد، رفع بوش نوعًا بعينه من الهجوم إلى وضع، شكَّل الاستراتيجية العالمية الأمريكية، التي تركت الولايات المتحدة في حالة عدم اتزان استراتيجي.

ربمـا أوضـح أوبامـا التسـمية، ولكنـه ترك جـزءًا كبيرًا مـن الخلل كمـا هو، وهو هاجـس الهجمات الإرهابية. وبينمـا نبحث خيارات الرئيس فـي العقد المقبل، يبدو مـن الضـروري توضيح مقدار التهديد، الذي يمثله الإرهـاب بالفعل، وماذا يعني هذا التهديد للسياسة الأمريكية.

وطبقًا لما قاله المُنَظِّر العسكري البروسي، كارل ڤون كلاوسڤيتس Carl von Clausewitz، من أن الحرب استمرار للسياسة بوسيلة أخرى؛ فالانتصار في الحرب العالمية الثانية لم يتكون من إجبار اليابان على وقف استخدام حاملات الطائرات، بل كان يعني تدمير قدرة اليابان على شن الحرب، ثم فرض الإرادة الأمريكية، وهي غاية سياسية. وإذا كان يتعين على رئيس ما أن يقود الأمة إلى الحرب، فلابد أن يحدد بحزم العدو، والغاية التي يسعى إلى تحقيقها. وإذا كان الإرهاب هو العدو بعد الحادي عشر من سبتمبر، وعليه فقد كان كل من يمكنه استخدام الإرهاب هو العدو، وهي قائمة طويلة على نحو بغيض. وإذا كان لا يمكن للرئيس - لأسباب سياسية - أن يحدد بوضوح من الذي يجب محاربته وسبب محاربته، فحينئذ يتعين عليه أن يعيد بحث ما إذا كان يمكنه الفوز أم لا، وبالتالي ما إذا كان ينبغي عليه الاشتباك أم لا. وإذا كان ثمن تسمية العدو غير مقبول من الناحية الدبلوماسية أو السياسية، فإنه حينئذ يكون من غير المرجح أن تسير الحرب سيرًا حسنًا.

على الرغم من قرار بوش تركيز الحرب على الإرهاب، عَلِمَ العالم الإسلامي أن العدو الحقيقي المستهدف هو الإسلام المتشدد، فقد كان ذلك هو الأساس الذي انطلقت منه القاعدة، وما كان بوش ليخدع أحدا كي يرى عكس ذلك. وعندما لم يمكنه أن يوضح بصدق وتماسك سبب غزوه العراق، بدأت الاستراتيجية تنفك.

تعمق اضطراب بوش الدلالي والاستراتيجي، عندما اتسعت حربه على الإرهاب لتشمل السعي إلى الإطاحة بالحكومة العراقية. وكان صدام حسين - الذي استهدفه ذلك السعي - عسكريًا علمانيًا وليس إسلامويًا دينيًا، ولم يكن صديقًا للقاعدة. كما أنه لم يكن متورطًا في إرهاب القاعدة قبل غزو العراق، بل كان هو والقاعدة لهما عدو مشترك، هو الولايات المتحدة. ولهذا السبب، شعر بوش أنه لا يمكنه التقليل من شأن خطر تحالف المصلحة بين دولة العراق والمتشددين بلا دولة، أي القاعدة. وكان قراره هو شن هجوم استباقي. ورأى بوش ومستشاروه أن تدمير نظام صدام

واحتلال العراق سوف يحرم تنظيم القاعدة من قاعدة محتملة، بينما يجعل الولايات المتحدة تفوز بقاعدة عمليات استراتيجية خاصة بها.

رغم ذلك، فبما أنه تم تحديد الاستراتيجية الأكبر على أنها حرب على الإرهاب، وبما أن صدام حسين لم يكن قد شارك مؤخرًا في الإرهاب؛ فقد بدا غزو العراق غير مبرر. ولو ركزت الحرب بشكل أوضح على القاعدة باعتبارها العدو، لبدا الغزو وقتها أكثر معقولية؛ لأن الحرب ضد جماعة محددة كانت ستشمل معاداة حلفاء تلك الجماعة وحتى حلفاءها المحتملين، الذين كان صدام منهم بالتأكيد.

في البلد الديمقراطي، أساس التأييد العام صورة واضحة لتهديد العدو، ولغرضك في مواجهة ذلك التهديد. وهذا الوضوح لا يعبئ الجمهور فحسب، بل يوفر إطارًا متماسكًا للتواصل مع ذلك الجمهور، ولم تتعاف فترة رئاسة ترومان Truman قط من استخدامه لمصطلح «عمل بوليسي»؛ إشارة إلى الحرب الكورية، وهو الصراع الذي لقي فيه أكثر من ثلاثين ألف أمريكي مصرعهم. ومن ناحية أخرى، نجحت حرب روزفلت ضد ألمانيا واليابان وإيطاليا مما لا آخر له من الحيل والهجمات على الأبرياء والتحالفات مع الشر بحق؛ لأن روزفلت أوضح من هو العدو، ولماذا يتعين علينا محاربته وهزيمته.

معنى الإرهاب

الإرهاب فعل عنف، الغرض الأساسي منه هو خلق الخوف، وتحقيق نتيجة سياسية من خلال ذلك؛ فقد كان قصف ألمانيا للندن في الحرب العالمية الثانية هجومًا إرهابيًا، حيث لم يكن الهدف هو إعاقة القدرة البريطانية على شن الحرب، وإنما توليد جو نفسي وسياسي، يمكن أن يفصل الجمهور عن الحكومة، ويجبر الحكومة على الدخول في مفاوضات. وكان المقصود بالإرهاب الفلسطيني في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، من الاغتيال إلى خطف الطائرات، لفت الانتباه إلى قضيتهم، وتعظيم مظهر القوة الفلسطينية. وكما حاولت أن أبين،

كان المقصـود بإرهـاب القاعدة كذلك تحقيق غاية سياسـية. إن القضية سـهلة، وهي مـا مقـدار الجهد الـذي ينبغـي تخصيصه لوقـف الإرهاب ونتائجـه، مقارنـةً بالمهام الاستراتيجية الأخرى؟

عـادة ما يُنفذ الإرهاب بدلا مـن العمل الأكثر فاعلية؛ فلو كان باسـتطاعة الألمان تدمير الأسـطول البريطاني، أو لو تمكن الفلسـطينيون من تدمير الجيش الإسـرائيلي، لفعلـوا ذلك؛ إذا كان ذلك سـبيلا أكثر فاعلية ومباشـرةً إلى غاياتهـم. وينبع الإرهاب مـن الضعـف؛ فهو يركز على النفسـية كي يجعـل الإرهابي يبدو أقوى ممـا هو عليه. وهدف الإرهابي هو أن يُعامَل على أنه تهديد كبير بينما الحقيقة أنه ليس كذلك، وكما يوحي الاسـم، يخلق الإرهابي حالة ذهنيـة. وهدفه النهائي هو أن يتم تصوره على أنه تهديد ضخم، بل ووحيد. ويخلق هذا أساسًا للعملية السياسية التي يريد الإرهابي أن يبدأها، ويريد البعض أن يؤخذ مأخذ الجد فحسب. وكانت القاعدة تريد إقناع العالم الإسلامي بأنها من القوة؛ بحيث تكون أهم شيء في العقول الأمريكية.

وواقع الأمر أن القاعدة حققت ذلك الهدف.

بإعـلان الحرب على الإرهاب، أعلنت الولايات المتحـدة أنها تعتبر هذا التهديد الوحيـد متعديًّـا لكل التهديـدات الأخرى، وأصبحـت حماية الولايـات المتحدة من الأعمال الإرهابية الدافع الأساسي للاستراتيجية العالمية الأمريكية؛ حيث استهلكت طاقـة وموارد هائلة. لكـن الإرهاب كما تمارسـه القاعدة، لا يمثل خطرًا اسـتراتيجيًّا للولايات المتحدة؛ فهي يمكنها أن تقتل آلاف الأمريكيين وربما تفعل ذلك في بعض الأحيان، وسوف تسبب ألمًا وتولِّد الخوف. ولكن الإرهاب في حد ذاته لا يمكن أن يدمر الأساس المادي للجمهور الأمريكي.

لأن الإرهـاب ـ حتـى بمـا في ذلـك الإرهاب النـووي ـ لا يمثل تهديـدًا وجوديًّا للولايات المتحدة؛ فالسياسة الخارجية التي تركز بشكل فردي على الإرهاب سياسة

غير متوازنة في المقام الأول. ويتكون انعدام التوازن من تكريس كل الموارد المتاحة لتهديد واحد، من بين تهديدات كثيرة، مع الفشل في السيطرة على التهديدات الأخرى المساوية لها في الأهمية والخطورة أو الأعظم منها. وليست هذه حجة لتجاهل الإرهاب، بل حجة على أنه لابد من بحث الإرهاب في سياق الاستراتيجية القومية، وهذه هي النقطة التي وقع عندها جورج و. بوش في الفخ، ودخل خلفاؤه في مخاطرة الوقوع في الفخ نفسه.

كشأن لنكولن وروزفلت وريجان، كان على بوش إدارة نفسية البلاد، أثناء سعيه لبلوغ غايته الاستراتيجية، ولكن ثمة ظاهرتين أثبتتا أنهما سبب فشله. أولا: كلما كان نجاحه أكبر في التصدي للقاعدة، كان تلاشي الصدمة النفسية أكبر. وانتقل بعض الجمهور من المطالبة بالإجراءات الأكثر تطرفًا إلى كونه مصدومًا من الإجراءات التي تُتَّخَذ. وكان ينبغي على بوش توقع هذا، ولكنه بالنظر إلى الحرب على الإرهاب على أنها غاية، في حد ذاتها، فقد إحساسه بمكانها في السياق الاستراتيجي والسياسي الأوسع. ثانيًا: لم يستطع تغيير مركز اهتمامه بما يتسق مع التغير في الرأي العام؛ لأنه لم يفهم الغرض من حربه العالمية على الإرهاب، إذ لم يكن ذلك الغرض هو هزيمة الإرهاب وإنما تلبية حاجات الجمهور النفسية. غير أن بوش استمر بأقصى سرعة، بعد أن شعرت البلاد بأنها لم تعد في خطر.

بثباته على رأيه بشأن كون الإرهاب هدفًا استراتيجيًّا قائمًا بذاته، كرَّس بوش موارد ضخمة للمعارك، التي لم يستطع الفوز فيها، ولمسارح العمليات التي لم تكن مرتبطة بالإرهاب ارتباطا واضحا. وأثناء خوض الحرب العالمية على الإرهاب، لم يفقد الرؤية فحسب، بل نسي كذلك إدارة المجموعة الكاملة من المصالح الأمريكية الأخرى، وكان العالم الإسلامي يستحوذ على تفكيره على نحو، جعله لا يخصص الاهتمام والموارد الضرورية للتعامل مع ظهور روسيا من جديد.

لهـذا السـبب، فالقضية هي كيفية الانتقال من التركيـز التام على الإرهاب والعالم الإسـلامي إلى اسـتراتيجية أكثر توازنًا - والرأي العام جزء من المشـكلة - فالتعامل مع العالم الإسـلامي موضوع انفعالي في الولايات المتحدة؛ ذلك أنه موضوع يقسِّـم البلاد، فكثيرون ينظرون إلى العالم الإسـلامي ليس فقط باعتباره القضية الأولى، بل باعتباره القضية الأولى على جدول الأعمال الأمريكي. ومهمة الرئيس هي التوافق مع الرأي العام وتكييف سياسته تبعًا له، بينما يسعى في هدوء إلى تحقيق غاياته الأخلاقية والاسـتراتيجية. والمشكلة التي سوف يواجهها الرئيس أوباما والرؤساء الآخرون في العقـد المقبل، هي وضع الإرهاب والقاعدة في نصابهما، بينما يعيد تحديد المصالح الأمريكية في العالم الإسلامي. ولابد من عمل ذلك على نحو لا يهاجم معه الجمهور الرئيسـي، خاصـةً عندما تحدث الهجمات الإرهابية الحتميـة. ولابد أن يرضي الرأي العام عندما ترعبه الهجمات وتثير غضبه، وعندما يتحول إلى الرضا بشـأن الإرهاب، وتصدمه الأشـياء التي تمت لمحاربته. وعلاوة على ذلك يتعين على الرئيس التعامل مع العالم الإسلامي كما هو، دون السماح للرأي العام بالتأثير على نواياه النهائية.

ليسـت هذه حجة للشـعور بالرضا. على سـبيل المثال، فرغم ضعـف الاحتمال، سوف تكون نتائج الهجوم بأسلحة الدمار الشامل هائلة، ولابد من تخصيص الموارد المناسـبة للتهديد. والواقع أن هذا يعني الحرب - سـرًّا أو علنًا - ويحتمل أن تنطوي الحـرب على تكاليف وتعهدات يُحتمـل أن تتجاوز حجم التهديد. ومهمة الرئيس أن يوفق بيـن التهديد والنتائج والجهـد والتحديات الأخرى، ويصوغها في اسـتراتيجية متماسكة؛ فالولايات المتحدة لديها تهديدات ومصالح كثيرة، ولا يمكن أن تتجاوب مع واحدة منها فحسب، والخوف وحده لا يمكن أن يحرك الاستراتيجية.

كما قيل من قبل، لابد للرئيس باسـتمرار من تهدئة أعصاب الجمهور، كما يتعين عليه دومًا بيان التزامه بوقف الإرهاب. وفي الوقت نفسـه، لابد أن يقاوم إغراء تجربة المسـتحيل أو القيـام بأعمـال تكلفتها هائلـة بالمقارنـة بأثرها، ويمكنـه الكذب على

الجمهور، ولكن يجب ألا يكذب على نفسه. وعلاوة على ذلك، لابد أن يفهم التهديدات الحقيقية، التي تتعرض لها البلاد ويتصرف حيالها.

باستثناء أعمال القتل في فورت هود عام 2009، كان الحادي عشر من سبتمبر الهجوم الناجح الوحيد في الولايات المتحدة، خلال سنوات الحرب العشر. وكانت تلك الهجمات المنسقة على نيويورك وواشنطن نتيجة عملية دولية، استغرق إعدادها سنوات عديدة كلفت القاعدة تسعة عشر من عملائها الأكثر التزامًا وقدرة. ودُمر مبنيان إداريان كبيران في نيويورك، وفي واشنطن عانى البنتاجون من ضرر بالغ، وقُتل ثلاثة آلاف أمريكي. ولكن بالنسبة لدولة عدد سكانها 300 مليون نسمة، كانت نتائج الهجوم المادية قليلة جدًّا في واقع الأمر.

ليس المقصود بهذا التقليل من شأن الوفيات أو نفي الرعب الذي عاشه الأمريكيون في ذلك اليوم. وما أقصده هو مجرد تأكيد أنه بينما يُسمَح لي ولك بترف ألمنا، فهو غير مسموح به للرئيس؛ فالرئيس يتعين عليه أن يأخذ في حسبانه كيف يشعر المواطنون، ولابد أن يديرهم ويقودهم، ولكن يجب ألا يخضع للمشاعر الشخصية؛ فوظيفته هي أن تكون له رؤية لا ترحم مع الاحتفاظ ببرودة حسابه لنفسه؛ ذلك أنه إذا خضع للعاطفة فسوف يتخذ قرارات تتعارض مع مصالح بلاده طويلة المدى. ولابد للرئيس من قبول الخسائر والمضي قدمًا. وعندما هاجم اليابانيون بيرل هاربر، دعا روزفلت إلى الانتقام، ولكنه قرر في السر التركيز على ألمانيا وليس اليابان؛ إذ فهم أن الرئيس لا يمكن أن يسمح لنفسه بصياغة استراتيجية انطلاقًا من العاطفة.

الغرض من الحرب، كما يقول ڤون كلاوسفيتس، هو فرض إرادتك على دولة أخرى بجعل تلك الدولة الأخرى عاجزة عن المقاومة - والوسيلة الأساسية لعمل ذلك هو تدمير جيش - الدولة، أو القضاء على رغبة الشعب في المقاومة. وغرس الرعب يمكن أن يقضي على الجيش. فعلى سبيل المثال، كان المغول يشلون أعداءهم بمعرفة قسوتهم، التي لا تلين ولا ترحم. وكانت الدول المدن اليونانية تخوض حروبها

حتى النهاية بغض النظر عن الصعوبات، يدفعهم إلى ذلك الخوف من العبودية، التي تنتظرهم إن هم هُزِموا.. وهكذا فإن الأثر النهائي للرعب يصعب التنبؤ به.

أثناء الحرب العالمية الثانية، لم يعلن الألمان ولا البريطانيون بوضوح عما يشعرون به بشأن الغرض، مما أسماه البريطانيون «القصف الليلي الموسع». وكان استهداف المدنيين تكتيكًا المقصود به توليد الرعب بين الجمهور، أملا في أن يصبح المدنيون على أقل تقدير أقل فاعلية في إدارة اقتصاد الحرب، أو في أقصى احتمال بأن يثوروا ضد أنظمتهم الحاكمة. وفي اليابان، سعى الأمريكيون إلى تحقيق الغايات نفسها باستخدام القنابل الحارقة، منتهزين فرصة كون معظم المباني اليابانية مصنوعًا من الخشب. وخلال ثلاثة أيام من القصف التقليدي على طوكيو، قتلت القوات الأمريكية 100 ألف مدني ياباني، وهو عدد يزيد على ما قُتِل في هيروشيما. ومع ذلك فإنه حتى إدخال القنبلة الذرية، فشلت استراتيجية الرعب، تمامًا كما فشلت في كل من ألمانيا وبريطانيا. وبدلًا من تدمير الإيمان بالحكومة، حشد قصف المناطق المدنية الجمهور لتأييد المجهود الحربي، فقد أثارت الهجمات الغضب بينما جعلت من السهل على الحكومات المستهدفة تصوير نتائج الهزيمة على أنها أكثر هولًا مما يمكن التفكير فيه. وإذا كان العدو على استعداد لقطع تلك الأشواط لتشتيت الموارد أثناء الحرب لمجرد قتل المدنيين، فلك أن تتخيل ما يمكن أن يفعلوه عندما تنتهي الحرب. لقد يسّر الرعب شيطنة العدو، وجعل الاستسلام أمرًا لا يخطر على بال أحد.

في الحروب التقليدية، يتم إحداث الرعب بالقوة المجمعة. ولكن الرعب يمكن إحداثه كذلك، من خلال عملية سرية يقوم بها عدد صغير جدًا من الأفراد، كهجوم الكوماندوز. وكانت هذه العمليات في يوم من الأيام مقصورة بصورة عامة على الاغتيال، لكن بعد اختراع المتفجرات العالية ـ مضاعِفات القوة للمتفجرات العالية كالطائرات ـ ركز إرهاب الكوماندوز على الأهداف المدنية؛ بغرض إيقاع الضحايا الذي هو غاية في حد ذاته.

مـن المهم هنـا التميز بعنايـة بين الكومانـدوز الذين أهدافهم عسـكرية، وهؤلاء الذين أهدافهم مدنية وغرضهم هو الإرهاب؛ فقد هاجمت المقاومة الفرنسية في عام 1944 منشـآت النقل الألمانية في محاولة للقضاء على قدرة الغازي على شن الحرب بشـكل مباشر. ومع ذلك فليس هدف كوماندوز الإرهاب إلحاق ضرر بجيش العدو، وإنمـا القضـاء علـى الـروح المعنوية للعـدو بتوليد إحسـاس بالهشاشـة. وفي بعض الأحيـان، لا يكـون جمهور البلد هو الهدف وإنما الـرأي العام في مكان آخر، كما هو حال هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

بتوليـد الخوف والعجز والغضب، يحول الإرهاب الـرأي العالمي، الذي يطالب الحكومـة حينـذاك بتوفيـر الحماية مـن الإرهابييـن ومعاقبة هؤلاء الأشـخاص على أفعالهـم. وكلمـا كان الهجوم الإرهابي أكثر فاعلية، كان السـكان أكثـر رعبًا، وكانت الحكومـة أكثـر اضطـرارًا للـرد بجـرأة وبشـكل ملحوظ. ومـرة أخرى، فـي مواجهة الرعب، لابد للرئيس من إقناع الجمهور أنه يشـاركه مشـاعره، بينما يتخذ الإجراءات التي يبدو أنها ترضي توقهم إلى الأمن والانتقام.

كان الإجراء شـديد الرمزية الذي اتُّخِذ منذ الحادي عشـر من سـبتمبر، هو تعزيز نظـام أمن المطـارات، فرغم مليارات الـدولارات والإجراءات غيـر المعلنة لإحباط الركاب، مازال بإمكان إرهابي مدرَّب اختراع عدد من الطرق للمرور بالمتفجرات أو الأجهزة الأخرى عبر النظام. وقد يمكن ردع بعض الإرهابيين، ويمكن للنظام كشف آخرين، ولكن بينما يمكن لأمن المطارات الحد من التهديد، فهو لا يمكنه منعه.

ليـس هنـاك نظـام أمني على قدر مـن الدقة يكفي لكشـف الإرهابييـن، على نحو موثـوق بـه أو من الكفاءة بما يسـمح لنظام النقـل الجوي بالعمل. وكثيرًا ما يُستشـهد بالخطوط الجوية الإسـرائيلية العال كمثال، لكن العـال لديها خمس وثلاثون طائرة. وطبقًـا لما ذكره مكتب إحصاءات النقل، يضم الأسـطول الجوي الأمريكي المجمع حوالي ثمانية آلاف طائرة، وما يزيد على سـتة وعشـرين ألف إقلاع في اليوم. وتقول

إدارة أمـن النقـل إنها فحصت 1,8 مليون راكب في اليوم في المتوسـط في عام 2009، وهذه أعداد مذهلة.

مـا تقوله لنـا قيود فحص المطـارات إنه إذا فشـلت القاعدة في ضـرب الولايات المتحـدة مـرة أخرى، أثنـاء العقد المقبـل من القرن الحـادي والعشـرين، فليس هذا بسـبب الاحتياطيات الأمنية في حد ذاتها. بل إن هناك شـكًّا في أن يتوقع الأشـخاص الذيـن يصممـون نظام أمن المطـارات نجاحه؛ فهدفهم الحقيقي هـو تهدئة الجمهور ببيان اتخاذ تلك الخطوات على نحو مبالغ فيه، وكلما ازدادت المبالغة وعدم الراحة، بدا النظام أكثر طمأنة.

لكن تعقيد المتفجرات المتزايد يجعل بالإمكان قتل عشـرات الأشـخاص بقنبلة يحملهـا فـرد، ومئات الأفراد بقنبلة مخفية في سـيارة أو شـاحنة، وآلاف الأشـخاص بطائـرة تعمـل كعبـوة ناسـفة. ويزخـر العالـم بتلـك المتفجـرات، وحـدود الولايات المتحدة القارية طولها حوالي تسعة آلاف ميل. كما أن الولايات المتحدة بلد تجاري، وتصله السفن والطائرات والشاحنات يوميًّا، وأي وسيلة من وسائل النقل تلك يمكن أن تحتـوي علـى أشـخاص ومتفجـرات مجهزين لقتل أشـخاص آخريـن، وصحيح كذلـك أنه مـن بين 300 مليون أمريكي، يمكن أن يكون هنـاك أي عدد من الإرهابيين المحليين الذين يعدون لتوجيه ضربة في أي وقت.

لهذه الأسـباب، فـإن أمن الوطن الحقيقـي في بلد كالولايات المتحدة مسـتحيل، وسـتظل المهمة مسـتحيلة في العقد المقبل؛ إذ ليسـت هناك حلول سحرية، والقضاء على الإرهاب الإسلاموي مستحيل على نحو مشابه. ومن المستحيل - كذلك - الحد من التهديد، ولكن كلما كان التقليل الذي نأمل تحقيقه أكبر، كان الثمن أكبر. وفي ظل الإمكانـات غير المحدودة والموارد غير المحدودة، فإنه من الأمان القول بأنه سـتظل هناك هجمات إرهابية على الولايات المتحدة، بغض النظر عن الجهود المبذولة.

لابد لرئيس الولايات المتحدة أن يعلم هذا بوضوح شديد، ويعمل باستمرار على أساس ما يعلمه، غير أنه يتعين عليه ألا يعترف بتلك الحدود للجمهور. ويجب أن يبين باستمرار أنه يفعل كل ما في استطاعته؛ للقضاء على العدو وحماية الوطن، ولابد أن ينقل باستمرار إحساسًا بأن القضاء على الإرهاب الإسلاموي ممكن، بينما هو يعلم أنه غير ممكن.

عندما نشرع في اتخاذ القرارات السياسية الخاصة بالعقد المقبل، تكون النقطة الأكبر هي أن تحويل كل الموارد الأمريكية إلى غاية لا يمكن إدراكها، ضد تهديد يمكن تحمله وسوف يتعين تحمله، ليس بلا فائدة فحسب، بل باعتباره شيئا يمكن أن يخلق فرصًا سانحة لأعداء آخرين وهجمات أخرى.

بينما يمكن للإرهاب قتل الأمريكيين، خلق إحساس عميق بعدم الأمان، فإن الرغبة المستحوذة للقضاء على الإرهاب يمكن أن تدمر الولايات المتحدة استراتيجيًا ـ كما فعلت في واقع الأمر. وهذه نقطة من المهم للقادة أخذها في حسبانهم في العقد المقبل. وهذا هو السبب رغم أن آلاف الأمريكيين يمكن أن يقتلهم الإرهابيون ـ ومن بينهم أنا ومن أحبهم ـ فإنه لا ينبغي رفع الإرهاب إلى مرتبة القضية التي تعلو كل القضايا الأخرى.. وفي كل الأوقات لابد أن تظل الاستراتيجية متناسبة مع التهديد.

الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل

الواقع غير السار الآخر، الذي سوف يحوم في أفق السنوات العشر المقبلة، ولابد من بحثه منفردًا، هو أسلحة الدمار الشامل؛ فوجود تلك الأسلحة سوف يدفع من حين لآخر إلى ردود قاسية من الرئيس الذي يقودنا. إن الضرر الذي يمكن أن تحدثه قنبلة نووية يهون بجانبه ذلك الذي يحدثه الإرهاب التقليدي، وبينما نادرا ما يكون الإرهاب التقليدي استراتيجيًا، فإن أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يكون لها أثر مضاعف على الحالة المادية للبلاد.

كـي نعـود باهتمامنا مـرة أخرى إلى بوش، ففـي واقع الأمر أنـه كان هناك في رده على الحادي عشـر من سـبتمبر ما هـو أكثر من مجرد وقف الإرهـاب التقليدي، فبعد ذلـك اليوم تلقت إدارة بوش معلومات اسـتخباراتية تفيد بـأن قنبلة نووية ـ على وجه التحديـد قنبلـة داخل حقيبة سـفر من الحقيبة السـوفيتية ـ قد سُـرقت وربما تكون في أيـدي القاعدة. وهكـذا فإن الهاجس الذي انتاب الإدارة في الشـهور الأخيرة من عام 2001 هو أنه يمكن، في أية لحظة، تدمير مدينة أمريكية بواسطة سلاح نووي.

كان ذلـك التهديـد هـو الـذي حـدد جهـود إدارة بـوش الأوليـة، ولـم يتواجـد الرئيـس ونائـب الرئيس في مدينة واحدة قط في الوقت نفســه، وتـم توجيه كل أجهزة الاسـتخبارات والأمن إلى العثور على السـلاح. وسـوف يتضح أنهم لم يعثروا عليه، أو ربما لـم يكن له وجود؛ فبعد سنوات من سوء التعامل ربما فقدت مفعولها، أو ربما جرى اعتراضه، واختارت الحكومة ألا تكشف عن وجوده.

بغـض النظـر عن ذلك، تمثل أسـلحة الدمار الشـامل، وبشـكل خـاص القنابل النوويـة، فئـة مـن التهديـد لا يمكن التغاضـي عنها؛ فقـد يحتاج الأمر إلـى كثير من الأسـلحة النوويـة للقضـاء على بنيـة الولايـات المتحـدة التحتية وسـكانها، ولكن الهجوم الواحد بواسطة سلاح نووي قد يزعزع الروح المعنوية إلى حد إصابة البلاد بالشلل لفترة ممتدة من الزمان.

فـي هجـوم إرهابـي صغيـر يمـوت فيـه العشـرات، كالتفجيـرات الانتحارية في إسـرائيل، احتمـال أن يكـون أي فـرد من السـكان البالـغ عددهم 300 مليـون ضحية ضئيـل. ويكون احتمال الموت نتيجة لحادث عـادي أو مرض في العام المقبل أعلى بكثيـر من القتل في تفجير انتحاري؛ فقد شـوَّهت أحداث الحادي عشـر من سـبتمبر تصور الخطر لبعض الوقت، وتجنب الناس السـفر بالطائرات، وربما تجنبوا التواجد فـي الأماكن المزدحمـة والمباني المميـزة. ولكن بمرور الوقت، تضاءل الإحسـاس بكـون المـرء هدفًـا لهجـوم مـا. وكان الخطر في عقـول معظـم الناس، عندمـا كانوا

يذهبون إلى المطار، وربما عند دخولهم برج سيرز أو مبنى إمباير ستيت أو الكابيتول. غير أنه بمرور الوقت، جرى استيعاب المخاطرة المتصورة الخاصة بالتواجد في المكان الخطأ في الوقت الخطأ في الضوضاء الخلفية العامة. وعندما حدث ذلك، رأى أشخاص كثيرون أن المطالبة باتخاذ كل الخطوات للحماية من الإرهاب باتت مزعجة؛ بسبب ما اعتبروه مبالغات ومضايقات واقتحامات.

مع وجود أسلحة الدمار الشامل، تكون احتمالات الخوف واستمراره مختلفة. ولنفترض أن مدينة أمريكية دمرتها قنبلة نووية، فما إن يدمر هجوم بأسلحة الدمار الشامل مدينة، فسوف يكون عدد الأهداف التي يرغب أحد الإرهابيين في ضربها بعد ذلك صغيرًا نسبيًا، ولكن بالنسبة لشخص يقيم في إحدى المدن الكبرى، سيكون هناك الخوف الفوري والمعقول من أن العدو لديه المزيد من تلك الأسلحة، وأنه يمكن أن يوجه ضربة في أية لحظة.

من منظور الإرهابي، إهدار سلاح نووي على سبوكان بولاية واشنطن أو بانجور بولاية مين لا معنى له؛ فالمهم هو المدن الكبرى التي هي مراكز الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فهو يرى أن جلاء المواطنين المذعورين عنها لن يحدث الفوضى فحسب، بل هجر الأنظمة الاقتصادية وأنظمة الاتصالات بالكامل، بينما يفر ملايين اللاجئين إلى أماكن غير محددة. وسوف يكون هذا الرد على الخوف من الإفناء الجماعي؛ نتيجة لتهديد عشوائي بالمرة الهدف النهائي للإرهاب باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

يعمل الإرهابيون من كل الأنواع - فلسطينيون(*) وأوروبيون ويابانيون - منذ الستينيات، وكان معظم هذه الجماعات سيقبل بشغف فرصة إحداث ذلك النوع من الضرر، الذي يمكن أن يولِّده أحد أسلحة الدمار الشامل. وكان الكثير من تلك

(*) هناك خلط واضح من المؤلف في اعتباره «الفلسطينين الذين يقاتلون من أجل استرداد وطنهم إرهابيين»- المراجع .

الجماعـات متقدمًـا أكثر بكثيـر من الناحية التقنيـة عن القاعدة، فلمـاذا لم يقع هجوم فعلي بأحد أسلحة الدمار الشامل؟

الإجابة البسـيطة هي أنه بينما كان تركيب أحد أسـلحة الدمار الشـامل ونشره أمرًا يسـهل تخيلـه، فقـد كان من الصعـب جدًّا تنفيـذه؛ فالأسـلحة الموجود قليلة نسـبيًّا، ومحميـة بشـدة، ويصعـب نقلهـا، ومن المرجـح أن تقتـل الإرهابي، قبـل أن تتاح له الفرصـة لقتل أي شـخص آخـر. وهناك تقاريـر كثيرة عن أسـلحة الحقيبة السـوفيتية وأسـلحتها الكيماويـة المتاحة في السـوق السـودا، ولكـن معظم الجهـود بُذلت من جانـب وكالات الاسـتخبارات لإغـواء الإرهابييـن كـي يقعـوا فـي الفخ. فـإذا كنت إرهابيًّا، أعطاك كولونيل سـوفيتي سـابق قنبلة نووية داخل حقيبة سفر، فكيف يمكنك معرفة ما إذا كان ما تنظر إليه شيئًا حقيقيًّا أم مجرد صندوق محشو بالأسلاك واللمبات المومضـة؟ ويصدق الشـك نفسـه علـى الأسـلحة الكيماويـة أو البيولوجيـة كذلك. وليسـت الأجهزة الاسـتخباراتية مضطرة لمعرفة من يبيع أسـلحة دمار شامل حقيقية لترويـع العملاء، ويقل إغراء الحصول على تلك الأسـلحة بشـكل كبير، عندما يفوق عدد ضباط الاسـتخبارات، الذيـن يعرضونها للبيع باعتبارهـا مصيدة، عدد العروض المشروعة بنسبة واحد إلى مائة.

هناك بالطبع خيار صنع تلك الأسـلحة بنفسـك، وفي كل عام ينشر طالب جامعي ما رسـمًا لكيفية صنع قنبلة نووية. وفيما بين هذا الرسـم السـريع والنجاح الخطوات التالية: الحصول على المواد الانشطارية، إلى جانب كل الدوائر والأغلفة، والحصول على الآلات اللازمة لتجهيز المواد الانشطارية، والتفاوت الدقيق اللازم لكي تنفجر؛ وإشـراك الخبراء الذيـن يمكنهم بالفعل القيـام بهذه الأمور.. بمجـرد حصولك على المـواد والمعدات؛ والعثور على منشـأة آمنة، يمكن أن يعمـل فيها الخبراء ويقيمون، وهلمَّ جرًّا. وتتضاعف فرص اكتشافهم في كل مرحلة من مراحل هذه العملية المسببة للمعانـاة، فحتى إذا اسـتطعت الحصـول على المواد الانشـطارية المحفوظة بشـكل

جيد، فالآلات اللازمة لإنتاج السلاح النووي شديدة التخصص، ومن يصنعونها قليلون جدًّا. وعندما يظهر شخص على نحو فردي ومعه بطاقة الائتمان الخاصة به لكي يطلب واحدة من تلك الآلات، فإن احتمالات التعرف عليه تكون كبيرة جدًّا في واقع الأمر.

بالنسبة للأسلحة البيولوجية والكيماوية، يمكنك أن تضيف إلى تلك المخاطر نفسها احتمال أن يكون الشخص الوحيد، الذي ستقتله هو نفسك والمتواطئين المباشرين معك. وتحمل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية طبقة إضافية من التعقيد، وهي أنه لا بد من نشرها على نطاق واسع. فعندما أطلقت جماعة يابانية السارين، وهو غاز أعصاب مميت إلى حد بعيد، في قطار أنفاق طوكيو، ظل التلوث محصورًا في ذلك المكان، وقُتل قليل من الأشخاص فحسب، وليس تلك الأعداد الكبيرة التي كان الإرهابيون يأملونها. ويتحدث الناس باستمرار عن كيف أن كمية ضئيلة من هذا أو ذاك يمكن أن تقضي على مدينة بأكملها - هذا صحيح بالتأكيد ـ ولكن عليك أولًا أن تخطط كيف تنشرها.

بلد واحد هو الذي أنتج السلاح النووي من الصفر - إنه الولايات المتحدة - فالبريطانيون حصلوا على قنابلهم النووية، تعويضًا عن إسهامهم في الجهود البحثية الأمريكية. وحصل الفرنسيون على التكنولوجيا من الأمريكيين؛ حيث أعادوا إهداءها إلى إسرائيل. واستولى الروس على المعرفة من الأمريكيين، ثم نقلوها إلى الصينيين والهنود، وأعطى الصينيون التكنولوجيا للباكستانيين. المهم هو أن تطوير هذه الأسلحة من خلال برنامج أبحاث مستقل أمر هائل الصعوبة، وهذا هو السبب في أن إيران مازالت تكافح في هذا الصدد، ولم تحصل عليه كوريا الشمالية بالشكل الصحيح إلى حد كبير.

كما أن الأزمة المالية خلقت اختلالًا داخليًا في الولايات المتحدة، فقد ولَّد الحادي عشر من سبتمبر اختلالًا استراتيجيًا. وسوف تتعين معالجة ذلك في العقد

المقبل، وسـوف يجب اتخاذ قرارات صعبة. والاسـتراتيجية المقصود بها منع القوى المهيمنـة الإقليميـة من تهديـد المصالـح الأمريكية، هي اسـتراتيجية تـوازن القوى، وتتطلب وجودًا أمريكيًا في مناطق متعددة. ولهذا السبب سيكون العقد المقبل خاصًا بإعادة تحديد الاسـتراتيجية الأمريكية؛ بحيث يمكنها السعي لتحقيق تلك المصالح؛ ممـا يعني التحرك إلى مـا بعد الحرب على الإرهاب، وإعادة تحديد المصالح في كل منطقة وكذلك العالم، والمكان الجيد للتفكير في ذلك هو إسرائيل.

الفصل السادس

إعادة تحديد السياسة:

حالـــة إســـــرائيل

لا تواجه الولايات المتحدة علاقة دولة أكثر تعقيدًا من العلاقة، التي تحافظ عليها مـع إسـرائيل. وليسـت هناك علاقة مفهومة بشـكل أكثر سـوءًا منها، فـي الأغلب من الإمريكيين والإسرائيليين؛ إذ يبدو أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تسمم العلاقات الأمريكية الإسـلامية، وتعقد إنهاء الحروب في الشـرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، هنـاك البعـض ممـن يعتقدون أن إسـرائيل تمارس سـيطرة علـى السياسـة الخارجية الأمريكيـة، وهـو الـرأي الذي ليس مقـلًا في اقتصـاره على الإصوليين الإسـلاميين. فالواقـع المعقد، وكذلك التصور الأكثر تعقيدا للعلاقـة التي تربط الولايات المتحدة وإسـرائيل، سيظل قضية أساسية بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة العالمية على مدى العقد المقبل.

العلاقات الأمريكية الإسـرائيلية كذلك دراسـة حالة للجـدل الدائر بين الواقعيين والمثاليين في السياسـة الخارجيـة، وتقوم العلاقـات الأمريكية الوثيقة مع إسـرائيل علـى المصلحة القومية وعلـى الاعتقاد الأخلاقي بأنه يتعين علـى الولايات المتحدة دعم أنظمة مشابهة لها. وأصبحت الفكرة الأخيرة بالطبع أرض معركة فلسفية مكثفة. فعلـى الجانب المثالي هناك من يركزون على نوع النظام الحاكم لدى إسـرائيل، التي هـي جزيرة للديمقراطية، في بحر من الأوتوقراطييـن. ولكن هناك كذلك من يقولون

أنه بسبب معاملة إسرائيل للفلسطينيين، فقد حُرِمَت من أية دعاوى أخلاقية. وعلى الجانب الواقعي، هناك من يقولون إن إسرائيل في سبيلها لإقامة علاقات أفضل مع العرب، ومن يقولون إنهم حلفاء في الحرب ضد الإرهاب.

إذا كان هناك مكان العثور فيه على طريق متماسك يشمل المصالح الاستراتيجية والأخلاقية أكثر صعوبة، فلا يمكنني التفكير في طريق، ولكن لكي نفهم الوضع الراهن بحق، لابد أن نعود إلى التاريخ.

بناء على قِدَم الشرق الأوسط، فمن حسن الحظ أن فهم جغرافيته السياسية المعاصرة لا يتكلف إلا العودة فحسب إلى القرن الثالث عشر، فذلك هو الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية البيزنطية في سبيلها إلى الأفول، وانتقلت فيه السيطرة على المناطق المطلة على البحر الأسود وشرقي المتوسط إلى الأتراك العثمانيين. وبحلول عام 1453، كان الأتراك قد فتحوا القسطنطينية، وبحلول القرن السادس عشر كانوا يسيطرون على معظم الأراضي، التي كانت قد خضعت للإسكندر الأكبر. وكان معظم شمال إفريقيا واليونان والبلقان، وكذلك منطقة ساحل المتوسط الشرقي، تحت سيطرة العثمانيين منذ زمن كولمبس حتى القرن العشرين.

كل هذا انتهى عندما هُزم العثمانيون، الذين تحالفوا مع ألمانيا، في الحرب العالمية الأولى، وذهبت الغنائم إلى المنتصرين، وكانت تشمل منطقة عثمانية ممتدة معروفة باسم سوريا، وقسَّم اتفاق سري في زمن الحرب بين البريطانيين والفرنسيين، وهو معاهدة سايكس بيكو Sykes-Picot هذه المنطقة بين الحليفين على خط، يمتد تقريبًا من جبل الشيخ حتى البحر شرقا. ووُضعت المنطقة الواقعة إلى الشمال تحت السيطرة الفرنسية، بينما وُضعت المنطقة الواقعة إلى الجنوب تحت سيطرة البريطانيين. ولم تؤد التقسيمات الأخرى ليس إلى ظهور البلد الحديث سوريا فحسب، بل أدت إلى ظهور لبنان والأردن وإسرائيل كذلك.

كان الفرنسيون قد سعوا إلى أن يكون لهم نفوذ في هذه المنطقة منذ أيام نابليون، كما أنهم قدموا تعهدًا بالدفاع عن المسيحيين العرب في المنطقة، في مواجهة غالبية السكان المسلمين. وأثناء الحرب الأهلية التي استعرت في المنطقة في ستينيات القرن التاسع عشر، تحالف الفرنسيون مع الفصائل التي أقامت علاقات مع فرنسا، وكانت باريس ترغب في الحفاظ على هذا التحالف، ولذلك ففي العشرينيات من القرن العشرين، عندما سيطر الفرنسيون في النهاية، حولوا تلك المنطقة من سوريا التي غالبية سكانها من الموارنة (المسيحيين) إلى بلد منفصل أسموه على سِمَةٍ جغرافية مهيمنة هي جبل لبنان. وفي ذلك الحين لم يكن للبنان، كدولة، واقع سابق، وكان ملمحه الرئيسي الموحِّد هو أن شعبه شعر بارتباط مع فرنسا.

قُسِّمت المنطقة البريطانية الواقعة في الجنوب على خطوط، على قدر مشابه من التعسف؛ فأثناء الحرب العالمية الأولى أيدت العشيرة المسلمة التي تحكم منطقة غربي الحجاز بشبه جزيرة العرب، وهي الهاشميون، البريطانيين. وفي المقابل، وعد البريطانيون بجعل هذه الجماعة حكامًا لجزيرة العرب بعد الحرب، ولكن لندن قدمت تعهدات لقبائل أخرى كذلك؛ إذ شنت عشيرة منافسة تتمركز في الكويت، وهي آل سعود، حربًا ضد الأتراك في عام 1900، في محاولة للسيطرة على الأجزاء الشرقية والوسطى من شبه جزيرة العرب. وفي صراع اندلع بعد الحرب العالمية الأولى بوقت قصير، هزم آل سعود الهاشميين، وبذلك أعطاهم البريطانيون جزيرة العرب ـ ومن ثمّ نشأت المملكة العربية السعودية الحالية، وتلقى الهاشميون مكافأة ترضية هي العراق، حيث حكموه حتى عام 1958، عندما أطاح بهم انقلاب عسكري.

نُقِل الهاشميون الباقون في شبه جزيرة العرب إلى منطقة في الشمال، على امتداد ضفة نهر الأردن. وهذه المحمية الجديدة التي تركزت حول بلدة عمَّان، وكانت تفتقر إلى أية هوية واضحة أخرى، أصبحت تُعرف باسم إمارة شرق الأردن، كما في «عِبر

الأردن»(*)، وبعد انسحاب البريطانيين في عام 1948، أصبحت إمارة شرق الأردن هي الأردن المعاصر، ذلك البلد الذي لم يكن له وجود من قبل، كلبنان والمملكة العربية السعودية.

غـرب الأردن وجنوب جبل الشـيخ منطقة أخرى، كانت فـي يوم من الأيام مركزًا إداريًّا من مراكز سوريا العثمانية. وكان معظمه يسمى فلسطين، وهو بلا شك نسبة إلى الفلسـطينيين، الذين حارب بطلهم جوليات (جالوت) داود قبل آلاف السنين. وأخذ البريطانيـون كلمة «فلسـطين» Filistin ومرروها في اللغـة اليونانية القديمة، وخرجوا بكلمة فلسـطين Palestine كاسـم لهـذه المنطقة القديمة، وكانـت عاصمتها القدس، ولهذا كان سكانها يسمون الفلسطينيين.

لـم يكن أي مـن تلك البقايا دولة بمعنى أن لها تاريخًا مشـتركًا أو هوية مشـتركة، ماعدا سـوريا نفسـها، التـي يمكنها ادعاء أن لها سلسـالًا يمتد في القـدم إلى العصور التوراتية. أما لبنان والأردن وفلسـطين، فكانت مخترعات فرنسـية وبريطانية، خُلقت من أجل مصلحتهما السياسـية. ويعود تاريخها القومي فقط إلى وقت مسـتر سايكس ومسيو پيكو، وبعض الخداع في شبه جزيرة العرب.

لكـن أيهـا لا يمكن أن نقول عنه إن سـكانها لم تكن لهم صلـة تاريخية بالأرض، التي عاشـوا عليها. وإذا لـم تكن الأرض وطنهم، فمن المؤكد أنها مكان عاشـوا فيه، ولكـن حتى ذلك كان يكتنفه التعقيد. ففي ظل الحكم العثماني، كانت ملكية الأرض في فلسـطين شـبه إقطاعية، حيث كان مُلّاك الأراضي الغائبـون يجمعون الإيجار من الفلاحين، الذين يفلحون الأرض بالفعل.

ويدخـل اليهـود؛ إذ كان أفـراد الشـتات الأوروبـي يُنقلـون إلى هـذه المنطقة منذ ثمانينيات القرن التاسـع عشـر، حيث ينضمون إلى الجاليات اليهودية الصغيرة نسبيًّا، التـي كانت موجودة هنـاك (وفي معظم المناطق العربية الأخـرى) منذ قرون. وكانت

(*) كما جاء ذكرها في يوحنا، 1: 28 «هذا كان في بيت عَبْرة في عِبر الأردن حيث يوحنا يُعمّد» (المترجم).

تلك الهجرة جزءًا من الحركة الصهيونية ـ بدافع من الفكرة الأوروبية الخاصة بالدولة القومية ـ التي سعت إلى خلق وطن يهودي في المنطقة، التي سيطر عليها اليهود لآخر مرة في العصور التوراتية.

جاء اليهود بأعداد صغيرة؛ حيث استقروا على أراض اشتروها بأموال جمعها اليهود في أوروبا. وباستمرار، كانت تلك الأراضي تُشتَرى من مُلَّاك الأراضي الغائبين، الذين باعوها من وراء المستأجرين العرب. ومن وجهة النظر اليهودية، كان ذلك استحواذًا مشروعًا على الأرض، أما من وجهة نظر المستأجرين، فقد كان ذلك اعتداءً مباشرًا على مصدر رزقهم، وكذلك طردًا من الأرض التي كانت عائلاتهم تفلحها منذ أجيال. وعند وصول المزيد من اليهود، أصبح الاستحواذ على الأراضي، الذي كان عنوانه يدعو للشك باستمرار على أي الأحوال، أقل تحشمًا، بل وأكثر إزعاجًا.

مع أن العرب بصورة عامة (وليست كلية) كانوا يرون اليهود على أنهم غزاة أجانب، فهم لم يتفقوا على شيء أكثر أهمية، وهو: لمن يدين سكان فلسطين بالولاء الوطني؟

كان السوريون ينظرون إلى فلسطين بالطريقة التي ينظرون بها إلى لبنان والأردن؛ أي على أنها جزء لا يتجزأ من سوريا. وقد عارضوا فلسطين المستقلة، تمامًا كما عارضوا وجود دولة يهودية مستقلة، وعارضوا للسبب نفسه استقلال اللبنانيين والأردنيين؛ إذ كانوا يرون أن معاهدة سايكس بيكو كانت انتهاكًا لسلامة أراضي سوريا القديمة.

كان للهاشميين – وهم في الأصل من شبه جزيرة العرب – مشكلات أكبر مع الفلسطينيين. فعلى أية حال، كان الهاشميون القبيلة الآتية من جزيرة العرب المزروعة على الضفة الغربية لنهر الأردن. وبعد أن رحل البريطانيون في عام 1948، أصبحوا حكامًا لما هو الآن الضفة الغربية لعدم وجود منافس لهم. ورغم مشاركتهم العرقية والدين الإسلامي للفلسطينيين، الذين هم أهل هذه المنطقة الأصليين، فقد كان هؤلاء

المزروعون مختلفين اختلافًا شديدًا في الثقافة والتاريخ. والواقع أن الجماعتين كانتا معاديتيـن إحداهمـا للأخرى إلى حد كبير، فكان الهاشـميون (الذين صاروا أردنيين) يرون أن الفلسـطينيين ملكهم من الناحية القانونية، على الأقل ذلك الجزء الذي تبقى بعد حصول إسـرائيل على الاستقلال. والواقع أنه اعتبارًا من الوقت، الذي أصبح فيه اليهود أكثر عددًا وبأسـا في فلسـطين، نظر الحكام الهاشـميون إلى هؤلاء المهاجرين الجدد من شرق أوروبا وأماكن أخرى، على أنهم حلفاء ضد الفلسطينيين الأصليين.

إلـى الجنـوب الغربي من إسـرائيل كان هنـاك المصريون، الذين كانـوا كذلك في فترات مختلفة يسـيطر عليهم الفرنسـيون والبريطانيون، وكذلك العثمانيون. وفي عام 1956 شـهدوا انقلابًا عسـكريًا جاء بجمال عبد الناصر إلى السـلطة(*)، وعارض ناصر وجود إسـرائيل، ولكن كانت له رؤية مختلفة جدًا للفلسـطينيين. وكان حلم ناصر هو إقامـة دولة عربية واحدة، هي الجمهورية العربية المتحدة، التي أقامها بعد وقت قصير مـع السـوريين. وكـان يـرى أن البلدان العربية كلها منتجات غير شـرعية للإمبريالية، ولا بـد أن تنضـم جميعهـا في دولة واحدة تحت قيـادة الدولة العربيـة الأكبر والأقوى مصر. وعند النظر إلى فلسـطين في ذلك السـياق، لم يكن هناك شـيء اسمه فلسطين، وكان الفلسطينيون مجرد عرب يشغلون قطعة ما من الأرض، ليست لها حدود واضحة.

إذًا كانـت كل الدول العربيـة داخل المنطقة، ما عدا الأردنيـن، تريد القضاء على إسـرائيل، لكن أيًا منها لم يؤيد فلسـطين المسـتقلة، أو حتى يناقش هذا الأمر. وحتى قطـاع غـزة الذي احتلته مصر أثناء حرب اسـتقلال إسـرائيل في عـام 1948، كان يُدار باعتبـاره جزءًا من مصر طوال العشـرين عاما التاليـة – وظلت الضفة الغربية جزءا من الأردن – وكان السوريون يريدون عودة الأردن كله وفلسطين إليهم، إلى جانب لبنان.

(*) وقع الانقلاب في عام 1952. ولكن عام 1956 شهد الاستفتاء على الدستور، الذي اختار النظام الجمهوري الرياسي الذي يكون فيه رئيس الدولة في الوقت ذاته رئيس الوزارةوأجري استفتاء في العام نفسه على منصب الرئيس، وأصبح جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية (المترجم).

وكان ذلك الأمر معقدًا إلى حد كبير، ولكن حرب الأيام الستة في عام 1967 خلطت الأوراق مرة أخرى.

في عام 1967، طردت مصر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من شبه جزيرة سيناء وأعادت عسكرتها، كما أغلقت مضيقي تيران وباب المندب، وهو ما أدى إلى عزل ميناء إيلات عن البحر الأحمر. وردًا على ذلك، هاجم الإسرائيليون ليس المصريين فحسب، بل كذلك الضفة الغربية الأردنية، التي كانت قد قصفت القدس بالقنابل، ومرتفعات الجولان في سوريا، التي كانت قد قصفت المستوطنات الإسرائيلية.

غيَّر نجاح إسرائيل، الذي شمل احتلال غرب الأردن، شكل المنطقة كلها؛ إذ صار فجأة عدد كبير من السكان الفلسطينيين العرب عن كُره منهم تحت حكم الدولة الإسرائيلية، ويبدو أن نية إسرائيل في البداية كانت مبادلة المناطق التي احتلتها بسلام دائم مع جيرانها. ومع ذلك، فقد ردت الدول العربية، في اجتماع عُقِد في الخرطوم بعد حرب 1967، بـ«اللاءات الثلاث» المشهورة: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض. وفي تلك اللحظة صار الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية سابقًا احتلالًا دائمًا.

وكانت تلك كذلك هي اللحظة التي أصبح يُنظر فيها إلى الفلسطينيين، لأول مرة، على أنهم دولة منفصلة. ورعى المصريون جماعة عُرِفت باسم منظمة التحرير الفلسطينية ووضعت شابًا اسمه ياسر عرفات قائدًا لها. وكان ناصر لا يزال متعلقًا بفكرة الوحدة العربية، ولكن لم تختر دول أخرى قبول قيادته، ولم يكن ناصر مستعدًا للخضوع لأي شخص آخر؛ الأمر الذي ترك منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات المكوِّنة لها، كفتح، وحدها المدافعة عن فكرة الدولة الفلسطينية.

كان الأردنيون سعداء لجعل الفلسطينيين يعيشون في أراض إسرائيلية، باعتبارهم مشكلة إسرائيلية، كما أسعدهم كذلك الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا

للشعب الفلسطيني، وأسعدهم كذلك أن الإسرائيليين لم يسمحوا للفلسطينيين بأن يكونوا مستقلين. وأيد السوريون منظماتهم، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي دعت إلى القضاء على إسرائيل ودمج الفلسطينيين في سوريا. وبذلك لم يكن الاعتراف بالقومية الفلسطينية من جانب العرب عامًا ولا وديًا؛ فالواقع أن التأييد العربي للفلسطينيين بدا أنه يزداد بما يتناسب مع بعد المسافة بين العرب وفلسطين.

ينبغي أن يتضح من هذا الملخص أن الحجة الأخلاقية السائدة بشأن حقوق إسرائيل، التي لابد لأي رئيس أمريكي التعامل معها، شديدة التعقيد. فبخلاف التشريد الهائل للسكان، الذي حدث مع خلق إسرائيل الحديثة، لم تمثل هجرة اليهود الأوروبيين تدميرًا للدولة الفلسطينية؛ لأن هذه الدولة لم يكن لها وجود قط؛ فواقع الأمر أن الهوية القومية الفلسطينية ظهرت فقط نتيجة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي بعد 1967. وكان العداء تجاه الادعاءات القومية الفلسطينية على القدر نفسه من الشدة الذي كان من اليهود، وتشكلت السياسة الخارجية الإسرائيلية بواسطة هذا الواقع، واستفادت منها كي تفرض النظام السياسي الحالي على المنطقة. ولكن مهما كان الحال في الماضي، فمن المؤكد اليوم أن هناك أمة فلسطينية واعية بنفسها، وهذا جزء مما يجب أن يشكل السياسة الأمريكية في المستقبل.

بالإضافة إلى التعامل مع هذا التاريخ المعقد على نحو غير معقول، ويضغط على أي حكم أخلاقي، كان لابد أن تتوافق السياسة الأمريكية في هذه المنطقة مع حقيقتين أساسيتين، أولا: مهما كان ادعاء الإسرائيليين التاريخي، فإنه من منظور القرن العشرين، كان اليهود مستوطنين من قارات أخرى شردوا السكان الأصليين. وكذلك، من الصعب على الأمريكيين، الذين شردوا سكانهم الأصليين على نحو أشمل، أن يقدموا حجة أخلاقية ضد إسرائيل؛ لاغتصابها الأرض الفلسطينية وإساءة معاملة السكان الأصليين.

الحكم الأخلاقي الأقوى هو ذلك الذي أصدره روزفلت؛ دعمًا لفرنسا وإنجلترا في مواجهة ألمانيا النازية: إسرائيل (مع استبعاد الضفة الغربية وغزة) بلد ديمقراطي، والولايات المتحدة هي «ترسانة الديمقراطية»، ويعني هذا أن الولايات المتحدة لها علاقة خاصة بالدول الديمقراطية، وكذلك الالتزامات التي تتجاوز الجيوبوليتيكا. ولهذا السبب، يتعين على الولايات المتحدة دعم إسرائيل الديمقراطية، مع عدم أخذ الاعتبارات الأخلاقية وحتى الجيوبوليتيكية الأخرى في الحسبان.

لن يقبل الواقعيون ذلك. فسوف يقولون إن الادعاءات الأخلاقية لأي جانب ليس لها تأثير على الولايات المتحدة، وأن على الولايات المتحدة صياغة سياساتها تبعًا لمصلحتها الوطنية. ومع ذلك - وكما سبق أن قلت - فإن السعي لتحقيق المصلحة الوطنية، دون الرجوع إلى غرض أخلاقي يجعل المصلحة الوطنية ضحلة وغير مكتملة. والأمر الأهم هو أن تحديد المصلحة الوطنية في المنطقة تبعًا لمفاهيمها هو أمر بالغ الصعوبة، فلا بد من وجود البوصلة الأخلاقية، غير أنها تشير إلى اتجاهات كثيرة. والسعي لتحقيق المصلحة الوطنية أقل وضوحًا مما قد يبدو.

يمكن تشكيل الأخلاقيات الراسخة في الادعاءات التاريخية؛ كي تتلاءم مع الوضع، وهو ما تفعله كل الأطراف، ولا يتعامل الحكم الأخلاقي البسيط مع الواقع على الأرض، ومجرد التوصل إلى موقف أخلاقي متماسك أمر صعب على نحو مذهل. وبالنسبة للموقف الواقعي، فمن الصعوبة البالغة استخراج ما ينبغي أن يكون، وبذلك فالسؤال، هو: كيف نصوغ سياسة خارجية، تخدم الغرض الأخلاقي والمصلحة الوطنية-في آنٍ واحد- في العقد المقبل؟ للعثور على الإجابة، لابد لنا من بحث تاريخ العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

الولايات المتحدة وإسرائيل

اعترفت الولايات المتحدة باستقلال إسرائيل في عام 1948، ولكن البلدين لم يكونا حليفين بأي معنى للكلمة؛ فبينما كانت الولايات المتحدة تعترف باستمرار

بحق إسرائيل في الوجود، لم تحرك هذه الحقيقة السياسة الأمريكية قط؛ فقد كانت المصلحة الأمريكية الأساسية في عام 1948، عندما جاءت إسرائيل إلى الوجود، هي احتواء الاتحاد السوفيتي، وكان التركيز الأمريكي في المقام الأول على تركيا واليونان؛ إذ كان في اليونان تمرد شيوعي داخلي، وكان كل من اليونان وتركيا يواجه تهديدًا سوفيتيًا خارجيًا كذلك، وكانت الولايات المتحدة ترى أن تركيا هي مفتاح المنطقة؛ فقد منع مضيق البوسفور في تركيا فحسب الأسطول السوفيتي في البحر الأسود من دخول البحر المتوسط بكامل قوته. وإذا سقط هذا المضيق في أيدي السوفيت، فسوف يمكنهم تحدي القوة الأمريكية وتهديد جنوب أوروبا.

كانت العقبة الرئيسية أمام استراتيجية الاحتواء الأمريكية في الشرق الأوسط، هي محاولة البريطانيين والفرنسيين إعادة ترسيخ نفوذهم في المنطقة، التي كانت بحوزتهم قبل الحرب العالمية الثانية. وسعيًا لإقامة علاقات أوثق في العالم العربي، كان يمكن للسوفييت استغلال العداء لمكائد الأوروبيين، وهو ما فعلوه، وبلغت الأمور حدًّا لا بد معه من عمل شيء ما في عام 1956، بعد أن تولى ناصر السلطة وأمم قناة السويس.

لم يكن أي من البريطانيين أو الفرنسيين (الذين كانوا يحاربون لقمع الثورة المعادية للاستعمار في الجزائر، وكانوا يكافحون لاستعادة نفوذهم في لبنان وسوريا) يريدون أن تسيطر مصر على القناة، ولم تُرِدْ إسرائيل ذلك. وفي عام 1956 وضعت الدول الثلاث خطة للقيام بغزو إسرائيلي لمصر، ولكنه غير مباشر. فبعد وصول إسرائيل إلى القناة، سوف تتدخل القوات البريطانية والفرنسية، حيث تستولي على القناة لتأمينها من الغزو الإسرائيلي والصراع المحتمل مع مصر، وكانت تلك واحدة من بين الأفكار، التي لابد من أنه كان لها معنى، عندما رُسمت على عجل على إحدى مناشف الكوكتيل بعد بضعة كئوس.

من وجهة النظر الأمريكية، لم يكن محكومًا على المغامرة بالفشل فحسب، ولكنها ستدفع بمصر إلى المعسكر السوفيتي، وهو ما يوفر لهم حليفًا قويًّا واستراتيجيًّا. وبما

أن أي شيء يمكن أن يزيد النفوذ السوفيتي غير مقبول من الولايات المتحدة، فقد تدخلت إدارة أيزنهاور ضد مشروع السويس، حيث أجبرت البريطانيين والفرنسيين على الانسحاب، وأجبرت الإسرائيليين على العودة إلى خطوط 1948. وفي أواخر الخمسينيات، لم يكن هناك حب مفقود بين إسرائيل والولايات المتحدة.

كانت المشكلة الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، هي أن متطلبات أمنها القومي تفوق باستمرار قاعدتها الصناعية والعسكرية. بعبارة أخرى، فإنه في ظل التحديات التي واجهتها من مصر وسوريا، وربما من الأردن، ناهيك عن الاتحاد السوفيتي، لم يكن بإمكانها إنتاج السلاح الذي تحتاجه لحماية نفسها. ولضمان مصدر مطرد للسلاح، كانت بحاجة إلى راعٍ أجنبي.

كان راعي إسرائيل الأول هو الاتحاد السوفيتي، الذي كان ينظر إلى إسرائيل على أنها قوة معارضة لبريطانيا يمكن أن تصبح حليفًا. وأمد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إسرائيل بالسلاح من خلال تشيكوسلوفاكيا، ولكن هذه العلاقة انهارت بسرعة. ثم حلت فرنسا، التي كانت لا تزال تحارب في الجزائر، محل السوفيت كراعٍ لإسرائيل. وأيدت البلدان العربية المتمردين الجزائريين، وبذلك كان من مصلحة فرنسا أن تكون هناك إسرائيل قوية، إلى جانب فرنسا في المعارضة.. وهكذا زود الفرنسيون الإسرائيليين بالطائرات والدبابات والتكنولوجيا الأساسية الخاصة بأسلحتهم النووية.

في ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة لا تزال تنظر إلى إسرائيل على أنها ذات أهمية هامشية لأهدافها الاستراتيجية الأوسع في المنطقة. إلا أنه بعد أزمة السويس، بدأت الولايات المتحدة تعيد بحث علاقاتها الاستراتيجية، وكان الأمريكيون قد تدخلوا نيابةً عن مصر في السويس، ولكن المصريين، رغم ذلك، هاجروا إلى المعسكر السوفيتي. وكان الفرنسيون والبريطانيون خلفوا وراءهم مجموعة من الأنظمة الحاكمة، في سوريا والعراق بشكل خاص، غير مستقرة بطبعها ومعرضة بشكل كبير

للمبدأ الناصري، الخاص بالقومية العربية ذات الدافع العسكري. وكانت سوريا قد بدأت التحرك نحو المعسكر السوفيتي منذ عام 1956، ولكن في عام 1963 أقر انقلاب عسكري يساري ذلك الوضع، ووقع انقلاب مماثل في العام نفسه في العراق.

بحلول الستينيات، من القرن العشرين، بدأ الدعم الأمريكي للعرب يبدو مشروعًا مشكوكًا فيه إلى حد كبير، إذ رغم حقيقة أن المساعدة الوحيدة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل هي الغذاء، فقد تحول العالم العربي إلى معاداة أمريكا بإصرار. وكان السوفيت مستعدين لتمويل المشروعات التي لا تمولها الولايات المتحدة، وكان النموذج السوفيتي أكثر جاذبية للاشتراكيين العرب، وظلت الولايات المتحدة بعيدة إلى حد ما لبعض الوقت، راضيةً بالسماح لفرنسا بالاحتفاظ بعلاقة مع تل أبيب. ولكن عندما بدأت الولايات المتحدة تقديم أنظمة الأسلحة المضادة للطائرات للأنظمة المعادية للاتحاد السوفيتي في المنطقة، كانت إسرائيل ضمن قائمة العطايا.

في عام 1967، أنهى شارل ديجول Charles de Gaulle الحرب الجزائرية، وسعى إلى استئناف العلاقة السابقة مع العالم العربي، ولم يكن يريد أن تهاجم إسرائيل جيرانها. وعندما تجاهل الإسرائيلون مطالبه وشنوا حرب الأيام الستة، فقدوا القدرة على الحصول على الأسلحة الفرنسية، وولد انتصار إسرائيل على جيرانها العرب في صراع 1967 دعمًا مواليًا لإسرائيل في الولايات المتحدة التي تورطت في ڤيتنام. وبدا أن إسرائيل تقدم نموذجًا للحرب السريعة والحاسمة التي أحيت الروح الأمريكية، واستفاد الإسرائيليون من هذا الشعور؛ لكسب ود الولايات المتحدة بجرأة.

في صراع مع حرب ڤيتنام والرأي العام، رأى ليندون جونسون أن الافتتان العام الأمريكي بالنجاح العسكري الإسرائيلي مفيد من ناحيتين. أولا: توليد التأييد لأية حرب قد يعزز تأييد حرب ڤيتنام، ثانيا: عزز الانتصار الإسرائيلي الوجود السوفيتي القوي بالفعل في مصر وسوريا؛ الأمر الذي يجعل إسرائيل حليفًا مفيدًا - وظهر الأساس الاستراتيجي للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية - وكان السوفيت قد اخترقوا

سـوريا والعـراق فـي منتصف السـتينيات، وكانـوا يعززون جيشـي البلديـن. وكانت استراتيجية السوفيت الخاصة بالتعامل مع تطويق حلفاء الولايات المتحدة لهم، هي محاولـة التقـدم عليهم؛ حيث يجنـدون حلفاءهم في خطوطهم الخلفيـة، ثم محاولة زيادة الضغط العسـكري عليهم. وكانت تركيا، التي كانت باسـتمرار في مركز التفكير الاسـتراتيجي الأمريكي، مفتاح السـوفيت، مثلما كانت للأمريكيين. وكان الانقلابان اللذان وقعا في سـوريا والعراق ـ قبل 1967 بكثير ـ قد فاقما المشـكلات الاستراتيجية للولايات المتحدة، وحينذاك كانت تركيا محصورة بين الاتحاد السـوفيتي القوي في الشـمال، وعميليـن سـوفيتيين في الجنوب. وإذا وضع السـوفيت قواتهـم في العراق وسـوريا، فإنه يمكن أن تجد تركيا نفسـها في مشـكلة، ومعها سـتمضي الاستراتيجية الأمريكية الخاصة باحتواء السوفيت بالكامل.

كان الإسـرائيليون حينذاك يمثلون أصلًا اسـتراتيجيًا، يسـمح للولايات المتحدة بتحقيق تقدم في المقابل. ولتقييد القوات العراقية، سـلحت الولايات المتحدة إيران، وهي مهمة في حد ذاتها؛ لأنها تشـترك في الحدود مع السـوفيت، ولم تكن إسـرائيل تشترك في الحدود مع السوفيت، ولكنها كانت تشترك في الحدود مع سوريا، وعملت إسـرائيل الموالية لأمريكا على تقييد السـوريين، بينما جعلت نشـر القوات السوفيتية في سـوريا أكثـر تعقيدًا ومخاطـرة. بالإضافة إلى ذلـك، وقفت إسـرائيل في مواجهة مصر، ولم يكن السـوفيت يسـلحون المصريين فحسـب، بل كانوا يسـتخدمون ميناء الإسكندرية كقاعدة بحرية، وهو ما كان يمكن أن يتطور إلى تهديد للأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط.

على عكس الاعتقاد الشـائع، لم يصبح المصريون والسـوريون موالين للسوفيت بسبب الدعم الأمريكي لإسرائيل؛ فالواقع أنه كان العكس، إذ حدث التحول المصري والانقلاب السـوري قبل أن تحل أمريكا محل فرنسـا كمصدر لسـلاح إسرائيل، وهو التطـور الذي حـدث في واقع الأمر ردًا على السياسـات المصرية والسـورية. وما إن

انحازت مصر وسوريا إلى السوفيت، حتى أصبح تسليح الإسرائيليين حلًّا منخفض التكلفة لتقييد القوات المصرية والسورية، مع إجبار السوفيت على اتخاذ موقف دفاعي في هذين البلدين. وساعد ذلك على تأمين البحر المتوسط للولايات المتحدة وخفَّف الضغط عن تركيا. في تلك اللحظة ولأسباب استراتيجية ـ وليس أخلاقية ـ بدأت الولايات المتحدة إمداد إسرائيل بقدر أكبر من المساعدات.

أفلحت الاستراتيجية الأمريكية، فقد طرد المصريون السوفيت في عام 1973، ووقعوا معاهدة سلام مع إسرائيل في عام 1978. وبينما ظل السوريون موالين للسوفيت، أضعف طرد القوات السوفيتية من مصر التهديد السوفيتي في البحر المتوسط، ومع ذلك ظهر تهديد آخر في الوقت نفسه، وهو الإرهاب الفلسطيني.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد صنعها ناصر كجزء من صراعه الممتد مع ملكيات شبه الجزيرة العربية، في مسعى للإطاحة بالعائلات الملكية، ودمجها في الجمهورية العربية المتحدة. ودربت الاستخبارات السوفيتية أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ونشرتهم، رغبةً منها في إضعاف الولايات المتحدة، بالإسهام في زعزعة الاستقرار في جزيرة العرب. وأصبح الوضع حرجًا في سبتمبر من عام 1970، عندما نظم عرفات انتفاضة ضد الحكام الهاشميين في الأردن، وهم حلفاء أساسيون للولايات المتحدة وحلفاء مستترين لإسرائيل. وفي الوقت نفسه، حركت سوريا مدرعاتها إلى داخل الأردن، حيث كان من الواضح أنها تعتزم استخدام الفوضى لتأكيد السلطة السورية، وتدخلت القوة الجوية الإسرائيلية لوقف السوريين، بينما نقلت الولايات المتحدة قوات باكستانية جوًّا لدعم القوات الأردنية لإحباط الانتفاضة، وقُتِل حوالي عشرة آلاف فلسطيني في القتال، وفرّ عرفات إلى لبنان.

كان هذا الصراع أصل جماعة عُرِفَت باسم «أيلول الأسود» نفذت، ضمن أشياء أخرى، مذبحة الرياضيين الإسرائيليين في أوليمبياد ميونخ عام 1972. وكانت أيلول الأسود الذراع السري لحركة فتح التابعة لعرفات، ولكن ما جعلها مهمة بشكل كبير،

هـو أنها كانت كذلـك تخدم المصالح السـوفيتية في أوروبا. فخلال السـبعينيات من القـرن العشـرين، نظم السـوفيت حملـة لزعزعة الاسـتقرار، حيث عبـأ جماعات في فرنسا وإيطاليا وألمانيا، وغيرها، ودعم منظمات مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي.

أصبـح الفلسـطينيون قوى مهمة في هـذا «الإرهاب الدولي»، وهـو التطور الذي أدى إلـى تعميـق الروابط بين الولايـات المتحدة وإسـرائيل. ولمنع زعزعة اسـتقرار الناتـو، أرادت الولايـات المتحـدة القضـاء علـى المنظمـات الإرهابية التـي يرعاها السـوفيت، وكان أعضاؤهـا يتلقون التدريب في ليبيا وكوريا الشـمالية. ومن جانبهم، كان الإسـرائيليون يريدون القضاء على القدرة السـرية للفلسـطينيين، وتعاونت وكالة الاسـتخبارات المركزيـة مع الموسـاد، وكالة الاسـتخبارات الخارجية الإسـرائيلية، بشـدة طوال السـنوات العشـرين عامًا التالية لقمع الحركة الإرهابية، التي لم تَضْعُف حتى منتصف الثمانينيات، عندما انتقل السوفيت إلى سياسة أكثر تصالحًا مع الغرب. وفي تلك الفترة، تعاونت وكالة الاستخبارات المركزية والموساد؛ لتأمين شبه جزيرة العرب ضد العمليات السرية للسوفيت ومنظمة التحرير الفلسطينية.

غيَّـر انهيـار الاتحاد السـوفيتي ـ بل والتحول في السياسـة التي وجـدت بعد وفاة ليونيـد بريجنيـف Leonid Brezhnev ـ هذه الديناميكية بشـكل كبيـر، ولـم تعد تركيا في خطر، وكانت مصر دولة ضعيفة منهارة لا تشكل تهديدًا لإسرائيل، كما أنها كانت معادية إلى حد كبير لحركة «حماس»، التي تشكلت في عام 1987، وكانت قد خرجت من عباءة جماعة الإخوان المسـلمين، التي كانت تهدد نظام الرئيس المصري حسـني مبـارك، وكانـت سـوريا معزولـة وركزت علـى لبنان. وفـي ذلك الحيـن كان الأردن مـن نواحٍ كثيـرة محمية إسـرائيلية، وكان التهديد من الحركة الفلسـطينية الاشـتراكية العلمانية التي شـكلت منظمة التحرير الفلسـطينية – وكانت تؤيد الحركات الإرهابية فـي أوروبـا – قد تضاءلـت على نحو كبير. وبقيت المسـاعدات الأمريكية لإسـرائيل

مطردة، بينما انتعش اقتصاد إسرائيل. وفي عام 1974، عندما بدأت المساعدات تتدفق بكميات كبيرة، كانت تمثل حوالي 21 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي، وهي الآن تمثل حوالي 14 بالمائة، طبقًا، لبيانات مكتب أبحاث الكونجرس.

مرة أخرى، من المهم فهم أن التعاون الأمريكي الإسرائيلي لم يولِّد معاداة أمريكا في العالم العربي، بل نتج عنها؛ فالمصالح التي ربطت إسرائيل بالولايات المتحدة منذ عام 1967 حتى عام 1991 كانت واضحة وكبيرة. ومن المهم كذلك فهم حقيقة أنه منذ عام 1991، كان أساس العلاقة أقل وضوحًا بكثير. ويجعل الوضع الحالي من الضروري أن نسأل على وجه الدقة ما الذي تحتاجه الولايات المتحدة من إسرائيل؟، وما الذي تحتاجه إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك، من الولايات المتحدة؟ وبينما نبحث السياسة الخارجية على مدى السنوات العشر المقبلة، فمن المهم كذلك أن نسأل بالتحديد كيف تخدم الصلة الوثيقة بإسرائيل المصالح الوطنية الأمريكية؟

بالنسبة للقضية الأخلاقية الخاصة بالحقوق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يتسم السجل التاريخي بالفوضى؛ فالقول بأنه ليس لليهود حق في فلسطين يكون موقفًا يمكن الدفاع عنه، إذا كنت مستعدًا لتأكيد أنه ليس للأوروبيين حق في أن يوجدوا في أمريكا أو أستراليا. وفي الوقت نفسه، هناك فجوة واضحة بين حق إسرائيل في الوجود، وحق إسرائيل في احتلال وطن أعداد كبيرة من الفلسطينيين، الذين لا يريدون أن يُحتلوا. ومن ناحية أخرى، كيف تطالب إسرائيل بالتخلي عن السيطرة، بينما لن تعترف أعداد كبيرة من الفلسطينيين بحق إسرائيل في الوجود؟ تصبح الحجة الأخلاقية محيرة، ولا يمكن أن تكون أساسًا للسياسة الخارجية على كل جانب. وتأييد إسرائيل لأننا نؤيد الديمقراطيات حجة أكثر إقناعًا إلى حد بعيد، ولكن حتى الحجة هذه لابد أن تكون راسخة في المصلحة الوطنية، ولابد أن نتذكر أن الولايات المتحدة مواقفها متضاربة بشأن تطبيق هذا المبدأ، على أقل تقدير.

إسرائيل المعاصرة

إسـرائيل الوقت الراهن آمنة اسـتراتيجيًا، فقد أصبحت القوة المهيمنة بين الدول الواقعة على حدودها بخلق توازن قوى إقليمي بين جيرانها، يقوم على العداء المتبادل وكذلك اعتماد بعضهم على إسرائيل.

حتـى الآن، فـإن العنصر الأهم فـي هذا النظام هو مصر، التـي كانت تمثل في يوم من الأيام أكبر تهديد اسـتراتيجي لإسرائيل، وأدى قرار المصريين في السبعينيات بأن مواصلـة العداء لإسـرائيل والانحياز إلى الاتحاد السـوفيتي ليس فـي مصلحتهم إلى معاهدة سـلام، أصبحت بمقتضاها سـيناء منطقة منزوعة السـلاح. ومنع هذا القوات المصرية والإسـرائيلية مـن التأثير على بعضهمـا، فدون تهديد مـن الجيش المصري كانت إسرائيل آمنة؛ لأن سوريا نفسها لم تكن تمثل تهديدًا لا يمكن التعامل معه.

يبدو السـلام بين مصر وإسرائيل مائعًا باسـتمرار، ولكنه يقوم في واقع الأمر على قوى جيوبوليتيكية شـديدة القوة؛ فلكي تهزم مصرُ إسـرائيلَ كان سـيتعين عليها خلق نظـام لوجسـتي عبر سـيناء، يمكنه دعم مئـات الآلاف من الجنود، وهـو النظام الذي سيكون من العسير بناؤه، ومن الصعب الدفاع عنه.

لا يمكن للإسرائيليين هزيمة مصر، كما لا يمكنهم تحمل حرب استنزاف مطولة؛ فلكي يفوزوا لابد أن يفوزوا بسـرعة؛ لأن إسـرائيل لديها جيش دائم صغير، ولابد أن تسحب القوة البشرية من احتياطيها من المدنيين، الأمر الذي لا يمكن استدامته لفترة ممتـدة. وحتى في عـام 1967، عندما تحقـق النصر خلال أيام، شـلت متطلبات القوة البشـرية الخاصـة بالمعركـة الاقتصاد الإسـرائيلي. وحتى إذا أمكن لإسـرائيل هزيمة الجيش المصري، فهي لن يمكنها احتلال المناطق الداخلية من مصر؛ أي حوض نهر النيل، فهذه المنطقة موطن أكثر من 70 مليون شـخص، والجيش الإسـرائيلي ليست لديه الموارد لمجرد بدء السيطرة عليها.

بسـبب هذا المأزق، قـد تخاطر مصر وإسـرائيل كثيرا كي تكسـبا القليل بمحاربة إحداهمـا الأخـرى. وبالإضافـة إلى ذلك، فـإن كلًّا مـن الحكومتين تحـارب القوى الإسـلامية نفسـها، ومـازال النظـام المصـري الآن ينبع من ثـورة جمال عبـد الناصر العلمانية والاشتراكية والعسكرية. فهي لم تكن إسلامية قط، وكان يتحداها باستمرار المسـلمون الورعـون، وبشـكل خاص هؤلاء المنظمـون حول الإخوان المسـلمين، ذلك التنظيم السُّـني الذي هو أشـد بأسًـا في المعارضة للأنظمة الحاكمـة القائمة في أنحـاء العالم العربـي. وقد قمع المصريون هـذه الجماعة؛ إذ كانوا يخشـون أن يهدد نجاح حماس اسـتقرار نظامهم. ولهذا السـبب، فمهما كانت شكواهم بشأن السياسة الإسرائيلية الفلسطينية، فإنهم يشاركون إسرائيل في عدائها لحماس، ويعملون بنشاط لاحتواء حماس في غزة.

توافق إسـرائيل مع مصر هو - في واقـع الأمر - أهم علاقة لديها، فمادامت مصر باقية على توافقها مع إسرائيل، فإن أمن إسرائيل القومي مضمون، لأن أي تجمع آخر مـن الجيران لـن يهددها. وحتى إذا كان النظام الناصري العلماني قد سـقط، فسـوف يحتاج الأمر إلى جيل، قبل أن يمكن لمصر أن تكون تهديدًا، وسـاعتها لن يتحقق لها ذلك إلا برعاية قوة كبيرة.

ولا تواجـه إسـرائيل تهديـدًا من الأردن، حتـى وإن كان خط نهـر الأردن المنطقة الأكثر هشاشـة التي تواجهها إسـرائيل. إن طولها مئات عديدة من الأميال، والمسـافة بيـن ذلـك الخط وممر تـل أبيب القدس أقل من خمسـين ميلًا، ومع ذلـك فإن قوات الجيش والاسـتخبارات الأردنية تحرس هذه الحدود لمصلحة إسـرائيل، وهو ظرف غريب قائم لسببين:

أولًا: العـداء الأردنـي الفلسـطيني تهديـد للنظـام الهاشـمي الحاكـم، ويخـدم الإسـرائيليون مصالـح الأمن القومي الأردني الأساسـية بقمعهم الفلسـطينيين. ثانيًا: الأردنيـون عددهم قليل جدًّا، ويسـهل للإسـرائيليين هزيمتهم علـى نحو لا يجعلهم

يمثلـون تهديـدًا. والمرة الوحيدة التي يمكـن أن يصبح فيها خط نهـر الأردن تهديدًا، ستكون هـي التي يرسـل فيهـا بلد أجنبي مـا (على الأرجـح العراق أو إيران) جيشـه للانتشـار علـى طـول هذا الخـط. وبمـا أن الصحـراء تفصل نهـر الأردن عـن هذين البلدين، فإن نشر القوات هذا سيكون صعبًا. ولكن إضافةً إلى ذلك، سوف يعني هذا النشر نهاية المملكة الأردنية الهاشمية، التي كانت ستفعل كل ما يمكنها لمنع أي نشر كبير، وكان الإسرائيليون سيؤيدونها، وبهذه الطريقة، فإن الأردن وإسرائيل مربوطتان ببعضهما رباطًا وثيقًا.

تبقى سـوريا، التي تمثل في حد ذاتها تهديدًا لإسـرائيل. وقوتها أصغر من قوات إسرائيل المعبأة تعبئة كاملة، والمناطق التي يمكن أن تهاجم فيها أضيق من أن تُستَغَل بفاعلية. ولكن الأمر الأهم بكثير، هو أن سـوريا بلد موجَّه نحو الغرب، وبالتالي نحو لبنان الذي لا تعتبره ملكًا لها فحسب، بل هو المكان الذي تربطه بنخبتها الحاكمة من العلويين علاقات تاريخية وثيقة.

لبنـان هو الوسـيط بين شـمال الوطـن العربي والبحر المتوسـط. وبنـوك بيروت وعقاراتهـا، وكذلك تجارة المخدرات والتهريب في سـهل البقاع، ذات أهمية عملية أكبـر بكثيـر بالنسـبة للسـوريين مـن أي اعتقـاد بـأن سـوريا العثمانية كلهـا تخصهم؛ فمصالحهـم العمليـة تكمـن فـي الهيمنـة على لبنـان ودمجـه بطريقة غير رسـمية في اقتصادهم القومي.

في أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وبعد أن ووجهوا بعداء من العراق، وجد السـوريون أنفسهم معزولين في المنطقة، كما أنهم كانوا معادين لحركة فتح التابعة لعرفات، حيث بلغ الأمر حد غزو لبنان في عام 1975 لمحاربة الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك فقد رأوا أنهم في خطر؛ إذ خلقت الثورة الإيرانية في عام 1979 علاقة جديدة، وإن كانت بعيدة، وهي العلاقة التي سمحت للسوريين بزيادة قوتهم في لبنان، مسـتخدمين موارد إيران الأيديولوجية والمالية. وفي الثمانينيات، وفي أعقاب

غزو إسـرائيل للبنان، تكونت ميليشـيا شيعية معادية لإسـرائيل سُـميت حـزب الله. ومن ناحية، فإن حزب الله مجرد جزء من الكوكبة السياسـية اللبنانية، وهي من ناحية أخـرى، قوة مقصـود بها محاربة إسـرائيل. ولكن مقابل إطلاقها يد سـوريا في لبنان، ضمنت إسرائيل تقييد أعمال حزب الله ضد إسرائيل. وقد انهار ذلك الاتفاق في عام 2006، عندما أجبرت الولايات المتحدة القوات العسكرية السورية على الخروج من لبنـان، عقابًا على تأييـد الجهاديين في العراق، ونتيجة لذلك أنكرت سـوريا أي وعد قطعته لإسرائيل.

كلمـا كانت التفاصيـل أعمق، أصبحت هـذه المنطقة أكثر تعقيـدًا وغموضًا على نحـو مذهـل، ولذلك فإن ملخـص العلاقات الاسـتراتيجية مقبول. فمـع توافق مصر والأردن مع إسـرائيل، وهو سـلام هش يقوم على المصالح المتبادلة شديدة الأهمية. ومع توافق مصر والأردن مع إسـرائيل، سـوريا ضعيفة ومعزولة ولا تمثل تهديدًا، أما حزب الله فهو تهديد، ولكنه ليس تهديدًا له ثقل تهديد إسرائيل بشكل كبير.

يأتي التهديد الأساسـي لإسـرائيل من داخل حدودها، من الفلسـطينيين المحتلين والمعـادين. لكـن بينمـا يمكن أن يكون سـلاحهم الأساسـي، وهو الإرهاب، مؤلمًا، فلا يمكن أن يقضي الإرهاب على الإسرائيليين بشكل مطلق. وحتى عند إضافة حزب اللـه والقـوات الخارجيـة الأخرى، لا تكـون دولة إسـرائيل في خطر؛ مـن ناحية لأن الموارد التي يمكن لتلك القوات اسـتخدامها لتحقيق غاياتها ليست كافية، ومن ناحية أخرى لأن سوريا تحد مما يمكن لتلك الجماعات عمله؛ خوفًا من الانتقام الإسرائيلي.

الواقـع أن مشـكلات إسـرائيل قللها الشـقاق بين الفلسـطينيين؛ فقـد كانت فتح، منظمة عرفات، حتى التسـعينيات، من القرن الماضي، القوة الرئيسـية داخل المجتمع الفلسـطيني. وكشـأن الحركـة الناصريـة التي جاءت منهـا، كانت علمانية واشـتراكية وليسـت إسـلاموية. وخـلال التسـعينيات ظهـرت حمـاس، وهـي حركة فلسـطينية إسـلاموية، شـقت صف الفلسـطينيين لتخلق في المقـام الأول حربًا أهلية، وتسـيطر

فتح على الضفة الغربية، وتسيطر حماس على غزة. وبينما يلعب الإسرائيليون لعبة توازن القوى داخل المجتمع الفلسطيني وكذلك في المنطقة، فهم الآن ودودون لفتح ومؤيدون لها ومعادون لحماس. ومن المرجح أن تحارب الجماعتان إحداهما الأخرى، مثلما أنه من المرجح أن تحاربا إسرائيل.

خطر الإرهاب بالنسبة للإسرائيليين، بالإضافة إلى المآسي الإنسانية الشخصية التي يولدها لهم، هو أنه يمكن أن يبعد السياسة الإسرائيلية عن القضايا الاستراتيجية في اتجاه الإدارة البسيطة للتهديد؛ فقتل الإسرائيليين بواسطة الانتحاريين لن يكون مقبولًا، ولا يمكن لحكومة إسرائيلية أن تبقى إن هي تجاهلت هذا الهم. ولكن توازن القوى يجعل إسرائيل آمنة من تهديدات الدول القومية، وتهديد الإرهاب داخل الأراضي المحتلة ثانوي.

مازالت المشكلة بالنسبة لإسرائيل كما كانت في العصور التوراتية؛ فإسرائيل كانت قادرة باستمرار على السيطرة على مصر وأية قوى في الشرق والشمال. وكانت القوى التي على مسافة كبيرة، كبابل وفارس والإسكندر الأكبر وروما، هي التي استطاعت اكتساح مملكة اليهود القديمة. وكانت تلك الإمبراطوريات هي المنافسون الذين لم تكن لدى إسرائيل القدرة على إدارتهم، واشتبكت معهم أحيانًا على نحو مفجع لمبالغتها في تقدير قوتها، أو إساءة تقدير الحاجة إلى الفطنة الدبلوماسية.

يضع الإرهاب إسرائيل في الوضع نفسه الآن؛ فتهديد هذا العنف ليس أنه سوف يقضي على النظام، بل سوف يجعل النظام يتصرف بطرق تجعل قوة كبرى تركز على إسرائيل. ولا يمكن أن يأتي خير من ظهور إسرائيل بشكل ساطع على شاشة الرادار العالمي.

من وجهة النظر الإسرائيلية، يمكن التعايش مع التعاسة الفلسطينية أو القلاقل الفلسطينية أو الإرهاب الفلسطيني. ولكن ما لا يمكن لإسرائيل تحمله، هو تدخل

قوة عظمى مدفوعة بالأفعال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، فالقوى العظمى ـ القوى الإمبراطورية ـ في مقدورها إنفاق جزء صغير من مواردها الهائلة على القضايا، التي تلبي المصالح الهامشية أو تهدئ الرأي العام. وهذا الجزء الصغير يمكن أن يقلل موارد بلد كإسرائيل؛ الأمر الذي يقضي بأن تحافظ إسرائيل على ترتيباتها الإقليمية، وتدير الفلسطينيين وإرهابهم بحكمة.

هذه القوة الإمبراطورية الوحيدة الآن هي الولايات المتحدة، وهي بذلك لها مصالح عالمية مختلفة، أهملت بعضها خلال فترة الانشغال بالإرهاب والإسلام المتشدد. ولابد للولايات المتحدة من فصل سياستها الخارجية عن تركيزها على الإرهاب، والانضمام إلى البلدان التي لا ترى الإرهاب على أنه مشكلة العالم الوحيدة، ولا تعتبر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي بها أعداد كبيرة من الفلسطينيين في مصلحتها.

في الوقت نفسه، هناك قوى إقليمية عديدة، كروسيا وأوروبا، لها تأثير هائل على إسرائيل، وليس بمقدور إسرائيل تجاهل مصالح تلك القوى. وما لم تعيد إسرائيل تقديم رؤيتها للإرهاب والفلسطينيين، فمن الممكن أن تجد نفسها معزولة عن كثير من حلفائها التقليديين، بما في ذلك الولايات المتحدة. ولن يدمر هذا إسرائيل، ولكنه قد يكون شرطًا مسبقًا لدمارها.

كما رأينا، لم يكن الدعم الأمريكي لإسرائيل المحرك الأساسي لعداء المسلمين للولايات المتحدة، ولا يؤثر أي تطور للأحداث في إسرائيل بشكل مباشر على المصالح الأمريكية الجوهرية. وبناء على ذلك، كانت الولايات المتحدة ستكسب القليل بالتباعد عن إسرائيل، أو بإجبار الإسرائيليين على تغيير سياساتهم تجاه الفلسطينيين؛ فالواقع أن الأثر النهائي للتباعد بين الولايات المتحدة قد يكون هو الفزع بين جيران إسرائيل؛ ذلك أنه كما ذُكِر آنفا، يزداد الدعم للفلسطينيين كلما زاد ابتعادك عنهم، وذلك الدعم في العالم العربي بلاغي إلى حد كبير.

بخلاف الاشتباكات في لبنان، تحتفظ إسرائيل بميزان قوى مستقر، وتفعل ذلك دون مساعدة من أمريكا، والواقع أن الأردن ومصر يعتمدان على إسرائيل من نواحٍ كثيرة، وكذلك بلدان عربية أخرى. ولن يكتسح الفلسطينيون الإسرائيليين، وعليه فسيظل توازن القوى الإقليمي المعقد في شرق المتوسط كما هو، بغض النظر عما تفعله الولايات المتحدة أو لا تفعله؛ فهو كله يؤدي إلى نتيجة مفادها أنه مادام الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائمًا، فإنه ينبغي ترك الأمور على ما هي عليه.

أفضل خيار للرئيس الأمريكي هو تهميش الصراع باعتباره همًّا، دون القيام بالفعل بأي شيء يدل على التغيير؛ إذ ينبغي على الولايات المتحدة أن تتبنى في السر سياسة فك ارتباط مع إسرائيل، الأمر الذي كان سيبدو أنه يعني ببساطة قبول عدم توازن القوى الحالي. ومع ذلك، فإن غرضه على المدى الطويل كان سيصبح إعادة بناء توازن القوى واحتواء إسرائيل داخل إطاره، دون الإضرار بوجود إسرائيل، وهو مع ذلك كان سيجبر إسرائيل على إعادة النظر فيما هي مصالحها القومية.

لن يبدو ابتعاد الولايات المتحدة عن إسرائيل بشكل علني أنه يتيح الفرص لمصر وسوريا فحسب، بل ستحدث كذلك مشكلات سياسية محلية داخل الولايات المتحدة. من الصحيح أن عدد الأصوات اليهودية صغير، ولكن النفوذ السياسي اليهودي حجمه أكبر بسبب جهود الضغط المنظمة والممولة بدقة. وينضم إلى ذلك المحافظون المسيحيون، الذين ينظرون إلى مصالح إسرائيل على أنها مهمة لاهوتيًا ويواجه الرئيس كتلة قوية، لا يريد معاداتها. ولهذه الأسباب، ينبغي على الرئيس مواصلة إرسال المبعوثين لوضع خرائط الطريق للسلام، وينبغي له الاستمرار في إدانة كل الأطراف على أية إساءات يرتكبونها. كما ينبغي أن يظل يلقي الخطابات المؤيدة لإسرائيل، ولكن يجب ألا تكون لديه طموحات لتحقيق «سلام دائم»؛ لأن أي جهد نحو تحقيق ذلك الهدف يمكن في واقع الأمر أن يزعزع استقرار المنطقة.

الأشـياء التـي كانـت الولايات المتحـدة تريدها من إسـرائيل في الماضـي لم تعد موجـودة؛ فالولايـات المتحدة لا تحتاج من إسـرائيل أن تتعامل مـع الأنظمة الموالية للسـوفيت في مصر وسـوريا بينما الولايات المتحدة مشـغولة في أماكن أخرى. ومع ذلك، فإسرائيل لها قيمتها بالنسبة للمشاركة في المعلومات الاستخباراتية، وفي العمل كقاعـدة إمـدادات لدعم القتـال الأمريكي فـي المنطقـة، ولا تواجه إسـرائيل احتمال حـرب تقليدية كبيرة في أي وقت قريب، ولا يحتاج الأمر إلى توصيل واسـع ومفاجئ للدبابات أو الطائرات كما حدث في عام 1973، كما أنه لا يحتاج إلى المساعدة المالية التي تقدمها الولايات المتحدة منذ عام 1974؛ فاقتصاد إسرائيل قوي ومتنامٍ.

تعنـي المسـاعدات الخارجيـة لإسـرائيل ما هـو أقل بكثيـر، مما تعنيـه العلاقات الوثيقـة مـع صناديق التحوط(*) الأمريكية. وإسـرائيل قادرة على الاهتمام بنفسـها من الناحيـة المالية، وما تعنيه المسـاعدات الخارجية لإسـرائيل، التـي لا تربطها معاهدة رسـمية بالولايات المتحدة، هو أنها التزام علني من الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، وتسـتخدم إسـرائيل ذلك كورقة فـي المنطقة ولطمأنة الـرأي العام الإسـرائيلي. وما حصلت عليه الولايات المتحدة ذات يوم مقابل تلك المسـاعدات، هو شريك مستقر فـي المنطقـة، لم يكـن يمكنها إدارته بلا مـال. والآن لدى الولايات المتحدة شـريك بغض النظر عن المسـاعدات. وعلى الجانب السـلبي، توفر المساعدات أسسًا للحجج الإسـلاموية علـى أن الولايـات المتحـدة هي مصدر مشـكلاتهم كلها، بمـا في ذلك السـلوك الوحشـي من جانب الإسـرائيليين. ومع أن المسـاعدات هامشـية من حيث أهميتهـا، فالثمـن مرتفـع جـدًّا، والتخلي عن هـذا الالتـزام بتقديم المسـاعدات كان سيسـاعد إسـرائيل - في واقع الأمر - بالقضاء على الحجة الأساسية للوبي المعادي لإسرائيل في الولايات المتحدة.

(*) صندوق التحوط هو أحد أشكال صناديق الاستثمار المشتركة. وتكون غالبًا خاضعة لأساليب التحوط، وهو التنويع في الأدوات المالية التي يكون بينها ارتباط عكسي في حركة الأسعار؛ للحد من مخاطر السوق. وبالإضافة إلى ذلك، قد تخضع صناديق التحوط لشروط خاصة، كأن يكون الحد الأدنى للمشاركة في الصندوق مبالغ لا تقل عن مليون دولار للمشترك الواحد (المترجم).

بطبيعة الحال، هذا تجميل للسياسة الجوهرية، الخاصة بمجرد السماح بإعادة تشكيل توازن القوى. فقد كانت إسرائيل ذات قيمة كبيرة للولايات المتحدة، خلال الجزء الثاني من الحرب الباردة. وبعد الحرب الباردة، قل ما تحصل عليه الولايات المتحدة من هذه العلاقة، بينما ازدادت التكاليف. ولا تدعو المعادلة إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، بل تدعو إلى إعادة معايرة على أساس من الواقع الحالي؛ فإسرائيل ليست بحاجة إلى المساعدات الأجنبية، وليست في خطر استراتيجي من القوات التقليدية. وهناك حاجة متبادلة إلى المشاركة في المعلومات الاستخباراتية وتطوير الأسلحة، ولكن هذا في حد ذاته تطور هادئ إلى حد ما.

ليس هناك تحد أخلاقي في هذا الأمر؛ إذ لا يتم التخلي عن حليف ديمقراطي، وبقاء إسرائيل ليس موضع خلاف. وفي الوقت نفسه، مع أن الاستيطان في الضفة الغربية قد يكون مصلحة قومية أساسية بالنسبة لإسرائيل؛ فهو ليس من مصلحة الولايات المتحدة. فهناك دولتان ذواتا سيادة، وهو ما يعني أن كلتاهما عليها تحديد العلاقة. ولابد من النظر إلى كل علاقة من ناحية قيمتها لأوسع معنى للمصلحة القومية، وما كانت تحتاجه الولايات المتحدة من إسرائيل قبل خمسة وثلاثين عامًا، ليس هو ما تحتاجه اليوم.

من الجانب الإسرائيلي، يأتي الضغط الأساسي للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين من المخاوف من أنهم سيجدون أنفسهم مبعدين عن الولايات المتحدة، وبشكل خاص الولايات المتحدة بشأن معاملتهم للفلسطينيين. والعلاقات الاقتصادية مهمة لإسرائيل، ولكن العلاقات الثقافية مهمة كذلك. ولكن الإسرائيليين لديهم ضغوط داخلية؛ ففي ظل التشتت الفلسطيني، تحظى فكرة التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين بتأييد محدود. وسوف تتطلب أية تسوية تقديم تنازلات للفلسطينيين لن يرغب الإسرائيليون في تقديمها، وهم في ظل ضعف الفلسطينيين لا يميلون إلى تقديمها.

إن توازن القوى العربي الإسرائيلي ليس على ما يُرام، فقد خرجت مصر والأردن من التوازن، وإسرائيل حرة في خلق الواقع على الأرض. وليس من مصلحة الولايات المتحدة أن يكون لدى إسرائيل، أو أي بلد، حرية العمل في المنطقة. وكما قلت من قبل، لابد أن يكون توازن القوى هو مبدأ الولايات المتحدة الحاكم، ولابد أن تعيد الولايات المتحدة صياغة توازن القوى الإقليمي بالاقتراب أكثر من الدول العربية، من ناحية، والابتعاد عن إسرائيل، من ناحية أخرى. ولا يمثل هذا تهديدًا وجوديًا لإسرائيل، التي ستمثل تحديًا أخلاقيًا؛ فإسرائيل ليست معرضة لخطر السقوط ولا تعتمد على الولايات المتحدة في البقاء، فقد كانت كذلك في الماضي، وليس هذا هو الحال في العقد المقبل. والولايات المتحدة بحاجة إلى مسافة - وسوف تحصل عليها - وسوف تكون هناك مقاومة داخلية. وسوف يكون هناك كذلك دعم سياسي داخلي، وليس هذا تخليًا عن إسرائيل، ولكن العلاقات بين الدولتين لا يمكن تجميدها في نمط عفا عليه الزمن.

العامل المعقَّد في هذا التحليل هو بقية العالم الإسلامي. خاصةً إيران وتركيا؛ إذ تهدد الأولى بأن تصبح دولة نووية، وسوف تصبح الثانية قوة ذات بأس في المنطقة؛ حيث تتخلى عن العلاقات الوثيقة مع إسرائيل. وبعد أن بدأنا بتركيز ضيق على إسرائيل، لابد لنا من الانتقال إلى رؤية أوسع، وهذه هي الطريقة التي يعمل بها توازن قوى الإمبراطورية باعتبارها دراسة حالة.

الفصل السابع

انقلاب استراتيجي:

الولايات المتحدة وإيران والشرق الأوسط

بخلاف حالة إسرائيل الخاصة، مازالت المنطقة بين شرق المتوسط وجبال هندكوش مركز الاهتمام الحالي للسياسة الأمريكية. وكما أشرنا من قبل، فإن للولايات المتحدة ثلاثة اهتمامات أساسية هناك، هي: الحفاظ على توازن القوى الإقليمي، والتأكد من عدم تعطيل تدفق النفط، وهزيمة الجماعات الإسلاموية المتمركزة هناك، التي تهدد الولايات المتحدة. وأية خطوة تتخذها الولايات المتحدة لمعالجة أي من هذه الأهداف، لابد أن تأخذ في حسبانها الهدفين الآخرين؛ الأمر الذي يزيد درجة صعوبة حتى واحد منها بشكل كبير.

ما يُضاف إلى هذا التحدي، هو تحدي الحفاظ على توازن القوى في ثلاثة أماكن من المنطقة، وهي: العرب والإسرائيليون، والهنود والباكستانيون، والعراقيون والإيرانيون. وكل من هذه التوازنات في حالة تشتت، ولكن التوازن الأكثر أهمية هو ذلك الذي بين الإيرانيين والعراقيين، الذي انهار تمامًا مع تفكك الدولة العراقية والجيش العراقي في أعقاب الغزو الأمريكي في عام 2003. وتشوه التوازن الهندي الباكستاني ليس متأخرًا إلى حد بعيد؛ ذلك أن الحرب في أفغانستان مازالت تزعزع استقرار باكستان.



(خريطة) ثلاثة توازنات إقليمية

كمـا رأينـا فـي الفصـل السـابق، خلـق ضعـف الجانـب العربـي وضعًا، لـم ي
إسـرائيليون فيـه يشـغلون أنفسـهم بردود أفعـال خصومهـم. وفي العقـود المقب
ـوف يحاول الإسرائيليون الاستفادة من ذلك؛ لخلق واقع جديد على الأرض، بي
ـتحاول الولايات المتحدة تقييد التحركات الإسـرائيلية، بما يتماشى مع بحثها
توازن الاستراتيجي.

التـوازن الهندي الباكسـتاني تجري زعزعته في أفغانسـتان، وهـي منطقة حر
معقدة؛ حيث تسـعى القوات الأمريكية لتحقيق هدفيـن متضاربين، على الأقل ط
ما يُقال بشـكل رسـمي. والهـدف الأول هو منع القاعدة من اسـتخدام أفغانسـ
قاعـدة عمليـات، والثانـي هـو خلـق حكومـة ديمقراطية مسـتقرة. ولكـن حرم
لإرهابييـن من ملاذ في أفغانسـتان يحقـق القليل؛ لأن الجماعـات التي تتبع مباد

القاعـدة (القاعـدة الأصلية، تلك الجماعة التي قامت حول أسـامة بن لادن، لـم تعد تعمل بشكل كامل) يمكن أن تنمو في أي مكان من اليمن إلى كليفلاند. وهذا عامل علـى قدر كبير مـن الأهمية، عندما تتطلب محاولة زعزعة اسـتقرار البلاد، وتدريب الجيـش الأفغانـي الوليد، وإدارة قوة الشـرطة من المجندين الأفغـان، والتدخل في السياسـة الأفغانية. وليسـت هناك طريقة لاستقرار البلاد بشـكل فعال، يكون عليك فيها القيام بهذا الدور التدخلي.

يبـدأ حل هذا التعقيد بالاعتـراف بأنه ليس لدى الولايات المتحدة مصلحة حيوية في نوع الحكومة التي توجدها أفغانسـتان، وأنه مرة أخرى لا يمكن للرئيس السـماح بأن تكون محاربة الإرهاب هي القوة الأساسية في تشكيل الاستراتيجية القومية.

لكـن الاعتراف الأكثر أهمية اللازم لضمان التوازن، على مدى السـنوات العشـر القادمـة، هو أن أفغانسـتان وباكسـتان كيـان واحد في واقع الأمر؛ حيث يشـتركان في الجماعـات العرقيـة والقبائـل المختلفـة، ولا تعني الحدود السياسـية بينهمـا الكثير. ويزيـد مجموع سـكان البلديـن معًا علـى 200 مليون نسـمة، ولن تسـتطيع الولايات المتحدة بحوالي 100 ألف جندي فحسـب، في المنطقة، فرض إرادتها بشـكل مباشر وإقامة النظام على النحو الذي ترضاه.

علاوة على ذلك، ليسـت القضية الاستراتيجية الأساسـية هي أفغانستان في واقع الأمر، وإنما باكسـتان. وتوازن القوى المهم بحق في المنطقة هو بالفعل بين باكسـتان والهنـد؛ فمنـذ الاسـتقلال يحتفظ هـذان البلدان اللـذان انفصلا عن الجزء نفسـه من الإمبراطوريـة البريطانيـة بعلاقـات غير مريحة وعنيفـة في بعض الأحيـان، وكلاهما قوة نووية، وكل منهما مشـغول بالآخر. ومع أن الهند هي الأقوى، فإن لدى باكسـتان تضاريـس يمكـن الدفاع عنهـا، رغـم أن أراضيها الداخليـة أكثر انكشـافًا للهند. ومع ذلك، فقد أبقي على البلدين في حالة معارضة سـاكنة، ـ وهو على وجه الدقة ما تريد الولايات المتحدة أن يكونا عليه.

مـن الواضـح أن التحديـات الكامنة في هـذا التوازن المعقد على مدى السـنوات العشـر المقبلـة هائلـة، وإذا بلغ الأمر حـد تفكك باكسـتان تحت الضغـط الأمريكي للمسـاعدة في محاربة القاعدة والتعاون مع القوات الأمريكية في أفغانسـتان، فسوف تفشـل المواجهـة مع الهنـد، تاركة إياها القـوة المهيمنة في المنطقـة. ولابد حتمًا من امتداد الحرب في أفغانسـتان إلى باكسـتان؛ الأمر الذي يثيـر صراعات داخلية، يكون من المحتمل أن تضعف الدولة الباكستانية. وليس هذا مؤكدًا، ولكنه ممكن جدًّا على نحو لا يمكن اسـتبعاده. ومع عدم وجود أعداء مهمين غير الصينيين، المنعزلين على الجانب الآخر من جبال الهيمالايا، ستكون الهند حرة في استخدام مواردها؛ للهيمنة على حوض المحيط الهندي، ومن المرجح إلى حد كبير أن تزيد من حجم أسـطولها البحري لتحقيق ذلك. وسـوف تدمـر الهند المنتصرة التوازن الـذي ترغب الولايات المتحدة في وجوده بشدة، وبذلك تكون قضية الهند - في واقع الأمر - أبرز من قضية الإرهاب، أو بناء الدولة في أفغانستان.

هذا هو السبب في ضرورة أن تكون الاستراتيجية الأمريكية الأساسية في المنطقة على مدى السـنوات العشـر المقبلة؛ للمساعدة في خلق باكسـتان قوية وقابلة للبقاء. وستكون أهم خطوة في ذلك الاتجاه، هي تخفيف الضغط عن باكستان بإنهاء الحرب في أفغانسـتان، ولا تهـم الأيديولوجيا المحـددة للحكومة الباكسـتانية، ولا يمكن - كذلك - للولايات المتحدة فرض آرائها على باكستان بحال من الأحوال.

لن تسـاعد تقوية باكسـتان على اسـتعادة التوازن مع الهند فحسـب، بل اسـتعادة باكسـتان باعتبارها مغايرًا لأفغانستان كذلك؛ ففي هذين البلدين المسلمين جماعات ومصالـح كثيـرة مختلفـة مع بعضهـا، ولا يمكـن للولايـات المتحـدة إدارة ترتيباتها الداخلية. غير أنه يمكنها اتباع الاسـتراتيجية نفسها، التي اختيرت بعد سقوط الاتحاد السـوفيتي؛ فهـي بإمكانهـا السـماح بالتـوازن الطبيعـي، الـذي كان قائمًـا قبـل الغزو

الأمريكي لأفغانستان بالعودة، إلى الحد الممكن. وحينذاك يمكن للولايات المتحدة إنفاق مواردها؛ للمساعدة في بناء جيش باكستاني قوي للحفاظ على سلامة الوضع.

من المحتمل أن تعاود القوات الجهادية في باكسـتان الظهور، ولكن من المرجح أن يحـدث ذلك سـواء أكانـت الولايات المتحـدة متورطة في أفغانسـتان أم خرجت منها. الأمر ببساطة هو أن الحرب لا أثر لها على هذه الديناميكية، فهناك فرصة ضئيلة لأن يكون الجيش الباكسـتاني أكثر نجاحًا في قمع الإرهابيين، ولكن هذا ليس مؤكدًا وغيـر مهـم على الإطلاق. ومـرة أخرى، فإن الهدف الرئيسـي التي يتحـرك قُدُمًا، هو الحفاظ على توازن القوى الهندي الباكستاني.

كما في حالة التباعد عن إسـرائيل، لن يتمكن الرئيس من التعبير عن اسـتراتيجيته للتعامـل مـع أفغانسـتان وباكسـتان والهنـد علنًا. ومـن المؤكد أنـه ما من سـبيل أمام الولايات المتحدة كي تبدو منتصرة، وسـوف تُحَل الحرب الأفغانية كما حُلت حرب فيتنـام، من خلال اتفاقية سـلام، يتم التفاوض عليها تسـمح للقـوات المتمردة ـ وهي فـي هـذه الحالة طالبان ـ بالسيطرة. ولن يكـون للجيش الباكسـتاني الأقوى مصلحة في سـحق طالبان، ولكنه سوف يقبل السيطرة عليها، وسوف تبقى الدولة الباكستانية، التي ستوازن الهند، وبذلك تسمح للولايات المتحدة بالتركيز على نقاط توازن أخرى في المنطقة.

قلب المنطقة: إيران والعراق

كان تـوازن القـوى بين إيـران والعراق لا يـزال قائمًا حتى عـام 2003، عندما دمر غـزو الولايـات المتحدة كلًا مـن حكومة العراق وجيشـه. ومنذ ذلـك الحين، كانت الولايات المتحدة هي القوة الأساسـية التي تقيد حركة الإيرانيين، ولكنها أعلنت أنها تعتزم سـحب قواتهـا من العراق؛ الأمر الذي سـيترك إيران – في ظـل حالة الحكومة

العراقيـة والجيش العراقـي – القوة المهيمنة في الخليج الفارسـي، ويمثل هذا تحديًا أساسـيًا لكل من الاستراتيجية الأمريكية والمنطقة شديدة التعقد، ولنأخذ في اعتبارنا التحالفات التي يمكن أن تحدث في غياب الولايات المتحدة.

سـكان العراق عددهم حوالي 30 مليون نسمة، وسكان المملكة العربية السعودية عددهـم حوالـي 27 مليـون نسـمة، وإجمالي عدد سـكان جزيـرة العـرب حوالي 70 مليونًا، ولكن هذا العدد مقسم على دول متعددة، وبشكل خاص بين المملكة العربية السـعودية واليمن، والتي بها حوالي ثلث هذا العدد من السـكان، وهو يقع بعيدًا جدًّا عن حقول نفط المملكة العربية السعودية. وفي المقابل، يبلغ عدد سكان إيران وحدها 70 مليون نسـمة، وتركيا بها حوالي 70 مليون نسمة. وبالمعنى الأوسع، فسوف تحدد هـذه الأرقـام، وكيفيـة تجمع هذه الأعداد من السـكان فـي تحالفـات محتملة الواقع الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج الفارسي، الذي يمضى قُدُمًا؛ إذ يمكن لسكان المملكة العربية السعودية ـ وثروتها ـ مجتمعة مع سكان العراق أن يكونوا ثقلًا موازنًا لأي من تركيـا أو إيـران وليس لكليهما. وأثنـاء الحرب العراقية الإيرانية فـي الثمانينيات، كان دعم المملكة العربية السعودية للعراق، هو ما أدى إلى أي نجاح تمتع به ذلك البلد.

مـع أن تركيا قوة صاعدة به عدد كبير من السـكان، فهي لا تـزال قوة محدودة غير قادرة على مد نفوذها حتى الخليج الفارسي، وهي يمكنها الضغط على العراق وإيران في الشـمال؛ حيث تصـرف انتباههما عن الخليـج، ولكن لا يمكنها التدخل مباشـرةً لحمايـة حقـول النفـط العربيـة. وعلاوة علـى ذلك، فالاسـتقرار في العـراق، والأمر كذلـك، فـي أيدي إيران إلى حد كبير، وقد لا تسـتطيع إيران فرض نظـام موالٍ لها في بغداد، إلا أن لديها القدرة على زعزعة استقرار بغداد كذلك.

مع تحييد العراق بشـكل كبير، وبينما يحارب شـعبه البالغ عدده 30 مليونًا بعضه، بـدلًا مـن أن يكـون ثقلًا موازنًـا لأحد، تصبح إيـران لأول مرة منذ قـرون متحررة من تهديـد خارجي كبير من جيرانهـا. فالحدود الإيرانية التركية جبلية إلى حد كبير؛ الأمر

الـذي يجعل العمليـات الحربيـة الهجومية هناك صعبـة. وفي الشـمال، تفصل إيران عن القوة الروسـية أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، وفي الشـمال الشـرقي تركمانستان. وفي الشـرق تقع أفغانستان وباكسـتان، وكلتاهما في فوضى، وإذا انسحبت الولايات المتحـدة مـن العراق، فسـوف تكون إيران خالية من أي تهديد مباشـر مـن تلك القوة الهائلـة كذلـك. وعليه فإن إيران، في الوقت الحالي علـى الأقل، في وضع غير عادي آمنة من الاجتياحات البرية، وحرة في أن تستكشف في اتجاه الجنوب الغربي.

لأن العـراق يعيـش حالـة من الفوضـى، فقد لا تقـاوم دول جزيرة العـرب إيران، حتى وإن عملوا بشـكل متناغم. ولنتذكر أن الأسـلحة النووية ليست مناسبة لمقتضى هذا الواقع، وسـوف تظل إيران القوة المهيمنة في الخليج الفارسـي، حتى وإن دُمرت أسلحتها النووية. والواقع أن توجيه ضربة لمنشآت العراق النووية وحدها قد يثبت أن لـه أثـرًا مضادًا إلى حد كبير، حيث يجعل إيران ترد بطـرق غير لطيفة. وبينما لا يمكن لإيران فرض حكومتها على العراق، فهي قد تمنع - إن استُفِزت - أية حكومة أخرى من الظهور بخلق الفوضى هناك، حتى مع وجود القوات الأمريكية على الأرض، وقد علقت في جولة جديدة من الحرب الداخلية، ولكن مع توافر عدد أقل من الجنود.

سـيكون رد إيران النهائي على الضربة الموجهة إلى منشـآتها النووية، هو محاولة غلـق مضيق هرمز، حيث يتدفق حوالي 45 بالمائة من صادرات نفط العالم المحمولة بحـرًا عبر هذه القنـاة الضيقة. ولدى إيران صواريخ مضادة للسـفن، والأهم من ذلك أن لديها ألغامًا، وإذا لغمت إيران المضيق، ولـم تستطع الولايات المتحدة تطهير ذلك الممـر المائـي بدرجة معقولة مـن الثقة، فقد يُغلَق خط الإمداد. وسـوف يسـبب هذا ارتفاعًا كبيرًا في أسعار النفط، ومن المؤكد أنه سيجهض التعافي الاقتصادي العالمي.

أي هجوم منفرد على منشآت إيران النووية ـ كذلك النوع من الهجوم الذي يمكن أن تقوم به إسـرائيل بنفسـها ـ سـيكون ضارًا لمـن يقوم به؛ حيث سـيجعل إيران أكثر خطـورة مـن أي وقت مضى. والطريقـة الوحيدة لتحييد تلك المنشـآت دون إحداث

ـمـرر مصاحب، هي مهاجمـة قدرات إيران البحرية كذلك، واسـتخدام القوة الجو
ـدمير قدرات إيران التقليدية، وسوف يستغرق هذا الهجوم شهورًا (إن كان يستهدف
ـيش إيران) وفاعليته غير مؤكدة، شأن فاعلية كل الحروب الجوية.

(خريطة) شبه الجزيرة العربية، الخليج الفارسي

لكـي تحقق الولايـات المتحدة أهدافها الاسـتراتيجية في المنطقـة، فإنه لابد لهـ
ـن العثور على طريقة لموازنة ثقل إيران، دون الإبقاء على نشـر قواتها الحالي (الذ
ـم تخفيضـه بالفعل إلـى 50 ألف جندي) فـي العـراق، ودون زيادة القوة العسـكري
لمخصصة للمنطقة. وليست الحملة الجوية الكبيرة ضد إيران توقعًا مرغوبًا فيه، ولـ
ـمكن للولايات المتحدة الاعتماد على عودة القوة العراقية للظهور كثقل موازن؛ لأ
ـيران لن تسـمح بذلك. ولابد للولايات المتحدة من الانسـحاب من العراق كي تدي
ـمصالحها الاستراتيجية، ولكن مع هذا الانسحاب، لابد أن تفكر أفكارًا أصيلة.

في العقد المقبل، فإن الخيار الأكثر مرغوبية مع إيران سيتم توصيله من خلال خطوة، تبدو غير متصورة في الوقت الراهن. وهذا هو الخيار الذي اختاره روزفلت ونيكسون، عندما واجهتهما أوضاع استراتيجية تبدو مستحيلة. إنه إقامة تحالفات مع بلدان، كان يُنظَر إليها من قبل على أنها تهديدات استراتيجية وأخلاقية؛ فقد عقد روزفلت تحالفًا بين الولايات المتحدة وروسيا الستالينية، وتحالف نيكسون مع الصين الماوية، في كل مرة للتصدي لقوة ثالثة، كانت تُرى على أنها أكثر خطورة. وفي الحالتين، كانت هناك منافسة أيديولوجية شديدة بين الحليف الجديد والولايات المتحدة، وهي المنافسة التي اعتبرها كثيرون مفرطة ومتشددة بالمرة. ورغم ذلك، فإنه عندما كانت الولايات المتحدة تواجه بدائل غير مقبولة كانت المصلحة الاستراتيجية تتغلب على النفور الأخلاقي على الجانبين؛ إذ كان بديل روزفلت انتصارًا ألمانيًّا في الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة لنيكسون، كان السوفيت سيستغلون الضعف الأمريكي، الذي سببته حرب ڤيتنام لتغيير توازن القوى العالمي.

جعلت الظروف على الأرض الولايات المتحدة في وضع مشابه الآن في مواجهة إيران؛ فهذان البلدان يمقت أحدهما الآخر، ولا يمكن لأحدهما القضاء على الآخر بسهولة، وللحق.. فإن لهما مصالح مشتركة، فالأمر ببساطة هو أنه لكي يحقق الرئيس الأمريكي أهدافه الاستراتيجية، لابد له من السعي إلى تسوية الخلافات مع إيران.

الوضع الاستراتيجي الذي يبدو مستحيلًا ويدفع الولايات المتحدة إلى هذه اللفتة هو - كما قلنا من قبل - الحاجة إلى الحفاظ على تدفق النفط عبر مضيق هرمز، وتحقيق ذلك في وقت يتعين فيه على البلاد تخفيض قواتها المخصصة لهذا الجزء من العالم.

السبب الذي يمكن معه لإيران قبول عقد اتفاق، هو أن ترى الولايات المتحدة على القدر نفسه من الخطورة وعدم التوقع. وحقيقة الأمر أنه خلال أقل من عشر سنوات، وجدت إيران نفسها وقد أحاط بها الجنود الأمريكيون على حدودها الشرقية

والغربية. إن مصلحة إيران الأساسية هي بقاء النظام، ولابد أن تتحاشى تدخلًا أمريكيًا ساحقًا، مع ضمان ألا يصبح العراق تهديدًا مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، لابد أن تزيد إيران من سلطتها داخل العالم الإسلامي في مواجهة المسلمين السُّنَّة الذين ينافسونها، بل ويهددونها في بعض الأحيان.

عند محاولة تخيل الوفاق الأمريكي الإيراني، ليكن في حسبانكم التداخلات في أهداف هذين البلدين؛ فالولايات المتحدة تخوض حربًا ضد بعض السُّنَّة، وليس كلهم، وهؤلاء السُّنَّة هم كذلك أعداء لإيران الشيعية. ولا تريد إيران أن يكون هناك جنود أمريكيون على طول حدودها الشرقية والغربية (واقع الأمر أن الولايات المتحدة لا تريد أن تكون هناك كذلك). وكما تريد الولايات المتحدة رؤية النفط يواصل تدفقه عبر مضيق هرمز، فإن إيران تريد الاستفادة من التدفق وليس تعطيله. وأخيرًا، يفهم الإيرانيون أن الولايات المتحدة بمفردها تمثل التهديد الأكبر لأمنهم: حلوا المشكلة الأمريكية وسيكون بقاء النظام الحاكم مضمونًا. وتفهم الولايات المتحدة - أو ينبغي أن تفهم - أن بعث الثقل الموازن العراقي لإيران ليس خيارًا على المدى القصير فحسب، وأنه ما لم ترغب الولايات المتحدة في تقديم تعهد ضخم طويل المدى بتواجد القوات البرية في العراق - الأمر الذي من الواضح أنها لا تريده - فالحل الواضح للمشكلة في المنطقة، هو تسوية الخلاف مع إيران.

التهديد الكبير الذي يمكن أن ينشأ عن استراتيجية تسوية المشكلات هذه، هو أن تتجاوز إيران حدودها، وتحاول احتلال البلدان المنتجة للنفط في الخليج الفارسي بشكل مباشر. وفي ظل القيود اللوجستية المفروضة على الجيش الإيراني، سيكون من الصعب تحقيق ذلك. وبما أن هذا سيؤدي كذلك إلى تدخل أمريكي سريع، فسيكون هذا العمل العدواني على جزء من الإيرانيين بلا معنى وضارًّا للذات؛ فإيران بالفعل قوة مهيمنة في المنطقة، والولايات المتحدة ليست مضطرة إلى التصدي للنفوذ الإيراني غير المباشر على جيرانها. وسوف تتراوح جوانب نفوذ إيران من المشاركة المالية في

المشروعات الإقليمية، إلى التأثير القوي على حصص أوبك، إلى درجة من التأثير في السياسات الداخلية لبلدان جزيرة العرب. وبمجرد بيان قدر صغير من ضبط النفس، قد يكسب الإيرانيون تفوقًا لا شك فيه وميزة اقتصادية، وهم يرون نفطهم يشق طريقه إلى السوق. وقد يرون كذلك استثمارًا كبيرًا، يبدأ في التدفق إلى اقتصادهم من جديد.

حتى عند التفاهم مع الولايات المتحدة، ستكون للهيمنة الإيرانية على المنطقة حدود. وسوف تتمتع إيران بمنطقة نفوذ تعتمد على تحالفها مع الولايات المتحدة بشأن قضايا أخرى، وهو ما يعني عدم عبورها أي خط يدفع إلى التدخل الأمريكي المباشر. وبمرور الزمن، سوف يفيد نمو القوة الإيرانية، داخل إطار هذه التفاهمات الواضحة، كلًّا من الولايات المتحدة وإيران. وكشأن الترتيبات مع ستالين وماو، سيكون هذا التحالف الأمريكي الإيراني كريهًا لكنه ضروري، وسيكون مؤقتا كذلك.

سيكون الخاسرون الكبار في هذا التحالف بطبيعة الحال، هم السُّنَّة في جزيرة العرب، بمن في ذلك آل سعود؛ فهم دون العراق عاجزون عن الدفاع عن أنفسهم، ومادام النفط يتدفق ولا تسيطر قوة واحدة بشكل مباشر على المنطقة بكاملها، لن يكون للولايات المتحدة اهتمام طويل المدى بمصلحتهم الاقتصادية والسياسية، وبذلك سوف يعيد الوفاق الأمريكي الإيراني كذلك تحديد العلاقات التاريخية للولايات المتحدة مع السعوديين، وسوف يتعين على السعوديين النظر إلى الولايات المتحدة على أنها ضامن لمصالحها، بينما تحاول التوصل إلى تسوية سياسية مع إيران، وسوف تتغير الديناميكية الجيوبوليتيكية للخليج الفارسي بالنسبة للجميع.

سوف يكون الإسرائيليون كذلك مهددين، وإن لم يكن ذلك بقدر تهديد السعوديين والإمارات الأخرى على الخليج الفارسي؛ فعلى مر السنين كان خطاب إيران المُعادي لإسرائيل بالغًا، لكن أفعالها اتسمت بالحذر، ومارست إيران لعبة انتظار مستخدمة البلاغة لتغطية الجمود، وفي النهاية، سوف يوقع قرار أمريكي

الإسـرائيليين في الفخ. وتفتقر إسـرائيل إلى القدرة التقليديـة اللازمة لذلك النوع من الحملـة الجوية الموسـعة اللازمة لتدميـر البرنامج النووي الإيرانـي. ومن المؤكد أن إسـرائيل تفتقر إلى القوة العسكرية اللازمة لتشكيل التحالفات الجيوبوليتيكية لمنطقة الخليج الفارسـي. وعلاوة على ذلك، فإن إيران - المقدمة بحلمها الخاص بالحدود الغربيـة الآمنـة والهيمنة على الخليج الفارسـي - قـد تصبح تصالحية إلـى حد كبير. ومقارنة بتلك الفرص، فإنهم يرون إسرائيل قضية صغيرة وبعيدة ورمزية.

حتـى الآن، مـازال لـدى الإسـرائيليين الخيـار المحتمـل الخاص بضـرب إيران مـن جانـب واحد، أملًا فـي توليد رد إيراني فـي مضيق هرمز، وبالتالـي جرّ الولايات المتحـدة إلـى الصراع. وإذا تحـرك الأمريكيون والإيرانيون نحـو التفاهم، فلن تكون لـدى إسـرائيل تلـك السـطوة على السياسـة الأمريكيـة، ويمكـن أن تتسـبب الضربة الإسـرائيلية في رد أمريكي غير مرحب به بالكامل، وليس رد الفعل المتسلسل، الذي كان يمكن أن تأمل فيه إسرائيل ذات يوم.

سـوف تكون أكبر صدمة للوفاق الأمريكي الإيراني سياسية على الجانبين، فأثناء الحـرب العالميـة الثانيـة، صدمـت الاتفاقيـة الأمريكية السـوفيتية الأمريكيين بشـدة (كانت صدمة السـوفيت أقل؛ لأنهم كانوا قد استوعبوا بالفعل معاهدة عدم الاعتداء، التي وقعها سـتالين قبل الحرب مع هتلر). وصدم وفاق نيكسـون ماو - الذي نُظِر إليه فـي ذلـك الحين، علـى أنه أمر لا يمكن تصـوره - الجانبين معًا، غيـر أنه ما إن حدث حتى اتضح أنه أمر يمكن تصوره تمامًا، بل يمكن إدارته.

عندما قام روزفلت بترتيبه مع سـتالين، كان معرضًا للخطر من جانب يمينه، الذي اعتبرته العناصر الأكثر تطرفًا منه اشـتراكيًا، يميل بالتأييد نحو السـوفيت. أما نيكسـون - وهو معارض يميني للشيوعية - فكانت ظروفه أفضل، وسوف يكون الرئيس أوباما في موضع روزفلت، دون التهديد الكاسح للشر الأكبر بكثير نسبيًا؛ أي ألمانيا النازية.

سوف تعزز الضربة الجوية موقف الرئيس أوباما السياسي، أكثر من الاتفاق القائم على المصالح؛ إذ سوف تكون التسوية مع إيران بالغة الصعوبة بالنسبة له، لأنه سوف يُنظَر إليها على أنها نموذج للضعف وليس الشدة والمكر. ويعيش الرئيس الإيراني أحمدي نجاد وقتًا أفضل حيث يبيع هذا الترتيب لشعبه - لكن مقارنةً بالخيارات - إيران النووية، والضربات الجوية الممتدة مع كل ما لها من عواقب، والوجود متعدد الوحدات طويل المدى غير المرغوب فيه إلى حد كبير للقوات الأمريكية في العراق، ويبدو هذا التحالف معقولًا بشكل مثالي.

أظهر نيكسون والصين أن التغيرات الدبلوماسية الكبيرة يمكن أن تحدث بشكل مفاجئ إلى حد كبير، وغالبًا ما تكون هناك فترة طويلة من مفاوضات القنوات الخلفية، يعقبها إنجاز تحركه الظروف المتغيرة أو المفاوضات الماهرة.

سوف يحتاج الرئيس الحالي إلى قدر كبير من المهارة السياسية؛ لجعل التحالف مُعينًا على الحرب على القاعدة، وهو ما يوضح أن إيران، التي يهيمن عليها الشيعة معادية للسُّنَّة مثلما هي معادية للأمريكيين. وسوف تعارضه جماعتا ضغط ذواتا بأس، هما: المملكة العربية السعودية والإسرائيليون - وسوف تغضب المناورة إسرائيل - ولكن المملكة العربية السعودية سوف يصيبها الفزع، وهو إحدى المزايا الكبيرة للمناورة، حيث يزيد القطر الأمريكي بشأن سياساتها. ويمكن التعامل مع الإسرائيليين على نحو أكثر سهولة؛ فقط لأن الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ينظرون منذ فترة طويلة إلى الإيرانيين، على أنهم حلفاء طارئين ضد التهديدات العربية، حتى عندما يؤيد الإيرانيون حزب الله ضد إسرائيل. وسوف يدين السعوديون هذه الخطوة، ولكن الضغط الذي تمارسه على العالم العربي سيكون جذابًا لإسرائيل. ومع ذلك فليست الجالية اليهودية الأمريكية مثل ما عليه إسرائيل من تعقيد وتشاؤم، فيما يتعلق بهذه الأمور، وسوف يعبر أفرادها عن أنفسهم. بل إن ما ستكون إدارته أصعب، هو جماعة الضغط السعودية، بما تحظى به

من مساندة الشركات الأمريكية، التي تقوم بأعمال في المملكة.

سـوف تكـون هناك مزايـا عديدة للولايـات المتحـدة، أولًا: ما لم تهـدد الخطوة المصالح الإسـرائيلية بشـكل أساسـي، فسـوف تبين أن الولايات المتحدة لا تسـيطر عليهـا إسـرائيل، وثانيًـا: كمـا أنها سـوف تنبه بلـدًا غير محبـوب بصـورة عامة، وهو المملكة العربية السـعودية ـ تلك الدولة التي اتُهِمَت بأنها تحقق ما تريد في واشـنطن ـ إلـى أن للولايـات المتحدة خيارات أخرى. ومن جهتهم، ليس أمام السـعوديين من سـبيل آخر، وسـوف يتشـبثون بأية ضمانات، توفرهـا الولايات المتحـدة في مواجهة الوفاق الأمريكي الإيراني.

عنـد تذكـر ثلاثين عامًا من العداء مع إيران، سـوف يغضـب الجمهور الأمريكي، وسـوف يتعين على الرئيس صياغـة مناورته بتقديم خطاب، يتعلـق بحماية البلاد من التهديد الأكبر. وسـوف يسـتخدم الصين بطبيعة الحال كنمـوذج للمصالحة الناجحة مع من لا يمكن التصالح معه.

وسوف يتعين على الرئيس التعامل مع المعارك العامة الملتوية لجماعات الضغط الأجنبيـة وتقديم الحجة المؤيدة للتفاهم، غير أنه سـيكون عليـه الحفاظ على مواقفه الأخلاقيـة؛ حيث يتذكر أن إيران في نهاية الأمر ليسـت صديقة أمريكا على نحو يزيد على ما كان عليه ستالين أو ماو.

إذا كانت هناك حاجة، في يوم ما، إلى تفاهمات سرية تم التوصل إليها في الخفاء، فقد قُضي الأمر، وسـيظل هذا الترتيب مسـكوتًا عنه؛ إذ لن يرغب أي من البلدين في إحـداث ضرر سياسـي داخلي نتيجـة للاجتماعـات والمصافحات العامـة المفرطة. ولكـن فـي النهايـة لابد للولايـات المتحدة من الخـروج من الفخ، ولا بـد لإيران من تجنب المواجهة الحقيقية مع الولايات المتحدة.

إيـران بلـد دفاعي بطبعه؛ فهي ليسـت قوية لما يكفي لأن تكون أسـاس السياسـة

الأمريكية في المنطقة أو القضية طويلة المدى الحقيقية - فسكانها مركزون في الجبال المحيطة بحدودها، بينما جزء كبير من وسط البلاد قليل السكان أو غير مأهول بالمرة - ويمكن لإيران إظهار القوة في ظل ظروف خاصة بعينها، كتلك المقبولة حاليًا، ولكنها تكون على المدى الطويل إما ضحية للقوى الخارجية أو معزولة.

سوف يمنح التحالف مع الولايات المتحدة ميزة مؤقتة لإيران في العلاقات مع العرب، ولكن بعد بضع سنوات، سوف يتعين على الولايات المتحدة أن تعيد تأكيد توازن القوى - فباكستان عاجزة عن مد نفوذها غربًا - وإسرائيل أصغر وأبعد كثيرًا من أن تُوازن ثقل إيران. وجزيرة العرب على قدر كبير من التشظي، ونفاق الولايات المتحدة في تشجيعها على زيادة سلاحها، أوضح من أن يكون ثقلًا موازنًا بديلًا. والبديل الأكثر واقعية هو تشجيع روسيا على مد نفوذها إلى الحدود الإيرانية، وهذا يمكن أن يحدث بطريقة ما، ولكنه سوف يسفر هذا - كما سنرى - عن مشكلات كبيرة في أماكن أخرى.

البلد الوحيد القادر على أن يكون ثقلًا موازنًا لإيران، وقوة محتملة طويلة المدى في المنطقة هو تركيا. وسوف تصل إلى هذه المكانة خلال السنوات العشر المقبلة؛ بغض النظر عما تفعله الولايات المتحدة، فتركيا تحتل المركز السابع عشر بين أكبر اقتصادات العالم، وهي صاحبة أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، وهي كذلك لديها أقوى جيش في المنطقة - وباستثناء الروس، وربما البريطانيين - قد يكون أقوى جيش في أوروبا. وكشأن معظم البلدان في العالم الإسلامي، فإن تركيا منقسمة حاليًا بين العلمانيين والإسلامويين داخل حدودها، ولكن صراعهم مقيد على نحو أكبر، مما يجري في أنحاء أخرى من العالم الإسلامي.

الهيمنة الإيرانية على جزيرة العرب ليست في مصلحة تركيا؛ لأن لتركيا شهيتها الخاصة بنفط المنطقة، مما يقلل اعتمادها على النفط الروسي، وكذلك لا تريد تركيا

أن تصبح إيران أكثر نفوذًا منها. ومع أن إيران بها عدد صغير من السكان الأكراد، فإن جنوب شرق تركيا موطن لعدد كبير جدًا من الأكراد، وهي الحقيقة التي يمكن لإيران استغلالها. وتستخدم القوى الإقليمية والعالمية الدعم المقدم للأكراد للضغط على العراق وتركيا وإيران أو زعزعة استقرارها، وهذه لعبة قديمة ونقطة ضعف دائمة.

خلال العقد المقبل، سوف يتعين على الإيرانيين تغيير مسار موارد كثيرة؛ كي يتعاملوا مع تركيا. وفي الوقت نفسه، سوف يبحث العالم العربي عن بطل في مواجهة إيران الشيعية، ورغم التاريخ المرير للنفوذ التركي في العالم العربي أثناء الدولة العثمانية، فإن تركيا السُّنِّية هي الأفضل على الإطلاق.

في السنوات العشر المقبلة، لابد للولايات المتحدة من التأكد من أن تركيا لن تصبح معادية للمصالح الأمريكية، وأن إيران وتركيا لن تشكلا تحالفًا، من أجل السيطرة على العالم العربي واقتسامه، وكلما زاد خوف إيران وتركيا، كان احتمال حدوث ذلك أكبر. وسوف تتم ترضية الإيرانيين على المدى القصير بوفاقهم مع الأمريكيين، لكنهم سيكونون على علم تام بأن هذا تحالف مصلحة، وليس تحالفًا لصداقة طويلة المدى. والأتراك هم المستعدون لتحالف ذي مدى أطول مع الولايات المتحدة، ويمكن أن تكون تركيا ذات قيمة للولايات المتحدة في أماكن أخرى؛ خاصة في البلقان والقوقاز؛ حيث تكون بمثابة حائل أمام التطلعات الروسية.

مادامت الولايات المتحدة محافظة على الشروط الأساسية لاتفاقها مع إيران، فسوف تمثل إيران تهديدًا لتركيا. ومهما كانت ميول الأتراك، فسوف يتعين عليهم حماية أنفسهم، ولكي يفعلوا ذلك، لابد لها من القضاء على النفوذ الإيراني في جزيرة العرب والبلدان العربية الواقعة إلى الشمال من جزيرة العرب - أي العراق وسوريا ولبنان - وسوف يدخلون في ذلك ليس لتحجيم إيران فحسب، بل كذلك لتحسين قدرتها على الوصول إلى النفط الواقع إلى الجنوب منها؛ لأنها سوف تحتاج ذلك النفط، ولأنها سوف ترغب في تحقيق أرباح منه.

بينمـا تتنافـس تركيـا وإيران في العقد المقبل، فسـوف تكون إسـرائيل وباكسـتان معنيتيـن بتوازن القوى المحلي. وعلى المدى الطويـل، لا يمكن لإيران احتواء تركيا - فتركيـا حتـى الآن بلـد أكثر ديناميكية مـن الناحية الاقتصادية؛ ولذلـك يمكنها دعم جيش أكثر تقدمًا - والأمر الأهم هو أنه بينما لدى إيران خيارات محدودة من الناحية الجغرافية، فإنه يمكن لتركيا الوصول حتى القوقاز والبلقان ووسـط آسيا، وفي النهاية إلى البحر المتوسـط وشـمال إفريقيا؛ الأمر الذي يوفر فرصًا وتحالفات محروم منها الإيرانيون؛ فلم تكـن إيـران قـط قـوة بحـرية مهمة منذ القدم، وبسـبب موقع موانئها لا يمكنها أن تكون كذلك مستقبلًا في واقع الأمر. وفي المقابل، كانت تركيا باستمرار القـوة المهيمنة في البحر المتوسـط، وسـوف تكـون كذلك مرة أخـرى. وعلى مدى العقد المقبل، سـوف نرى بداية صعود تركيا إلى الهيمنة في المنطقة. واللافت للنظر ملاحظة أنه بينما لا يمكننا التفكير في القرن خاليًا من قيام تركيا بدور شـديد الأهمية، فسـوف يكـون هذا العقـد عقد الإعداد. وسـوف يتعين علـى تركيا تسـوية صراعاتها الداخلية وتنمية اقتصادها، وسوف تستمر السياسة الخارجة الحذرة التي اتبعتها تركيا مؤخـرًا، وهـي لن تغرق في الصراعات وسـوف تؤثـر بالتالي على المنطقـة، غير أنها لن تحددها. ولابد أن تكون للولايات المتحدة رؤية طويلة المدى لتركيا، وتتحاشـى الضغط الذي قد يقضي على تطورها.

كحل لمشـكلات الشـرق الأوسـط، فإنه لابد للرئيس الأمريكي من اختيار تفاهم مؤقت مع إيران، يعطي إيران ما تريد، ويتيح الولايات المتحدة مسـاحة للانسـحاب، وهذا كذلك أسـاس لعلاقة العداء المشـترك للأصوليين السُّـنَّة. وبعبارة أخرى، لابد للرئيس من وضع جزيرة العرب داخل مجال نفوذ الإيرانيين، بينما يحجم سـيطرتهم المباشرة، وبينما يجعل السعوديين، ومعهم آخرون، في وضع بائس.

سـوف تواجه هذه الاسـتراتيجية واقع القوة الإيرانية وتحاول تشـكيله. وسواء تم تشـكيله أم لا، فسـوف يكون الحل الأطول مدى لتوازن القوى في المنطقة هو صعود

تركيا؛ فتركيا القوية سوف تكون ثقلًا موازنًا لإيران وإسرائيل، بينما تؤدي إلى استقرار جزيرة العرب. وفي الوقت المناسب، سوف يبدأ الأتراك التفاعل بتحدي الإيرانيين، وبذلك سيتم إحياء توازن القوى الأساسي؛ الأمر الذي يؤدي إلى استقرار المنطقة، وسوف يخلق هذا توازنًا إقليميًا جديدًا قويًا، ولكن هذا ليس من أجل هذا العقد.

أرى أن هذا خيار سياسي مفضل في ظل الظروف، ولكني أرى كذلك أن هذه هي النتيجة الأكثر منطقية، فالبدائل غير مقبولة من الجانبين، وهناك الكثير جدًّا من المخاطرة. وعندما لا تكون البدائل غير مرغوب فيها، فإن ما يتبقى ـ رغم ما يبدو عليه من عبثية ـ هو النتيجة الأكثر احتمالًا.

ولكي نرى ما سيؤثر على دوائر النفوذ الأوسع وتوازنها، نتجه إلى الهم التالي، وهو التوازن بين أوروبا وروسيا.

الفصل الثامن

عودة روسيا

بدا انهيار الاتحاد السوفيتي وكأنه يشير إلى موت روسيا كلاعب دولي، لكن خبر موتها كان متسرعًا، فدولة بهذا الحجم الكبير، وعلى هذا القدر من الموارد الكثيرة، ولها ذلك الموقع الاستراتيجي، لا تذوب في الهواء. ففي التسعينيات من القرن الماضي، حطم سقوط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الإمبراطورية الشاسعة التي جمَّعها القيصر وأبقى الشيوعيون على تماسكها، حيث أبقى موسكو مسيطرة على جزء مما كان بحوزتها في عام 1989. وبقيت موسكوفي(*) وحدها (وسيبيريا)، تلك المنطقة التي كانت نواة الإمبراطورية، في الأيادي الروسية. ومع ذلك فمادام النواة قد بقيت، فاللعبة لم تنته؛ إذ لا يزال الاتحاد الروسي، الذي ضعف بشدة، باقيًا، وسيقوم بدور على قدر كبير من الأهمية في العقد المقبل.

بينما عانت روسيا من انفصال المناطق واقتصاد مدمر، ظهرت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية الوحيدة، القادرة على السيطرة على الكوكب بطريقة عارضة ودون مجهود تقريبًا. لكن انهيار الاتحاد السوفيتي منح الولايات المتحدة إطارًا زمنيًا تقضي فيه على منافسها القديم، بما يضمن ألا تقوم له قائمة. وكان يمكن للولايات المتحدة الضغط على النظام الروسي بتأييد الحركات

(*)منطقة تاريخية وإمارة قديمة في الغرب الأوسط من روسيا، تمركزت حول موسكو، وتأسست في عام 1280 ككيان مستقل حتى القرن السادس عشر، عندما توحدت مع إمارة أخرى ليشكلا معا نواة الإمبراطورية الروسية الأولى. وبعد ذلك استُخدِم الاسم للمنطقة الممتدة (المترجم).

الانفصاليـة، أو بزيادة الضغط الاقتصادي؛ فتلك الخطوات كان يمكن أن تؤدي إلى تداعي الاتحاد الروسي بالكامل؛ مما يمكن الشركاء الصغار السابقين من استيعاب ما تبقى، ويشكلون توازن قوى جديدًا في أوراسيا.

ومع ذلك، ففي الوقت الذي لم يبدُ فيه الجهد أنه يستحق المخاطرة، في الغالب لأنه بدا أنه من غير المرجح أن تخرج روسيا من الفوضى التي تعيشها لأجيال، بل لم يبدُ تدمير ما تبقى من القوة الروسية ضروريًّا، لأن الولايات المتحدة كان يمكنها خلق توازن القوى الإقليمي الذي تريده فقط، من خلال مد الناتو ونظام التحالف شرقا.

لكـن الولايـات المتحـدة كانت معنية بشـدة كذلك بمسـتقبل الترسـانة النووية السـوفيتية، التـي كانـت أضخم من الترسـانة النوويـة الأمريكيـة - وكان المزيد من الفوضـى في المنطقة سـيجعل الأسـلحة في متناول الإرهابيين والسـوق السـوداء، وغير ذلك من مخاطر - وكانت الولايات المتحدة تريد أن تكون الأسـلحة النووية داخل الاتحاد السوفيتي السابق تحت سيطرة دولة يمكن مراقبتها وتشكيلها، وكانت تلـك هي روسـيا، وليس أوكرانيا أو روسـيا البيضـاء أو أي من بقية الـدول. وهكذا فبينما لـم تحفظ الترسـانة النووية الروسـية الاتحاد السـوفيتي، فقـد أنقذت الاتحاد الروسي، على الأقل من التدخل الأمريكي.

خلال التسعينيات من القرن الماضي، كانت الدول الروسية الأعضاء في الاتحاد السـوفيتي السابق - مثل كازاخسـتان وأوكرانيا - بحاجة شـديدة إلى التنظيم. ومن خـلال الاندماج بسـرعة وجرأة في الناتـو، كان يمكن للولايـات المتحدة زيادة قوة تلك الدول المحيطة وتماسـكها؛ للحيلولة دون تقدم روسـيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق كذلك، وسوف تكون روسيا عاجزة عن وقف العملية.

ومـع ذلـك، فبينما كانت لدى الولايات المتحدة خطـط لتحقيق ذلك على وجه الدقـة، فهـي لم تتحـرك بالسـرعة الكافيـة؛ إذ جرى اسـتيعاب شـرق أوروبا ودول البلطيق في الناتو فحسب، وهو تغير استراتيجي مهم يصبح أكثر أهمية، عندما تأخذ

هذه الحقيقة في الحسبان: عندما كان الاتحاد السوفيتي لا يزال يسيطر على ألمانيا الشرقية، كانت المسافة بين قوات الناتو وسان بطرسبورج حوالي ألف ميل، ولكن بعد انضمام دول البلطيق إلى الناتو، أصبحت المسافة حوالي مائة ميل، ويشكل هذا الإحساس بالمحاصرة والتلاشي والاجتياح السلوك الروسي من الآن فصاعدًا.

المخاوف الروسية

مع وجود الناتو على الأعتاب، أصبح الروس مفزوعين على نحو مفهوم؛ فقد كان هذا التحالف في رأيهم عسكريًا أولًا وقبل كل شيء، ومهما كان ما عليه نزوعه من طيبة في ذلك الوقت، فإن نواياه المستقبلية لم يكن بالإمكان توقعها؛ إذ كان الروس يعرفون جيدًا مدى سهولة تأرجح الأمزجة، حيث تذكروا بألم كيف تحول الألمان من بلد يتسم بالفوضى والفقر ومسلح تسليحًا ضعيفًا في عام 1932 إلى القوة العسكرية المهيمنة في أوروبا، بعد ست سنوات. ولم تر روسيا سببًا لأن يوسّع الغرب حلف الناتو، ما لم يكن يرغب آجلًا أو عاجلًا في أن يكون في وضع توجيه ضربة. وقال الروس إنه من المؤكد - على أية حال - أنهم ليسوا على وشك غزو أوروبا.

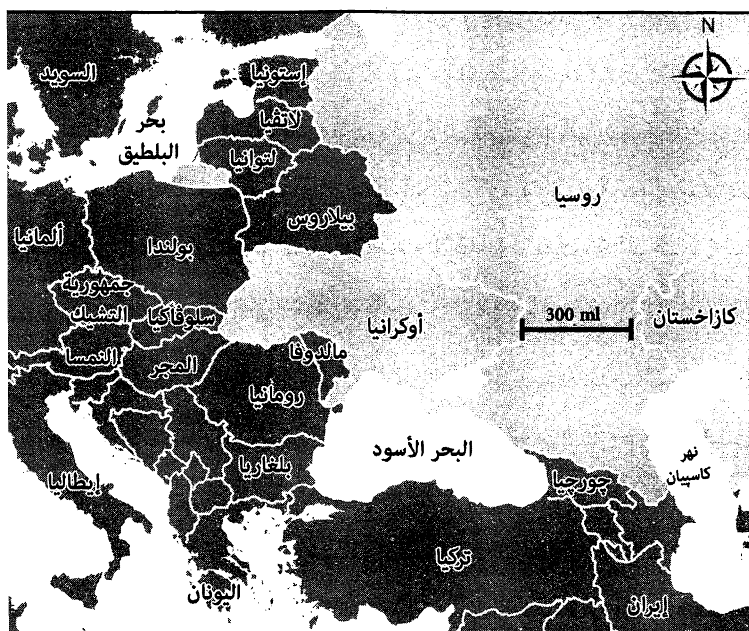
كان هناك في الناتو - وبشكل خاص الولايات المتحدة والدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق - من يرغب في انتهاز الفرصة للتوسع لأسباب استراتيجية. ولكن آخرين - وبالأخص الأوروبيون - بدأوا التفكير في الناتو بطريقة مختلفة؛ فبدلًا من رؤية الناتو على أنه تحالف عسكري يركز على الحرب، رأوه أممًا متحدة إقليمية، تقصد إلى دمج الديمقراطيات الليبرالية الصديقة في منظمة، وظيفتها الأساسية الحفاظ على الاستقرار.

كان ضم دول البلطيق أكبر توسع للناتو؛ إذ بدأت بعده الأحداث في التدخل، فقد خلق صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة روسيا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في عهد يلتسين في التسعينيات. وفي الوقت نفسه، كانت المؤسسة التي لم

تتوقف عن أداء وظيفتها هي الاستخبارات؛ فبعد أن حافظت على تماسك روسيا وإمبراطوريتها لأجيال، عملت أثناء التسعينيات - من القرن الماضي - كدولة مستقلة تقريبا أو منظمة للجريمة. وكان بوتين قد تلقى تدريبه في الكي جي بي، ونتيجة لذلك كان يرى العالم من الناحية الجيوبوليتيكية وليس الأيديولوجية، وكان يرى - كذلك - أن الدولة القوية ضرورية لاستقرار روسيا، ولذلك فمنذ اللحظة التي تولى فيها السلطة عام 2000، بدأ عملية استعادة القوة الروسية.

طوال ما يزيد على القرن، كانت روسيا تحاول أن تصبح قوة صناعية، يمكنها منافسة الغرب. وعندما رأى بوتين أن روسيا لا يمكنها اللحاق بالغرب، غيَّر الاستراتيجية الاقتصادية للدولة إلى التركيز على تطوير الموارد الطبيعية، كالمعادن والحبوب وبشكل خاص الطاقة، وتصديرها. وكانت الاستراتيجية رائعة لخلقها اقتصادًا يمكن لروسيا استدامته ويستديم هو روسيا. وقد عزز الدولة الروسية بجعله شركة جازبروم Gazprom ذراعًا للحكومة الروسية مع احتكارها للغاز الطبيعي، كما خلق اعتمادًا أوروبيًا على الطاقة الروسية، وبالتالي جعل سعي الأوروبيين - وبشكل خاص الألمان - إلى المواجهة أو تأييدها أقل ترجيحًا.

جاءت نقطة التحول في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا في عام 2004، عندما أقنعت الأحداث في أوكرانيا الروس بأن الولايات المتحدة تعتزم تدميرهم، أو على الأقل إحكام السيطرة عليهم. وتغطي أوكرانيا - الدولة كبيرة الحجم - حدود روسيا الجنوبية الغربية كلها، وهي من وجهة نظر روسيا مفتاح الأمن القومي الروسي.



(خريطة) فجوة أوكرانيا كازاخستان

يبلغ عرض الأراضي الروسية الواقعة بين أوكرانيا وكازاخستان ثلاثمائة م
ـط، وكل نفوذ روسيا في القوقاز - إلى جانب قدر كبير من النفط في خطو
'نابيب المتجهة إلى الجنوب - يتدفق عبر هذه الفجوة، ووسط الفجوة تا
لجاجراد، ستالينجراد سابقًا. وأثناء الحرب العالمية الثانية، ضحى الرو
ليون نَفْس في المعركة؛ لمنع الألمان من إغلاق هذه الفجوة.

اتُّهِم الفائز الأول في الانتخابات الأوكرانية عام 2004، الرئيس ڤيكتـ
ـوكوڤيتش Viktor Yanukovich بتلاعب انتخابي واسع المدى، كان مذنبا
' شك، ووقعت مظاهرات مطالبة بإلغاء الانتخابات، وبتنحي يانكوڤيتش، وإجر
خابات جديدة. ورأت موسكو هذه الاحتجاجات، المعروفة بالثورة البرتقال

على أنها انتفاضة مؤيدة للغرب، ومعادية لروسيا، ويقصد بها إدخال أوكرانيا الناتو. وقال الروس كذلك إنها بدلًا من أن تكون انتفاضة شعبية، كانت انقلابًا منظمًا بعناية برعاية وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات البريطانية M16. وطبقًا لما يقوله الروس، فقد تدفقت المنظمات غير الحكومية والجماعات الاستشارية الغربية على أوكرانيا؛ لتنظيم المظاهرات، والإطاحة بالحكومة الموالية لروسيا، وتهديد الأمن القومي الروسي بشكل مباشر.

من المؤكد أن الأمريكيين والبريطانيين كانوا يؤيدون تلك المنظمات غير الحكومية، والاستشاريين الذين كانوا حينذاك يديرون حملات بعض المرشحين المؤيدين؛ للغرب في أوكرانيا سبق أن أداروا الانتخابات في الولايات المتحدة. ومن الواضح أن المال الغربي من مصادر متعددة كان يدخل البلاد، ولكن من وجهة النظر الأمريكية، لم يكن هناك شيء سري أو يمثل خطورة في أي من هذا؛ فقد كانت الولايات المتحدة تفعل فحسب ما كانت تفعله، منذ سقوط حائط برلين، وهو العمل مع الجماعات الديمقراطية لبناء الديمقراطيات.

كانت تلك هي النقطة التي اختلفت عندها الولايات المتحدة وروسيا بشدة؛ إذ كانت أوكرانيا منقسمة بين الفصائل المؤيدة لروسيا وتلك المعادية لروسيا، لكن الأمريكيين كانوا يرون أنفسهم على أنهم مؤيدون للديمقراطيين فحسب. وكون الفصائل التي ينظر إليها الأمريكيون على أنها ديمقراطية هي كذلك، تلك الفصائل التي يُنظر إليها على أنها معادية للروس محض مصادفة.

كان الروس يرون أنها ليست مصادفة؛ فهم لديهم ذكريات حية لسياسة الاحتواء التي طالما مارستها الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وحينذاك فقط بدا الوعاء أصغر حجمًا وأضيق وأشد خطورة بكثيرة. ونظروا إلى الأعمال الأمريكية على أنها محاولة متعمدة لجعل الدفاع عن روسيا صعبًا، وإغارة على

المصالح الروسية الحيوية في القوقاز، تلك المنطقة التي كان للولايات المتحدة فيها بالفعل اتفاقية ثنائية مع جورجيا.

الواقع أن الاحتواء كان استراتيجية أمريكية بطبيعة الحال - بغض النظر عن الطريقة الودية التي جرى التعبير بها عنه - فالمصلحة الأمريكية الأساسية هي باستمرار توازن القوى، وبعد الامتناع عن محاولة تدمير الاتحاد الروسي في التسعينيات، انتقلت الولايات المتحدة إلى خلق توازن إقليمي في عام 2004 أساسه أوكرانيا، مع عزم واضح على ضم معظم بلدان الاتحاد السوفيتي السابق في هذا الثقل الموازن للقوة الروسية.

تضاعفت مخاوف روسيا، عندما رأوا ما تفعله الولايات المتحدة في وسط آسيا. ومع ذلك فإنه عندما قررت الولايات المتحدة، في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، الإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان بسرعة، تعاون الروس بطريقتين، أولًا: وفروا القدرة على الوصول للتحالف الشمالي، وهو فصيل موال لروسيا يعود إلى أيام الاحتلال الروسي والحرب الأهلية التي أعقبته، وثانيًا: استغلت روسيا نفوذها للحصول على قواعد جوية وبرية في ثلاثة بلدان على حدود أفغانستان، هي: أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان، يمكن للولايات المتحدة دعم قوات غزوها منها، ومنحت روسيا كذلك مزايا طيران فوق أراضيها؛ الأمر الذي كان بالغ الفائدة مقارنة بالسفر من الساحل الغربي أو أوروبا.

كان فهم روسيا أن هذه القواعد في البلدان المجاورة مؤقتة، لكن بعد ثلاث سنوات لم يُبْدِ الأمريكيون ما يدل على أنهم سيرحلون في أي وقت قريب. وأثناء ذلك وقع غزو العراق، رغم الاعتراضات الروسية، وغرقت الولايات المتحدة فيما كان من الواضح أنه احتلال طويل المدى، كما أنها كانت متورطة بشدة في أوكرانيا وجورجيا، وكانت تقيم تواجدًا كبيرًا في وسط آسيا. ومع أن تلك الأعمال قد

لا تبدو شـديدة الضرر لمصالح موسـكو - عند النظر إليها بشـكل منفرد - فهي عند النظر إليها مجتمعة تبدو وكأنها جهد منسق لخنق روسيا.

بشـكل خاص، قد يُـرى الوجود الأمريكي فـي جورجيا فقط باعتباره اسـتفزازًا متعمـدًا، لأن جورجيـا تقع على الحدود مع روسـيا عند منطقة الشيشـان الروسـية، وكان الروس يخشـون من أنه إذا انفصلت الشيشـان عن الاتحاد الروسـي، فسـوف يتفـكك البنـاء كلـه، حيـن يحـذو الآخـرون حذوهـا. وتقع الشيشـان كذلـك على المنحدر الشمالي الأقصى لجبال القوقاز، وكانت القوة الروسية قد تراجعت بالفعل مئـات الأميال، عند حدودها الأصلية الواقعة بعمـق في تلك الجبال. وإذا ما تراجع الروس لمسـافة أبعد، فسـوف يكونـون خارج جبـال القوقاز بالكامـل، على أرض منبسـطة يصعـب الدفاع عنهـا. وعلاوة على ذلـك، كان هناك خـط أنابيب مهم يمر عبر جروزني، العاصمة الشيشـانية، وسـوف يكون لفقدانه أثر كبير على استراتيجية تصدير الطاقة الروسية (وإن كان الآن لا يعمل بسبب التخريب الشيشاني).

إذا عدنا إلى التسعينيات من القرن الماضي، فسنجد أن الروس كان يعتقدون أن الجورجيين كانوا يسـمحون بتدفق الأسـلحة إلى الشيشان، من خلال ما كان يسمى مضيـق بانكيسـي، كما كانوا يعتقـدون أن الولايـات المتحدة، التـي كان لها-بصفة خاصة- مستشارون عسكريون في جورجيا، كانت في أفضل الأحوال لا تفعل شيئًا لوقف التهريب، وكانت في أسوأها تشجعه.

انطلاقا من سياسـتها الجوهرية، كانت الولايـات المتحدة تحاول بناء صداقات فـي المنطقـة، وخاصة مـع جورجيا، إلا أنه كان مـن الواضح للجميـع أن الولايات المتحـدة لم تعد قادرة علـى التلويح الخطير بالقوة؛ إذ كان لا تـزال لديها قوة جوية احتياطية، غير أنه على الأرض استُنفِدت طاقة قواتها في العراق وأفغانستان.

كان ذلك مهمًا من الناحية النفسـية، ولكن في ذلك الحين خلقت حرب العراق أثرًا سياسيًا ضخمًا كذلك؛ فالصدع الذي نشأ بين الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا

بشأن العراق، وكانت الجفوة الأوروبية العامة تجاه إدارة بوش، تعني أن ألمانيا على وجـه الخصوص أقل ميلًا بكثير ممـا كانت عليه من قبل في تأييد للخطط الأمريكية الخاصة بتوسـيع الناتو، أو المواجهة مع روسـيا. بالإضافـة إلى ذلك، جعل الروس ألمانيـا تعتمد علـى الغاز الطبيعي الروسـي، من خـلال تلبيتهم لنصـف احتياجات ألمانيـا تقريبًـا، وبذلك لـم يكن الألمان في وضع يسـمح لهـم بالمواجهة. وحددت توليفة الاختلال العسـكري والتوتر الدبلوماسـي الخيارات الأمريكية بشدة، غير أن الولايات المتحدة واصلت بحكم العادة، محاولة زيادة نفوذها.

فـي خطاب حالـة الاتحاد الذي ألقاه بوتيـن في 25 أبريل من عـام 2005، أعلن أن سـقوط الاتحاد السـوفيتي «أكبر كارثة جيوبوليتيكية في القرن». كان ذلك إعلانه العام الـذي قصـد به العمل على إصلاح بعض نتائج ذلك السـقوط. ومع أن روسـيا لم تعد قـوة عالميـة، فقد كانت داخل المنطقة ـ في غياب الولايـات المتحدة ـ قوية على نحو سـاحق؛ ففي ظل الحـروب في العراق وأفغانسـتان، كانـت الولايـات المتحدة غائبة حينـذاك. وفي ضـوء ذلك، تحرك بوتين لزيادة قدرة جيشـه، كما تحـرك لتعزيز نظامه بزيادة العائدات من صادرات السـلع، وهو قرار عَرَضي في ظل ارتفاع أسـعار السـلع. كما اسـتخدم القدرات الاسـتخباراتية لـ «إف إس آر» و«إس ڤي آر»، وهما وريثا «كي جـي بي»، لتحديد الشـخصيات الأساسـية في الاتحاد السـوفيتي السـابق والسـيطرة عليهم، وبما أن معظمهم كانوا ناشـطين سياسيًّا في عهد النظام السوفيتي الحاكم، فقد كانوا إما شيوعيين سابقين أو على الأقل معروفين لـ «إف إس آر» من ملفاتهم، وكانت للجميع نقاط ضعف، واستخدم بوتين أقوى موارده لاستغلال نقاط الضعف تلك.

في أغسـطس مـن عـام 2008، هاجمـت الحكومة الجورجيـة أوسـتيا الجنوبية لأسـباب لـم تتضـح بالمـرة. وكانت هـذه المنطقة – التـي كانت في يوم مـن الأيام جزءًا من جورجيا – قد انفصلت وأصبحت مستقلة بالفعل منذ التسعينيات، وكانت

متحالفـة مـع روسـيا. ورد بوتين وكأن روسـيا كانـت تتوقع الهجـوم؛ إذ رد الضربة خلال ساعات وهزم الجيش الجورجي، واحتل جزءًا من ذلك البلد.

كان الهدف الأساسي من الهجوم بيان أن روسيا مازال بإمكانها التلويح باستخدام القوة؛ ذلك أن الجيش الروسـي انهار في التسـعينيات، وكان بوتين بحاجة إلى تبديد تصـور أنه لـم يعد مناسبًا لمقتضى الحال. غير أنه أراد كذلـك أن يبين لبلدان الاتحاد السـوفيتي السـابق أن الصداقـة والضمانـات الأمريكيـة لا معنـى لها. ورغـم أنه كان هجومـا صغيـرًا ضد دولة صغيـرة، إلا أنه كان ضربـة موجهة لدولة اقتربـت كثيرًا من الولايـات المتحدة. وأدهشـت العمليـة المنطقة وشـرق أوروبا، كما أدهشـهما عدم الـرد الأمريكي، إلى جانب اللامبـالاة الفعلية من جانب الأوروبيـن. وأكد التقاعس الأمريكي، الذي اقتصر على الرسـائل الدبلوماسـية، حقيقة أن أمريكا بعيدة وروسـيا قريبـة جـدًّا، ومادامت الولايـات المتحدة تواصـل التزامهـا بوجود قواتهـا البرية في الشرق الأوسط، فإن عجزها عن العمل سوف يستمر، وبدأ مؤيدو روسيا في أوكرانيا، بمسـاعدة من الاسـتخبارات الروسـية، عملية نقض نتائج الثـورة البرتقالية. وفي عام 2010 أبدلت الحكومة الموالية للغرب بالرجل الذي أطاحت به الثورة البرتقالية.

سمحت الولايات المتحدة بتحركها شديد البطء للروس أن يستعيدوا توازنهم، بينمـا كانت الولايات المتحدة تفقد توازنها الاسـتراتيجي فـي العراق. وفي اللحظة ذاتهـا التـي كان يتعيـن عليها فيهـا تركيز القوة علـى الهامش الروسـي؛ لتفعيل نظام الاحتـواء الخـاص بهـا، كان للولايـات المتحـدة قـوات فـي أماكن أخـرى، وكان حلفاؤهـا فـي أوروبـا أضعف مـن أن تكـون لهم أهميـة. ولتجنب تلـك الخطوات الخاطئـة والفرصة الضائعة، سـوف يتعيـن على الرئيس الأمريكي تبني اسـتراتيجية جديدة وأكثر ثباتًا في العقد المقبل.

ظهور روسيا من جديد

على المدى الطويل، روسيا بلد ضعيف. واستراتيجية بوتين الخاصة بالتركيز على إنتاج الطاقة وتصديرها أداة رائعة قصيرة المدى، ولكنها تفلح فقط إن هي شكلت أساس توسع اقتصادي كبير. ولتحقيق هذا الهدف الأكبر، لابد لروسيا من التعامل مع نقاط ضعفها الأساسية، غير أن نقاط الضعف هذه متأصلة في المشكلات الجغرافية، التي لا يمكن التغلب عليها بسهولة.

على عكس جزء كبير من العالم الصناعي، فإن روسيا لديها عدد سكان صغير نسبيًا مقارنة بمساحتها وسكانها متناثرين بشكل كبير، يربطهم ببعضهم ما لا يزيد كثيرًا على جهاز أمني وثقافة مشتركة. بل إن المدن الكبرى كموسكو وسان بطرسبرج ليست مراكز لمجمعات حضرية عملاقة؛ إذ إنها كيانات قائمة بذاتها تفصلها عن بعضها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والغابات. وبغض النظر عن حقيقة أن عدد سكان روسيا يتناقص، فالتوزيع الحالي للسكان يجعل الاقتصاد الحديث، أو حتى التوزيع الكفء للغذاء، صعبًا إن لم يكن مستحيلًا؛ ذلك أن البنية التحتية التي تربط المناطق الزراعية بالمدينة سيئة، وكذلك حال البنية التحتية التي تربط المراكز الصناعية والتجارية.

تنبع المشكلة المتعلقة بالاتصال من حقيقة أن أنهار روسيا تسير في الاتجاه الخطأ؛ فهي على عكس أنهار أمريكا- التي تربط الريف الزراعي بالموانئ حيث يمكن توزيع الغذاء- تخلق حدودًا فحسب. لم يحدث قط أن اقترب القياصرة وسندات سكك حديدهم ولا ستالين بتجويعه من التغلب على المشكلة، ومازال بناء نسيج رابط للاقتصاد الروسي ـ أنظمة سكك حديدية وطرق ـ متعثرًا. إن لدى روسيا باستمرار قوة عسكرية تفوق اقتصادها، ولكنها لا يمكن أن تواصل ذلك.


أشخاص لكل كم مربع
500 +
500 - 300
200 - 300
50 - 200
0 - 50
روسيا

لابد لروسـيا من التركيز على المدى القصير بينمـا لديها المزيتان التوأم، وهما: اعتمـاد ألمانيا على طاقتها وتشـتت أمريكا في الشـرق الأوسـط، ولابـد أن تحاول خلـق الهياكل الدائمة: بعضهـا محلي والبعض الآخر أجنبـي، والتي يمكن أن تظل متماسكة مع بعضها حتى في مواجهة القيود الاقتصادية.

الهيكل الداخلي في سبيله بالفعل إلى الظهور مع توصل روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان إلى اتفاق على اتحاد اقتصادي، وتناقشان الآن العملة الموحدة. وعبر الأرمـن والطاجيك عن اهتمامهم بالانضمام إليهما، وسـربت روسـيا فكرة انضمام أوكرانيا كذلك، وهذه علاقة سـوف تتطور إلى اتحاد سياسـي من نوع ما، كالاتحاد الأوروبـي، وهـو تحالف سـوف يقطع شـوطًا بعيـدًا في بعـث الملامح الأساسـية للاتحاد السوفيتي السابق.

أمـا الهيـكل الدولي الـذي تحتاجه روسـيا فربما يكـون أكثر أهمية وإشـكالية، وهـو يبدأ بأوروبا، وبخاصة ألمانيا. وتحتاج روسـيا إلى الوصـول إلى التكنولوجيا الموجـودة بوفرة لدى ألمانيا، بينما تحتاج ألمانيا إلى الوصول إلى الموارد الطبيعية الروسـية؛ فقد خاضت ألمانيـا حربين للحصول على تلك الموارد ولكنها فشـلت، ولـم يتلاشَ اهتمامها بهذه الموارد ، لكن وسـائله الآن دبلوماسية وليست عسكرية. إن الرغبة في استغلال هذه العلاقة التكاملية ستكون في قلب الاستراتيجية الروسية خلال السنوات العشر المقبلة.

ألمانيا هي قوة الاتحاد الأوروبية المحركة التي تحمل معها - كما سنرى - أعباء غير متوقعة؛ فلألمانيا اهتمام قليل بالعمليات الأمريكية في الشـرق الأوسط، وليس لهـا أي اهتمام كان بمد نفـوذ الناتو، ومعه النفوذ الأمريكي، إلى الهامش الروسـي؛ إذ إنهـا تريد تحاشـي الولايات المتحـدة، وتريد خيارًا آخر غيـر الاتحاد الأوروبي.

والتعاون الأوثق مع روسيا ليس فكرة سيئة من وجهة نظر ألمانيا، وهي فكرة ممتازة من وجهة نظر روسيا. ويعرف بوتين الألمان على نحو جيد، يكفي لفهم خوفهم من الـروس وعـدم الثقة فيهم. ولكنـه يعرفهم كذلك على نحو جيـد يكفي لإدراك أنهم تجاوزوا عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويواجهون مشكلات اقتصادية خطيرة خاصة بهم، ويحتاجون إلى الموارد الروسية.

إعادة بناء مجال النفوذ الذي يهيمن عليه الروس وخلق علاقات هيكيلة مع ألمانيا فـي آن واحد، فكرة يحتاجهـا الروس كي ينطلقوا، وينطلقوا بسـرعة؛ ذلك أن الزمن ليـس فـي صالحهم، ولابد لروسـيا من أن تقنـع ألمانيا بأنه يمكنها أن تكون شـريكًا يُعتمَـد عليـه، دون اتخاذ أية خطوات لتعطيـل علاقات الاتحاد الأوروبـي أو ألمانيا معها. وسوف تكون هذه التطورات بآلية تساندها قوة حقيقية، وإن كانت انتقالية.

لكي تكون لروسـيا أية فرصة للمناورة في السـنوات المقبلة، لابد لها من فصل الولايات المتحدة عن أوروبا. وفي الوقت نفسه سوف تفعل أي شيء يمكنها لإبقاء الولايـات المتحدة غارقة في العراق وأفغانسـتان، وإن أمكـن في إيران. ومن وجهة النظر الروسـية، فإن الحرب الجهادية الأمريكية تشبه ڤيتنام؛ فهي تخفف عن روسيا عـبء التعامـل مع الجيـش الأمريكي، كمـا أنها في واقـع الأمر تجعـل الأمريكيين معتمدين على التعاون الروسي في إجراءات مثل فرض عقوبات على بلدان كإيران. ويمكن للروس أن يجهدوا الأمريكيين إلى مالا نهاية بالتهديد بشـحن الأسلحة إلى الجماعـات المعاديـة للولايات المتحـدة ولبلدان كإيران وسـوريا. وهـذا أمر يقيد الولايـات المتحـدة؛ حيث تحـاول إغواء الروس، بينما الشـيء الوحيـد الذي يريد الروس أن يفعله الأمريكيون هو أن يظلوا غارقين دومًا في الحرب.

تكشف هذه الاستراتيجية الروسية ثمن مبالغة أمريكا في التزاماتها نحو الحرب على الإرهاب، كما تبين أنه من الضروري أن تجد الولايات المتحدة ردًا فعالًا على

الإسلام المتشدد، وكذلك ردًا فعالًا على الروس، والاختفاء وراء كل خطوة روسية كابوس جيوبوليتيكي محتمل بالنسبة للأمريكيين.

الاستراتيجية الأمريكية

الاهتمام الأمريكي بأوراسيا ـ المفهوم أنها روسيا وشبه الجزيرة الأوروبية ـ مثله مثل الاهتمام الأمريكي بأي مكان؛ كي لا تهيمن قوة واحدة أو تحالف واحد. وسوف يخلق توحيد روسيا وأوروبا قوة ستكون قدرتها السكانية والتكنولوجية والصناعية ومواردها الطبيعية مساوية على أقل تقدير لقدرة أمريكا ومواردها الطبيعية، ومن المحتمل إلى حد كبير أن تفوقها.

خلال القرن العشرين، تصرفت الولايات المتحدة ثلاث مرات؛ لمنع حدوث الوفاق الروسي الألماني الذي يمكن أن يوحد أوراسيا ويهدد المصالح الأمريكية الأساسية. وفي عام 1917 قلب سلام روسيا المنفرد مع الألمان الموازين ضد الإنجليز والفرنسيين في الحرب العالمية الأولى، وتدخلت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، حيث بعثت بإمدادات إلى البريطانيين، وبشكل خاص إلى السوفيت، الذين استنزفوا القوات المسلحة الألمانية، ومنعوا الألمان من الاستيلاء على أراضٍ روسية شاسعة. وفي عام 1944 غزت الولايات المتحدة غرب أوروبا، حيث لم تصد الألمان فحسب، بل السوفيت كذلك. ومن عام 1945 إلى 1991 خصصت الولايات المتحدة موارد ضخمة لمنع السوفيت من الهيمنة على أوراسيا.

لابد أن يكون رد الولايات المتحدة على الوفاق الروسي الألماني، خلال السنوات العشر المقبلة، ردها نفسه في القرن العشرين. ولابد أن تواصل الولايات المتحدة عمل كل شيء يمكنها؛ لمنع الوفاق الروسي الألماني، والحد من الأثر الذي يمكن أن يكون لمجال تأثير روسيا على أوروبا؛ لأن وجود روسيا القوية عسكريًا نفسه يغير الطريقة التي تتصرف بها أوروبا.

ألمانيـا مركـز الجاذبيـة الأوروبيـة، وإذا غيرت وضعها فسـوف تُضَطـر البلدان الأوروبيـة الأخـرى للتغييـر بالتبعيـة، حيـث من المحتمـل أن يتحرك مـا يكفي من البلدان؛ لجعل ميزان المنطقة كلها يميل. وبما أن روسـيا تعيد تشـكيل قبضتها على بلدان الاتحاد السـوفيتي السابق وتُحْكِمُها، فسـوف تأخذ معها معظم تلك البلدان. ورغم كون العلاقة غير رسـمية في البداية، فسـوف تقوى بمرور الزمن لتصبح شـيئًا أكثر أهمية؛ لأن الأجزاء تتطابق مع بعضها بدقة، يستحيل معها أن يكون الأمر خلاف ذلك. وسوف يكون هذا إعادة تعريف تاريخي للعلاقات الأمريكية الأوروبية، وهو تغيـر ليس في ميزان القوى الإقليمي فحسـب، بل في ميـزان القوى العالمية كذلك، ومع نتائج لا يمكن التنبؤ بها إلى حد بعيد.

بينمـا أرى أن اتحادًا كونفيدراليًا بين روسـيا البيضاء وروسـيا أمـرًا مرجحًا، فإن تلـك الخطوة سـوف تأتي بالجيش الروسـي إلى حـدود أوروبا. والواقع أن روسـيا بالفعـل بينهـا وبين روسـيا البيضـاء تحالف عسـكري. أضف إلى ذلـك أن أوكرانيا والقوات الروسـية سـتكون على حدود رومانيا والمجر وسلوفاكيا وبلدان البلطيق، وجميعهـا كانت دولًا تابعة لروسـيا. وبذلك تعيد خلق الإمبراطورية الروسـية، وإن كان ذلك بشكل مؤسسي مختلف.

ومـع ذلك فالبلدان التي وراء خط الجبهة أكثر اهتمامًا بشـأن الولايات المتحدة منها بشـأن روسـيا. وهي تنظر إلى الأمريكيين على أنهم منافسـون اقتصاديون أكثر منهـم شـركاء، وكقوة تجرهم إلى صراعات لا يريدون المشـاركة فيهـا. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الروس متعاونون اقتصاديًا مع الدول الأوروبية المتقدمة اقتصاديًا.

كذلك ترى الدول الأوروبية البلدان التابعة لروسـيا سابقا على أنها حاجز مادي أمام موسكو، يضمن بشكل أكبر أن تعمل مع روسيا وتظل آمنة داخل منطقتها. وهي تفهـم القلـق الذي لدى الأوروبيين الشـرقيين، ولكنها تعتقـد أن الفوائد الاقتصادية

للعلاقـات، وكذلـك اعتماد الأوروبيين الشـرقيين على اقتصاد بقية أوروبا، سـوف يحافظ على توافق الروس. وقد يقلص الأوروبيون علاقتهم بالأمريكيين، ويقيمون علاقة جديدة ذات منفعة متبادلة مع الروس، وتظل لديهم فائدة الحاجز الاستراتيجي كسياسـة تأمين، وسوف يمثل هذا مخاطرة كبيرة للولايات المتحدة. ولهذا السبب، لابـد للرئيس الأمريكي من العمل لاحتواء روسـيا، مع السـماح لنقاط ضعف تلك الدولـة المتأصلة بـأن تلحق بها الضرر، ولا يمكنه الانتظار حتـى انتهاء الحرب بين أمريكا والجهاديين. بل لابد له من العمل على ذلك فورًا.

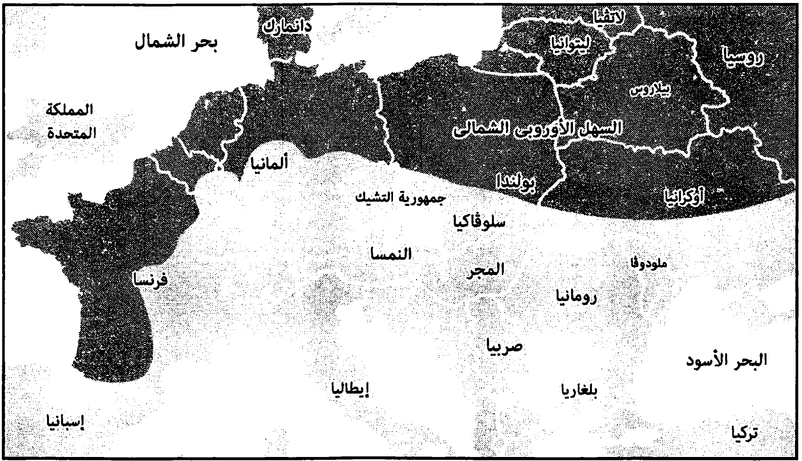
إذا واصلـت ألمانيـا وروسـيا التحـرك نحـو التحالـف، فحينئذ البلـدان الواقعة بيـن بحـر البلطيق والبحر الأسـود ـ ما كان يُسـمى بلدان ما بيـن البحرين ـ لا يمكن الاسـتغناء عنها بالنسبة للولايات المتحدة وسياسـتها. ومن بين هذه البلدان، بولندا هي الأكبر وذات الموقع الأكثر اسـتراتيجية، كما أنها البلد الذي لديه أكثر ما يمكن خسـارته، ووعي شديد باحتمال الخسـارة هذا. وعضوية الاتحاد الأوروبي بالنسبة للبولنديين شيء، لكن أن يعلقوا في وفاق روسي ألماني شيء آخر، فهم وغيرهم من الأوروبيين الشـرقيين مرعوبون من جرهم مرة أخـرى إلى مجالات النفوذ الخاصة بأحد عدويهم التاريخيين أو كليهما.

لم يكن معظم هذه البلدان مستقلًا حتى أدت الحرب العالمية الأولى إلى انهيار الإمبراطوريات النمسـاوية المجرية والروسية والعثمانية والألمانية، وبصورة عامة، كانت مقسمة وخاضعة ومستغَلة. وفي حالات مثل المجر، كان القمع معتدلًا، وفي حالات أخرى كان وحشيًا. ولكن هذه الدول كافة تتذكر الاحتلال بواسطة النازيين ومن بعدهم السوفييت، وكانت تلك احتلالات بشعة. صحيح أن النظامين الألماني والروسـي الآن مختلفان، ولكن بالنسبة للأوروبيين الشرقيين لم يكن الاحتلال منذ زمن بعيد، وشـكلت ذكـرى ما كان يعنيه أن تَعْلَق في ميدان القوة الألمانية الروسـية شخصيتهم الوطنية، وسوف تظل تشكل سلوكهم في العقد المقبل.

يصـدق هذا بشـكل كبير على بولنـدا، التي كانت في مرات عديدة مسـتوعَبة في ألمانيا وروسـيا والنمسا. وكانت التسـوية التاريخية، عندما كانت هناك تسويات يتم عملهـا، هي تقسـيم بولندا، وهـو مازال كابوس بولنـدا الذي يمضـي قدمًا. وعندما أصبحـت بولندا مسـتقلة بعد الحـرب العالمية الأولى، كان عليهـا أن تخوض حربًا لمنـع الزحف السـوفيتي. وبعد عشـرين عامًـا، غزاها الألمان والسـوفيت في وقت واحـد، بناء على معاهدة سـرية للقيام بذلـك. وفي نصف القـرن التالي من الحرب الباردة كانت الشيوعية كابوسًا مطلقًا.

عانـى البولنديـون في علاقـة مباشـرة بالأهميـة الاسـتراتيجية لموقعهم؛ حيث تتجـاور حدودهـم مع ألمانيا وروسـيا، وتشـغل السـهل الأوروبي الشـمالي الذي يمتد كطريق من سـاحل الأطلسـي الفرنسـي إلى سـان بطرسبرج. وتشـترك البلدان الأوروبيـة الأخرى في الرؤية البولنديـة، ولكنها أكثر أمنًا من الناحية الجغرافية وراء جبال الكاربات.

لـن يكون لبولندا - المكشـوفة علـى الجانبين - من اختيار، سـوى المضي تبعًا لمـا يقرره الألمـان والروس، وهو مـا يمكن أن يكـون مفجعًا للولايـات المتحدة؛ لذلك فمن مصلحة الولايات المتحدة ضمان اسـتقلال بولندا عن روسـيا وألمانيا، ليس بشكل رسمي فحسب، وإنما بخلق اقتصاد بولندي قابل للبقاء يتسم بالحيوية، وجيـش يمكـن أن يكون بمثابة نمـوذج ومحرك لبقية شـرق أوروبا. فبولنـدا عَظْمةٌ تاريخيـةٌ في حلق كل من ألمانيا وروسـيا، ومن مصلحة أمريـكا التأكد من وجودها بقـوة فيه. وبولنـدا المتحالفة مـع ألمانيا تهديد لروسـيا، والعكـس صحيح كذلك. ولابـد أن تظـل بولندا تهديدًا لكليهمـا؛ لأنه لا يمكن أن تدع الولايـات المتحدة أيا منهما يشعر بقدر كبير من الأمان.



(خريطة) السهل الأوروبي الشمالي

على مدى السنوات العشر المقبلة، سوف تؤدي العلاقة الأمريكية مع بولندا وظيفتين؛ فهي يمكن أن تمنع الوفاق الروسي الألماني أو تحد منه، غير أنه إذا لم يحدث ذلك، فسوف تخلق ثقلًا موازنًا. وتحتاج الولايات المتحدة بإلحاح إلى بولندا؛ لأنه ليس هناك بديل استراتيجي، لموازنة التحالف بين روسيا وألمانيا. ومن وجهة نظر بولندا، فإنها يمكن أن تحمي صداقتها مع الأمريكيين من جيرانها، غير أن هناك مشكلة خاصة في هذه النقطة؛ فقد اكتوت العقلية الوطنية البولندية بنار عدم مجيء بريطانيا وفرنسا للدفاع عن بولندا ضد ألمانيا في بداية الحرب العالمية الثانية، رغم الضمانات، وحساسية بولندا المفرطة للخيانة سوف تجعلها تفضل التوافق مع القوى المعادية على التحالف مع شريك، لا يمكن الاعتماد عليه. ولهذا السبب، لابد للرئيس أن يتجنب الظهور مترددًا في مقاربته، وهذا ويعني اتخاذ قرار استراتيجي غير محمي بشكل ما ـ وهذا موقف غير مريح باستمرار؛ لأن الرؤساء الصالحين يهتمون بجعل خياراتهم مفتوحة. لكن الإصرار على مساحة أكبر من اللازم للمناورة يمكن أن يقضي على الخيار البولندي في الحال.

عندما شرعت إدارة جورج و. بوش في خلق نظام دفاع ضد الصواريخ الباليستية لشرق أوروبا، تحوطت الولايات المتحدة؛ فقد قررت بناء نظام يتصدى لأعداد صغيرة من الصواريخ التي تطلقها البلدان المارقة، وبشكل خاص إيران. واعتزمت وضع نظام رادار في جمهورية التشيك، ووضعت خططًا لنصب الصواريخ في بولندا. وكان ذلك إضافة إلى إرسال أسلحة متطورة مثل الطائرة المقاتلة F-16 وصواريخ باتريوت Patriot إلى البولنديين. وكان يمكن وضع النظام في أي مكان، ولكنه وُضِع في بولندا لتوضيح أن بولندا مهمة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، ولتعميق التعاون الأمريكي البولندي خارج سياق الناتو، وفهم الروس ذلك وجربوا كل ما يمكنهم لمنعه.

عارض الروس نصب الصواريخ في بولندا، حتى وإن كان النظام سيدافع فقط عن بضع صواريخ، وكانت لدى الروس أعداد هائلة. والواقع أن القضية بالنسبة للروس لم تكن قط الدفاع الصاروخي، بل كانت حقيقة إقامة الولايات المتحدة لأنظمة استراتيجية على الأرض البولندية. وكان لا بد من الدفاع عن نظام استراتيجي، وفهم الروس أن نظام الدفاع ضد الصواريخ الباليستية مجرد بداية التزام أمريكي كبير تجاه بولندا.

عندما جاءت حكومة أوباما، أراد قادتها «إعادة ضبط» علاقاتهم مع الروس. وأوضح الروس أنهم بينما لا يرغبون في العودة إلى عداءات الحرب الباردة، فمن الممكن أن تمضي الأمور قدمًا فقط، إذا سُحب نظام الدفاع ضد الصواريخ الباليستية من بولندا. وفي ذلك الحين، كان البولنديون ينظرون إلى النظام على أنه رمز لالتزام أمريكا تجاههم، رغم أن نظام الدفاع ضد الصواريخ الباليستية لم يكن يحمي بولندا في واقع الأمر من أي شيء، بل ربما يجعلها هدفًا. وذلك، كان البولنديون، الذين لديهم حساسية من الخيانة، يرغبون بشدة في العلاقة مع واشنطن. وعندما قرر أوباما

نقل نظام الدفاع ضد الصواريخ الباليستية من بولندا إلى سفن قبالة الساحل، أصيب البولنديون بالذعر، اعتقادًا منهم بأن الولايات المتحدة في سبيلها لأن تعقد صفقة مع الروس، ولم تغير الولايات المتحدة مواقفها بشأن بولندا بحال من الأحوال، ولكن البولنديين كانوا مقتنعين بأنها غيرتها.

إذا كانت بولندا تعتقد أنها ورقة مساومة، فسوف تصبح ورقة غير موثوق بها، وبذلك فإنه خلال العقد المقبل قد تفلت الولايات المتحدة بخيانة بولندا مرة واحدة فحسب، وهذه الخطوة يمكن التفكير فيها فقط، إذا كانت ستوفر ميزة كاسحة. ومن الصعب رؤية ما يمكن أن تكونه تلك الميزة في ظل كون الإبقاء على إسفين بين ألمانيا وروسيا أمرًا في غاية الأهمية للولايات المتحدة.

حالة دول البلطيق أمر مختلف؛ فهي تمثل قدرة دفاعية رائعة بالنسبة للولايات المتحدة، لكونها مشهرة كحربة في وجه سان بطرسبرج، ثاني كبرى المدن الروسية، وحيث تبعد حدود لتوانيا الشرقية حوالي مائة ميل فقط من منسك عاصمة روسيا البيضاء.

رغم ذلك، ليس لدى الولايات المتحدة القوة أو الرغبة في غزو روسيا. وبما أن الموقف الأمريكي عدواني من الناحية الاستراتيجية ودفاعي من الناحية التكتيكية، تصبح دول البلطيق التزامًا؛ فهي بطولها البالغ حوالي ثلاثمائة ميل، ولا يزيد عرضها في أي مكان عن مائتي ميل، من المستحيل الدفاع عنها. ومع ذلك فهي يمكن أن تعوق حركة الأسطول الروسي في سان بطرسبرج. وبذلك تظل دول البلطيق ميزة، ولكنها ميزة يمكن أن يكون الحفاظ عليها باهظ التكلفة. ولذلك يجب على الرئيس الأمريكي أن يبدو ملتزمًا تمامًا تجاه دول البلطيق بردع الروس، بينما ينزع أقصى تنازلات من الروس بالنسبة لاتفاقية أمريكية للانسحاب من المنطقة. وفي ظل توتر بولندا، ينبغي تأخير هذه المناورة أطول وقت ممكن. ومما يؤسف له أن الروس

سيكونون واعين بهذه الحقيقة، ومن المحتمل أن يمارس الروس ضغطًا على دول البلطيق - عاجلًا وليس آجلًا - مما يجعل هذا نقطة احتجاج واضحة ومبكرة.

مهما حدث لألمانيا، فمن المهم جدًّا للولايات المتحدة أن تحافظ على علاقة ثنائية قوية مع الدنمارك، التي تمنع مياهها الطلعات من بحر البلطيق. وكذلك مع النرويج، التي توفر رأس الشمال فيها تسهيلات لمنع تحرك الأسطول الروسي في مورامانسك، قيمة لدى الولايات المتحدة، مثلها مثل آيسلندا، باعتبارها منصة رائعة، يتم منها البحث عن الغواصات الروسية. وليس أي منهما عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وآيسلندا مستاءة من ألمانيا بسبب الإجراءات الاقتصادية؛ التي اتُّخِذت أثناء الأزمة المالية في عام 2008، وبذلك يمكن ضمهما بتكلفة منخفضة نسبيًّا.

سوف تكون بقية الحدود مع روسيا جبال الكربات التي تقع وراءها سلوفاكيا والمجر ورومانيا، وهناك ضرورة استراتيجية لمحافظة الولايات المتحدة على علاقات ودية مع هذه البلدان الثلاثة، ومساعدتها في تطوير قدرتها العسكرية. لكن في ظل العقبة التي تمثلها جبال الكربات أمام الغازي، تكون القدرة العسكرية المطلوبة أقل ما يمكن. ولأن هذه البلدان معرضة للخطر على نحو أقل من بولندا، وبالتالي لديها حرية مناورة أكبر؛ فسوف تكون هناك درجة أكبر من التعقد السياسي. لكن مادام الروس لا يتجاوزون جبال الكربات، ولا يهبط الألمان بهذه البلدان إلى التبعية الاقتصادية التامة، فسيمكن للولايات المتحدة إدارة الوضع باستراتيجية بسيطة، وهي تقوية تلك الاقتصادات والجيوش، وجعل بقاءها موالية لأمريكا أمرًا مفيدًا، والانتظار - ولا تفعلوا ما يستفز الروس في منطقة نفوذهم - ولا تفعلوا ما يخرب العلاقات الاقتصادية مع بقية أوروبا، ولا تفعلوا ما يثير قلق بقية الأوروبيين؛ لأن الولايات المتحدة سوف تجرهم إلى الحرب.

في القوقاز، الولايات المتحدة متحالفة الآن مع جورجيا، وهي بلد مازال خاضعًا للضغوط الروسية، لا يمكن التنبؤ بسياسته الداخلية على المدى الطويل، على أقل

تقدير. وخط البُلْدَان التالي، وهو أرمينيا وأذربيجان، إشكالي كذلك، فالأولى حليف روسي والثانية أقرب إلى تركيا. وبسبب العداء التاريخي لتركيا، فإن ألمانيا أقرب إلى روسيا باستمرار، وتحاول آذربيجان الموازنة بين تركيا وإيران وروسيا.

أن تعلن الولايات المتحدة عن موقف ما في بولندا، ذلك البلد الذي يضم 40 مليون نسمة، أمرٌ، وأن تحافظ على التزامها تجاه جورجيا - وهو بلد يضم 4 ملايين نسمة فحسب وأقل تطورا بكثير من بولندا - أمرٌ أصعب بكثير. والهزيمة في جورجيا في صورة حكومة موالية لروسيا تطلب من المستشارين الروس والقوات الروسية الرحيل، لن تقضي على مكانة أمريكا في القوقاز فحسب، بل ستخلق كذلك أزمة ثقة في بولندا.

الوضع في القوقاز يمكن أن تعالجه تركيا فحسب. فبينما انتقلت حدود روسيا شمالًا؛ الأمر الذي كشف الدول التاريخية الثلاث، فقد ظلت حدود تركيا ثابتة. وبالنسبة للولايات المتحدة، لا يهم ترتيب روسيا مادام في مكان ما في القوقاز. والنتيجة المفجعة الوحيدة ستكون هي احتلال روسيا لتركيا، وهو أمر لا يمكن تصوره، أو التحالف الروسي التركي، وهو خطر أكثر واقعية.

تركيا وروسيا خصمان تاريخيان، وإمبراطوريتان على البحر الأسود، وتتنافس كلتاهما في البلقان والقوقاز. والأمر الأكثر أهمية، هو أن الروس ينظرون إلى مضيق البوسفور على أنه بوابتهم المغلقة المؤدية إلى البحر المتوسط. وربما تتعاون تركيا كذلك مع الروس في العقد المقبل، وبشكل خاص في ظل الاعتماد على النفط الروسي، ولكن فكرة أنها سوف تنقل حدودها في القوقاز جنوبًا أو تتخلى عن البوسفور بأي شكل كان أمر غير وارد. فتركيا بوجودها فحسب تخدم المصالح الأمريكية فيما يتعلق بروسيا. وبما أن الولايات المتحدة ليس لها مصلحة في التفاصيل الدقيقة الخاصة بمكان احتواء روسيا في القوقاز، ومادام قد تم احتواؤها، فإنه يترتب على ذلك ألا تكون هناك أهمية كبيرة للالتزام الأمريكي الواسع تجاه

جورجيا؛ فجورجيا عبء على الولايات المتحدة، ولا تحقق فائدة كبيرة لها. ولذلك ينبغي إنهاء الاستراتيجية الأمريكية في جورجيا، فهي من بقايا الفترة التي كان الأمريكيون يعتقدون فيها أن تلك المواقع خالية من المخاطر والتكاليف. وفي وقت تتزايد فيه المخاطر والتكاليف، يجب على الولايات المتحدة إدارة انكشافها على نحو أكثر حرصًا، مع الاعتراف بأن جورجيا التزام أكثر منها ميزة.

في العقد المقبل، ستكون هناك فرصة لأن تُخْرِج الولايات المتحدة نفسها من جورجيا والقوقاز، دون إحداث ضرر نفسي لتحالفها الجديد. ولكن من الأرجح أن يخلق التخلي عن جورجيا شكًّا نفسيًّا في بولندا وفي منطقة ما بين البحرين، وربما يجعل تلك البلدان تعيد النظر - بسرعة كبيرة - في موقفها، وسوف يزيد الانتظار حتى حدوث مواجهة بين بولندا وروسيا، على أساس حجم الضغط فحسب. ولهذا السبب، فإن إعادة التفكير في جورجيا بأسرع ما يمكن له أربع مزايا، أولًا: يمنح الولايات المتحدة الوقت لإعادة الاستقرار إلى نفسية بلدان ما بين البحرين. وثانيًا: يوضح أن الولايات المتحدة تتخذ هذه الخطوة لأسباب خاصة بها، وليس بسبب الضغط الروسي، وثالثًا: يوضح للأتراك أنه يمكن للولايات المتحدة تغيير المواقف؛ مما يجعل تركيا التي تتمتع بقدر كبير من الثقة حذرة من الولايات المتحدة، والحذر مفيد أحيانًا، ورابعًا: يمكن أن تطالب الولايات المتحدة بامتيازات روسية في وسط آسيا مقابل التراجع في القوقاز.

مادامت الولايات المتحدة مستمرة في القتال في أفغانستان، فإنها تحتاج إلى قدرة غير مقيدة على الوصول إلى البلدان القريبة، التي تعتمد عليها في الدعم اللوجيستي، وتحتاج شركات النفط الأمريكية كذلك الوصول إلى مستودعات النفط والغاز في وسط آسيا. وعلى المدى الطويل، سوف ترحل الولايات المتحدة عن أفغانستان، وعلى المدى الطويل لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون قوة مهيمنة في المنطقة؛ فالأمر ببساطة هو أن الجغرافيا تمنع الهيمنة الأمريكية، والروس يعرفون ذلك.

قدمت الولايات المتحدة وعودًا لجورجيا لن تفي بها الآن. ولكننا حين ننظر إلى الصورة الأوسع، تزيد هذه الخيانة قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزامات أخرى؛ فجورجيا ذات أهمية قليلة للولايات المتحدة، ولكنها ذات أهمية هائلة للروس، حيث تضمن أمن حدودهم الجنوبية. وسوف يكون الروس مستعدين لدفع ثمن ضخم مقابل جورجيا، وينبغي أن يكون للاستعداد الأمريكي للخروج طواعية وثمن كبير قريبًا.

لن يكون هذا الثمن هو تزويد إيران بالأسلحة والانضمام إلى نظام عقوبات فعال، إذا فشل التودد الأمريكي لإيران. وفي حال نجاحه، يمكن أن تطالب الولايات المتحدة بأن توقف روسيا إرسال شحنات الأسلحة إلى المنطقة، وبشكل خاص إلى سوريا. وإذا تم ذلك في وقت واحد مع التودد إلى إيران، فسوف تجعل اتفاقية ما التودد أكثر أهمية؛ ذلك أنه سيعطي الولايات المتحدة قدرًا أكبر من المصداقية والخيارات الموسعة، وقد يُكسِب وقتًا في بولندا كذلك لمراكمة المزايا الأمريكية هناك.

باعتبار جورجيا موطئ قدم أمريكي في القوقاز، فهي أقل قدرة على البقاء من آذربيجان، التي لا تقع على حدود روسيا وإيران، وتحتفظ بعلاقات وثيقة مع تركيا فحسب، بل إنها كذلك مصدر مهم للنفط. وبينما أرمينيا حليف روسي، وجورجيا تفتقر إلى الأساس الاقتصادي القوي، فإن لأذربيجان موارد اقتصادية، ويمكنها أن تكون منصة لانطلاق العمليات الأمريكية، وبذلك ستكون هناك حاجة في العقد المقبل لوجود استراتيجية للانسحاب واستراتيجة للتحالف، وكلتاهما ستفلح؛ أما الاستراتيجية الحالية فلن تفلح.

إذا أقنعت الولايات المتحدة روسيا بأن انسحابها من جورجيا انتقائي، وعلى مراحل وفوق ذلك يمكن الرجوع فيه، فسيمكنها انتزاع امتيازات لها معنى حقيقي، وهي تبرر وضعها الاستراتيجي. وإلى حد ما، هذه خدعة، ولكن الرئيس الجيد لابد أن يكون قادرًا على الخداع، وكذلك على تبرير الخيانة.

كيفية إدارة روسيا

لا تهدد روسيا وضع أمريكا العالمي، ولكن مجرد احتمال تعاونها مع أوروبا وبشكل خاص ألمانيا يفتح الطريق أمام أكبر تهديد في العقد، وهو التهديد طويل المدى، الذي لابد من القضاء عليه في مهده. ولا تتوقع الولايات المتحدة من ألمانيا القيام بالدور الذي قامت به في الحرب الباردة، كمنطقة حدودية في مواجهة الإمبراطورية السوفيتية. وفي العقد المقبل، لابد أن تعمل الولايات المتحدة على جعل بولندا على ما كانت عليه ألمانيا في الخمسينيات، رغم أن التهديد الروسي لن يكون بالأهمية نفسها أو القوة نفسها أو اللون الواحد نفسه، الذي كان عليه حينذاك. وفي الوقت نفسه الذي تستمر فيه المواجهة، سوف تدخل الولايات المتحدة وروسيا في تعاون اقتصادي وسياسي في أماكن أخرى، وليست هذه هي الحرب الباردة التي شهدها والدك، فقد يتعاون البلدان إلى حد كبير في وسط آسيا أو حتى في القوقاز، بينما تواجه إحداهما الأخرى في بولندا وجبال الكربات.

على المدى البعيد، يعاني الروس من مشكلة، ولا يمكنهم الاحتفاظ بدور كبير في الشئون الدولية. ويملأ اعتمادهم على السلع خزائنهم، ولكنه لا يبني اقتصادهم. وعدد سكانهم في انخفاض شديد، وبنيتهم الاقتصادية لا تتغير. ولكن في الجيوبوليتيكا ليس العقد مدى طويلًا، وانهيار الاتحاد السوفيتي فقط استغرق عقدًا من الزمان ليتم. وبالنسبة لهذا العقد، سوف يظل تهديد روسيا وأوروبا قائمًا، وسوف يشغل تفكير الرئيس، وهو يحاول استعادة توازن الاستراتيجية العالمية الأمريكية.

الفصل التاسع

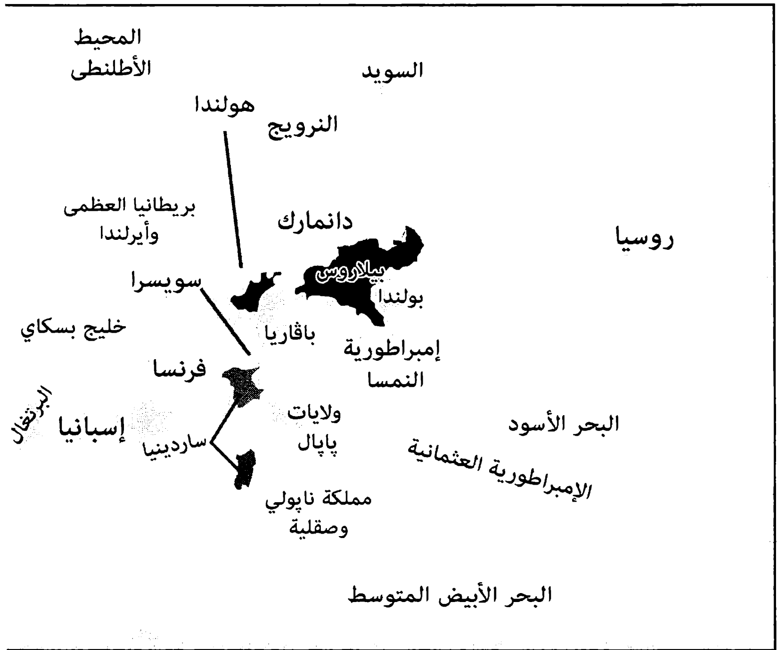
عودة أوروبا إلى التاريخ

أوروبـا المعاصرة بحـثٌ عن الخروج من الجحيم، فقـد كان النصف الأول من القرن العشـرين مجزرة، من ڤيردن Verdun إلى أوشـويتز Auschwitz (*)، وعاشـوا النصف الثاني من القرن تحت تهديد الحرب النووية الأمريكية السوفيتية المحتملة، التـي تُخـاض علـى أرض أوروبا. وبعـد أن أجهدها الدم و الفوضـى، بدأت أوروبا تخيل العالم الذي كل الصراعات فيه اقتصادية ويديرها البيروقراطيون في بروكسل. بـل إنهم بـدأوا الحديث عـن «نهايـة التاريخ»؛ بمعنـى أن كل الصراعـات الهيجلية الخاصة بالأيديولوجيا تم حلها. وبالنسـبة للعشرين عاما التي أعقبت انهيار الاتحاد السـوفيتي، فقد بدا لهم أنهم وجدوا المدينة الفاضلة الخاصة بهم، ولكن المسـتقبل الآن أقل ضمانًا. وعند التطلع قُدُمًا إلى السـنوات العشـر المقبلة، لا أرى عودة إلى الخنـادق ومعسـكرات الاعتقـال، لكني أرى التوتـرات الجيوبوليتيكيـة على القارة تتزايد، ومعها جذور صراع أشد خطورة.

هناك مشكلتان تصنعان المأزق الأوروبي في العقد المقبل، الأولى: هي تحديد نوع العلاقة التي ستكون لأوروبا مع روسيا الناهضة، والثانية هي تحديد الدور الذي سـتقوم بـه ألمانيا، ذلك الاقتصـاد الأكثر ديناميكية في أوروبا. وسـوف تظل مفارقة

(*)ڤيردن مدينة شمال شرقي فرنسا، شهدت معركة في الحرب العالمية الأولى، صدت فيها القوات الفرنسية هجومًا ألمانيًا ضخمًا وفاق عدد الخسائر 700 ألف قتيل. أما أوشويتز فهي مدينة جنوب غربي بولندا، كانت موقع أحد معسكرات الاعتقال التي احتجز فيها النازيون اليهود إبان الحرب العالمية الثانية (المترجم).

وسيا ـ الاقتصاد الضعيف والقوة العسكرية الكبيرة ـ قائمة، وكذلك ديناميكي
لمانيا. ولابد أن تحدد بقية دول أوروبا علاقتها مع هاتين القوتين كشرط لتحدي
علاقتها مع بعضها البعض، وسوف يؤدي توتر هذه العملية إلى ظهور نوع مختلف
جدًا من أوروبا في العقد المقبل، وسوف يمثل تحديًا كبيرًا للولايات المتحدة
لفهم ما يجب عمله فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة، علينا أولًا التفكير في
لتاريخ، الذي أوصلنا إلى هذه الفترة الحاسمة.



أوروبا في عام 1815 م

كانت أوروبا مكانًا دمويًا باستمرار، فبعد عام 1492، عندما أذكت الاكتشافات
لجديدة نار المنافسة على الإمبراطوريات البعيدة، شهدت القارة صراعًا من أجل
لسيطرة على العالم شمل إسبانيا والبرتغال وفرنسا وهولندا وبريطانيا، وهي تلك
لبلدان الواقعة على المحيط الأطلسي أو بحر الشمال. وبقيت النمسا والمجر

وروسيا خارج السباق على الإمبراطوريات الاستعمارية، بينما ظلت ألمانيا وإيطاليا تجمعات من الإمارات الإقطاعية المتشظية والضعيفة.

خلال القرنين التاليين، كانت أوروبا تضم أربعة أقاليم: أوروبا الأطلسية، وإسكندنافيا، وجنوب شرق أوروبا وروسيا، مع وجود حاجز في الوسط،يمتد من الدنمارك إلى صقلية. وكان هذا الحاجز إقليمًا ممزقًا إلى ممالك ودوقيات صغيرة، غير قادرة على الدفاع عن نفسها، ولكنها كانت توفر دون قصد درجة من الاستقرار لأوروبا.

بعد ذلك، أعاد نابليون تحديد أوروبا. فعندما انطلق شرقًا إلى ألمانيا وجنوبًا إلى إيطاليا، حطم التوازن المعقد الذي كان قائمًا في هاتين الدولتين الناشئتين. والأسوأ، من وجهة نظره، أنه استحث بروسيا بتحفيزها على أن تصبح قوة أوروبية كبرى؛ فقد كان البروسيون - أكثر من أي قوم آخرين - هم من خططوا لهزيمة نابليون في معركة واترلو. وبعد نصف قرن، بعد حرب قصيرة وناجحة مع فرنسا في عام 1871، وحدت بروسيا بقية ألمانيا في دولة متماسكة، واكتمل توحيد إيطاليا بصورة عامة في الوقت نفسه تقريبًا.

فجأة كان هناك واقع جيوبوليتيكي جديد من بحر الشمال إلى البحر المتوسط. وكانت ألمانيا على وجه الخصوص مثيرة للمتاعب، بسبب القدرة الإنتاجية الضخمة والنمو السريع؛ وكذلك لأن جغرافيتها جعلتها غير آمنة بشكل كبير. ووضع التاريخ ألمانيا في شمال السهل الأوروبي الشمالي، وهو منطقة بها أنهار قليلة لتكون بمثابة دفاعات، ولكن بعض الأجزاء الأكثر إنتاجية من هذه الدولة القومية الجديدة كان على الضفة الأخرى من نهر الراين، حيث كانت غير محمية بالمرة. وفي الغرب كانت فرنسا، وفي الشرق روسيا، وكلتاهما تمتعت بالقرون التي كانت فيها ألمانيا متشظية وضعيفة، لكن الآن هناك ألمانيا جديدة مخيفة، هي من الناحية الاقتصادية البلد الأكثر ديناميكية في أوروبا، ولديها جيش قوي وإحساس قوي بعدم الأمان.

في المقابل، كانت ألمانيا ترعبها مخاوف جيرانها؛ فقد كان قادة ألمانيا يعلمون أن دولتهم لا يمكن أن تبقى إذا هاجمتها فرنسا وروسيا في وقت واحد. كما كانوا يعتقدون أن هذا الهجوم سيقع في وقت ما؛ لأنهم كانوا يدركون كم هم مخيفون لجيرانهم. وما كانت ألمانيا لتسمح لفرنسا وروسيا ببدء الحرب في الزمان والمكان اللذين تختارانهما، وبذلك وضعت ألمانيا - بدافع من خوفها - استراتيجية استباق مقرونة بتحالفات.

كانت أوروبا في القرن العشرين تحددها تلك ا'مخاوف، التي كانت معقولة ولا يمكن تجنبها لكون الجغرافيا هي ما تفرضها. و ىن غير المستغرب أن بعض الجغرافيا قائم الآن. وقد حاول الأوروبيون إلغاء نتائج الجغرافيا بالقضاء على النزعة القومية، ولكن كما بدأنا نرى، فإنه ليس من السهل كبت النزعة القومية، ولابد للجغرافيا من الحصول على ما تستحقه. ومازالت هذه القضايا تفرض نفسها في حالة ألمانيا، التي هي مرة أخرى، كما كان الحال في القرن الخامس عشر، المحرك الاقتصادي لأوروبا، وتشعر بشدة بعدم الأمان وتحيط بها دول ذات مصالح، يُحتمَل أن تكون مختلفة. والسؤال المطروح هو ما إذا كان المنطق الجيوبوليتيكي الذي أدى إلى حروب الماضي سوف تكون له النتائج نفسها أم لا، أو إذا كان يمكن أن تجتاز أوروبا، في السنوات المقبلة، اختبار مجاملة الدول بعضها لبعض، والذي غالبا ما فشلت فيه من قبل أم لا.

شُنت الحربان العالميتان بناء على سيناريو واحد، فقد اجتاحت ألمانيا التي لا تشعر بالأمان، بسبب موقعها الجغرافي، فرنسا في هجوم خاطف. وكان الهدف في الحالتين هو هزيمة فرنسا بسرعة، ثم التعامل مع روسيا. وفي عام 1914، فشل الألمان في هزيمة فرنسا بسرعة، وحفر الجنود الخنادق، وأصبح الصراع حربًا موسعة؛ إذ وجد الألمان أنفسهم يحاربون فرنسا وبريطانيا وروسيا في وقت واحد في الشرق والغرب. وفي الوقت ذاته، الذي بدا فيه أن الثورة البلشفية ستنقذ ألمانيا بإخراج

روسيا من الحرب، أرسلت الولايات المتحدة جنودًا إلى أوروبا؛ حيث قامت بأول دور كبير لها على المسرح العالمي، ووقفت في وجه الطموحات الألمانية.

في عام 1940، نجحت ألمانيا في التغلب على الفرنسيين، لتكتشف فحسب أنها لم تزل عاجزة عن هزيمة الاتحاد السوفيتي. وأحد أسباب ذلك، هو الفصل الثاني من ظهور أمريكا الدرامي؛ إذ قدمت الولايات المتحدة للسوفيت المساعدة، التي جعلتهم يبقون في الحرب؛ حتى تمكن الغزو الأنجلو أمريكي لفرنسا بعد ثلاث سنوات من المساعدة في تدمير ألمانيا للمرة الثانية خلال ربع قرن.

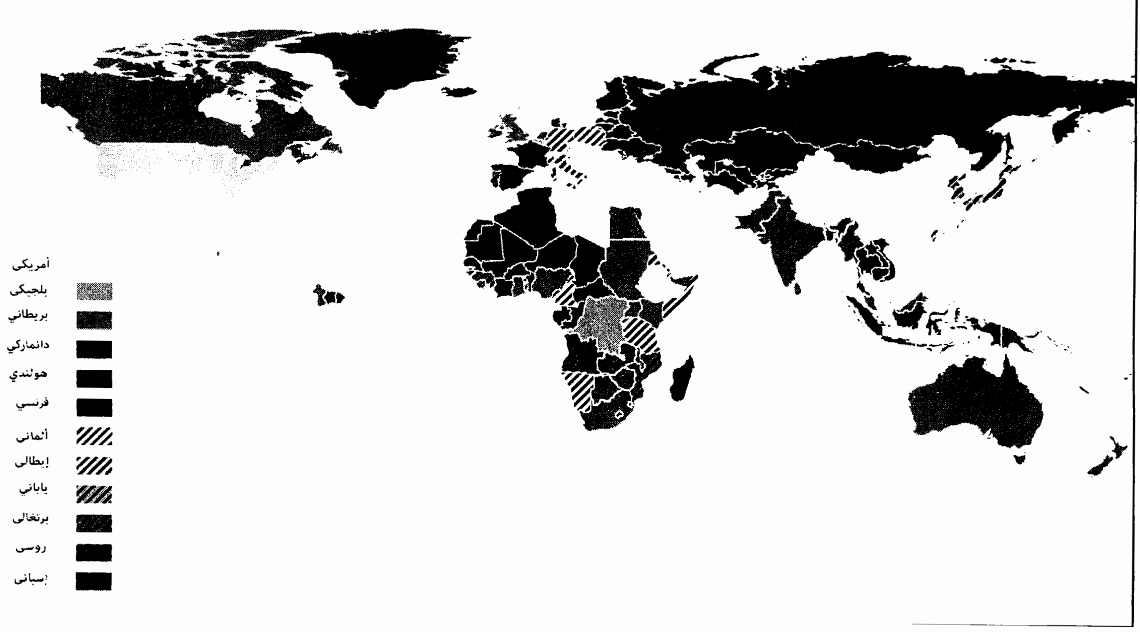
خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الثانية وقد أذلتها الهزيمة، ولكن بربريتها غير المسبوقة أذلتها أخلاقيًّا كذلك؛ إذ ارتكبت فظائع لا علاقة لها بضروريات الجيوبوليتيكا، وقُسِّمت ألمانيا واحتلها المنتصرون.

دُمرت ألمانيا من الناحية المادية، ولكن أعمالها أدت إلى تدمير شيء أهم بكثير، فطوال خمسمائة عام كانت أوروبا تسيطر على العالم. وقبل بدء موجة التدمير الذاتي التي بدأت في أغسطس من عام 1914، كانت أوروبا تسيطر - بشكل مباشر - على مساحات شاسعة من آسيا وإفريقيا، وسيطرت بشكل غير مباشر على جزء كبير من بقية المعمورة، وسيطرت بلدان صغيرة كبلجيكا وهولندا على مساحات في اتساع الكونغو أو إندونيسيا الحالية.

دمرت الحروب التي أعقبت خلق ألمانيا هذه الإمبراطوريات. وبالإضافة إلى ذلك، تركت مذابح الحربين وتدمير أجيال من العمال ومبالغ غير عادية من رأس المال أوروبا منهكة؛ إذ حُلت إمبراطورياتها إلى شذرات، تحارب عليها البلدان الوحيدان، اللذان خرجا من الصراع بالقوة والرغبة في التنافس من أجل ما تبقى، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، فقد سعيا في المقام الأول وراء شذرات الإمبراطورية كنظام للتحالفات والعلاقات التجارية، وليس كهيمنة إمبراطورية رسمية.

انتقلـت أوروبـا من كونها مركـزًا لإمبراطورية عالمية إلى كونهـا أرض المعركة المحتملة للحرب العالمية الثالية. ففي قلب الحرب الباردة، كان هناك خوف من أن يستولي السـوفيت، الذين ساروا إلى وسط ألمانيا، على بقية القارة. وبالنسبة لغرب أوروبـا، كان الخطـر واضحًا. وبالنسـبة للولايات المتحـدة، كان التهديد الأكبر هو أن القوة البشـرية والموارد السـوفيتية سـوف يتم الجمع بينها وبين النزعة الصناعية والتكنولوجيـا الأوروبيـة؛ لخلـق قـوة مـن المحتمـل أن تكـون أكبر مـن الولايات المتحـدة. وخوفًـا مـن تهديـد مصالحها، ركـزت الولايـات المتحدة علـى احتواء الاتحاد السوفيتي حول هامشه، بما في ذلك أوروبا.

تجمعت قضيتان لتعد المسرح للأحداث، التي ستقع على مدى السنوات العشر المقبلـة: الأولى، كانت مسـألة دور ألمانيا في أوروبـا، التي كانت تثير الحروب منذ توحيدهـا في القرن التاسـع عشـر. والثانية هي انكماش القـوة الأوروبية. ومع نهاية السـتينيات، لم يكن بلد غربي واحد، ماعدا الاتحاد السـوفيتي، عالميًا بحق؛ إذ تم اختـزال بقيـة الدول إلى قوى إقليمية، في منطقة تضاءلـت فيها قوتهم الجماعية إلى جانب قوة الاتحاد السـوفيتي والولايات المتحدة. وإذا كان على ألمانيا العثور على مكان جديد في أوروبا، فقد كان على أوروبا أن تجد لها مكانًا جديدًا في العالم.



الإمبراطورية والجمهورية في

كان للحربين العالميتين والتخفيض الكبير للمكانة الذي أعقبهما أثر نفسي عميق علـى أوروبـا؛ إذ دخلت ألمانيا فترة مـن كراهية الذات، وبدا بقيـة أوروبا ممزقًا بين الحنين إلى الماضي حيث مستعمراتها المفقودة، والارتياح لأن أعباء الإمبراطورية - وحتـى السـيادة الحقيقية - رُفعت عنهـا. وإلى جانب الاسـتنزاف الأوروبي كان هنـاك الضعـف الأوروبي، ولكـن بعض مظاهر وضـع القوة العظمـى بقيت؛ حيث كانـت ترمز إليها المقاعد الدائمة لبريطانيا وفرنسـا والولايـات المتحدة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، غير أنه حتى امتلاك بعض تلك الدول للأسلحة النووية لم يعنِ الكثير، فقد عَلِقَت أوروبا في ميدان القوة الذي خلقته القوتان العظميان.

كان رد ألمانيـا علـى وضعها المتضائل فـي العالم المصغر هو الـرد الأوروبي؛ حيث اعترفت ألمانيا بمشـكلتها الأساسية، باعتبارها مشكلة فاعل مستقل عالق بين قوى معادية. وكان التهديد السـوفيتي على ما هو عليه. ومع ذلك فإنه إذا اسـتطاعت ألمانيا إعادة تجديد علاقتها مع فرنسـا، ومن خلال ذلك مع بقية أوروبا، فلن تكون عالقة في الوسط بعد ذلك، وكان الحل بالنسبة لألمانيا هو أن تصبح مندمجة مع بقية أوروبا، ومع فرنسا بشكل خاص.

كان الاندماج بالنسبة لأوروبا ككل خاتمة لابد منها؛ حيث فرضه التهديد السوفيتي مـن ناحية، والضغط مـن الولايات المتحدة مـن ناحية أخرى. وكانت الاسـتراتيجية الأمريكية لمقاومة السوفيت هي تنظيم حلفائها الأوروبيين للدفاع عن أنفسهم إذا لزم الأمـر، مع ضمان أمنها بالقوات المنشـورة بالفعل فـي القارة. وكان هناك كذلك وعد بمزيد من القوات إن اندلعت الحرب، وفي النهاية وعد باسـتخدام الأسـلحة النووية إذا كانت ضرورية بشـكل مطلق. ومع ذلك سـتبقى الأسـلحة النووية تحت السـيطرة الأمريكيـة، وسـوف تنظَّـم القـوات التقليدية في شـكل قيادة مشـتركة داخـل منظمة

معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، وخلقت تلك المنظمة قوة دفاع موحدة متعددة الأطراف لأوروبا، كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة في واقع الأمر.

كانت للأمريكيين مصلحة مكتسبة في الرخاء الأوروبي، فمن خلال مشروع مارشال وغيره من الآليات، خلقت الولايات المتحدة بيئة مواتية، يتم فيها إحياء الاقتصاد الأوروبي، بينما تخلق كذلك أساسًا لقدرة عسكرية أوروبية. وكلما زادت من الرخاء المولَّد من خلال التعاون مع الولايات المتحدة، أصبحت عضوية الناتو أكثر جاذبية. وكلما كان التناقض بين ظروف المعيشة في الكتلة السوفيتية وغرب أوروبا، كان احتمال أن يولِّد هذا التناقض قلاقل أكبر في الشرق. وكانت الولايات المتحدة تؤمن أيديولوجيًا وعمليًا بحرية التجارة، ولكنها بالإضافة إلى ذلك كانت تريد أن تربي اندماجًا أكبر بين الاقتصادات الأوروبية، من أجلها هي، ولربط التحالف المحتمل أن يكون صعب المراس في بعضه.

كان الأمريكيون يرون الاتحاد الاقتصادي الأوروبي حصنًا للناتو، وكان الأوروبيون يرونه سبيلًا ليس فقط للتعافي من الحرب، بل كذلك للعثور على مكان لأنفسهم في عالم، هبط بهم إلى مكانة القوى الإقليمية على أحسن تقدير. وكان لابد من العثور على القوة، إذا كان هناك ما يمكن استعادته منها، في نوع من الاتحاد الفيدرالي، وكانت تلك هي الطريقة الوحيدة للموازنة بين أوروبا والقوتين العظميين. وكان ذلك الاتحاد الفيدرالي سيحل كذلك المشكلة الألمانية بدمج ألمانيا مع أوروبا؛ حيث يجعل الآلة الاقتصادية الألمانية غير العادية جزءًا من النظام الأوروبي. وإحدى القضايا الرئيسية في السنوات العشر المقبلة، هي ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستمر في رؤية الاندماج الأوروبي بالطريقة نفسها أم لا.

في عام 1992، أنشأت معاهدة ماستريخت Maastricht الاتحاد الأوروبي، ولكن المفهوم كان في واقع الأمر حلمًا أوروبيًا قديمًا. تعود سوابقه إلى أوائل

خمسينيات القرن العشرين والجماعة الأوروبية للصلب والفحم، وهي كيان ذو مركز اهتمام ضيق تحدث قادته عنه، حتى في ذلك الحين، على أنه أساس لاتحاد فيدرالي أوروبي.

من المصادفة، ولكنها مصادفة شديدة الأهمية، أنه بينما وُلِدت فكرة الاتحاد الأوروبي إبان الحرب العالمية، فقد خرج إلى النور ردًّا على انتهاء الحرب الباردة. وفي الغرب، تراخى الوجود الكاسح للناتو وضوابطه بشأن الدفاع والسياسة الخارجية بشكل كبير. وفي الشرق، وجد سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي دولا ذات سيادة تخرج من الظل، وتلك هي اللحظة التي استعادت فيها أوروبا السيادة، التي كانت قد فقدتها، ولكنها تكافح الآن لتحديدها.

كان متصورًا أن يخدم الاتحاد الأوروبي غرضين، الأول: هو اندماج غرب أوروبا في اتحاد فيدرالي محدود يحل مشكلة ألمانيا من خلال ربطها بفرنسا، وبالتالي يحد من تهديد الحرب. أما الثاني، فهو خلق وسيلة لإعادة دمج شرق أوروبا في الجماعة الأوروبية.. وتحول الاتحاد الأوروبي من إحدى مؤسسات الحرب الباردة، التي تخدم غرب أوروبا في سياق التوترات الشرقية الغربية إلى إحدى مؤسسات ما بعد الحرب الباردة، المقصود بها ربط أجزاء أوروبا ببعضها. وبالإضافة إلى ذلك، كان يُنظَر إليه على أنه خطوة نحو إعادة أوروبا إلى موقعها السابق كقوة عالمية ـ فإن لم يكن ذلك كدول فرادى، فكجماعة مساوية للولايات المتحدة، وفي هذا الطموح وقع الاتحاد الأوروبي في مشكلات.

مشكلة الاتحاد الأوروبي

في أواخر القرن الثامن عشر، عندما شكلت ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية، حُرِّرَت حديثا الكونفيدرالية الأمريكية الشمالية، كانت حلًا عمليًا للقضايا الاقتصادية والسياسية. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية - وهي ما باتت تُعرَف به

تلـك الكونفيدرالية - كان يُنظَر إليها على أنهـا مهمة أخلاقية تفرضها حقائق أعلى، بما في ذلك فكـرة «أن البشـر خلقوا متسـاوين، وأن خالقهم حباهم بحقوق معينة، لا يمكن نكرانها والتصرف بها». وكانت الولايات المتحدة راسخة كذلك في فكرة أنـه مع فوائد المجتمـع الليبرالي، تأتي مخاطر الالتزامات. وقـال بينيامين فرانكلين Benjamin Franklin: «هؤلاء الذين يتخلون عن الحرية الأساسـية؛ ليحصلوا على القليل من الأمان المؤقت لا يستحقون الحرية ولا الأمان.» وفي الولايات المتحدة - ومـع وجـود تلـك الآراء في جوهرها - سـارت أفكار الرفاهيـة المادية والغرض الأخلاقي جنبًا إلى جنب.

خُلِقـت الولايـات المتحـدة كذلـك باعتبارهـا اتحـادًا فيدراليًا، يضـم ما يمكن تسـميتها بالدول المسـتقلة، التي تشـترك في اللغة المشـتركة لكنها مختلفة بشـكل كبيـر في نـواحٍ أخرى. وعندما أدت تلـك الاختلافات إلى الانفصال، شـنت معظم دول الولايات المتحدة حربًا للحفاظ على الاتحاد. وكان ذلك الاستعداد للتضحية سيصبح مستحيلًا، ما لم يُنظَر إلى الولايات المتحدة على أنها مشروع أخلاقي مثلما هو عملي.

في الولايات المتحدة، أكدت الحرب الأهلية أن الحكومة الفيدرالية ذات سيادة معتبـرة فـي الشـئون الداخلية، وذات سـيادة مطلقة فـي الشـئون الخارجية. ووضع الانتصـار الفيدرالي حـدًّا لادعاءات الدول الكونفيدرالية بأن السـيادة مسـئولية كل منها على حدة.

في المقابل، مازال النموذج الكونفيدرالي في الاتحاد الأوروبي قائمًا، والسيادة مسـئولية كل دولة قومية على حدة. وحتى على مسـتوى افتراضيته الأكثر أساسـية، يضـع الاتحـاد الأوروبـي حـدودًا صارمـة علـى مطالباته بالسـلطة وحقه فـي قيادة التضحية. وهذا الاتحاد مازال غريبًا؛ لعدم كون أوروبا بكاملها جزء منها - ويشترك

بعض أعضائه في العملة، ولا يشترك آخرون - وليست هناك سياسة دفاعية موحدة، ناهيك عن عدم وجود جيش أوروبي. وعلاوة على ذلك، كان لكل دولة من الدول المشاركة فيه تاريخها وهويتها الفريدة، وعلاقتها الفردية بفكرة التضحية، والسلطة العسكرية للعمل على المستوى الدولي، وهي جزء لا يمكن الاستغناء عنه من القوة العالمية، تحتفظ بها الدول المفردة كذلك. ومازال الاتحاد الأوروبي علاقة انتقائية، خُلِقت من أجل مصلحة أعضائه، وإذا أصبح مثيرًا للمشكلات، فإنه يمكن للدول الرحيل، فليس هناك حظر على الانسحاب.

الاتحاد الأوروبي في أساسه اتحاد اقتصادي، والاقتصاد، على عكس الدفاع، وسيلة لتعظيم الرخاء. ويعني هذا التقييد أن التضحية بالأمان من أجل غرض أسمى تناقض في اللغة؛ لأن الاتحاد الأوروبي جمع بين الأمان والرفاهية كغرض أخلاقي. والأمر ببساطة هو أنه ليس هناك أساس لذلك النوع من الخطاب الملهِم، الذي يمكن أن يحث أي شخص على القتال والموت للحفاظ على مُثُل الاتحاد الأوروبي.

بينما نتطلع إلى العقد المقبل، يتداعى التوازن الدقيق الذي وُضِع لاحتواء ألمانيا؛ ليس لأن ألمانيا تريده أن يتداعى، وإنما لأن الظروف تغيرت تغيرًا كبيرًا.

بدأ الانحلال أثناء أزمة 2008 المالية. وكانت ألمانيا واحدة من القوى الاقتصادية الرئيسية منذ ستينيات القرن العشرين، عندما خرج القسم الغربي بنجاح من دمار الحرب العالمية الثانية. وأجبر انهيار الشيوعية في عام 1989 الغرب المزدهر على استيعاب الشرق الفقير، وهو عبء اقتصادي. ومع أن ذلك كان مؤلمًا، فقد استوعبت ألمانيا على مدار العقد التالي بقيتها الفقيرة، وظلت البلد الأقوى في أوروبا، راضية بترتيبات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والسياسية. وكانت ألمانيا قوته الرائدة، ولكنها مع ذلك واحدة من كثير، ولم تكن تطمع في مزيد من الهيمنة، ولم تكن بحاجة إليها.

عندما وقعت أزمة 2008 المالية عانت ألمانيا، كما عانى الآخرون، ولكن اقتصادها كان قويًّا بما يكفي لامتصاص الصدمة. وكانت الموجة الأولى من الدمار أشد ما تكون في شرق أوروبا، وهي المنطقة التي خرجت منذ فترة قريبة فحسب من الهيمنة السوفيتية، وكان النظام المصرفي هناك قد أنشأته أو استحوذت عليه بلدان غرب أوروبا، وبشكل خاص بنوك من النمسا والسويد وإيطاليا، بل وكذلك البنوك الألمانية. وفي أحد البلدان، وهو جمهورية التشيك، كان 96 بالمائة من النظام المصرفي مملوكًا لبلدان أوروبية أخرى، وبما أن الاتحاد الأوروبي قَبِل الكثير من تلك البلدان ـ جمهورية التشيك وبولندا وسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا، وكذلك دول البلطيق القومية لاتفيا وليتوانيا وإستونيا ـ فقد بدا أنه ليس هناك ما يدعو للانزعاج من ذلك. ولكن رغم كون بلدان شرق أوروبا تلك جزءا من الاتحاد الأوروبي، فقد كانت لا تزال لها عملاتها الخاصة، ولم تكن تلك العملات أضعف من اليورو فحسب، بل كانت أسعار فائدتها أعلى.

ناقشنا في فصل سابق المشكلة التي خلقها انتعاش الإسكان وقروض الرهن العقاري في شرق أوروبا المقوَّمة باليورو والفرنك السويسري، بل والين. وكانت البنوك في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى تمتلك الكثير من بنوك شرق أوروبا، التي كانت تستخدم اليورو، وكانت تحت الإشراف المالي للبنك المركزي الأوروبي والنظام المصرفي للاتحاد الأوروبي، وكانت بلدان شرق أوروبا في الوضع الغريب الخاص بعدم امتلاك أنظمتها المصرفية المحلية. وبدلا من أن تشرف عليها حكوماتها، كانت بنوكها تخضع للإشراف الأجنبي وإشراف الاتحاد الأوروبي. والدولة التي لا تسيطر على نظامها المالي، تكون قد قطعت شوطًا طويلًا نحو فقدان سيادتها، ويشير هذا إلى مشكلة الاتحاد الأوروبي المستقبلية. واحتفظ الأعضاء الأقوى، كألمانيا، بسيادتها وعزتها أثناء الأزمة المالية، بينما شهدت الدول الأضعف تدني سيادتها، وسوف يتعين معالجة هذا الاختلال في العقد المقبل.

بمـا أن الاتحـاد الأوروبـي كان كيانًـا اقتصاديًـا واحـدًا، وبمـا أن بلـدان أوروبا الشـرقية كانت لديها موارد قليلة وسـيطرة محدودة على بنوكهـا، كان التوقع هو أن تنقـذ دول الاتحـاد الأصـح البنوك الشـرقية. ولم يكن ذلـك هو التوقع في الشـرق فحسب، بل كذلك في البلدان الأوروبية التي كانت تستثمر هناك. وكان لدى ألمانيا أقوى اقتصاد ونظام مصرفي، ولذلك كان متوقعًا أن تأخذ بزمام المبادرة.

أبـت ألمانيـا أن تفعـل ذلك، فهـي لم تكن ترغـب في تولـي المسـئولية المالية الخاصـة بإنقاذ شـرق أوروبـا؛ إذ كان ذلك ينطوي على مبالغ كبيـرة جدًّا من المال، ولـم تكـن ألمانيا تريد تحمـل العبء. وبدلا من ذلك، شـجع الألمان بلدان شـرق أوروبا على الذهاب إلى صندوق النقد الدولي من أجل الإنقاذ، وكان ذلك سـيقلل العـبء الألمانـي والأوروبـي، ويخفـف مسـئولياتهما بإسـهامات مـن الأمريكيين وفاعلي الخير الآخر في صندوق النقد الدولي.

أكـد هذا الأثر الجانبي لأزمة 2008 مـدى بُعد أوروبا عن كونها بلدًا واحدًا، كما أنه لفت الانتباه إلى حقيقة أن ألمانيا هي متخذ القرار الرئيسي في أوروبا. وإذا كانت ألمانيا تريد إنقاذًا، فسوف يكون لدى أوروبا إنقاذ.

لكـن التداعيـات الاقتصادية لـم تنته عند هذا الحـد؛ إذ أصاب الركـود أوروبا، وهبطـت متحصـلات الضرائب، وزاد الاقتـراض من أجل الخدمـات الاجتماعية. وعلقت بعض البلدان في ضائقة مالية ضخمة، وضاعف الضغط السياسـي المحلي مشـكلاتها. وبالنسـبة لهؤلاء الذين كانوا يسـتخدمون اليورو، لم يكـن هناك وجود للأدوات الأساسية لإدارة مشكلة كهذه؛ فعلى سبيل المثال، يؤدي تدني سعر العملة إلى جعل الواردات أغلى سعرًا والصادرات أرخص سعرًا وأكثر قدرة على المنافسة. ويؤثر ذلك على الجانب الاستهلاكي، ولكنه يساعد على خلق فرص العمل وزيادة عائـدات الضرائـب. وضبط قيمة عملتك هـو الآلية الجوهريـة لإدارة الركود، لكن بلدانًا كاليونان لا تسيطر على عملتها؛ بل إنها لم تكن لها عملتها الخاصة بها. وحوَّل

عـدم تماثل القوى الاتحاد الأوروبي إلى أرض معركة؛ فلم تكن ألمانيا تريد تحمل المسئولية عن إنقاذ البلدان الأضعف، ولكن البلدان الأضعف لم تكن لها سيطرة تامة على اقتصادياتها، ولذلك لم يمكنها التحكم في مصيرها. والسـؤال المطروح، هـو: هل يمكـن للاتحاد الأوروبي - خاصةً في ضوء التاريـخ الأوروبي - الصمود أمام هذه القوة المركزية أم لا؟ وتكمن الإجابة إلى حد ما فيما تختار ألمانيا عمله.

يخـدم اليـورو مجموعة من البلدان فـي مراحل مختلفة مـن التنمية، وفي أجزاء مختلفـة مـن دائرة الأعمال، والعملة التي تسـاعد بلدًا ما لا تسـاعد آخر بالضرورة. ومـن الواضح أن قلق البنـك المركزي الأوروبي على حالـة الاقتصاد الألماني كان أكثر من قلقه على اقتصاد دولة أصغر، وهو ما يؤثر على قرارات التقييم.

منـذ تأسيس الاتحـاد الأوروبي في عـام 1993، وهـو يتمتع بفترة غير مسـبوقة مـن الرخـاء، وغطـى ذلك الرخـاء لبعض الوقـت علـى كل القضايا، التي لـم تُحَل حـلًا كامـلًا، ومقياس أي كيان سياسـي، هو كيف يعالج الشـدائد. ومـع أزمة 2008 ظهرت كل المشكلات التي لم تُحَل، وظهرت معها النزعة القومية التي كان الاتحاد الفيدرالـي يعتـزم دفنها. وفـي بعض الأحيـان، أصبحت تلـك النزعـة القومية قوية إلـى حد كبير من الناحية السياسـية؛ إذ عارض أغلبية الألمـان تقديم العون لليونان، وفضـل أغلب اليونانيين الإفلاس على الخضوع لشـروط الاتحـاد الأوروبي، التي كانوا يرونها شـروطًا ألمانية. وهدأ الوضع بعد أن خفت المسـألة المالية، غير أنه في عام 2010 كان هناك ما يدل على وجود قلاقل، تحت سطح الهدوء الأوروبي.

لـن يختفي الاتحـاد الأوروبي، ومن المؤكد أن هذا لن يحدث خلال السـنوات العشـر المقبلة؛ فقد تأسـس باعتباره منطقة تجارة حرة، وسـوف يظل كذلك. ولكنه لـن يتطـور إلى دولة متعددة الجنسـيات، يمكـن أن تكون لاعبًا كبيرًا على المسـرح العالمي. وليس هناك اهتمام مشـترك كاف بين الدول بالمشـاركة في قوة عسـكرية، ودون القـوة العسـكرية، لـن يكـون لأوروبـا مـا أسـميته «القـوة العميقـة»، وعاش

الأوروبيون صراعًا بين السيادة القومية والحل الأوروبي للأزمة الاقتصادية. ويمنع التحدي الذي يمثله التمويل للوحدة الأوروبية التكامل العسكري على نحو أشد. وفي النهاية، هناك بيروقراطية أوروبية، غير أنه لا توجد دولة أوروبية.

من ناحية أخرى، ليس واضحًا بالمرة أن كثيرًا من القيود الاقتصادية للاتحاد الأوروبي الآن سوف تبقى بعد هذا العقد. وكما اكتشفت البلدان الصغيرة، تلك القيود أضرتها بشدة، فهي تُدار بنظام تسيطر عليه البلدان الكبيرة. ويرى مواطنو البلدان الكبيرة أن العمل لبناء علاقات سياسية لمساعدة بلدان أخرى يقع في مشكلات أمر يصعب تسويقه، ويعد تخفيض سعر العملة طريقة أسهل بكثير لجعل الصادرات أرخص والواردات أغلى، وبالتالي تحسُّن الاقتصاد. ولكن مرة أخرى لم تأخذ ألمانيا – على سبيل المثال – بهذا الخيار؛ لأنه ليست لديها العملة الخاصة بها.

في السنوات المقبلة القريبة جدًّا، لا شك في أن القيود الاقتصادية الخطيرة ستبقى، وأن الضائعة الاقتصادية لن تكون غير مسبوقة أو غير قابلة للإدارة، ولكنها ستظل عاملًا فعالًا، حيث تمثل مشكلات مختلفة لدول مختلفة، ومن المؤكد أن الضغط الاقتصادي سوف يدق أسافين بين تلك الدول، ويثير أسئلة خطيرة خاصة بمنافع العملة الموحدة. وليس لديَّ شك في أن الاتحاد الأوروبي سيبقى، ولكنني سأفاجأ بشدة إذا لم يتسرب بعض أعضاء منطقة اليورو، بينما يضع آخرون محاذير على درجة تخليهم عن السيطرة لجهاز بروكسل البيروقراطي.

ظهور ألمانيا مجددًا

وُلِدت ألمانيا من الحرب مع فرنسا، وسُحقت مرتين بعد غزو فرنسا. وكان قرارها بعد الحرب هو التحالف الوثيق مع فرنسا من الناحية الاقتصادية، وأن تصبحا محور أوروبا الجديد. لكن بينما يبدو أن دافع ألمانيا العسكري قد طُرِح جانبًا، فما زالت مشكلة ديناميكية القوة قائمة. إذا وقفت ألمانيا وفرنسا معًا فستظلان مركز الجاذبية

الأوروبية، وإذا تصادمت ألمانيا وفرنسا فسوف يمزق التصادم نسيج أوروبا، تاركًا الدول المشاركة في الاتحاد الفيدرالي تنفصل وتتحالف في شكل ما جديد.

أستبعد بريطانيا من هذه المسألة لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية؛ فالقنال الإنجليزي سمح لبريطانيا بالاستمرار في التراجع، ومشاركة أوروبا على نحو انتقائي. ولكن بخلاف هذا الواقع الجغرافي، من الأرمادا الإسبانية إلى الحرب الخاطفة الألمانية، كانت بريطانيا ترى قوى القارة على أنها تهديد لبقائها واختارت الابتعاد، وكان جزء من دافعها إلى الإمبراطورية، هو رغبتها في تجنب أن تكون معتمدة بالكامل على أوروبا. فالمعتاد أن بريطانيا لم تقم سورًا في مواجهة أوروبا (رغم أنها فعلت ذلك في حالات متطرفة)، ولكنها حدَّت من المشاركة، وجعلت الجغرافيا ذلك ممكنا.

بينما لا تزال أوروبا ككل أكبر شريك تجاري لبريطانيا، فإن أكبر هدف لصادراتها بين الدول هو الولايات المتحدة. وعندما تُجر بريطانيا بعمق إلى داخل أوروبا، يكون السبب في الأغلب هو الحرب أكثر منه الاقتصاد. والاستراتيجية البريطانية باستمرار هي الحيلولة دون أوروبا الموحدة باعتبارها تهديدًا لأمنها القومي، وأحد الأسباب المهمة لذلك، هو أن فكرة أوروبا الخاضعة لهيمنة فرنسا وألمانيا لا يمكن التغاضي عنها، وترى بريطانيا أن كونها شريكًا صغيرًا في مثل هذا التحالف، ليس بالأمر الحكيم أو الضروري.

رغم هذه الأسباب كلها، فإن الاستراتيجية البريطانية الرئيسية لا تتوافق مع الالتزام المفتوح نحو أوروبا. وبدلًا من ذلك كان لابد للاستراتيجية البريطانية من التحالف مع الولايات المتحدة؛ فلم تكن لبريطانيا قط القدرة على التصدي للسوفيت بمفردها، ولا على إدارة الأحداث في أوروبا، ويسمح لها تحالفها مع الولايات المتحدة بالتأثير على القوة الإمبراطورية الكبيرة بتكلفة قليلة نسبيًا. وعلى امتداد العقد المقبل،

ستواصل بريطانيا حماية نفسها من القيام باختيار خطأ على كل الجوانب، مع الميل إلى الكتلة والثقافة الأنجلو ساكسونيتين، كما يقول الفرنسيون والألمان.

للتحالف الفرنسي الألماني مشكلاته، فهناك مجالان للتوتر الآن بين فرنسا وألمانيا، أولهما اقتصادي؛ ذلك أن ألمانيا أكثر تنظيمًا بكثير من فرنسا من الناحية المالية، وهو ما يعني أن البلدين نادرًا ما يتوافقان، عندما يتعلق الأمر بالتعاون المالي. ويدور التوتر الثاني حول سياسة الدفاع؛ إذ كان الفرنسيون - وبشكل خاص الديجوليون - ينظرون إلى أوروبا الموحدة على أنها ضد الولايات المتحدة، وكان ذلك سيتطلب التكامل الدفاعي الأوروبي، الذي كان سيعني حتمًا قوة تحت السيطرة الفرانكو ألمانية.

بطبيعة الحال، يقدِّر الألمان ما يحققه الاندماج مع فرنسا وأوروبا، غير أنه ليست لديهم الرغبة في تحمل مشكلات فرنسا الاقتصادية أو خلق قوة عسكرية أوروبية، تتسبب في معاداة الأمريكيين؛ فهم ببساطة لا يريدون الأعباء المحتملة للأولى ولا مخاطر الثانية.

المشكلة الأخرى التي تواجه الألمان هي أنه مرة أخرى - إلى حد كبير - بسبب الأزمة المالية والحرب الأمريكية في العراق، تدنت علاقتهم مع الولايات المتحدة؛ فألمانيا دولة مصدرة، والولايات المتحدة عميل غير أوروبي كبير. وخلقت إدارة أوباما حزمة حوافز لإخراج الاقتصاد الأمريكي من الركود، ولكن الألمان لم يتخذوا تلك الإجراءات. وبدلًا من ذلك، اعتمدوا على الحافز الأمريكي لتوليد الطلب على المنتجات الألمانية، وكان ذلك يعني أن تستدين الولايات المتحدة لإنعاش اقتصادها، بينما تحصل ألمانيا على معاملة خاصة (على الأقل من وجهة النظر الأمريكية). كان الألمان يريدون كذلك مشاركة الأمريكيين في إنقاذ البلدان الأوروبية، من خلال صندوق النقد الدولي. ولكن بالإضافة إلى هذه الخلافات الاقتصادية الكبيرة بين البلدين، كان هناك صدع جيوبوليتيكي حقيقي؛ فالأمريكيون

- كما رأينا - لديهم قضايا مهمة مع الروس، ولكن الألمان لم يكونوا يريدون شيئًا له علاقة بجهود الولايات المتحدة لاحتوائهم. وبخلاف كراهية الألمان لتشجيع حرب باردة أخرى، فهم يعتمدون - كما رأينا من قبل - على روسيا في جزء كبير من حاجاتهم من الطاقة، والواقع أن حاجتهم إلى الطاقة الروسية أكثر من حاجة الروس إلى المال الألماني.

سوف تتفاوت علاقات أمريكا مع روسيا وألمانيا بشكل كبير على مدى العقد المقبل، ولكننا يمكن أن نتوقع تغيرًا أساسيًا. ومهما كانت الأعمال المقصود بها خلق جو معين، فإن وجود روسيا المتنامي في شرق شبه الجزيرة الأوروبية يهدد المصالح الأمريكية. وبالمثل، فكلما ازدادات رؤية الولايات المتحدة لمصالحها العالمية - وهي تجرها إلى حروب في أماكن كأفغانستان - ازدادت رغبة ألمانيا في النأي بنفسها عن حليف الحرب الباردة. وكلما عظم المستوى الأمريكي للاهتمام بروسيا، عظمت المسافة بين الألمان والولايات المتحدة. ولن تبقى العلاقة التي دامت خمسة وستين عامًا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، دون تغيير بعد العقد المقبل.

يمكن أن تتحمل ألمانيا أعباء النأي بنفسها عن أمريكا، من ناحية لأن مشكلتها التقليدية الخاصة بالضغط عليها من الجانبين اختفت، كما أن لها علاقات وثيقة وودية مع فرنسا. ولم تعد لألمانيا حدود مع روسيا، ولكن لديها الآن بولندا كحاجز. وتحتاج ألمانيا إلى الغاز الطبيعي الموجود بوفرة لدى الروس، ويحتاج الروس إلى التكنولوجيا والخبرة، وكلتاهما متوافرة لدى ألمانيا.

بالإضافة إلى ذلك، سرعان ما سيؤثر تدني عدد السكان الكبير على مصانع ألمانيا، حيث يخلق نقص العمالة، مقرونًا بالسكان الشائخين، تركيبة لكارثة اقتصادية. وحتى مع تدني عدد سكانها، سيظل لدى روسيا فائض عمالة، يمكن أن تستفيد منه ألمانيا، باستيراد العمال الروس ونقل الإنتاج إلى روسيا. والطريقة

الوحيدة لمجابهة تدني عدد السكان تتم من خلال تشجيع الهجرة، ولكن الهجرة والهوية القومية في أوروبا على طرفي نقيض.

إذا كانت ألمانيا لا تريد جلب عمال لمصانعها؛ فهي بإمكانها نقل مصانعها إلى حيث يوجد العمال. وتعاني روسيا كذلك من تدني عدد السكان، ولكن بما أن لديها ذلك الاقتصاد الضعيف الذي يركز على السلع الأولية، فلا يزال لديها فائض من القوة العاملة، وهو ما يعني الأشخاص غير الموظفين أو العاطلين. وإذا أراد الروس الانتقال إلى ما بعد تصدير الطاقة والحبوب وخلق صناعة حديثة، فهم بحاجة إلى التكنولوجيا ورأس المال، وكلاهما لدى الألمان؛ فألمانيا تريد العمال لتشغيل مصانعها، وتريد الموارد الطبيعية لتغذية اقتصادها. والأعمال الألمانية من الأحجام كافة مشاركة بالفعل وبقوة في روسيا؛ حيث تضيف إلى الواقع الجديد لعلاقة موسكو- برلين، التي ستكون عما قريب محور أوروبا الأكثر ديناميكية، إن لم يكن أهم من العلاقات الأخرى، التي لكل من البلدين.

مع دعم فرنسا لألمانيا ـ تربطها في ذلك مصالحها ـ سوف تقترب روسيا أكثر من القلب الأوروبي؛ لتطلق بذلك ديناميكية جديدة في الاتحاد الأوروبي، والتوتر بين القلب والهامش سائد بالفعل. والقلب هو ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا، وهو قلب أوروبا الصناعي المتقدم، أما الهامش فهو أيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا واليونان وشرق أوروبا. وبما أن هذه البلدان الصغيرة مازالت في مراحل مبكرة من التطور الاقتصادي، فإنها بحاجة إلى سياسات مالية فضفاضة على نحو أكبر من جاراتها المتقدمة، وسوف تكون لديها تأرجحات اقتصادية أوسع، ولذلك ستكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار.

في الوقت نفسه حمت فرنسا نفسها من الاختيار الخطأ؛ حيث اتخذت لنفسها وضع القوة الأوروبية الشمالية والقوة المتوسطية، إلى حد التفكير في تشكيل اتحاد

متوسطي، إلى جانب الاتحاد الأوروبي. وطبقًا للتفكير الفرنسي، كان ذلك سيشمل بلدانًـا أوروبيـة وبلدانًا من شـمال إفريقيا وإسـرائيل وتركيا. وتلك فكـرة جذابة من الناحية المجردة، ولكن في الواقع، فإن الفرق في المراحل التنموية بين ليبيا وإيطاليا مـن العمق بحيث يتضـاءل إلى جانبه الفرق بين ألمانيا واليونـان. ومع ذلك، يمكننا توقـع أن تعمل فرنسـا بطريقة غير منتظمة وسـطحية فـي البحر المتوسـط، محاولةً التعويض عن كونها شريكًا أصغر لألمانيا في الشمال.

لا تشـعر ألمانيا بارتياح في الدور، الذي فُرِض عليها أثناء أزمات 2008-2010. وبينمـا يعيـد الألمان النظـر في اهتمامهـم بهامش الاتحـاد الأوروبي، تثيـر البلدان الهامشية أسئلة بشأن الفائدة الاقتصادية للاندماج مع ألمانيا، فهم مستاءون لفقدهم السـيطرة على مجالات واسـعة من اقتصاداتهم، كالقطاع المصرفـي؛ خاصةً عندما يكـون متوقعًـا منهم الوقوف بمفردهم حين وقوع أزمـة ما. ذلك أنه متوقع ممن هم علـى الهامـش الحفاظ على اقتصاداتهم، من خلال سياسـة نقديـة مصممة من أجل المركز، تزيد من الضغط على الجانبين.

بريطانيـا كذلـك غير مرتاحـة لهذا التحالـف؛ إذ اسـتطاعت المملكـة المتحدة العيـش مع محـور باريس-برلين مادامـت الولايات المتحـدة تواجهه؛ حيث كانت بريطانيـا نقطـة التوازن فـي المنتصف. ولكن ضم موسـكو يضع مزيـدًا من الضغط على البر الرئيسـي الأوروبي؛ حيث يمثل تحديًا للمصالح التجارية والاسـتراتيجية الأوروبية.

بمـرور سـنوات القـرن المقبل، سـوف تعـود ألمانيـا إلـى مكانها على السـهل الأوروبـي الشـمالي، ولكنها سـتتحالف هذه المرة مـع عدويها التاريخيين، فرنسـا وروسـيا، وسـوف تقترب بريطانيا أكثر من الولايات المتحدة، وسـوف تُترَك بلدان على الهامـش القديم؛ لتتصرف بطريقتها خلال التعقيـدات، ولكن الهامش الجديد

ـ شرق أوروبا ـ هو الذي سيكون مركز النشاط، وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي في أداء وظيفته، غير أنه سيكون من الصعب على الاتحاد الأوروبي أن يكون المبدأ المنظِّم لأوروبا، عندما تكون هناك قوى مركزية كثيرة.

الاستراتيجية الأمريكية

هناك سياسة غريبة بعض الشيء توقفت منذ انهيار الشيوعية؛ حيث لم تضع الولايات المتحدة استراتيجية تجاه أوروبا، وسوف يتغير ذلك عما قريب. فخلال التسعينيات، كانت الولايات المتحدة تفترض فحسب أن هناك تشابهًا في المصالح مع الأوروبيين، ولكن ذلك الافتراض لم يُختبَر قط أثناء الظروف الحميدة في ذلك العقد، ولم يُنظر قط إلى ظهور الاتحاد الأوروبي على أنه تحد للولايات المتحدة ، بل مجرد تطور طبيعي لا يمثل مشكلة. ومع أن الولايات المتحدة تقدمت ذات مرة بحكم العادة، فسوف يتطلب العقد المقبل إعادة تفكير وتخطيط مُرَكَّزين.

عندما أحدث الرد الأمريكي على الحادي عشر من سبتمبر أول صدع كبير مع الكتلة الفرنسية الألمانية، كشف كذلك عن انقسام خطير داخل أوروبا؛ إذ كانت الولايات المتحدة ترغب في مساعدة عسكرية في أفغانستان أكثر مباشرةً مما حصلت عليها، وكانت تريد على أقل تقدير تغطية سياسية للحرب في العراق - وبناءً على التصويت في الناتو ـ كتقديم الدعم لتركيا، إن هي أيدت الولايات المتحدة في العراق ـ أيدت الأغلبية العظمى من الدول الولايات المتحدة ضمنيًا، بينما صوتت أربعة بلدان ضد التأييد، وهي: ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورج، وينبغي ملاحظة أن أي إجراء يقوم به الناتو يتطلب الإجماع. ورغم ذلك، أرسل الكثير من الدول التي أيدت القرار على أقل تقدير قوات رمزية إلى العراق، بينما قدمت بريطانيا إسهامات كبيرة.

جغرافيا هذا التأييد مهمة جدًا، فقلب أوروبا - باستثناء هولندا - كان يعارض الولايات المتحدة. وأيد معظم الهامش ـ بلدان ما بين البحرين بشكل خاص ـ

الولايـات المتحدة، في البداية على الأقل. وكثير من البلدان التي وقفت مع الولايات المتحـدة، فعلـت ذلك؛ ليس لأنها تقر بحـق الإجراء الأمريكي، بل بسـبب القلق من الكتلـة الفرنسـية الألمانيـة؛ فهـي لـم ترد أن تكـون مجرد أعضـاء تابعين فـي أوروبا، وكانت تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها ثقل موازن مهم لفرنسا وألمانيا. وكانت هناك مواجهة لافتة للانتباه إلى حد كبير، بين الرئيس الفرنسـي جاك شـيراك Jacques Chirac، وممثلـي بلـدان مـا بين البحرين، الذيـن وقَّعوا خطابا يرفضـون فيه الموقف الفرنسي الألماني، ويؤيدون الولايات المتحدة، وعندما ظهر الخطاب، لامهم شيراك لأنهم «رُبُّوا تربية سـيئة» حسـب تعبيره. في تلك اللحظة كان الصدع بين هذه البلدان وفرنسـا ـ وألمانيا في هذا الخصوص ـ على نحو غير مسبوق من الاتسـاع، وأظن أن الانقسـام داخل أوروبا بشأن الحرب في العراق سـوف يصبح إطارًا قاسيًا للخلافات الاستراتيجية في أوروبا، وسوف يعيد تحديد التحالفات الأمريكية في العقد المقبل.

تفاوَت التوتر بين الولايات المتحدة وفرنسا، لكن حتى بعد تولي أوباما الرئاسة، كان الألمـان مصريـن على موضع المواجهة مع الإسـلام. لم تعجبهـم إدارة أوباما للصـراع، مثلما كانت تعجبهم إدارة بوش له، ولم يكونوا يرغبون في أن يُجَروا إليه. وكما ينبغي أن يكون واضحًا الآن، فإن كلًا من الولايات المتحدة والكتلة الفرنسـية الألمانية لهما مصالح مختلفة فحسب.

مـن الصعب تخيـل الأمريكيين يقنعـون الألمان بالعـودة إلى علاقتهم السـابقة مـع الولايات المتحـدة، أو أن تقنع ألمانيـا الولايات المتحدة بأن تكـون غير مبالية بصعود روسيا. وفي العشر سنوات المقبلة، قد يكون الحل المثالي من وجهة النظر الأمريكية، هو فصم عُرى الكتلة الفرنسـية الألمانية. والواقع أنه ينبغي على الرئيس أن يعمل على إحداث صدع، أوسع ما يمكن بين البلدين. ومع ذلك، فلن يكون هذا أساسًا لاستراتيجيته؛ فليس لدى الولايات المتحدة الكثير الذي تقدمه لفرنسا، بينما توفر العلاقة مع ألمانيا لذلك البلد المزايا الأمنية والاقتصادية.

لابـد للولايـات المتحدة من التركيـز على الحد من قوة المركـز، بينما تفعل في الوقت نفسـه كل ما يمكنها؛ للحيلولة دون تحقيق الوفاق الروسـي الألماني. بعبارة أخـرى، لابد من تطبيـق مبدأ توازن القوى علـى أوروبا، تمامًا كمـا فعلت بريطانيا. ومـن المفارقـة أن المرحلـة الأولـى مـن الاسـتراتيجية الأمريكيـة، لابـد أن تكون للحفـاظ على علاقتها الحالية مع بريطانيا؛ فالبلدان يشـتركان في مصالح اقتصادية، وكلاهمـا دولة بحرية تعتمد على المحيط الأطلسـي. والموقع الجغرافي الذي أفاد بريطانيا، يمكن أن تسـتغله الولايات المتحدة الآن مع فوائد مستمرة لبريطانيا. وفي المقابـل، توفر بريطانيا للولايات المتحدةَ حليفًـا داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك منصـة للتأثيـر على البلـدان الأخرى علـى الهامش الأطلسـي، من إسـكندنافيا إلى ليبيريا، التي لبريطانيا فيها علاقات تجارية وسياسـية - وسـوف يشمل ذلك السويد والدنمـارك وهولنـدا - وفـي العقد المقبل، سـوف تتوافق الاسـتراتيجيات القومية الأمريكية والبريطانية إلى حد كبير.

يتطلـب إحداث أمريـكا للتوازن في أوروبـا كذلك أن تنمـى الولايات المتحدة علاقاتها مع تركيا. وكما قلنا في الفصل الذي تناول الشرق الأوسط، يمنح التحالف القوي مع تركيا الولايات المتحدة نفوذًا في البحر الأسـود، ويواجه أية اسـتراتيجية متوسـطية، قد ترغب فرنسـا في وضعها. وسـيكون أحد الأمور التي سـوف تساعد هذا التحالف سياسة الهجرة الأوروبية؛ فسوف يجعل خوف الأوروبيين من الهجرة التركيـة، يحولـون دون دخـول أوروبـا الاتحـاد الأوروبي. ومـن المؤكـد أن تركيا سـتصبح أقـوى على مدى العقد المقبل، ولكنها ليسـت مسـتعدة للعمـل بمفردها. والمنطقـة المحيطة بها غير مسـتقرة، وسـوف تجبرها تهديدات روسـيا في القوقاز علـى الحفاظ على علاقـات قوية مع الولايات المتحدة، ولـن يعجب ذلك الأتراك تمامًا، غير أنه ليست أمامهم اختيارات كثيرة.

مهما كان ما تفعله الولايات المتحدة على هامش أوروبا، فمازالت مسألة ألمانيا هي الأهم، وسوف تهيمن على السياسة الخارجية لدول كثيرة في السنوات المقبلة. ولابد للولايات المتحدة من تحاشي الظهور باعتبارها معادية لألمانيا أو غير مبالية بأوروبا، ولا يتعين عليها ترك الناتو، بغض النظر عن عدم فاعليته، ولكن يتعين عليها معاملة كل المؤسسات متعددة الأطراف وكل البلدان الأوروبية باحترام، كما لو كانت قوى مهمة. بعبارة أخرى، يجب على الولايات المتحدة خلق إحساس بالاستواء في أوروبا؛ لئلا تدفع بالهامش إلى المعسكر الفرنسي الألماني. وإذا دفعت الولايات المتحدة بالعلاقة في اتجاه الأزمة في وقت قريب جدًّا، فإنها لن تفعل سوى تقوية يد ألمانيا في المنطقة. وسوف ينضج التوتر الكامن بين ألمانيا (أو فرنسا وألمانيا) والبلدان الأوروبية الأخرى من تلقاء نفسه، فلا حاجة إلى أن تدفع الولايات المتحدة الأمور دفعًا؛ لأن ألمانيا هي التي تتعرض للضغط وليس الأمريكيين.

في الوقت نفسه، لابد للولايات المتحدة – في هذا السياق الودي نسبيًّا – من اتخاذ الخطوات الضرورية؛ للتعامل مع إمكانية حدوث وفاق روسي ألماني. ولكي يتحقق ذلك، على الرئيس التحرك بأن يبدأ بدفع العلاقات الثنائية مع بعض البلدان الأوروبية قُدُمًا، كما يتعين عليه عمل ذلك خارج إطار العلاقات متعددة الأطراف المعتادة. والنموذج الذي يمكن اتباعه هو بريطانيا، وهي جزء من الناتو والاتحاد الأوروبي، وإن كانت تربطها علاقة قوية بالولايات المتحدة بمفردها. وعلى مدى السنوات القليلة المقبلة، يجب على الولايات المتحدة تأكيد العلاقات الثنائية مع البلدان الواقعة على هامش أوروبا، وتتعدى الناتو، بينما تظهر ولاءها له بالكلام فحسب.

يمكن أن يكون اختيار العلاقات عشوائيًّا إلى حد ما؛ حيث تعمل كما يحدث في الغالب على تعزيز صورة الولايات المتحدة باعتبارها طيبة وراضية بما تفعله ألمانيا. ولكن بعض البلدان مهمة بحق للمصالح الأمريكية؛ فالدنمارك تتحكم في وصول روسيا إلى المحيط الأطلسي، بينما تتيح للولايات المتحدة الوصول إلى

البلطيق، وإيطاليا بلد لديه اقتصاد كبير وموقع استراتيجي في منطقة البحر المتوسط. ويمكـن للنرويج - الأقرب باسـتمرار إلـى بريطانيا من بقية أوروبـا - أن توفر مزايا اسـتراتيجية للولايـات المتحـدة، من قواعد عسـكرية إلى الشـراكات المحتملة في صناعـة النفط النرويجية. وبالطبع توفر العلاقة مع تركيا للولايات المتحدة خيارات في البلقان والقوقاز ووسـط آسـيا وإيران والعالم العربي، ولكن لا ينبغي للولايات المتحدة التركيز على تلك البلدان المهمة في حد ذاتها؛ بل ينبغي عليها الوصول إلى مجموعة من البدان، قد يكون بعضها عبئًا أكثر منه مزية، وينظر الألمان والفرنسيون إلـى الولايات المتحدة على أنها غير متقدمة. وينبغي أن تسـتفيد الولايات المتحدة من ذلك - في العقد المقبل - باتخاذ خطوات مقصودة إلى جانب بعض الخطوات التي تبدو عشوائية، ولابد من عمل كل ما يدفع الألمان وربما الفرنسيين إلى الشعور بأن الولايات المتحدة، ليس لها هدف محدد مما تقوم به.

ليسـت هذه العلاقـات غايات في حد ذاتها ـ إنها غطاء لجائـزة بولندا وبلدان ما بين البحرين (سـلوفاكيا والمجر ورومانيا) المهمة التي توفر جغرافيا احتواء روسـيا - وفـي هـذا المقام لابد أن تكون الاسـتراتيجية الأمريكية مرة أخرى خادعة بوعي؛ إذ يجـب أن تدخل في روع أوروبا إحساسًـا بأن الولايات المتحدة تقترب فحسـب مـن تلـك البلـدان التي تريد أن يُقتَـرَب منها، وأن مـن بين هذه البلـدان بولندا وبقية دول مـا بيـن البحرين، ودول البلطيق. وأية إشـارة إلى أن الولايات المتحدة تسـعى بشـكل مباشر إلى التصدي لألمانيا، أو خلق أزمة مع روسيا سوف يولِّد فعلًا مضادًا داخـل أوروبـا يمكن أن يعيد الهامش إلى ذراعي الوسـط، ولا تريـد أوروبا - ككل - أن تُجَر إلى مواجهة. وفي الوقت نفسـه، سـوف تكون هنـاك الرغبة في الحصول على بديل قوي لمحور باريس-برلين-موسـكو، وإذا كان الثمن منخفضًا، فسـوف يُجتـذَب الهامـش إلى الولايات المتحـدة ـ أو بريطانيـا ـ كبديـل. ومهما كان الثمن؛ لابد للولايات المتحدة من منع التجمع الجغرافي لروسيا وشبه الجزيرة الأوروبية؛ لأن ذلك سيخلق قوة تجد الولايات المتحدة صعوبة كبيرة في احتوائها.

ستكون المصداقية النقطة الأساسية، خاصةً بالنسبة لبولندا، ولابد للولايات المتحدة من تقديم حجة مزدوجة للتغلب على مخاوف بولندا التاريخية. أولًا: لابد أن تقول إن البولنديين ضللوا أنفسهم بتصديقهم أن الفرنسيين والبريطانيين، كان يمكنهم الدفاع عنهم ضد الألمان في عام 1939؛ الأمر الذي كان مستحيلًا من الناحية الجغرافية، وثانيًا: لابد للولايات المتحدة من تقديم الإشعار غير المقبول بأن البولنديين لم يقاوموا لفترة طويلة، تكفي لأن يأتي أحد لمساعدتهم - إذ انهاروا في الأسبوع الأول من الغزو الألماني، الذي استغرق ستة أسابيع فقط ليكتمل. ولا يمكن مساعدة بولندا وبقية بلدان الاتحاد الأوروبي، إذا لم يمكنها مساعدة أنفسها.

هذا هو التحدي الذي يواجهه الرئيس الأمريكي، ونحن ندخل العقد المقبل؛ فلابد عليه أن يتحرك في الاتجاه الخطأ، كي لا يسبب قلقًا في موسكو أو برلين، يمكن أن يجعل هاتين الحكومتين تزيدان كثافة علاقتهما، قبل أن تخلق الولايات المتحدة هيكلًا للحد منها. وفي الوقت نفسه، لابد للولايات المتحدة من طمأنة بولندا والبلدان الأخرى بجدية التزامها بمصالحها، وهذه الأمور يمكن أن تتم، ولكن النجاح سوف يتطلب عدم التقدم المدروس الخاص بشخص كرونالد ريجان، وعدم الأمانة العابرة الخاص بشخص مثل فرانكلين روزفلت، فلابد أن يبدو الرئيس على غير قدر كبير من الذكاء، ولكنه قادر على الكذب بطريقة مقنعة. ولن يكون هدف هذا التظاهر هو الحلفاء المستقبليون وإنما الأعداء المحتملون؛ فالولايات المتحدة بحاجة لكسب الوقت.

سوف تكون الاستراتيجية الأمريكية المثالية هي تقديم المساعدات لدعم تطوير القوة العسكرية المحلية، التي يمكن أن تردع المهاجمين، أو التي يمكن أن تدوم لوقت طويل يكفي لمواصلة المساعدات. ويمكن أن تخلق المساعدات الأمريكية كذلك بيئة النمو الاقتصادي، ببناء الاقتصاد وبإتاحة القدرة على الوصول إلى الأسواق الأمريكية. وخلال الحرب الباردة، كانت هذه هي الطريقة، التي أغرت

بهـا الولايات المتحدة ألمانيـا الغربية واليابان وكوريا الجنوبيـة، وغيرها، بالمخاطرة بمقاومة الشيوعيين.

ومهما كانت الحجة التي سـتقدمها الولايات المتحدة لبولندا في العقد المقبل، فسـوف يتوقف استعداد البولنديين على خدمة الأهداف الأمريكية على ثلاثة أمور، الأول: هـو الدعـم الاقتصـادي والفنـي الأمريكـي لبناء القـوة العسـكرية البولندية الوطنيـة، والثانـي هو نقل التكنولوجيا العسـكرية لبناء صناعة محليـة، دعمًا للدفاع القومي وللاستخدام المدني، والثالث هو توفير القوات الأمريكية الكافية في بولندا؛ لإقناع البولنديين أن النصيب الأمريكي في بلدهم يمكن الوثوق به بشكل تام.

لابـد لهـذه العلاقة من التركيز على بولندا، غير أنه لابد - كذلك - من مدها إلى بلـدان مـا بين البحرين الأخـرى، وبخاصة المجر ورومانيـا، فكلتاهما مهمة للدفاع عـن خـط الكربات، ويمكـن لكلتيهما أن تسـتجيب بفاعليـة لأنـواع الحوافز، التي تتيحهـا الولايات المتحدة لهمـا. وتمثل دول البلطيق حقيبـة منفصلةً فهي لا يمكن الدفـاع عنها، ولكـن إذا أمكن تجنب الحرب، فمن الممكـن أن تكون دول البلطيق بمثابة عظمة، توضع في حلق الروس.

فـي هذه المنـاورة كلها المهم هو البـدء بتجنب الحرب، وثانيًـا تحجيم العلاقة بين روسـيا وألمانيـا، التي يمكن أن تخلق فـي العقود المقبلة قـوى تتحدى الهيمنة الأمريكيـة. وقد تكون نوايا الـروس والألمان الحالية أكثر تواضعًـا من ذلك بكثير، ولكـن لابـد للرئيس الأمريكـي من التركيز، ليـس على ما يفكر فيـه الآخرون الآن، ولكن على ما سوف يفكرون فيه لاحقًا، عندما تتغير الظروف.

الفصل العاشر

مواجهة غرب الباسيفيكي

غـرب الباسـيفيكي منطقـة لا تمثل أزمـة في الوقـت الراهن للولايـات المتحدة، ولكـن هـذا الوضع السـعيد لن يمضي إلـى ما لا نهاية؛ إذ كانت آسـيا إحـدى مناطق الاضطرابات الرئيسـية في العالم في القرن المنصرم، والهدوء النسـبي خلال الثلاثين عامًا الماضية اسـتثناء وليس القاعدة، وهذا هو السـبب في أن مهمة الرئيس في العقد المقبل، ستكون الاستعداد بعناية وتروٍّ للأزمات الحتمية، التي تلوح في الأفق.

هنـاك قـدر كبير من الاهتمام بشـأن تـوازن القوى الهنـدي الصينـي، ولكن الهند والصيـن يفصـل بينهما جـدار - جبال الهيمالايـا - يجعل الصراع المسـتدام والتجارة البرية كبيرة الحجم مستحيلين في واقع الأمر. وتفاعلهما اقتصادي وعن طريق البحر - والمعارضـة الأساسـية والقديمة في هذه المنطقة هي في واقـع الأمر تلك التي بين الصين واليابان، الدولتين المتنافسـتين على احتلال مركز ثاني أكبر اقتصاد في العالم - وهناك قدر كبير من المنافسـة الاقتصادية، ويؤثر الاقتصاد على توازن القوى فقط، عندما تسـمح الجغرافيا بأنواع أخرى من المنافسـة. وتوجد القوى الإقليمية الأخرى كافة - بما في ذلك كوريا الجنوبية، وهي قوة اقتصادية كبيرة في حد ذاتها - داخل إطار التوازن الصيني الياباني الأمريكي، وسـوف تحدد الولايات المتحدة سياسـتها خلال العقد المقبل في ضوء ذلك التوازن.

من الصعب تخيل دولتين أكثر اختلافًا من الصين واليابان، وقد جعلهما الاحتكاك الاقتصـادي معاديتين إحداهمـا للأخرى منذ حربهما الحديثـة الأولى في عام 1895،

عندما هزمت اليابان الأسطول البحري الصيني؛ فاليابان قوة صناعية بحرية تعتمد بالكامل على استيراد المواد الخام في بقائها. ومنذ اللحظة التي بدأت فيها اليابان التصنيع، وهي بحاجة إلى أسواق الصين وموادها الخام وعمالتها، وكانت تريد ذلك كله بأفضل الشروط. وكان الصينيون يريدون رأس المال والخبرة الأجنبي، ولكنهم لم يُرِدوا قط الوقوع تحت سيطرة اليابان. وهذا الاعتماد المتبادل الحذر بين الاقتصادين، قادهما إلى حرب وحشية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، احتلت خلالها اليابان قدرًا كبيرًا من البر الرئيسي الصيني. ولم تتعافَ العلاقة قط بين هذين البلدين من تلك الحرب، وظل العداء وعدم الثقة تحت السيطرة إلى حد ما، من خلال وجود الولايات المتحدة.

أثناء الحرب الباردة، حافظت الولايات المتحدة على علاقات معقدة مع كل من البلدين؛ إذ كانت بحاجة إلى قوة اليابان الصناعية لدعم الولايات المتحدة في الحرب الكورية وما بعدها، وكذلك جغرافيتها لمنع الأسطول السوفيتي من دخول الباسيفيكي - وقدمت اليابان الاثنتين طوعًا - وفي المقابل منحت الولايات المتحدة اليابان حق وصول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأمريكية، ولم تطلب من اليابان تقديم تعهد عسكري للمشروعات الأمريكية في أنحاء العالم.

خلال الفترة نفسها، أمضت الولايات المتحدة ثلاثين عامًا في عداء واضح للصين الشيوعية. وبعد ذلك، عندما شتتت قوتها العالمية في ڤيتنام، وكانت بحاجة إلى موازنة ثقل السوفيت، تحولت إلى الصين. وقبلت الصين، التي كانت تخشى الاتحاد السوفيتي، وتنظر إلى الولايات المتحدة على أنها ضمان لأمنها، ذلك العرض.

لم تكن أي من الصين أو اليابان مرتاحة لعلاقة أمريكا مع الأخرى، ولكن الولايات المتحدة أدارت التثليث بلا صعوبة، لأن كل بلد كانت لديه قضايا أكثر أهمية يأخذها في اعتباره؛ إذ كانت هموم الصين جيوبوليتيكية؛ وهي إلى حد كبير الخوف من الاتحاد السوفيتي. وكانت هموم اليابان اقتصادية؛ وهي انتعاشها الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان كل بلد يحتاج الولايات المتحدة لأسبابه الخاصة به.

عندما انتهت الحرب الباردة تغير طابع التوازن؛ إذ توقفت فترة نمو اليابان السريع بينما تبنت الصين، التي تعيش انتعاشًا مطولًا، تركيز اليابان على الاقتصاد - وظلت اليابان الاقتصاد الأكبر، لكن الصين أصبحت الأكثر ديناميكية - وهو الوضع الذي رأته الولايات المتحدة على أنه مُرْضٍ إلى حد كبير. ولأن الولايات المتحدة ركزت على القضايا الاقتصادية في المقام الأول، فهي لم تنظر إلى أي البلدين من وجهة نظر جيوبوليتيكية بحق. وبصورة عامة، كانت آسيا موضع اهتمام وزارة الخزانة ومديري العلاقات التجارية، ولم تكن موضع اهتمام وزارة الدفاع.

يكون استقرار غرب الباسيفيكي وجنوب شرق آسيا منذ الثمانينيات أوضح ما يكون، عندما نأخذ في اعتبارنا أنه من الهند الصينية إلى إندونيسيا والصين وأماكن أخرى، كانت آسيا تبدو المنطقة الأقل استقرارًا ووعدًا في العالم، ومرجلًا للحرب والحروب الأهلية، وعدم الاستقرار العام خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

لابد أن يعي الرئيس أن آسيا مكان متغير بشكل غير عادي، وفي السنوات العشر المقبلة سوف نرى - بلا شك - بعض الأمور التي تُعتَبر الآن ثابتة لا تتغير، وهي تتغير بالكامل. على سبيل المثال، سوف يواجه الاقتصاد الصيني اختبارات صعبة، بينما تبدأ اليابان التعافي من إخفاقاتها. وكان الإجماع في السبعينيات من القرن الماضي على أن آسيا عنيفة وغير مستقرة بطبعها؛ أما الإجماع الآن فهو على أنها مسالمة ومستقرة. ويشير هذان التقديران المتناقضان تحديات في تحديد ما ستبدو عليه آسيا على مدى العقد المقبل، وكيف ستعبّر الإرادة الديناميكية الصينية اليابانية عن نفسها، وما ينبغي أن تكون عليه السياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

الصين واليابان وغرب الباسيفيكي

عندما نتحدث عن شرق آسيا، فنحن في واقع الأمر نتحدث عن سلسلة جزر تمتد من جزر الكوريل إلى إندونيسيا، وكذلك علاقاتها ببعضها ومع البر الرئيسي، وعندما نتحدث عن البر الرئيسي، فإننا نتحدث عن الصين، أكثر من أي شيء آخر.



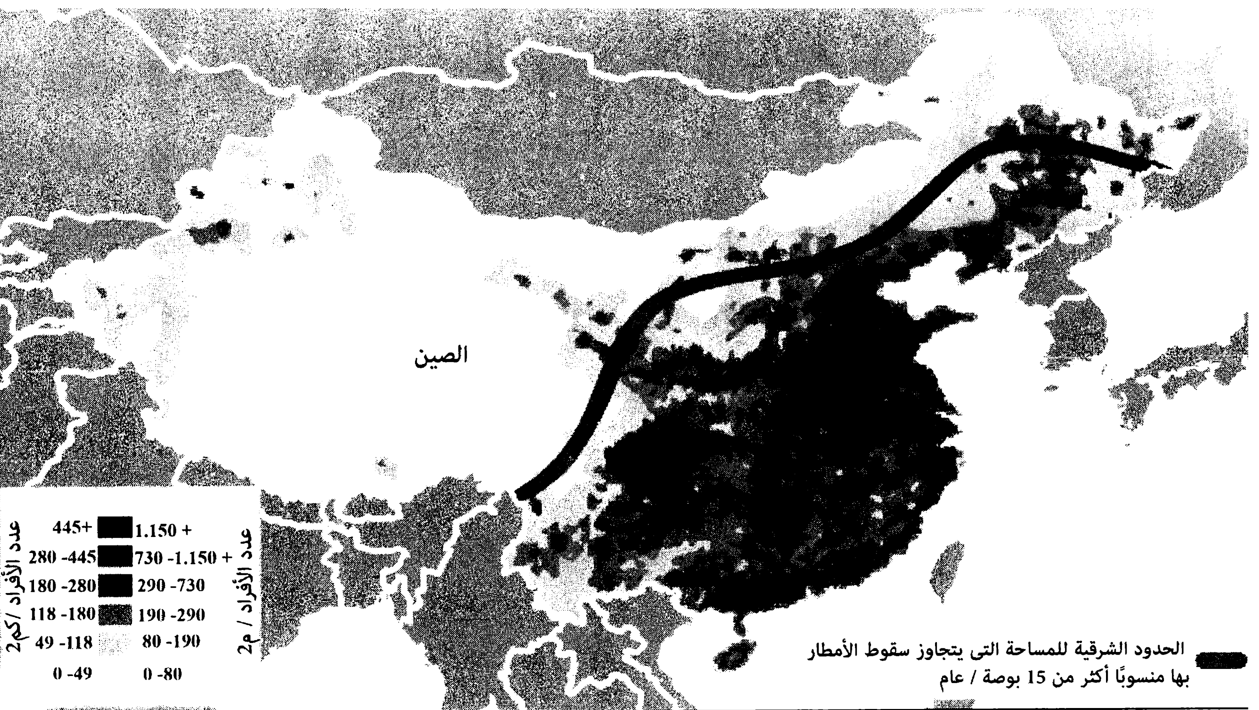
(خريطة) غرب الباسيفيكي

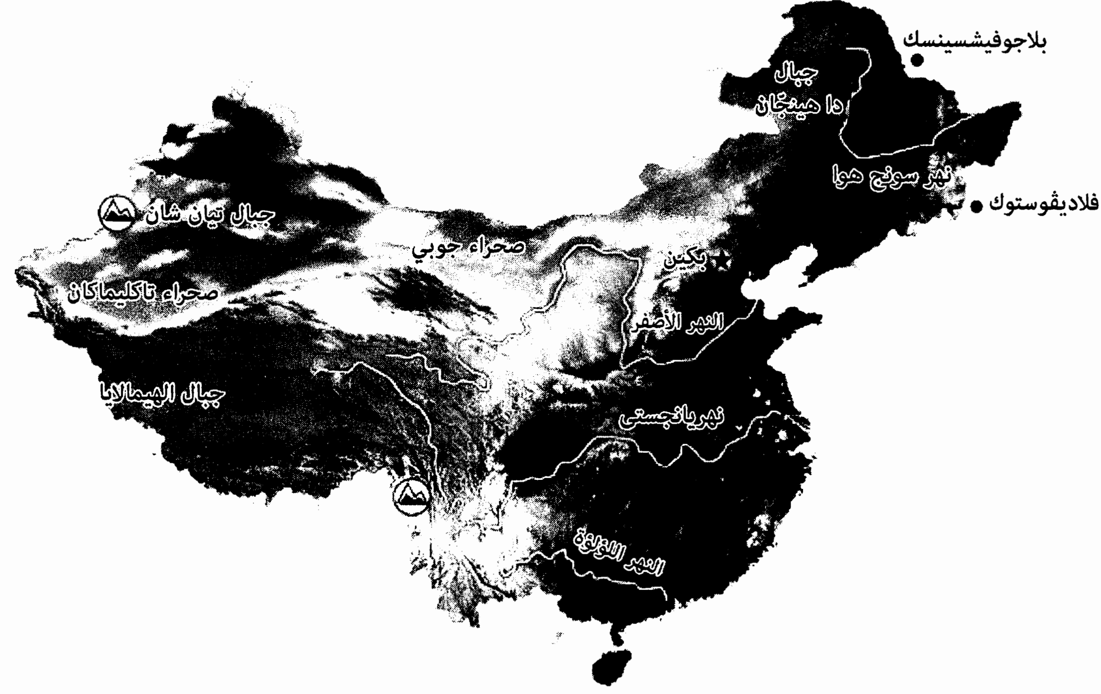
تمتد الصين لمسافة ألفين وخمسمائة ميل في الداخل، وتشترك في الحدود مع أربعة بلدان. وبينما تواجه الصين محيطًا على أحد الجانبين، ربما يكون من المفيد التفكير فيها باعتبارها جزيرة ضيقة بعض الشيء، تتعلق بحافة الباسيفيكي، وتعزلها من الشمال والغرب والجنوب حواجز لا يمكن اختراقها.

تصلح صورة الجزيرة عندما نعتبر أن الغالبية العظمى من سكان الصين تعيش في الجزء الشرقي من البلاد داخل حوالي أربعمائة ميل من الساحل؛ فالمنطقة الواقعة بين الخط الذي يقسم الخريطة (سقوط المطر والكثافة السكانية)، والساحل هي المنطقة، التي يزيد فيها معدل سقوط المطر على خمس عشرة بوصة في العام - وهو الحد الأدنى اللازم لإعالة أعداد كبيرة من البشر. والجزء الغربي من الصين قاحل، لايمكنه إعالة عددٍ كبيرٍ من السكان؛ لذا يكتظ أكثر من مليار نسمة في منطقة تساوي تقريبًا مساحة ذلك الجزء من الولايات المتحدة الواقع شرق المسيسيبي. وتلك هي صين الهان، أرض الصينيين العرقيين.

غرب الصين شبه صحراء شاسعة وخالية، و هذه الصحراءتثبت الصين في حدودها الجغرافية، حيث توجد جبالا الهيمالايا في الجنوب الغربي، وهي قابلة للحد الأدنى من اجتيازها، ولكن من المؤكد ليس بواسطة الجيوش ولا التجارة. وتقع سيبريا في الشمال، وهي أرض يباب ليس فيها نقل بين الشمال والجنوب، وتقع الأدغال والتلال الوعرة في الجنوب؛ حيث تمتد من ميانمار إلى الباسيفيكي لتعزل الصين عن جنوب شرق آسيا.

من الناحية الجغرافية، اليابان مكان أبسط بكثير، يتكون من أربع جزر رئيسية وسلسلة من الجزر الأصغر تجعلها بالضرورة دولة بحرية؛ فاليابان خالية بالمرة تقريبًا من المعادن، التي تحتاجها الصناعة؛ مما يعني باستمرار استيراد الموارد؛ خاصة النفط . ويؤكد هذا أن اليابان لها مصالح ونقاط ضعف عالمية. وعلى عكس الصين، التي تستورد المواد الخام، ولكن لها إمدادات خاصة بها تكفيها للبقاء إذا دعت الضرورة، بينما ستنهار اليابان خلال شهور إذا انتقصت وارداتها.


الصين
عدد الأفراد /كم2
445+
280 -445
180 -280
118 -180
49 -118
0 -49
عدد الأفراد / م2
1.150 +
730 -1.150 +
290 -730
190 -290
80 -190
0 -80
الحدود الشرقية للمساحة التى يتجاوز سقوط الأمطار
بها منسوبًا أكثر من 15 بوصة / عام


بلاجوفيشسينسك
جبال
دا هينجّان
نهر سونج هوا
فلاديڤوستوك
جبال تيان شان
صحراء جوبي
بكين
صحراء تاكليماكان
النهر الأصفر
جبال الهيمالايا
نهريانجستي
النهر اللؤلؤة

بسـبب عزلتهـا من ناحيـة، ولأنها تحولـت إلى التصنيع بسـرعة في القرن التاسـع عشـر، تجنبت اليابـان التجربة التـي عانت منها الصيـن على أيـدي الأوروبيين. وأمد الأوروبيون اليابان بالمسـاعدات في صورة تكنولوجيا صناعية وتدريب عسـكري؛ إذ نظم البريطانيون الأسـطول الياباني، ونظم الألماني الجيـش، وبالتالي تطورت اليابان بسرعة لتصبح قوة يمكنها تحدي الأوروبيين، والواقع أنها هزمت روسيا في عام 1905.

كانـت الدولة التي أفزعها ظهور اليابان المفاجئ أكثر ما يكون هي القوة الصناعية الوحيـدة الأخـرى فـي الباسـيفيكي؛ أي الولايات الم حـدة. وقبل الحـرب العالمية الثانية، كان اليابانيون يستوردون المواد الخام في الغالب من جنوب شرق آسيا وجزر الهنـد الشـرقية. ولضمان الوصول إلى تلـك الواردات، كانت اليابـان بحاجة إلى قوة بحريـة كبيرة؛ خاصة الأسـطول البحري. ونظرت الولايات المتحـدة، التي أصبحت قوة بحرية مهمة في أواخر القرن التاسع عشر فحسب، إلى تطور اليابان البحري على أنـه أمر قد يطـرد الولايات المتحدة من الباسـيفيكي. ولمجرد تحـول اليابان إلى قوة صناعيـة وبحرية، بدا أنها تهـدد أمن الولايات المتحدة. وبتوسـيع الولايات المتحدة لقوتها البحرية للدفاع عن نفسها ضد اليابان، هددت أمن اليابان.

كانـت نتيجـة الترهيـب المتبـادل هـذا الحـرب العالمية الثانيـة في الباسـيفيكي، وهزمـت الولايـاتُ المتحدةُ اليابان، ليس بسـبب القنبلة الذرية ونجاح اسـتراتيجيتها الخاصـة بالقفز على الجزر فحسـب، بل لأن غواصاتها قطعـت خطوط إمداداتها من المواد الخام القادمة من الجنوب، وشـلَّت قدرة اليابان على شـن الحرب. وواصلت اليابـان المقاومـة، ولكن مـا إن أحكمـت حملة الغواصـات الأمريكيـة الخناق على إمداداتها؛ حتى أصبح وضعها ميئوسًا منه.

وهكـذا فاليابان محصورة في علاقة تبعية مـع الولايات المتحدة، وهي لا يمكنها تحمـل التحالف مـع الولايات المتحدة، دون تكوين قوة عسـكرية قادرة على ضمان خطـوط إمداداتهـا، ولكن هذا مشـروع أكثر طموحًـا وتكلفةً مما تريـد اليابان تجربته

خلال السنوات العشر المقبلة. ورغم ذلك، فإن عدم الشعور بالأمان الفطري لدى اليابان بسبب تبعية الواردات - إلى جانب عدم توقع ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة - سوف يدفعها بالتأكيد إلى أن تصبح أقل اعتمادًا وانكشافًا مما كانت عليه.

وكشأن اليابان، لا يمكن للصينيين الابتعاد عن الأمريكيين؛ فهم يعتمدون على الولايات المتحدة في تدفق المواد الخام (رغم أن السفن الصينية تمر كذلك عبر مياه تسيطر عليها الولايات المتحدة) أقل من اعتمادهم عليها باعتبارها مستهلكًا للمنتجات الصناعية الصينية. وكما كان حال اليابان قبلها، أصبحت الصين مُصَدِّرًا ضخمًا إلى الولايات المتحدة، إلى حد اعتبار أن قدرة الولايات المتحدة واستعدادها للشراء أحد أسس الاقتصاد الصيني إلى جانب السوق الأوروبية، ولا بد أن يكون لدى الصين قدرة على الوصول إلى كلتيهما. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، سوف تركز الصين - شأنها شأن اليابان - على الاستعداد لما تراه السيناريو الأسوأ في مواجهة شريكها التجاري الأمريكي، وهو القرار السياسي بالحد من قدرة الصين على الوصول إلى السوق الأمريكية.

وفيما يتعلق باستمرار التوازن الإقليمي، لن يحدث ذلك بسبب العلاقات اليابانية الصينية، وإنما بسبب العلاقة بين كل دولة آسيوية والولايات المتحدة. وعندما تصبح الصين واليابان أشد قوة، سوف تلاحظ كل منهما حتمًا صعود الأخرى وتصبح معنيةً به.

لأن الأمور الأخرى كلها متساوية، فسوف تظل علاقة اليابان مع الولايات المتحدة مستقرة، لكن مع الصين سوف تكون القصة مختلفة؛ فالصادرات تحدث استقرار اقتصاد الصين ومجتمعها، ولكن هذا لا يكفي لوجود مشترين؛ ذلك أنه من الضروري كذلك أن ينبني بيع الصادرات الرخاء الصيني. وإذا كان التصدير إلى الولايات المتحدة لم يعد يتناسب مع المتطلبات الصينية، فإن اهتمام الصين بالعلاقة مع الولايات المتحدة سوف يتغير، وسوف تبتعد الصين عن التبعية. وعلى مدى العقد المقبل، عندما تصبح الصين فاعلًا اقتصاديًا حرًا، وإن لم تكن فاعلًا اقتصاديًا

على قدر كبير من الرخاء باستمرار، فسوف يتعين على اليابان جعل الولايات المتحدة تضمن مصالحها في مواجهة الصين أو تغير موقفها كذلك. وهكذا، فإن التوازن القائم على العلاقة الأمريكية الصينية يعتمد - في واقع الأمر - على كيفية عمل الاقتصاد الصيني على امتداد السنوات العديدة المقبلة.

الصين واليابان

يكمن جزء من سبب قدرة الصين على النمو بطريقة كبيرة في الثمانينيات في تقييد ماو للنمو بالقدر نفسه من الشدة حتى تلك اللحظة. وعندما مات ماو، وحل محله دينج شياو بينج في النهاية، حرر مجرد تغيير الأيديولوجيا الصينَ؛ من أجل انطلاقة نمو قوية على نحو غير عادي، تقوم على الطلب المكبوت مقرونًا بمهارات الشعب الصيني وقدراته الوطنية.

من الناحية التاريخية، تراوحت الصين بين النقيضين؛ إما العزلة المقرونة بالفقر النسبي أو الانفتاح على التجارة المقرون بعدم الاستقرار الاجتماعي. ومنذ أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما أجبرت بريطانيا الصين على فتح موانئها، حتى عام 1947 واستيلاء الشيوعيين على السلطة، كانت الصين مفتوحة ومزدهرة في بعض المناطق على الأقل، ومتشظية بشدة. وعندما بدأ ماو المسيرة الطويلة، وجمع جيش الفلاحين لطرد الغربيين، فرض العزلة مرة أخرى وخفض مستوى المعيشة للجميع، ولكنه خلق استقرارًا ووحدة، لم تعشهما الصين خلال قرن تقريبًا.

يقوم التراوح بين الانفتاح وعدم الاستقرار والانغلاق والوحدة إلى حد ما على طبيعة الميزة الاقتصادية الصينية الأساسية وهي العمالة الرخيصة. فعندما يُسمَح للقوى الخارجية بالاستثمار في الصين، فإنها تبني أنواعًا من المصانع والأعمال التجارية، التي تستفيد من رأسمال الصين البشري الوفير. ومع ذلك، فإن الغرض الأساسي من هذه المصانع ليس البيع في الصين، وإنما إنتاج السلع التي تُباع في بلدان أخرى. وبناء على ذلك، يكون تركيز الاستثمار الأساسي قريبًا من الموانئ الكبيرة في مناطق بها مواصلات جيدة إلى تلك الموانئ. ولأن السكان يتركزون في

المنطقة الساحلية، فليس هناك سبب كبير لبناء بنية تحتية أعمق داخل البلاد، والواقع أن الغالبية العظمى من المصانع تقع داخل مسافة تصل إلى مائة ميل من الساحل. وحتى عندما ازدهرت الصين وأصبحت المصانع مملوكة للصين، استمر هذا النمط.

طبقا لما ذكره بنك الشعب الصيني، يعيش ستون مليون صيني - وهو عدد من السكان مساو لعدد سكان بلد أوروبي كبير - في أسر معيشية من الطبقة الوسطى (أي هؤلاء الذين يكسبون أكثر من 20 ألف دولار في العام). لكن مع عدد سكان الصين البالغ 1,3 مليار نسمة، يمثل 60 مليون مواطن من الطبقة الوسطى أقل من 5 بالمائة من إجمالي عدد السكان، والأغلبية الساحقة من هؤلاء يعيشون في المنطقة الساحلية أو في بيجين.

يعيش ستمائة مليون صيني في أسر معيشية، تكسب أقل من 1000 دولار في العام، أو أقل من 3 دولارات في اليوم للأسرة الواحدة. ويعيش 440 مليون صيني آخرون في أسر معيشية، تكسب ما بين 1000 و2000 دولار في العام، أو من 3 إلى 6 دولارات في اليوم، ويعني هذا أن 80 بالمائة من الصينيين يعيشون في ظروف تتشابه مع فقر إفريقيا جنوب الصحراء. وحتى في الحزام الواقع داخل مسافة مائة ميل من الساحل، حيث يعيش 15 بالمائة من الصينيين الذين هم العمال الصناعيين، نجد أن الصين بلد فقير على نحو غير عادي، وتخلق منطقة رخائها الضيقة هوة اجتماعية وجغرافية، وتستفيد المنطقة المحيطة بالموانئ من التجارة، ولا تستفيد بقية الصين منها. والواقع أن مصالح المنطقة الساحلية تتحالف مع مصالح شركاء الصين الأجانب على نحو أوثق من تحالفها مع مصالح بقية أنحاء البلد، أو حتى مصالح الحكومة المركزية.

على امتداد تلك الصدوع، التي مزقت الصين في القرن التاسع عشر، ومازالت قائمة على نحو يمكن أن يمزقها في المستقبل - وتوازن الصين بين الأغلبية الفقيرة والأقلية الغنية - وبدعم من المصالح الأجنبية، سوف يقاوم الصينيون الأغنياء في المناطق الساحلية الحكومةَ المركزيةَ. ومحاولات نقل الثروة إما أن تضعف الحكومة المركزية أو تجبرها على أن تصبح دكتاتورية؛ فأسرة كينج ضَعُفَت بعد

الغزو البريطاني. وكان قرار ماو في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين هو القمع المكثف، وطرد الأجانب ومصادرة الأملاك وإعادة توزيع الثروة على الداخل الفقير.

خلال فترات الرخاء والنمو النسبيين، يمكن للدولة إدارة المشكلة. وحتى مع زيادة التفاوت، يرتفع مستوى المعيشة المطلق بالنسبة لمعظم الصينيين، وتقطع هذه الزيادة - مهما كان حدها الأدنى - شوطًا طويلًا نحو إبقاء الناس سلبيين. ولكن ماذا يحدث عندما يضعُف الاقتصاد وتتدنى مستويات المعيشة؟ بالنسبة لمن ينتمون إلى الطبقة الوسطى وما فوقها، فإن هذا غير مريح. وبالنسبة لأكثر من مليار صيني يعيشون في الفقر، فمن الممكن أن يكون حتى الانكماش الصغير في مستويات المعيشة مفجعًا، وهذا هو ما تتجه إليه الصين في المستقبل القريب جدًّا، نحو هبوط صغير نسبيًّا في النمو، ولكنه هبوط سوف يزداد اتساعًا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية كلما اتجهنا لأسفل، مولِّدًا مقاومة للحكومة المركزية.

بما أن الصين لديها اقتصاد منتج لا يتناسب مع اقتصادها الاستهلاكي؛ فالمشكلة حتمية. فأجهزة الآيبود والملابس التي تنتجها المصانع الصينية لا تُباع لجماهيرها الفقيرة، ومع ذلك لم تعد الصين تتمتع بميزة الأجور مقابل بلدان أخرى كباكستان والفلبين. وفي ضوء التجمع المحدود للعمالة شبه الماهرة (مقابل العرض غير المحدود الذي لديها من الفلاحين غير المدربين)، ارتفع سعر العمالة. وبضغط من المنافسة، خفضت الصين الأسعار؛ الأمر الذي قلل ربحيتها من الصادرات. وفي مواجهة المنافسة المتزايدة والنمو المتباطئ بين بعض مستهلكيها، سوف تتدنى قدرة الصين على المنافسة؛ الأمر الذي يزيد صعوبة تسديد القروض التجارية، وبالتالي يزيد الضغط على النظام المالي كله.

الواقع الصارخ هو أن الصين لا يمكنها تحمل تبعات البطالة، فقد انتقلت أعداد كبيرة من الفلاحين إلى المدن للحصول على فرص عمل، وإذا فقدوا وظائفهم، فإما أن يبقوا في المدن ويسببوا عدم استقرار، أو يعودوا إلى قراهم ويزيدوا مستوى

الفقر الريفي. ويمكن أن تبقى الصين على توظيف شعبها بتشجيع البنوك على تقديم القروض للمشروعات، التي ينبغي أن تخرج من العمل، أو بدعم الصادرات، أو ببناء مشروعات مملوكة للدولة، ولكن هذه الجهود تُفْرِغ قلب الاقتصاد.

على امتداد العقد المقبل، لن يكون أمام الصين اختيار سوى زيادة أمنها الداخلي، فجيش التحرير الشعبي ضخم بالفعل. وفي النهاية، فإن جيش التحرير الشعبي هو من سيحفظ وحدة البلاد، ولكن هذا يفترض أن هذه القوة، التي جيء بها بشكل كبير من أفقر شرائح المجتمع، ستبقى متماسكة وتظل على ولائها. ولكي تقمع الصين السخط الطبقي، سوف يتعين عليها فرض الضرائب على الستين مليون صيني الأغنياء الموجودين على السواحل، ثم تنقل الأموال إلى جيش التحرير الشعبي والفلاحين. وهؤلاء الذين ستُفرَض عليهم الضرائب سوف يقاومون، وستكون العائدات غير كافية لهؤلاء الذين تعتزم الحكومة إفادتهم، ولكنها ينبغي أن تكفي للحفاظ على ولاء الجيش.

السؤال طويل المدى، الذي سوف يُجاب عنه في العقد المقبل، هو ما إذا كانت الصين ستحاول حل مشكلتها كما حلّها ماو - بغلق البلاد والقضاء على رجال الأعمال الساحليين وطرد المصالح الأجنبية - أم باتباع نمط النزعة الإقليمية وعدم الاستقرار الخاص بالقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. والأمر المؤكد الوحيد هو أن الحكومة الصينية سوف تكون غارقة في المشكلات الداخلية؛ حيث تعمل بحرص على موازنة القوى المتنافسة، وستكون على قدر كبير من الشك بشأن نوايا اليابانيين والأمريكيين.

في عام 1990، عاشت اليابان ذلك النوع من الهبوط الذي تبدأ الصين المرور به الآن. واليابان لديها درجة من السيطرة الاجتماعية غير الرسمية، أكثر مما يراه معظم من في الخارج، وفي الوقت نفسه احتفظت تجمعات الشركات، المسماة «كيريستو»، بمساحة كبيرة من حرية الحركة. ولأن اليابانيين نموا بسرعة بعد الحرب العالمية

الثانيـة، فقـد خضعـوا للأزمـة المالية التـي حتمها فشـلهم في خلق نظام سـوق رأس المـال. وعمـل اقتصادهم من خلال تعاون غير رسـمي بين الـكيريسـتو والحكومة. وقد صُمم هذا التعاون؛ بحيث لا يكون هناك خاسرون، وهنا يكمن خطؤها القاتل.

تفاقمت مشكلة رأس المال؛ لأن اليابان لم تكن لديها خطة تقاعد تستحق الذكر، وهـو مـا كان يعني أن المواطنين مجبورون بشـدة على الادخـار؛ حيث كانوا يضعون أموالهـم في بنوك مكاتـب البريد الحكوميـة، التي كانت تدفع أسـعار فائدة منخفضة جـدًا. وبعد ذلك، كانت الأموال تقرضها الحكومة لـ«بنوك المدينة» الكبيرة المرتبطة بالـكيريسـتو، ومنـح هـذا النظام اليابـان ميزة ضخمة فـي السـبعينيات والثمانينيات، مـن القـرن الماضي، عندما كانت أسـعار الفائـدة الأمريكية من عديـن، وكان يمكن للشـركات اليابانية الاقتراض بأقل مـن 5 بالمائة. لكن المال لم يكن يُقرَض للأعمال التـي كانت مربحة بطبعها، وكان معظم الربح يأتي مـن الهامش المضاف الذي توفره الأمـوال الرخيصة. وكانت ضـرورة ادخار اليابانيين لمبلغ ضخـم كي يتقاعدوا تعني أنهـم كانـوا مسـتهلكين مترددين. وبذلـك كان قلـب الاقتصاد الياباني، شـأنه شـأن الاقتصادي الصيني الآن، في الصادرات، وبشكل خاص إلى الولايات المتحدة.

مع زيادة المنافسـة من البلدان الآسيوية الأخرى، خفض اليابانيون الأسعار، وهو مـا قلّل الأرباح. وتعني الأرباح المنخفضة اضطـرار الأعمال إلى اقتراض المزيد من المـال كـي تنمو، ثـم وجدت أنه من الصعـب إلى حد كبير تسـديد ديونها. وما أعقب ذلك انهيار اقتصادي، لم يلحظه الإعلام الغربي، إلا بعد سنوات عديدة من حدوثه.

وكشـأن الصينيـن، كان علـى اليابانيـن تجنب البطالـة، ولكن لأسـباب مختلفة. ففـي اليابـان كان التردد في تقليص الحجـم يقوم على العقد الاجتماعـي، الذي يُلزم العامل به نفسه بالعمل طوال حياته في إحدى الشركات، وترد الشركة بالمثل. واحترم اليابانيون التقليد بالإبقاء على التوظيف الكامل، بينما سمحوا بهبوط معدل النمو إلى لا شيء تقريبًا.

أطلق الاقتصاديون الغربيون على السنوات العشرين، التي شهد فيها الاقتصاد الياباني ركودًا «العقود المفقودة»، ولكن هذا سوء فهم للأهداف اليابانية، أو بالأحرى فرضٌ لوجهة النظر الغربية على القيم اليابانية؛ فالتضحية بالنمو من أجل الحفاظ على التوظيف الكامل، لم تكن في رأي هذا المجتمع المتماسك بشدة فقدانا لعقد من الزمان، وإنما حفاظًا على مصلحة جوهرية.

في الوقت نفسه، هبط معدل المواليد في اليابان إلى ما دون معدل 2,1 طفل لكل امرأة اللازم للحفاظ على عدد سكانها. والآن، حيث كل جيل أصغر حجمًا من الجيل الذي قبله، لم يعد الاقتصاد قادرًا على دعم المتقاعدين، وبهذه الطريقة خلق الدَّين والديموغرافيا أزمة ضخمة لليابان.

خلال السنوات العشر التالية، لن يكون اليابانيون قادرين على الحفاظ على التوظيف الكامل من خلال زيادة ديونهم، العامة والخاصة، على نحو مفرط. وكشأن الصينيين، سوف يتعين عليهم تغيير النماذج الاقتصادية، ولكن اليابانيين ليست لديهم ميزة كاسحة؛ فليس لديهم مليار شخص يعيشون في فقر. وعلى عكس الصينيين، يمكنهم امتصاص التقشف، إذا كان ذلك مطلوبًا، دون جلب عدم الاستقرار.

مازالت نقطة ضعف اليابان الأساسية، هي افتقارها إلى الموارد الطبيعية اللازمة للصناعة، من النفط إلى المطاط إلى الحديد الخام. ولكي تبقى اليابان قوة صناعية، يتعين عليها الشراء والبيع على المستوى العالمي، وإذا فقدت القدرة على الوصول إلى الطرق البحرية فستخسر كل شيء. وإذا نشأت اضطرابات، ولم يكن لديها خيار الانكفاء على الذات، فمن الأرجح - إلى حد كبير - أن تصبح اليابان واثقة من نفسها مرة أخرى.

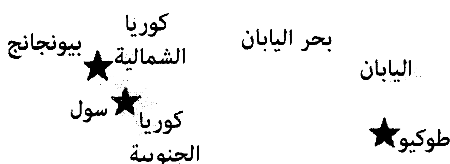
توازن القوى الصيني الياباني

طوال الثلاثين عامًا أو نحو ذلك الماضية كانت العلاقة بين الصين واليابان تأتي في المرتبة الثانية بعد علاقة كل منهما بالولايات المتحدة. وحافظت الولايات

المتحـدة على التوازن الإقليمي بالاحتفـاظ بعلاقات منفعة متبادلة مع كل بلد، ولكن هـذه العلاقات سـوف تتغير فـي العقـد المقبل، أولًا: سـوف تغير مشـكلات الصين الاقتصاديـة علاقتهـا مـع العالـم، وهي تغير أسـاليب عمـل البلاد الداخليـة. وكذلك سوف تغير مشكلات اليابان الداخلية والحلول التي تختارها الطريقة التي تعمل بها.

حتـى وهـي سـلبية وتعتمد على بلـدان أخـرى؛ لضمـان الوصول إلى الأسـواق العالميـة، تظل اليابان باسـتمرار جزءًا أصيلًا من العالـم. والصين كذلك جزء أصيل، ولكنها ليست على نحو لا يمكن الرجوع فيه كاليابان، ففقدان المواد الخام المستوردة لا يمثـل تهديـدًا وجوديًّا للصين بالطريقة التي يمثل بها ذلـك لليابان. وبالمثل، فبينما تعتمـد الصيـن علـى الصادرات، فـإن بإمكانهـا إعادة تشـكيل نفسـها، وإن كان ذلك بطريقة مؤلمة.

إذًا، فالصيـن لديهـا قدر أقل من الإغـراء لأن تصبح جازمة؛ كما أنه ليسـت لديها القـدرة علـى ذلك؛ فاتصـال الصين الأساسـي بالعالـم عن طريق البحـر، غير أنه ليس لديهـا الأسـطول البحري الكبير، الذي يتناسـب مـع الجغرافيا والولايـات المتحدة. وبنـاء قوة بحرية يسـتغرق أجيـالًا؛ إذ ليس الأمر تطوير التكنولوجيـا الضرورية، بقدر ما هو المرور بالخبرة المتراكمة التي تخلق الأدميرالات الجيدين. وسـوف يمر وقت طويـل، قبـل أن يمكـن للصين تحـدي أي من الولايـات المتحدة أو حتـى اليابان في البحر، وهناك قدر كبير من مناقشـة تطور الأسـطول الصيني. ومـن المؤكد أنه يجري حاليـا تطوير كبيـر، ولكن هناك فجوة ضخمة بين المسـتوى الحالي مـن الجهد، وما يجب على الصين عمله لتحدي قوة الولايات المتحدة البحرية، حتى في المياه القريبة مـن الصين - وأهم التطـورات في الصواريخ المضادة للسـفن الموجـودة في قواعد على البر - ولكن الصين أمامها طريق طويل جدًّا، قبل أن تأمل سفن الأسطول هزيمة الأسطول الأمريكي، وحتى الصواريخ المضادة للسفن معرضة بشدة لخطر الضربات الجوية والصاروخية الأمريكية. ولن تخرج البحرية الصينية الولايات المتحدة بالقوة من المياه الإقليمية في العقد المقبل.



(خريطة) شمال شرقي آسيا

اليابان في الوقت الراهن قوة باسيفيكية من الناحية الشكلية تحظر عليها الماد (9) من دستورها أن تكون لديها قوة مسلحة هجومية، ولكن هذا لم يمنعها من امتلا جيش وقوة جوية كبيرين. ومع ذلك فقد نجحت في تجنب استخدام تلك القوات اعتمادًا على الولايات المتحدة في حماية مصالحها الدولية؛ خاصة قدرتها عل الوصول إلى الموارد الطبيعية.

أثبت خضوع اليابان للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية نفعه؛ لأ الولايات المتحدة كانت بحاجة إلى مساعدة اليابان في الحرب الباردة، وأرادت أ تكون اليابان قوية بقدر الإمكان. وتغيرت الأمور الآن على نحو لا يكاد يُرى؛ فالولايا المتحدة لا تزال تسيطر على طرق اليابان البحرية، ولا تزال مستعدة لضمان القدر على الوصول، ولكن استعدادها للمخاطرة فيما يتعلق بتلك القدرة على الوصول جع اليابان في وضع يُحتمَل أن يكون خطيرا. وحتى الآن – وأثناء حرب الولايات المتحد

مـع الجهاديين - فـإن الولايات المتحـدة حريصة على عدم تعريـض طريق النفط من خلال مضيق هرمز، الذي تعتمد عليه اليابان، للخطر. ولكنها قد تسيء التقدير بسهولة؛ فالأمر ببساطة هـو أن الولايات المتحدة يمكنها تحمل المخاطـر، التي لا قِبَل لليابان بتحملها، ولذلك تختلف رؤى البلدين بشأن العالم ومصالحهما القومية.

المشكلة الداخلية بالنسبة لليابانيين، هي أنهم مضوا إلى أبعد ما يمكنهم في هذه الـدورة الاقتصادية. ويجب عليهم إما قبول التقشـف والبطالة أو السـماح للتضخم بالحدوث، وظلت نقطة ضعفهم هي أسـواق رأسـمال المال، التي مازالت لا تعمل بحريـة، ومع ذلك لم يكن لدى اليابانيين تخطيط مركزي فعال، ولا يمكن اسـتدامة هـذا الوضـع، فربما يحل الانتقال إلى السـوق الحرة المشـكلة اليابانية على المدى الطويـل، غيـر أن الثمن سـيكون عـدم الاسـتقرار الآن. ولأنهم لا يسـتطيعون إقامة اقتصاد سـوق حقيقي، فسوف يتحركون صوب اقتصاد، تفرض فيه الدولة فاعليات أكبر (ليسـت بكفاءة السـوق، ولكنهـا أكثر كفاءة ممـا لديهم الآن) وتقـل فيه أهمية الكيريسـتو، وسوف يعني هذا أن تركز الدولة اليابانية السلطة في نفسها بشكل أكبر، وتأخذ دورًا أكبر في إدارة التمويل.

مشـكلة اليابـان الكبيرة الأخـرى ديموغرافية. فهي بلد شـائخ يحتـاج إلى المزيد مـن العمال، ولكنـه عاجز اجتماعيًا عن إدارة الهجرة واسـعة النطاق، التي تتحرك في اتجـاه مضاد لتماسـك الثقافـة اليابانية. وليس الحـل هو الحصول علـى عمال يأتون إلـى المصانـع، وإنما الحصـول على المصانع التـي تذهب إلى العمـال. وعلى مدى السـنوات العشر المقبلة، سـتكون اليابان أكثر جرأة في استغلال أسواق العمل خارج حدودها، بما في ذلك الصين، بناءً على تطور الأحداث هناك.

مهمـا كان مـا يخبؤه المسـتقبل، سـوف يرغـب اليابانيـون في مواصلـة علاقتهم الاستراتيجية الأساسـية مع الولايات المتحدة، بما في ذلك اعتمادهم على الولايات المتحـدة فـي تأمين الطـرق البحرية. وترى اليابـان أن هذا أكثر توفيـرًا للتكلفة، وأقل خطورة بكثير من السير في هذا الاتجاه بمفردها.

الاستراتيجية الأمريكية: المماطلة لكسب الوقت

ليس لدى الولايات المتحدة من الموارد أو اتساع السياسة ما يمكنها من التعامل مع كل توازن إقليمي للقوى في الوقت ذاته، فسوف تكون مشغولة بروسيا والشرق الأوسط؛ الأمر الذي لا يترك لها الكثير فيما يتعلق بالموارد للتعامل مع غربي الباسيفيكي. ولعدم وجود بديل، لابد أن تكون الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة هي التأجيل وصرف الانتباه. ولا يمكن للولايات المتحدة، في واقع الأمر، التحكم في عمليات واسعة تجرى الآن، ولذلك فإن أفضل ما يمكنها عمله هو تعديلها قليلًا. ومن حسن الحظ أن هذه منطقة تجعل العملياتُ الجاريةُ فيها البلدان على طريق مواتٍ نسبيًّا في اتجاه الولايات المتحدة، على الأقل في الوقت الراهن؛ ولذلك ينبغي أن تتمهل السياسة الأمريكية، وهي تضع أساس ما سيأتي لاحقًا.

لا يكمن الخطر الأمريكي في تحالف يُعقَد بين اليابان والصين؛ فهذان البلدان يتنافسان مع بعضهما بطرق كثيرة جدًّا، ويختلفان عن بعضها اختلافًا شديدًا جدًّا؛ بحيث لا يمكن أن يكون بينهما تعاون وثيق. وبعد أن بلغت اليابان حدود هذه الدورة الاقتصادية، لن تكون ذلك العملاق السلبي في صمت الذي كانته طوال العشرين عامًا الماضية. ومن ناحية أخرى، سوف تكون الصين أقل من تلك القوة الضخمة الكاسحة التي كانتها، وسيكون التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة هو إدارة علاقتها مع كلا اللاعبين في هذا النظام الغرب باسيفيكي، كلٌّ في مرحلته المختلفة. وفي الوقت نفسه، لابد من تراجع الولايات المتحدة عن كونها المركز، وتدع القوتين الآسيويتين تطوران علاقات أكثر مباشرة مع بعضهما البعض؛ حيث يعثران على نقاط توازنهما.

لن تظهر الصين أو اليابان كقوة إقليمية مهيمنة، كما تفعل كل المعجزات الاقتصادية، وسوف تركز الصين على الحفاظ على الاستقرار دون النمو السريع. وسوف تعيد الصين بناء نفسها داخليًّا، بينما تبدأ تكييف سياستها الخارجية مع مصالحها العالمية، ولكن ستكون اليابان هي من سيتعين على الولايات المتحدة مراقبته.

وبينمـا تزيـد اليابان قوتها، فلابـد بالضرورة من زيـادة قوتها البحريـة. ومعارضة الولايـات المتحدة لظهور قوات بحرية مبدأ أساسـي مـن مبادئها، ولكن من الواضح أن الولايـات المتحـدة لن تدخل في حرب مع اليابان بشـأن هـذه القضية في 2015 أو 2020، كما فعلت في 1941. ومع ذلك سـوف يتعين عليها وضع اسـتراتيجية للتعامل مع اليابان الأكثر حزمًا.

ولابد أن تكون الخطوة الأولى في الاستراتيجية الأمريكية تجاه اليابان، هي تأكيد أن الصيـن لـن تتمزق، لأنه كلمـا كانت الصين أضعـف، كانت اليابـان أكثر حرية في اسـتعراض عضلاتهـا. وإلى الحـد الممكن، ينبغـي على الولايـات المتحدة تخفيـف الضغـط علـى الصين بتيسـير صادراتهـا إلى الولايـات المتحدة، وهذا تغيير للمسـار بالطبع، وهناك مشكلات سياسية واضحة في تحقيق ذلك، وسوف يتعين على الرئيس أن يكـون شـديد المهارة في تبرير كرمه في وقت، يرتفع فيـه معدل البطالة الأمريكي. لكن كل شيء يقيد اليابان، وإن كان بشكل هامشي، له قيمته لدى الولايات المتحدة.

الصيـن المسـتقرة وحدهـا يمكنهـا السـيطرة علـى الاسـتثمارات الأجنبيـة فـي اقتصادها، وسـوف يكون الاستقرار والسيطرة ضروريين للتصدي لمخططات اليابان بشـأن المصانع الصينية والعمال الصينيين، وسوف يعطل تقييد التوسع الياباني بدوره قدرة اليابان على التعامل مع المشكلات، وأي شيء يبطئ نهوض اليابان الاقتصادي، يفيد الولايات المتحدة، إلى حد كسب الوقت فحسب.

لا بد أن تكون الخطوة الثانية في الاستراتيجية الأمريكية، هي الاحتفاظ بعلاقات مـع اليابانيين تتسـم بالود قدر الإمكان. فكلما كانت اليابـان أكثر ثقة في الوصول إلى المـواد الخام، كان دافعها إلى بناء قوتها البحرية الخاصـة بها أقل. واليابانيون، الذين يعون ألم اختلال القوى، لم يشعروا قط بالراحة، كما قد يبدون في علاقتهم التفضيلية مع الولايات المتحدة. وهم في الوقت نفسه لم يرغبوا قط في مواجهة المبالغ الهائلة من المال والمخاطرة اللازمة لخلق بديل.

على المدى الطويل، سوف يتعين على بلد كبير ومعرَّض للخطر من الناحية الاقتصادية كاليابان البحث عن طريقة لضمان مصالحه. ومع ذلك، فليس من الضرورة أن يكون هذا في العقد المقبل، ولابد أن تكون الاستراتيجية الأمريكية هي إطالة اعتماد اليابان أكبر قدر ممكن، فكلما طال اعتماد اليابان على الولايات المتحدة، كان نفوذ الولايات المتحدة على السياسة اليابانية أطول، وكانت قدرتها على تشكيل تلك السياسة أكبر. وإذا ما ضُغط على اليابان بشدة، فمن الممكن أن تختار مسارًا جديدًا يعود إلى السياسات المدمرة الخاصة بالثلاثينيات، عندما كانت دولة دولاتية من الناحية الاقتصادية، ويحركها التأكيد على الدفاع القومي. ولابد أن تحرص الولايات على ألا تضغط.

هناك أمران سوف يجعلان إقناع الجمهور الأمريكي بهذه الاستراتيجية الآسيوية أسهل، الأمر الأول: هو أن أمورًا أخرى سوف تشغل بالهم، والثاني هو أن التحركات الأمريكية في غرب الباسيفيكي سوف تكون متدرجة وليست مفاجئة، وسوف تكون لدى الرئيس ميزة عدم الاضطرار إلى إعلان تغيير في السياسة، وسوف يكون لإجراءاته أثر حاسم؛ لأن الولايات المتحدة مهمة، ولكنها ليست أساسية لأي من هذه القوى الآسيوية.

في الوقت نفسه، لابد للولايات المتحدة من إقامة علاقات؛ من أجل المرحلة التالية من التاريخ، التي قد ترغب فيها في تجنيد اليابان أو الصين، أو الاثنين معًا، للتعاون ضد تهديدات من روسيا أو قوى أخرى. وشهية المخاطرة داخل هذين البلدين ليست كبيرة جدًّا، ولابد أن تدرك الولايات المتحدة أن الضغط عليهما دون إغراءات ربما لن يفلح.

هنا يمكن أن تقوم كوريا بدور مهم، فهي بالفعل شوكة في خاصرة كلا طرفي التوازن الصيني الياباني، ولكنها مزعجة بشكل كبير لليابانيين، فلأسباب تاريخية،

تمقت كوريا اليابانيين ولا تثق في الصينيين. وهي بالإضافة إلى ذلك لا تشعر بقدر كبير من الراحة مع الولايات المتحدة، ولكن الجغرافيا على أقل تقدير جعلتها تعتمد على الولايات المتحدة.

بينما تزداد اليابان قوة وتضعف الصين، سوف يحتاج الكوريون إلى الولايات المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، وسوف تعتمد الولايات المتحدة على كوريا لزيادة الخيارات الأمريكية للتعامل مع كلا البلدين. ومن حسن الحظ أن العلاقات الأمريكية الكورية قائمة بالفعل، ولهذا السبب لن يسبب توسيعها مخاوف كبيرة لليابان أو الصين.

أصبحت كوريا كذلك مركزًا تكنولوجيًا كبيرًا، وسوف تشعر الصين بوجه خاص بالتعطش إلى تلك التكنولوجيا، وسوف يزيد امتلاك بعض السيطرة على نقلها من قدرة الولايات على التأثير على الصين. ومن جانبهم، سوف يحتاج الكوريون إلى المساعدة في التعامل مع إزعاج كوريا الشمالية، وبشكل خاص معالجة الجوانب المالية للتوحيد، عندما يتحقق بشكل حتمي. وسوف تريد كوريا الموحدة فرصًا تجارية خاصة مع الولايات المتحدة. ورغم أن كوريا ليس أمامها من مكان آخر تلجأ إليها، فإنه ينبغي على الرئيس الأمريكي تقديم تلك الامتيازات؛ لأنه على مدى السنوات العشر المقبلة، ربما تكون كوريا إلى حد كبير أهم علاقة للولايات المتحدة في غرب الباسيفيكي. ولكن التوحيد ليس هو القضية الجوهرية؛ فكوريا الشمالية، رغم كل صخبها، مشلولة ومنشآتها النووية موجودة فقط ما دام الآخرون يسمحون بها. ومشروع كوريا الشمالية النووي أكسبها الوقت بصرف الضغط، وهو لا يمكنه تحقيق استقرار لها بشكل دائم. وفي المقابل، مازالت كوريا الجنوبية قوة ديناميكية في حد ذاتها، وسوف تظل قوة ديناميكية مهما حدث في الشمال.

العلاقة المهمة الثانية التي ستكون للولايات المتحدة في المنطقة مع أستراليا، وهي باعتبارها واحدة من آخر الكتل الأرضية التي تخضع للسيطرة الأوروبية،

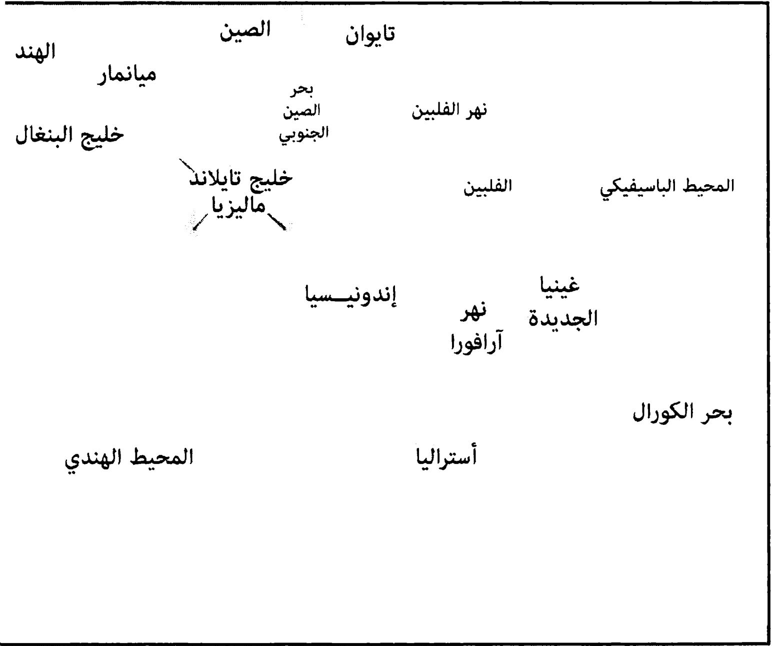
فمـن المؤكد أنها على هامش العالـم من الناحية الجغرافية، ومازال معظم سـكانها مقصورين على منطقة صغيرة نسبيًا من جنوب شرق البلاد.

من الناحية الجيوبوليتيكية، يُساء فهم أستراليا وتسيء هي فهم نفسها؛ فهي تبدو معزولة وآمنة، غير أن عزلتها وهمٌ وتعرضها للخطر واقع. على سبيل المثال، أقرب جاراتها هي إندونيسيا، وهي بلد شديد التشظي والضعف يفصله عن أستراليا مئات الأميال من المياه. وأثناء الحرب العالمية الثانية، كانت لإندونيسيا وجارتها الشرقية غينيـا الجديـدة وظيفة اسـتراتيجية مهمة لأسـتراليا، حيث امتصتا الهجـوم الياباني، وجعلتـا اليابانيين أضعف من أن يفكروا في التوسـع أكثر نحو الجنوب. ومن اللافت للانتباه أن الحرب العالمية الثانية وجزر أستراليا العازلة في الشمال عززت إحساسها بالأمن، رغم أنها خلقت قلقًا بشأن لاجئ القوارب.

على الرغم من ظهور أسـتراليا واقفة بمفردها وآمنـة، فهي في واقع الأمر تعتمد - إلـى حـد كبير - علـى التجارة العالمية، وبشـكل خـاص بيع المنتجـات الغذائية والمعادن الصناعية كخام الحديد؛ للحفاظ على اقتصادها. وهذه السـلع تُشحن في البحر، دون أن تكون لأستراليا أية سيطرة على أمن طرقها البحرية. إذًا، فأستراليا إلى حد ما كالمخلوق، الذي توجد عروقه وشرايينه خارج جسمه، غير محمية ومعرضة للخطر باستمرار.

كانـت اسـتراتيجية أسـتراليا للتعامـل مـع هـذه القابليـة للتعـرض للخطـر، هـي التحالـف مـع القوة البحريـة المهيمنة في غرب الباسـيفيكي، التي كانـت بريطانيا في يـوم ما والولايات المتحدة الآن. وكل التحالفـات تحمل تكاليف، وكان البريطانيون والأمريكيـون يريـدون شـيئًا مقابـل ذلك، وهو مشـاركة أسـتراليا فـي حروبهم. وقد ضحى الأسـتراليون بشـدة في حرب البوير، والحربين العالميتين وفي كوريا وڤيتنام. وفيما بين عامي 1970 و1990، انسـحب الأسـتراليون من هذا الدور باعتبارهم شريكًا عسـكريًا، ولكـن خلال هذه الفتـرة كانت هناك بعض الدعوات إلى مشـاركتهم؛ ففي

عـام 1990، فـي عاصفة الصحـراء، عادوا إلى اسـتراتيجيتهم الخاصة بالمسـاعدة ف العمليات العسكرية، وبعد ذلك ذهبوا إلى القتال في أفغانستان والعراق.



(خريطة) جنوب شرق آسيا

إلـى جانب أمن الطرق البحرية، تعتمد رفاهية أسـتراليا علـى نظام تجاري دولي سمح بالشروط التي تقدر عليها. واستراتيجية أستراليا الخاصة بكونها في خدمة أبنا لعـم الأنجلـو أمريكيين جاءت لها بمقعـد على الطاولة، إلى جانـب القوى الكبرى وفر ذلك نفوذًا وأمنًا لتجارتها؛ الأمر الذي لم تحققه أستراليا قط بنفسها.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، خدمت أسـتراليا بريطانيا بإرسـال قوات إلى شمال فريقيـا، وخدمت الولايات المتحدة بالعمل كمحطـة لتجميع القوات الأمريكية؛ مر جل مسرح العمليات الباسيفيكي. ومن المؤكد أن القوات الأسترالية حاربت كذلك لكـن إذا لـم تكن القوات متاحة، فقد كانت قيمة أسـتراليا الهائلة هي موقعها، خلف

الدرع الجغرافي الخاص بإندونيسيا وغينيا الجديدة. وإذا ظهرت قوة كبرى في غرب الباسيفيكي لتتحدى الولايات المتحدة، فسوف تكون أستراليا مرة أخرى الأساس الاستراتيجي لاستراتيجية الولايات المتحدة الباسيفيكية. والأمر الذي يجب الحذر منه هو أن بناء البنية التحتية الخاصة، بمستودع المؤخرة، استغرق سنوات عديدة في الحرب العالمية الثانية، وقد لا يسمح أي صراع مستقبلي بهذا النوع من مهلة الإنجاز.

ترى الولايات المتحدة أن الحفاظ على علاقة مع أستراليا لا ينبغي أن يكون أمرًا عسيرًا؛ فأستراليا لديها خياران استراتيجيان فحسب، أحدهما: هو الانسحاب من التزامات التحالف، وافتراض أن مصالحها سوف تعالَج عرضًا. والآخر: هو المشاركة في التحالف، وأن تحصل على تعهدات رسمية من الولايات المتحدة. والخيار الأول أقل تكلفة ولكنه أكثر مخاطرة، أما الثاني فأكثر تكلفة ولكن يعوَّل عليه أكثر.

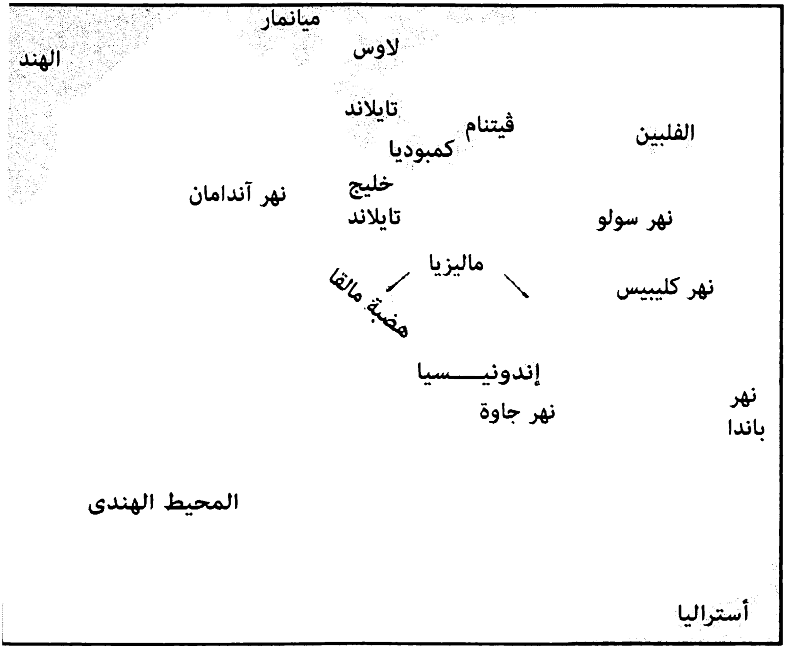
إذا نشأ تهديد خطير، فالأرجح أن تعود أستراليا إلى حظيرة الولايات المتحدة. ومع ذلك فإذا سيطرت قوة غرب باسيفيكية على الطرق البحرية، فهناك باستمرار احتمال أن تعقد أستراليا صفقة ما، إذا حسبت أن هذا الامتثال سوف يحقق غاياتها مع مخاطرة أقل من الحرب إلى جانب الأمريكيين. ولهذا السبب، فإن الحصول على تعهدات مسبقة من الولايات المتحدة، ووجود قواعد عسكرية دائمة في أستراليا يخدم المصالح الأمريكية أفضل ما يكون خلال تقييد خيارات أستراليا.

حتى إذا كانت أستراليا رهينة الحماية الأمريكية، فإن أهميتها الاستراتيجية من العِظَم بما يجعل الولايات المتحدة أشد ما يمكن كرمًا وإغراء؛ فكونها مقتصدة فيما تطلبه من تعهدات عسكرية أسترالية أمر مفهوم، لأن الولايات المتحدة قد تحتاج إلى أستراليا في المستقبل بشكل أكبر ـ وعلى نحو أوسع ـ من حاجتها إلى الجنود الأستراليين الآن.

المدينـة التـي على قدر مشـابه من الأهمية الاسـتراتيجية للولايـات المتحدة هي سـنغافورة، التي أنشـأتها بريطانيا عند حافة شـبه جزيرة الملايو؛ لتكون قاعدة تسيطر منها على مضيق ملقا. ومازال هذا الممر الضيق طريقًا أساسـيًّا بين المحيطين الهندي والباسـيفيكي، وبشـكل خاص بالنسـبة للنفط المتجه إلى الصين واليابان من الخليج الفارسـي. كما أنه يجب على السفن الحربية الأمريكية المتجهة إلى الخليج الفارسي المـرور، عبر هـذا المضيق. وهو إلى جانب جبل طارق وقناة السـويس، إحدى نقاط الاختنـاق الكبيـرة فـي العالـم. ومن يسـيطر عليه يمكـن أن يمنع التجـارة، أو يضمن تدفقها، تبعًا لإرادته.

سـنغافورة الآن دولة مدينة مسـتقلة، تتمتـع بقدر هائل من الرخاء بسـبب موقعها الجغرافي، وبسـبب صناعة التكنولوجيا فيها. وهي تحتاج الولايات المتحدة كعميل، وكذلك لحماية سيادتها. وعندما مُنحت الملايو الاستقلال، انفصلت سنغافورة التي تغلـب على سـكانها العرقية الصينية عن ماليزيا، التي أغلب سـكانها من المسـلمين. وتفاوتت العلاقات، ولم يكن هناك خطر من الانفصال، ولكن سنغافورة تفهم واقعين جيوبوليتكيين، هما أن أسـوأ شـيء في العالم أن تكون غنيًا وضعيفًا، وأن الأمن ليس شـيئًا مؤكدًا. وما يمكن أن تريد ماليزيا، أو كذلك إندونيسـيا، عمله في جيل أو جيلين لا يمكن التنبؤ به.

لا يمكن للولايات المتحدة السيطرة على سنغافورة فحسب، بل لابد أن تكون لها علاقات تعاونية معها. وكما في تعاملاته مع كوريا وأسـتراليا، ينبغي أن يكون الرئيس أكثر كرمًا مع سـنغافورة، مما يجب عليه كي يضمن التحالف؛ فالثمن قليل والأرباح مرتفعة جدًا.



(خريطة) الطرق البحرية الإندونيسية

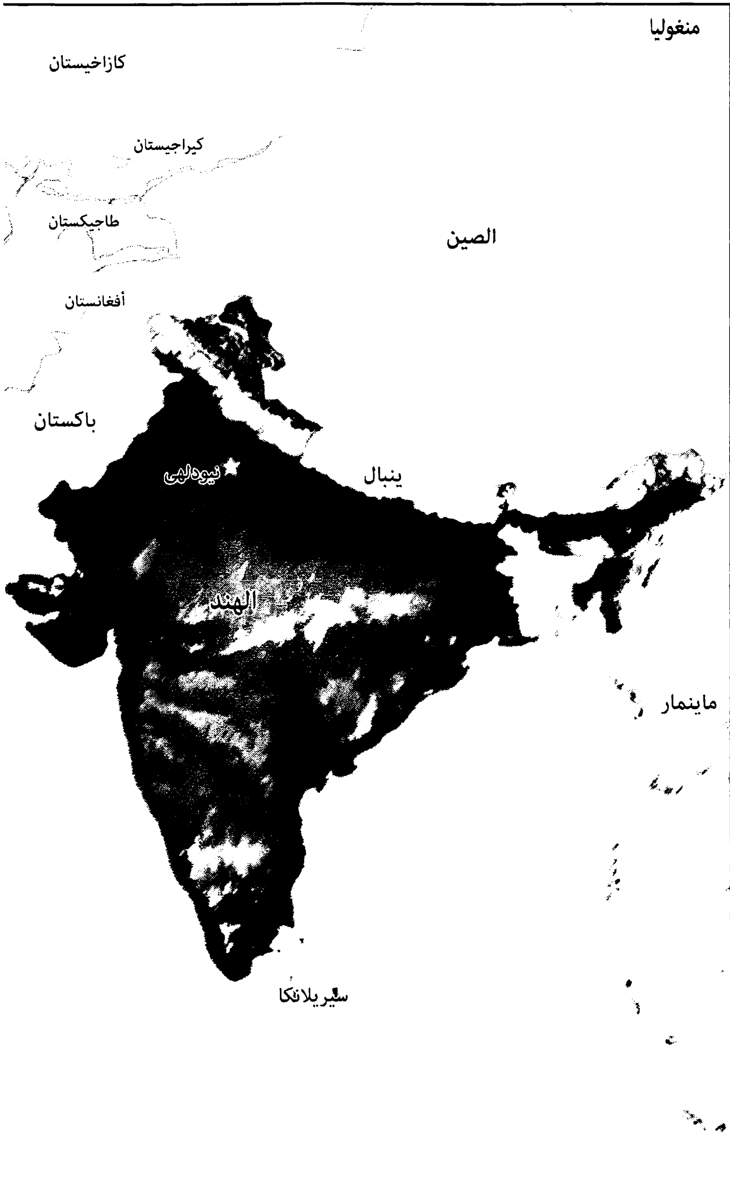
الهنـــد

في سياق غرب الباسيفيكي، يتعين علينا التفكير في الهند، والتي رغم حجمها واقتصادها المتنامي والمناقشة الدائمة للهند باعتبارها الصين التالية، فأنا ببساطة لا أرى الهند لاعبًا مهمًّا ذا قوة عميقة في العقد المقبل، فالهند من نواحٍ عديدة، يمكن فهمها على أنها أستراليا كبيرة جدًّا، فكلا البلدين قوي من الناحية الاقتصادية ـ بطرق مختلفة كما هو واضح ـ وبهذا المعنى يجب التعامل معهما بجدية.

كشأن أستراليا، الهند شبه قارة معزولة جغرافيًّا، وإن كانت عزلة أستراليا، التي تقوم على آلاف الأميال من المياه، أشد وضوحا بكثير. لكن الهند في حد ذاتها جزيرة محاطة بالحواجز البرية اجتيازها أكثر صعوبة من المحيطات؛ فجبال الهيمالايا تمنع الوصول من الشمال، وغابات التلال تمنع الوصول من الشرق، ويحيط بها في الجنوب المحيط الهندي، الذي يسيطر عليه الأسطول الأمريكي.

أكبر مشكلة تواجهها الهند تكمن في الغرب، حيث الصحراء وباكستان؛ فهذه الدولة المسلمة دخلت في عدة حروب مع الهند التي غالبية سكانها من الهندوس، وتتراوح العلاقات بين بالغة الباردة والعدائية. وكما رأينا في مناقشتي لأفغانستان، توازن القوى بين باكستان والهند ملمح أساسي لشبه القارة، والحفاظ على توازن القوى هذا هدف مهم بالنسبة للولايات المتحدة في العقد المقبل.

تسمى الهندُ الصينَ الديمقراطيةَ؛ الأمر الذي يمثل خطرًا في القوة الإقليمية إن صح هذا القول، فأحد القيود الكبيرة على نمو الاقتصاد الهندي، الرائع كما كان، أنه بينما لدى الهند حكومة قومية، فإن لدى كل ولاية من الولايات التي تشكل هذه الحكومة تشريعاتها، وبعض هذه التشريعات تمنع التنمية الاقتصادية. وهذه الولايات تحمي حقوقها من خلال غيرتها وتنافسها مع الولايات الأخرى، كما أن القيادة – لاسيما العسكرية – تقوم بحماية التزاماتها. وهناك طرق كثيرة لربط هذه المناطق بعضها، ولكن الضامن المطلق هو الجيش.



(خريطة) تضاريس الهند

تحتفـظ الهنـدي بجيش ضخم له ثـلاث وظائـف، أولًا: يوازن باكسـتان. وثانيًا: يحمـي الحدود الشـمالية من الغزو الصينـي (وهو ما تجعله التضاريـس أمرًا يصعب تخيله)، وثالثًا: الأمر الأكثر أهمية هو أن الجيش الهندي، شأنه شأن الجيش الصيني، يضمـن أمن الدولة الداخلـي ـ وهو ليس بالأمر الهين في بلد متنوع به مناطق شـديدة الانقسـام، فهناك حاليًا تمرد من جانب الماويين في الشـرق، على سبيل المثال، وهذا هو الأمر الذي يعد منعه أو قمعه وظيفة الجيش.

فـي البحـار، كان الهنود مهتميـن بتطوير أسـطول، يمكن أن يصبح لاعبًـا مهمًا في المحيط الهندي، حيث يحمي طرق الهند البحرية ويلوح بالقوة الهندية. ولكن الولايات المتحـدة لا ترغـب في رؤية الهند تمضـي قدمًا على هذا النحـو؛ فالمحيط الهندي هو الممـر الـذي يجتازه نفط الخليج الفارسـي إلى الباسـيفيكي، وسـوف تنشـر الولايات المتحدة قوات ذات بأس شديد هنا، بغض النظر عن تقليل وجودها على اليابسة.

لإبقاء التطور البحري الهندي دون العتبة التي تسمح بتهديد المصالح الأمريكية، سـوف تسعى الولايات المتحدة إلى تحويل نفقات الدفاع الهندية إلى الجيش والقوة الجوية التكتيكية، بدلًا من الأسـطول. وأرخص طريقة لتحقيق ذلك واستباق مشكلة محتملـة طويلـة المدى، هي أن تدعـم الولايات المتحدة باكسـتان الأقـوى، وبذلك تجعل مخططي أمن الهند يركزون على البر وليس البحر.

وبالمثـل، ترغـب الهنـد في تقويـض العلاقة الأمريكيـة الباكسـتانية، أو على أقل تقديـر إبقـاء الولايـات المتحدة في أفغانسـتان؛ كـي تزعزع اسـتقرار باكسـتان. وإذا فشـلت الهند في ذلك، فقد تمد يدها لبلدان أخرى كما مدتها إلى الاتحاد السـوفيتي أثنـاء الحرب الباردة. ولا تمثل باكسـتان تهديدًا وجوديًـا للهند، حتى في الحدث غير المرجح الخاص بالاشـتباك النووي. ولكن باكستان لن تنهار، ولهذا ستظل المشكلةَ الدائمةَ التي تتمحور حولها سياسة الهند الاستراتيجية.

تحتـل الهند موقعًا متأخرًا عن الصين في التنمية الاقتصادية، ولهذا فهي لم تواجه بعد ما تواجه الصين من صعوبات. وسـوف يشـهد العقد المقبل الهند تتقدم بسـرعة

كبيرة من الناحية الاقتصادية، ولكن القوة الاقتصادية وحدها لا تُترجَم إلى أمن قومي. كما أنها لا تُترجَم إلى نوع من القوة، يمكنها السيطرة على المحيط الهندي. ولا يمكن خدمة المصالح الأمريكية بجعل الهند تشعر بالأمن على نحو زائد. ولذلك سوف تتدهور العلاقات الأمريكية الهندية، على مدى السنوات العشر المقبلة، حتى مع رحيل الولايات المتحدة عن أفغانستان، بل واستمرار التجارة الأمريكية الهندية.

اللعبة الآسيوية

في العقد المقبل، وبينما الولايات المتحدة مشغولة بقضايا أخرى، سوف تكون القوتان الآسيويتان الكبيرتان، الصين واليابان، خاضعتين للحد الأدنى من النفوذ الخارجي. وسوف تتحركان بالطريقة التي تمليها عليهما تطوراتهما الداخلية. وبناء على هذه السرعة، لا ينبغي للولايات المتحدة الاستثمار بقوة في إدارة العلاقة الصينية اليابانية. وبقدر الإمكان، ينبغي على الولايات المتحدة المساعدة في الوصول إلى صين مستقرة، والعمل على الحفاظ على علاقتها مع اليابان.

ورغم ذلك، لن يصمد سلام غرب الباسيفيكي إلى ما لا نهاية، وينبغي على الولايات المتحدة العمل لتمتين العلاقات القوية مع اللاعبين الرئيسين الثلاثة، وهم: كوريا وأستراليا وسنغافورة.

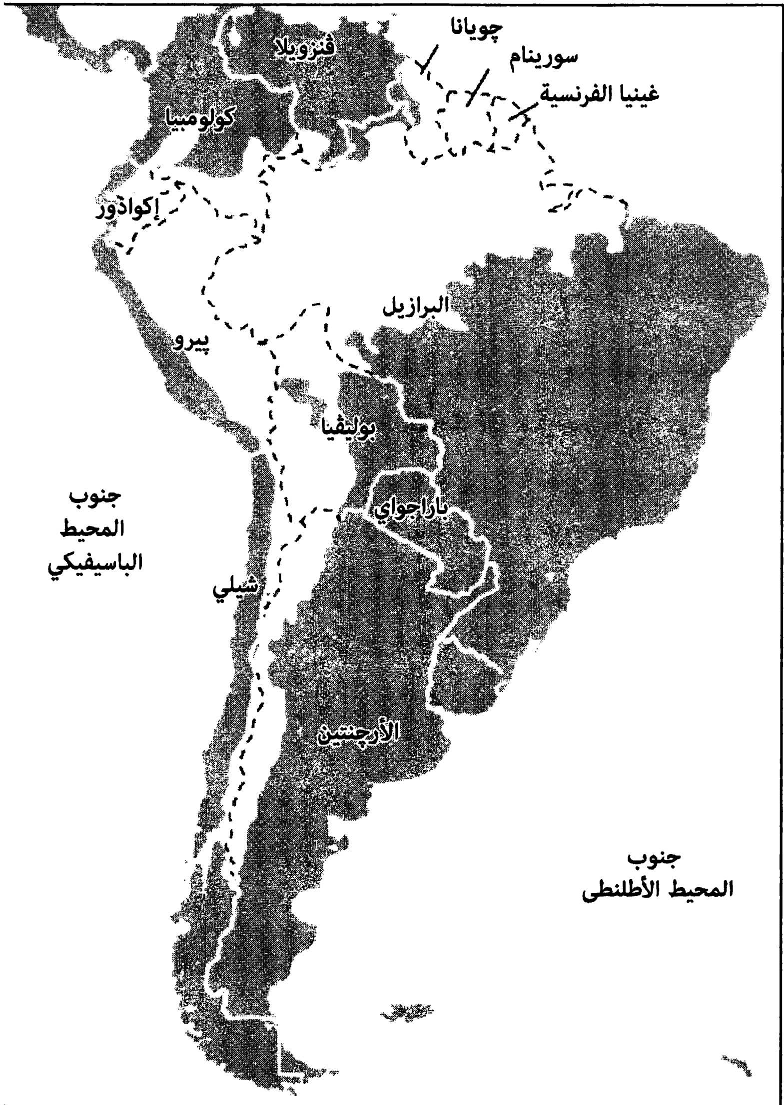
سوف تثبت هذه البلدان الثلاثة أنها حلفاء ضروريون، في حالة وقوع حرب مع أي بلد غرب باسيفيكي، وخاصة اليابان، ولا يمكن أن تبدأ الاستعدادات بسرعة كبيرة. وبناء الأسطول الكوري، وخلق منشآت في أستراليا، وتحديث قوات سنغافورة لن يثير قلقًا كبيرًا؛ فهذه خطوات إن اتُّخذت في هذا العقد، فإنها سوف تخلق إطارًا لإدارة أي صراع يمكن أن ينشأ.

الفصل الحادي عشر

نصف الكرة الآمن

بما أن الولايات المتحدة تشترك في نصف الكرة وجزء من التاريخ مع أمريكا اللاتينية وكندا، فقد يفترض البعض أن هذه المنطقة لها أهمية مفردة بالنسبة للولايات المتحدة، بل إن كثيرين من الأمريكيين اللاتينيين - بشكل خاص - ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها مهووسة بالهيمنة عليهم، أو على الأقل الحصول على مواردهم. غير أنه مع بعض الاستثناءات ـ المكسيك وكوبا في المقام الأول ـ فإن ما يحدث في أمريكا اللاتينية ذو أهمية هامشية للولايات المتحدة، ونادرًا ما احتلت المنطقة مكانًا مهمًا في التفكير الأمريكي. ويتعلق جزء من هذا بالمسافة؛ فالمسافة بين واشنطن وريو دى جانيرو تزيد حوالي ألف ميل عن تلك التي بينها وبين باريس. وعلى عكس القوى الأوروبية والآسيوية، لم يكن للولايات المتحدة قط حرب موسعة مع العالم اللاتيني جنوب بنما. ولكن في النهاية، ومرة أخرى باستثناء المكسيك وكوبا، لا تتعارض مصالح الولايات المتحدة الأساسية مع مصالح أمريكا اللاتينية.

كان للولايات المتحدة اهتمام محدود بالمنطقة، يعود إلى حد ما إلى التشظي هناك؛ الأمر الذي منع ظهور قوة متعدية للقارة. وتبدو أمريكا الجنوبية كيانًا جغرافيًا واحدًا، ولكن الواقع هو أن القارة تقسمها حواجز جغرافية كبيرة، أولًا: تمتد جبال الأنديز شمالًا وجنوبًا، وهي سلسلة جبال أعلى بكثير من جبال الروكي والألب وبها القليل من الممرات التي يمكن اجتيازها. وبعد ذلك، تمثل الغابة الأمازونية الشاسعة في وسط القارة حاجزًا، لا يمكن اختراقه كذلك.



(خريطة) الحواجز التضاريسية في أمريكا الجنوبية

الواقـع أن هنـاك ثلاث مناطـق مميزة في أمريـكا الجنوبية، كل منهـا مفصول عن الآخرين إلى حد أن التجارة البرية صعبة والوحدة السياسية مستحيلة. والبرازيل قوس على امتداد سـاحل الأطلسـي، حيث الأمازون التي يصعب العيش فيها هي منطقتها الداخليـة، وتقع منطقـة منفصلة جنـوب البرازيل على امتداد الأطلسـي، وتتكون من الأرجنتيـن وأوراجـواي وباراجواي، والأخيرة ليسـت على السـاحل، وإنما جزء من كتلـة الدول هـذه. وفي الغرب هنـاك الدول الأنديزيـة، وهي: تشـيلي وبوليفيا وبيرو والإكـوادور وكولومبيـا وفنزويلا. وقبالة البر الرئيسـي الجزر الكاريبية، وهي ليسـت لاتينية بالكامل بالطبع، وأهميتها كمنصات، دون أن يكون لها هي نفسها وزن.

الصلـة الوحيدة بين البرازيل والدول الجنوبية جسـر أرضـي ضيق إلى حد ما عبر أوراجـواي. والدول الأنديزية موحدة فقط؛ بمعنى أنها جميعًا تشـترك في جغرافيات لا يمكن اختراقها. وقد تصبح المنطقة الجنوبية على امتداد الأطلسي متكاملة، ولكن يوجـد هناك بلـد واحد مهم في واقع الأمـر هو الأرجنتين، بالإضافـة إلى ذلك، ليس هناك جسـر أرضي يمكن عبوره بين جنوب أمريكا وشـمالها؛ بسبب تضاريس أدغال أمريكا الوسـطى. وحتى إذا كان هناك جسـر، فإن كولومبيا فقـط، وربما فنزويلا، هي التي يمكنها الاستفادة منه.

الأمـر المهم بالنسـبة للسياسـة الأمريكية فـي أمريـكا اللاتينية باسـتمرار، هو أنه لكـي تصبح الولايـات المتحدة مهتمة، لابد من اجتمـاع عنصرين؛ إذ يجب أن تكون مسـاحة مهمة اسـتراتيجيًا (ولا يوجد منها كثير في المنطقة) فـي أيدي قوة قادرة على اسـتخدامها لتمثـل تهديـدًا. وقد أُعلن «مبدأ مونـرو» لتوضيح أن هـذا الاحتمال كان التطور الجيوبوليتيكي الوحيد غير المقبول، فيما كان يتعلق بالولايات المتحدة.

أثنـاء الحـرب العالمية الثانيـة، أصبح وجود عمـلاء الألمـان والمتعاطفين معهم فـي أمريـكا الجنوبية قضية خطيـرة بين الاسـتراتيجيات في واشـنطن، التي تصورت وصول القوات الألمانية إلى البرازيل من دكار عبر الأطلسـي. وبالمثل، أثناء الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة مشغولة بحق بشأن النفوذ السوفيتي في المنطقة،

وتدخلت من حين إلى آخر لمنعه. لكن لا الألمان ولا السوفيت بذلوا جهو
استراتيجية جادة للسيطرة على أمريكا الجنوبية؛ لأنهم فهموا أن القارة في الغالـ
لا تتناسب مع المصالح الأمريكية. وبدلًا من ذلك، كان المقصود من جهودهم مجر
إزعاج واشنطن وتشتيت الموارد الأمريكية.



(خريطة) كوبا والكاريبي

في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، قام الرخاء الأمريكي على منظومة الأنهار
التي مكنت المزارعين في منطقتي لويزيانا وأوهايو من شحن إنتاجهما الزراعـ
إلى الساحل الشرقي وأوروبا. وهذه السلع جميعها كانت تتدفق أولًا على مدي
نيو أورليانز، ثم تُنقَل بعد ذلك من الصنادل إلى السفن العابرة للمحيط. وحاربـ
الولايات المتحدة للحفاظ على أمان أورليانز؛ في البداية معركة نيو أورليانز في عا
1814، وبعد ذلك حرب استقلال تكساس. ومازالت نيو أورليانز والموانئ القريبة هـ
الأكبر من حيث حمولة السفن في الولايات المتحدة؛ الأمر الذي يمكِّن من شحـ
حبوب الغرب الأوسط إلى الخارج، وشحن الصلب، وغيره من السلع الصناعية منهـ
لأن قوة بحرية في كوبا يمكن أن تتحكم في الطرق البحرية داخل خليج المكسيـ

وخارجه، ويمكنها بالتالي السيطرة على نيو أورليانز، كانت الولايات المتحدة مشغولة باستمرار بالجزيرة. وفكر أندرو جاكسون Andrew Jackson في غزوها، وفي عام 1898 تدخلت الولايات المتحدة لطرد الإسبان. وبعد نصف قرن، عندما ظهرت هناك حكومة موالية للسوفيت بزعامة فيدل كاسترو Fidel Castro، أصبحت كوبا محور الاستراتيجية الأمريكية، وكانت كوبا المعادية لأمريكا دون السوفيت أمرًا تافهًا، بينما كانت كوبا المعادية لأمريكا مع الصواريخ السوفيتية تهديدًا مميتًا.

عندما ننظر تجاه العقد المقبل، فإنه ليست لكوبا قوة عظمى راعية، ولذلك يمكن للرئيس صياغة سياسته الكوبية بناءً على الرأي السياسي الأمريكي، ولكن عليه أن يتذكر أنه إذا كانت الولايات المتحدة ستواجه منافسًا عالميًا، فسوف تكون كوبا هي النقطة الجغرافية التي يضع فيها المنافس أكبر ضغط على الولايات المتحدة، ويجعل هذا من كوبا الجائزة التي يستهدفها.

على المدى البعيد، وضع كوبا من جديد تحت جناح النفوذ الأمريكي سياسة استباقية معقولة، والقيام بذلك أمر مرغوب بشدة قبل ظهور منافس عالمي يزيد المخاطر والثمن. وسوف يموت فيدل وراؤول أو يتقاعدان أثناء العقد الذي نحن بصدده، والنخبة السياسية والاستخباراتية التي تسيطر على الجزيرة أصغر سنًا وتحركهم المصالح الشخصية، أكثر من الجيل المؤسس لنظام كاسترو. وبدلًا من المقامرة بشأن ما إذا كانوا سيبقون بعد موت المؤسسين أم لا، فإنهم سوف يكونون على استعداد لقبول تسوية، ويسهل إقناعهم بالصفقات التي تسمح لهم بالاحتفاظ بمناصبهم، بينما يمنحون أمريكا نفوذًا متزايدًا على سياستهم الخارجية، وسيكون التحول هو اللحظة التي تجرب فيها الولايات المتحدة التعامل. وقبل أن يترك كاسترو السلطة، ربما يكونون على استعداد لقبول صفقة تحفظ ميراثهم، بينما يخضعون للنفوذ الأمريكي. وإذا فشل ذلك، فقد يكون عدم أمان الانتقال لحظة مقاربة ورثتهم؛ فمصلحة الولايات المتحدة بسيطة ولا علاقة لها بحقوق الإنسان أو تغيير النظام.

إنها وجود ضمانات بغض النظر عن التحديات المستقبلية، وأن كوبا لن تصبح قاعدة للقوى الأجنبية. وبتحقيق ذلك، ستكون الولايات المتحدة قد حققت الكثير.[*]

فنزويلا دولة أخرى من دول أمريكا اللاتينية، التي نجحت في جذب الاهتمام بظهورها كتهديد كبير للولايات المتحدة. وهي ليست كذلك، فأولًا: يعتمد الاقتصاد الفنزويلي على تصدير النفط، ويجعل واقع الجغرافية واللوجستيات من المحتم أن تصدِّر فنزويلا نفطها إلى الولايات المتحدة، وثانيًا: عزلة فنزويلا الطبيعية ـ حيث نهر الأمازون إلى الجنوب والكاريبي (الذي يهيمن عليه الأسطول الأمريكي) في الشمال، وكولومبيا المعادية والمستقرة في الغرب، على الجانب الآخر من الجبال والأدغال ـ تجعل البلاد غير مناسبة لمقتضى الحال لولا ذلك، حتى وإن ظهر الإسلاميون – على سبيل المثال – وحاولوا استغلال الشقاق الحالي بينها وبين الولايات المتحدة. وحتى وإن سعى مُتَحَدٍ عالمي جديد إلى التحالف مع فنزويلا، واستغلالها كمنصة لإطلاق الأذى، لا يسمح موقع البلد بوجود قاعدة جوية أو بحرية كبيرة. ومن الواضح أنه سيكون مرغوبًا جعل فنزويلا تغير نظرتها الاستراتيجية بحلول ثلاثينيات القرن الحالي، ولكن هذا ليس مهمًّا للمصالح الأمريكية.

فنزويلا حالة ينبغي فيها للسياسة الخارجية الأمريكية تنظيم نفسها لتجاهل الأيديولوجيا والإزعاج، والتركيز على الاستراتيجية. ومع كل احتمال، سوف يفقد

---

(1) بعد اتصالات حثيثة، تمكّن الفاتيكان من تقريب المسافة بين هافانا وواشنطن، وأجريت مكالمة قرابة الساعة ما بين الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، ونظيره الكوبي، راؤول كاسترو، بعد جفاء وانقطاع دبلوماسي دام طوال 50 عامًا، وسبقت الاتصال مقابلات ومناورات دبلوماسية في كندا، بتشجيع الفاتيكان ومباركته. وستؤدي هذه المحاولات إلى تطبيع العلاقات تدريجيًا بين البلدين. وفي ديسمبر من عام 2014، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونظيره الكوبي راؤول كاسترو عن بدء «فصل جديد» في العلاقات بين البلدين بعد تعليقها في 1961، وفي يناير من عام 2015 وصل وفد من الكونجرس الأمريكي إلى هافانا في زيارة هي الأولى من نوعها، منذ اتفاق الولايات المتحدة وكوبا على إعادة العلاقات الدبلوماسية، والتقى الوفد مع مسئولين كوبيين لمناقشة الإجراءات العملية اللازمة لتطبيع العلاقات بين البلدين (المترجم).

هوجو تشـافيز Hugo Chávez السـلطة داخل النظام الذي خلقه(*). والواقع أنه إذا كان يتعين على الولايات المتحدة عقد صفقة مع كوبا في الوقت المناسب، فمن الممكن أن يكـون جـزء من الصفقة سـحب التأييد الكوبي لتشـافيس. ولكن حتـى إذا بقي في السلطة، فهو لا يمثل تهديدًا لأحد سوى شعبه.

استراتيجية البرازيل والأرجنتين

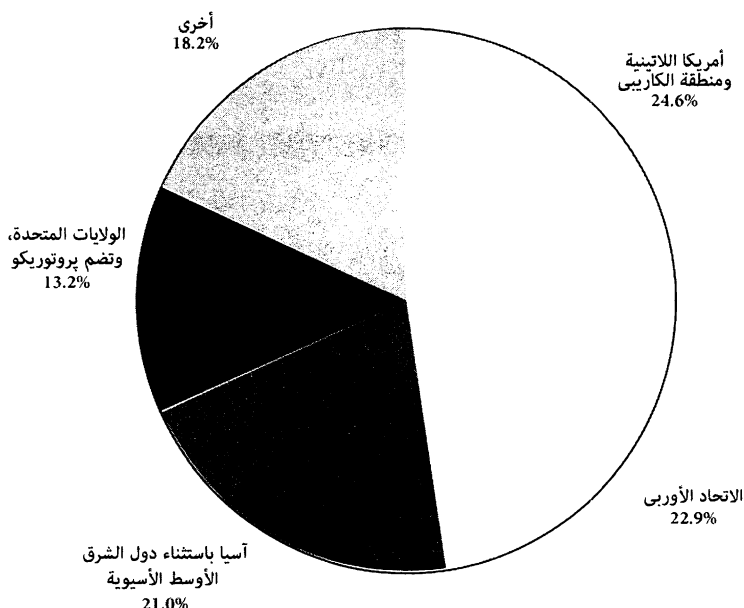
هناك بلد أمريكي لاتيني واحد يحتمل ظهوره كمنافس للولايات المتحدة في حد ذاتهـا، وهـو البرازيل. إنها أول قوة اقتصادية مسـتقلة، وربما عالميـة، تظهر في تاريخ أمريكا اللاتينية، وقد حمت نفسها من الوقوع في الاختيارات الخاطئة بشكل لطيف.

البرازيـل ثامـن أكبر اقتصاد في العالم، وخامس أكبر بلـد من حيث الحجم وعدد السكان. وكشأن معظم البلدان النامية، لديها توجه قوي نحو التصدير، ولكن صادراتها متوازنة بشكل جيد؛ فثلثاها من السلع الأولية (الزراعية والمعدنية)، والباقي منتجات مصنعة. والتوزيع الجغرافي لصادراتها رائع كذلك، حيث تذهب كميات متساوية إلى أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي وآسيا. وتذهب كمية صغيرة نسبيًا، ولكنها ليست ضئيلـة، إلى الولايات المتحـدة، ويعني الوضع التصديري المتـوازن هذا أن البرازيل أقل عرضة للهبوط الاقتصادي من الاقتصادات الأكثر تركيزًا.

ليسـت البرازيل فـي الوقت الراهن قوة تهـدد الولايات المتحدة إلـى حد كبير أو شديدة الأهمية بالنسبة لها، كما أن الولايات المتحدة لا تمثل تحديًا للبرازيل. وهناك القليـل مـن الاحتـكاك الاقتصادي، وتمنـع الجغرافيـا البرازيل من تحـدي الولايات المتحدة بسهولة، وسوف يكون الامتداد البرازيلي شمالًا غير معقول. لأن التضاريس التي في الشـمال بالغة الصعوبة في اجتيازها، وليس هناك شـيء في الشـمال تحتاجه البرازيل. فالنفط الفنزويلي، على سـبيل المثال، لا يمكن شـحنه إلى البرازيل بسـبب

(*) توفي هوجو تشافيز في 5 مارس من عام 2013 بمرض السرطان، وكان لا يزال في السلطة(المترجم).

التضاريس، ولدى البرازيل إمدادات وفيرة خاصة بها على أية حال.



(رسم بياني) علاقات البرازيل التجارية

التحـدي الوحيـد الذي يمكن أن تمثله البرازيل للولايات المتحدة، هو إذا اسـتمر توسـعها الاقتصادي بما يكفي لخلق قوة جوية وبحرية للسـيطرة على الأطلسـي، فيما بين سـاحلها وغـرب إفريقيا، وهـي منطقة لا تقوم فيهـا الولايات المتحـدة بدوريات مكثفة، على عكس المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي. ولن يحدث هذا في العقد المقبـل، ولكن بينمـا ترتفع معـدلات الأجور البرازيليـة، فإن العوامـل الجغرافية من الكثرة بحيث يمكن أن تحمل الاسـتثمارات البرازيلية في إفريقيا تكاليف نقل أقل من الاسـتثمارات في أجزاء من أمريكا اللاتينية. وبذلك سـتكون هناك ميزة لدى البرازيل فـي تطويـر العلاقات مع البلـدان الواقعـة جنوب الصحـراء، وبشـكل خـاص أنجولا الناطقة بالبرتغالية كالبرازيل، وقد يؤدي هذا إلى أطلسي جنوبي لا تسيطر عليه البرازيل فحسب، بل بقوات بحرية برازيلية، متمركزة على السواحل البرازيلية والإفريقية.

على الرغم من أن البرازيل ليست بحال من الأحوال تهديدًا للمصالح الأمريكية، فالاستراتيجية الأمريكية الأساسية الخاصة بخلق توازنات القوى في كل المناطق والحفاظ عليها تتطلب أن تبدأ الولايات المتحدة العمل الآن لخلق قوة موازنة، وليس هناك ما يدعو للعجلة في استكمال الاستراتيجية، غير أن هناك مصلحة في بدئها.

في العقد المقبل، وبينما يتم الحفاظ على العلاقات الودية مع البرازيل، ينبغي على الولايات المتحدة كذلك أن تفعل كل شيء يمكنها لتقوية الأرجنتين؛ ذلك البلد الذي يمكن أن يكون بمثابة ثقل موازن. وينبغي تذكر أنه في وقت مبكر من القرن العشرين، كانت الأرجنتين قوة كبيرة في أمريكا اللاتينية. وضعفها الحالي ليس حتميًا. وينبغي على الولايات المتحدة العمل على تطوير علاقة خاصة مع الأرجنتين، في سياق خطة التطور الأمريكي اللاتيني العامة، التي تشمل كذلك الموارد المخصصة للأوراجواي والباراجواي.

هذه منطقة يمكن لأقل المبالغ المالية تواضعًا تحقيق فوائد هائلة فيما بعد؛ فجغرافيا الأرجنتين مناسبة للتطوير؛ فهي بها العدد الكافي من السكان والمساحة الكافية لمزيد من البشر، كما أن بها قاعدة زراعية قوية وقوة عاملة قادرة على خلق قاعدة صناعية. وهي محمية من كل الغزوات العسكرية، عدا تلك الآتية من البرازيل. الأمر الذي يجعل لديها حافزا للقيام بالدور، الذي تريدها الولايات المتحدة أن تقوم به.

التحدي في الأرجنتين سياسي. فمن الناحية التاريخية، ركزت حكومتهاالمركزية اهتمامها على معالجة المشكلات الاجتماعية بطرق، تدمر التنمية الاقتصادية في واقع الأمر. وبعبارة أخرى، يميل الساسة إلى كسب الشعبية بإنفاق الأموال التي لا يملكونها، وعاشت الأرجنتين كذلك فترات من الدكتاتورية العسكرية وغيرها مع فرض التقشف، وهي دورة لا تختلف فيها بشكل كبير عن غيرها من البلدان الأمريكية اللاتينية، ومنها البرازيل.

سوف يرى البرازيليون أن هناك تهديدًا طويل الأمد في الدعم الأمريكي للأرجنتين، ولكنهم سيكونون مشغولين بشكل مثالي بتنميتهم والضغوط الداخلية

التـي تولِّدهـا. ورغـم ذلـك، ينبغـي أن تكـون الولايات المتحـدة مستعدة لأن يقدم البرازيليـون حوافز اقتصادية للأرجنتين، تربـط اقتصادها على نحو أوثق باقتصادهم. ومـع ذلك هناك عامـلان في مصلحة الأمريكييـن؛ فالبرازيـل -أولًا- مازالت بحاجة للحفـاظ علـى رأسـمالها الاسـتثماري من أجـل الاسـتخدام المحلي. ثانيًـا: تخاف الأرجنتيـن منـذ زمن طويل من الهيمنة البرازيلية، وعليه فإنه في ظل وجود اختيار بين البرازيل والولايات المتحدة سوف تختار الأخيرة.

ينبغـي أن يكون الهـدف الأمريكي هو فقـط تقوية قدرات الأرجنتيـن الاقتصادية والسياسية؛ لكي ينافس نمو الأرجنتين النمو البرازيلي على مدى العشرين أو الثلاثين عامًـا المقبلـة؛ إذ بـدأت البرازيل تظهر كتهديـد محتمل للولايات المتحدة. وسـوف يتطلـب ذلك تقديـم الولايات المتحدة حوافز للشـركات الأمريكية؛ كي تسـتثمر في الأرجنتين، خاصة في مجالات خارج المنتجات الزراعية، حيث يوجد استثمار كاف بالفعل. وينبغي أن تكون الولايات المتحدة مستعدة كذلك لتقريب الجيش الأمريكي أكثـر إلى الجيش الأرجنتيني، ولكن مـن خلال الحكومة المدنية؛ كي لا يثير مخاوف من تأييد الولايات المتحدة الجيش الأرجنتيني، كقوة في سياسة البلاد الداخلية.

لابـد أن يحـرص الرئيس الأمريكـي على أن يبيـن نواياه الحقيقية فـي هذا الأمر، وألا يندفـع. ويمكـن أن يولِّد برنامج فريـد للأرجنتين رد فعل برازيلي سـابقًا لأوانه، ولذلك ينبغي ضـم البرازيل في أي برنامج أمريكي، إن هي أرادت المشاركة. وإذا لزم الأمـر، يمكن عرض مسـعى النوايا الحسـنة هذا كله على أنه محاولـة لاحتواء هوجو تشـافيس في فنزويلا، وسـوف يكلف الأمر مالًا، ولكنه سـيكون أرخص كثيرًا، على أية حال، من مواجهة البرازيل في ثلاثينيات القرن الحالي أو أربعينياته بشـأن السيطرة على الأطلسي الجنوبي.

المكســيك

كشأن كوبا، المكسيك حالة خاصة في العلاقات الأمريكية، والسبب الواضح هو أنها تشترك مع الولايات المتحدة في حدود طويلة، تمتد من تكساس إلى كاليفورنيا. ومـع ذلك فالمكسـيك مجتمع فـي مرحلة مختلفة جـدًّا من التنمية عن كنـدا، الجارة التي في الشـمال، وبالتالي يتفاعل مع الولايـات المتحدة بطريقة مختلفة جدًّا. وليس هناك مكان آخر السياسـة الداخلية والمصلحة الجيوبوليتيكية فيه أكثر مباشـرةً، وربما علـى نحو أكثر عنفًا ممـا عليه الحال على امتداد الحـدود الصحراوية جنوب مقاطعة إل باسو وغربها.

هـذان البلـدان كانت لهما علاقـة معقدة وعنيفة عبـر تاريخهما؛ ففـي عام 1800، إذا ما سُئِل شـخص عاقل: أي القوى سـتكون هي المهيمنة في أمريكا الشـمالية بعد مائتـي عـام؟ كانت الإجابـة المنطقية أنها المكسـيك. فقـد كانت أكثر تطـورًا وتقدمًا (وأفضل تسليحًا) بكثير من الولايات المتحدة في ذلك الحين. ولكن بعد أن وسعت الولايات المتحدة أراضيها بشـكل كبير، من خلال شـراء لويزيانا، دفعت المكسـيك إلى حدودها الحالية، بالاسـتيلاء على تكسـاس أولًا، ثم بخوض الحرب المكسيكية الأمريكيـة، التي طردت المكسـيك مـن حيازاتها، التي كانت تصل شـمالًا حتى دنفر وسان فرانسيسكو الحاليتين.

كان سـبب النجـاح الأمريكي في الاسـتيلاء على تلـك الأراضي الغربيـة جغرافيًا تمامًا؛ فمقارنة بالمنطقة المحيطة بمدينة المكسيك، فإن الجزء الشمالي من البلاد يقل فيه عدد السـكان، بل كان أقل مما هو عليه الآن في القرن التاسـع عشـر. والسـبب هو أن الأرض الممتدة من الحدود الشـمالية إلى داخل الولايات المتحدة والجنوبية إلى داخل المكسـيك شديدة الجفاف وقاحلة، وهي شديد القحط والجفاف على الجانب المكسـيكي، وكان ذلـك يعني أن المكسـيكيين وجـدوا صعوبة في الاسـتقرار ودعم السـكان شمالي الصحراء، ووجدوا صعوبة أكبر في تحريك الجيوش شمالًا. وخلال انتفاضة مسـتوطني أنجلو في تكسـاس، حرك الرئيس المكسـيكي والقائد العسـكري

سانتا آنا Santa Anna جيشًا من الفلاحين، شمالًا عبر الصحراء إلى سان أنطونيو. وحينذاك شلت فترة من الطقس البارد حركة كثير من جنوده القادمين من أدغال الجنوب، وكانوا حفاة بلا أحذية. وكان جيش سانتا أنا مجهدًا عند وصوله، وبينما هزم مدافعي ألامو، فقد هُزِم هو نفسه في سان هاسينتو بالقرب من مدينة هيوستن الحالية، بواسطة قوة كانت تتمتع بميزتين فحسب، وهو أنها لم تكن مجهدة ولم تكن حافية.

خلق وضع حدود جديدة بين الولايات المتحدة والمكسيك واقعًا جديدًا، وهو أن السكان على الجانبين يمكنهما التنقل بحرية ذهابًا وإيابًا، حيث يهاجرون مع الفرص الاقتصادية، ويشاركون في تهريب ما هو غير مشروع على الجانب الآخر. وهذه المناطق الحدودية المضطربة موجودة في أنحاء العالم، بين أي بلدين لا تتوافق حدودهما السياسية وحدودهما الثقافية، في العادة لأن الحدود تحركت كما في هذه الحالة. وفي بعض الأحيان - كما حالة ألمانيا وفرنسا - تولِّد المناطق الحدودية الحرب. وفي أحيان أخرى، كما بين الولايات المتحدة وكندا، تغدو الحدود مسألة قليلة الأهمية، وسيكون وضع المكسيك والولايات المتحدة في العقد المقبل في مكان ما بين النقيضين.

المكسيك بلد عدد سكانه 100 مليون نسمة، يعيش معظمهم على بعد مئات الأميال من الولايات المتحدة، وترتيبها الآن الرابع عشر بين أكبر اقتصادات العالم ـ مع حساب التجارة المشروعة وحدها ـ حيث يزيد إجمالي الناتج المحلي على تريليون دولار، وتساوي صادراتها السنوية ما مقداره 130 مليار دولار تقريبًا من السلع إلى الولايات المتحدة، وقيمة وارداتها حوالي 180 مليار دولار، وهو ما يجعلها ثاني أكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة بعد كندا. ومن الواضح أن الولايات المتحدة لا يمكنها فك ارتباطها بالمكسيك، خلال أقل من جيل بالتأكيد. كما أنها لا ترغب في ذلك.

لكن الولايات المتحدة تواجه مشكلتين، هما: صادرات المكسيك غير المشروعة من العمال المهاجرين، وصادرات المكسيك غير المشروعة من المخدرات. وفي الحالتين، فإن القضية الأساسية هي شهية النظام الاقتصادي الأمريكي للسلع المعنية، فدون تلك الشهية ما كان ليصبح للصادرات أهمية. وبسبب الشهية ـ وبشكل خاص في حالة المخدرات، بسبب عدم مشروعيتها ـ فإن التصدير مفيد للمكسيكيين الأفراد وللمكسيك ككل.

من المهم فهم أن الهجرة المكسيكية مختلفة بشكل كبير عن الهجرة من البلدان البعيدة كالصين وبولندا، ففي هاتين الحالتين يقطع الأشخاص علاقتهم بالوطن الأصلي، الذي يبعد آلاف الأميال. وهناك درجة ما من الاستيعاب تكون حتمية؛ لأن البدائل هي العزلة أو الحياة داخل مجتمع منفصل ثقافيًا. ورغم أن المهاجرين يخيفون الأمريكيين، منذ وصول الأسكتلدنيين والأيرلنديين لزعزعة استقرار التجار ومُلَّاك الأراضي في أمريكا القرن الثامن عشر، وهناك سبب أساسي من الناحية الجيوبوليتيكية؛ لعدم مقارنة الهجرة المكسيكية بالهجرات السابقة عليها.

ليس الأمر هو أن المكسيك ملاصقة للولايات المتحدة فحسب، بل إنه في حالات كثيرة الأرض التي ينتقل إليها المهاجرون هي أرض، كانت تخص المكسيك في يوم من الأيام. وعندما ينتقل المكسيكيون شمالًا، فهم لا يقطعون صلاتهم بالوطن بالضرورة، بل يتواجدون في منطقة حدودية، تمتد مئات الأميال داخل البلدين، والانتقال شمالًا يتطلب الحد الأدنى من التكيف الثقافي. وعندما ينتقل المكسيكيون إلى المدن البعيدة، فإنهم يتصرفون كما فعل المهاجرون التقليديون، ويصبحون جزءًا من المجتمع. وفي داخل المنطقة الحدودية يكون لديهم خيار الاحتفاظ بلغتهم وهويتهم القومية، المميزة عن الهوية القانونية التي يتبنونها، وهذا الوضع يمكن أن يخلق توترًا خطيرًا بين الحدود القانونية والحدود الثقافية.

هذا هو أساس القلق الشديد داخل الولايات المتحدة الآن بشأن الهجرة المكسيكية غير المشروعة، ويقول المنتقدون إن ما يشغل الأمريكيين هو – في

واقـع الأمر - بُغْـض كل الهجرة المكسـيكية، وهم ليسـوا مخطئيـن بالكامل، ولكن هـذا التحليل لا يقيِّم أسـس الخوف تقييمًـا كاملًا؛ فغير المكسـيكيين داخل المناطق الحدودية، وحتى فيما بعدها، يخشـون أن يطغى عليهم المهاجرون ويجدون أنفسهم يعيشون ثقافيًا في المكسيك، كما أنهم يخشون أن تكون الحركة شمالًا إيذانًا بمطالبة المكسـيكيين بالأراضي المكسيكية سـابقًا. وربما تكون المخاوف مبالغًا فيها، لكنها لا تفتقر إلى المعقولية؛ كما أنه لا يمكن تجنبها.

المفارقـة بالطبـع هي أن الاقتصـاد الأمريكي يتطلـب وجود هـؤلاء المهاجرين؛ باعتبارهـم عمـالًا منخفضي الأجر، والسـبب الوحيـد في أن الأشـخاص يخاطرون بالمجـيء إلى الولايات المتحدة، بشـكل غير قانوني، هو التأكد من أنهم سـيتمكنون من الحصول على فرص عمل. ولو لم يكن المهاجرون مطلوبين لشغل فرص العمل تلك، لكانت فرص العمل تلك قد شُغلت بالفعل، وما كان المهاجرون ليأتوا.

الحجة المضادة هي أن المهاجرين يأخذون فرص العمل من آخرين، أو أن مطالبتهم بالخدمات الاجتماعية تفوق المزايا الاقتصادية التي يوفرونها ـ ليسـت سطحية تمامًا، ولكـن بها بعض نقاط الضعـف - أولًا: 10 بالمائة من العاطلين في الولايات المتحدة تترجَم إلى 15 مليون شـخص خارج العمل. ويقدر مركز بو الهسـباني (تعني التسـمية المواطنيـن الأمريكيين ذوى الأصول الإسـبانية- المحرر) Hispanic Center Pew أن هنـاك 12 مليون مهاجر غير شـرعي في الولايات المتحـدة. وإذا كانت نظرية الإحلال صحيحة، فإن التخلص من المهاجرين غير الشـرعيين سـوف يخلـق 12 مليون فرصة عمـل، ويتبقـى 3 ملايين عاطل فحسـب، ويصبح معدل البطالـة 2 بالمائة فقط. وكون سـيناريو الإحـلال هـذا يبدو غيـر منطقي بالحـدس يدل علـى أن معظـم العمالة غير الماهرة منخفضة التكلفة، التي يتم استيرادها لا تنافس القوة العاملة الحالية؛ فالاقتصاد الأمريكـي يتطلب عمالًا إضافيين، ولكنه لا يريد زيادة تجمع المواطنين بشـكل كبير. ولدى الاقتصاد المكسيكي فائض عمالة، لابد أن يصدره، والنتيجة يمكن توقعها.

وهذه المشكلة سوف تستفحل؛ لأن خصوبة النساء غير المهاجرات هبطت إلى ما دون معدل الإحلال، وهذا في وقت زاد فيه متوسط العمر المتوقع. ويعني هذا أنه سيكون لدينا سكان شائخون وقوة عاملة منكمشة، وهي الحالة التي ألمت بالعالم الصناعي بصورة عامة. ويعني هذا أن تلك البلدان سوف تستورد العمالة لرعاية المسنين ولتوسيع قوة العمل. وبدلا من أن يقل الضغط على استيراد العمال، سوف يزداد، بل إنه مع تحسن اقتصاد المكسيك الداخلي، فسوف يظل لديها فائض عمالة قابل للتصدير.

ما يضاعف الاضطراب على امتداد الحدود، هو قانون العرض والطلب وتكلفة السلع المخصصة للشهية الأمريكية للمخدرات؛ فالهيروين والكوكايين والماريجوانا، وهي المخدرات المفضلة، أصلها منتجات زراعية رخيصة التكلفة؛ إذ إنها حشائش في المقام الأول تكاد لا تتطلب رعاية. ولأن المخدرات غير مشروعة في الولايات المتحدة، فلا حكم لقوى السوق المعتادة عليها. وتطرد مخاطرة بيع المخدرات القانونية المنافسين الأكفاء خارج السوق، حيث تُمَكِّن المنظمات الإجرامية من خلق الاحتكارات الإقليمية، من خلال العنف الذي يمنع المزيد من المنافسة؛ مما يؤدي إلى تضخم تكلفة المخدرات.

تعني عدم المشروعية أن مجرد نقل منتج ما لبضع مئات من الأميال من المكسيك إلى لوس أنجلوس، سوف يزيد السعر على المتعاطي أضعافًا كثيرة. وتتراوح التقديرات الرسمية للمبالغ المالية التي تتدفق على المكسيك من مبيعات المخدرات ما بين 25 مليار دولار و40 مليار دولار في العام، وتجعل التقديرات غير الرسمية المبلغ أعلى بكثير. لكن حتى مع افتراض صحة رقم 40 مليار، فإن الرقم الفعلي مرتفع على نحو مرعب، وعندما تنظر إلى العائدات من منتج ما، فإن المبلغ الذي تبيع به ليس هو المهم، وإنما المهم هو هامش الربح. بالنسبة للمنتج المُصَنَّع - كالمكوِّنات الإلكترونية التي تصدرها المكسيك للولايات المتحدة بشكل قانوني - فإن هامش الربح 10 بالمائة مرتفع بشكل كبير. ولنفترض أن هذا هو هامش ربح

كل الـواردات القانونية من المكسـيك إلى الولايات المتحدة، حينئـذ تولِّد صادرات المكسيك التي تبلغ قيمتها 130 مليار دولار ربحًا قدره 13 مليار دولار.

هامـش ربـح مبيعات المخـدرات أعلى بكثيـر جدًّا مـن 10 بالمائـة؛ لأن التكلفة الأصليـة للسـلعة شـديدة الانخفـاض. فالماريجوانا لا تحتـاج إلى تصنيـع، وتكلفة تصنيـع الهيروين والكوكايين لا تُذكر، والتقدير المعقـول بل والمتحفظ لهامش ربح المخدرات هو 90 بالمائة، وهو ما يعني أن 40 مليار دولار من التجارة غير المشروعة تولِّد ربحا قدره حوالي 36 مليار دولار، وحينئذ تولِّد المخدرات التدفق النقدي الحر علـى مستوى، يزيد ثلاث مرات - تقريبًـا - على كل صادرات المكسـيك القانونية، التي تقدر بـ 13 مليار دولار.

حتـى إذا كانت المكسـيك تحقق فقط 25 مليار دولار سـنويًّا بهامـش 80 بالمائة، فسوف يظل هذا يعني ربحًا قدره 20 مليار دولار في العام، وهو ما يظل أعلى بمقدار 7 مليارات دولار من الربح، الذي يتحقق من كل الصادرات القانونية، ولتلعب بالأرقام قدر ما تحب، بل وضح أن المخدرات تولِّد نصف ربح الصادرات القانونية فحسب. سـتظل الحقيقـة هـي أن أموال المخدرات تسـاعد سـيولة النظام المالي المكسـيكي بشـكل هائـل. فالمكسـيك - على سـبيل المثـال - بلد من بلـدان قليلـة، ظلت تقدم قروضًا لبناء العقارات التجارية بعد أزمة 2008 المالية.

لهذا السـبب ستكون الحكومة المكسـيكية بناء على ذلك حمقاء، إن هي حاولت وقـف تجارة المخدرات. ومـن المؤكد أن هناك عنفًا ناتجًا عـن حروب الاتحادات، ولكنها بصورة عامة مركزة على الحدود، وليس في قلب المكسيك المأهول. وعندما نأخذ كل العوامل في الحسبان، فإن كل المبلغ الهائل من المال الذي يتدفق إلى داخل البـلاد. يجد طريقه إلى النظام المصرفي والاقتصاد العام بطريقة ما، ويفيد البلاد أكثر مـن العنف ويضره التجريم. ونتيجة لذلك، ينبغـي أن تكون المقاربة المعقولة هي أن تتظاهـر الحكومة المكسـيكية بأنها تحاول وقـف تجارة المخـدرات، بينما تتأكد من

فشل كل الجهود المهمة. وسوف يبقي هذا على غضب الولايات المتحدة، بينما يضمن استمرار تدفق المال.

استراتيجية أمريكا المكسيكية

الاقتصاد الأمريكي شديد الاندماج مع اقتصاد المكسيك دائمًا، على نحو لا يسمح بتعطيل التجارة القانونية، ومما يعني أن أعدادًا كبيرة من الشاحنات سوف تتحرك بين الولايات المتحدة والمكسيك لأجل غير محدود. وحجم حركة المرور مرتفع على نحو كبير، يجعل من الصعب على العملاء الذين على الحدود تفتيش كل الحمولات؛ ولهذا السبب فإنه حتى إذا أقيم عازل بين الحدود، سوف يظل الأجانب غير الشرعيين والمخدرات يتسللون عبر المعابر الدولية وأماكن أخرى. وفي ظل التكلفة الرخيصة للمخدرات قبل وصولها إلى الولايات المتحدة، فإن اعتراض الشحنات له أثر قليل جدًّا على التجارة؛ فالشحنات يتم استبدالها بسهولة مع حدوث أثر قليل على العائد الإجمالي.

ينبغي أن يكون منع المهاجرين غير الشرعيين أسهل من المخدرات؛ لأنه من السهل التعرف على المهاجرين بمجرد وجودهم في البلاد. وأبسط وسيلة لعمل ذلك، هي عمل بطاقة هوية وطنية بورق خاص ووضع أكواد فيها تجعل تزويرها صعبًا إلى حد كبير، ولا يمكن توظيف أحد قبل تمرير صاحب العمل البطاقة في نظام يُستخدم حاليا لمعاملات بطاقات الائتمان، وأي أجنبي بلا بطاقة سوف يتم ترحيله، وأي صاحب عمل استأجره سوف يُقبض عليه وتوجه له تهمة ارتكاب جناية.

لكن من غير المحتمل إلى حد كبير استخدام هذه الطريقة البسيطة، إلى حد ما؛ لأن الكثير من الأشخاص الأكثر معارضة للهجرة غير الشرعية لديهم عدم ثقة شديدة في الحكومة الفيدرالية. ويمكن استخدام بطاقة الهوية الوطنية لتتبع حركة المال والأشخاص؛ لكشف التلاعب الضريبي والآباء المتهربين من إعالة أولادهم وكذلك مراقبة المنظمات السياسية، الأمر الذي قد يؤدي بسهولة إلى الإيذاء الحكومي. وسوف يمنع الخلاف داخل الائتلاف المعارض للمهاجرين تأييد هذا النظام.

لكـن هناك سـببًا أعمـق لعدم اتخاذ هذه الخطوة السـهلة نسبيًا، وهو أن شـريحة المجتمـع التـي تسـتفيد مـن الأعـداد الكبيرة مـن العمال رخيصـة التكلفـة أكبر، من الشريحة المضارة منهم، وأكثر نفوذًا منها. ولهذا السبب وكما هو الحال مع الحكومة المكسـيكية والمخدرات - فإن أفضل اسـتراتيجية أمريكية هـي أن تبدو، وهي تعمل كل شيء ممكن لوقف حركة المهاجرين، بينما هي متأكدة من فشل هذه الجهود. هذه هي الاسـتراتيجية الأمريكية بشـأن المهاجرين غير الشرعيين لسـنوات عديدة، حيث تخلق توترًا بين المصالح الاقتصادية قصيرة ومتوسـطة المدى والمصالح الاقتصادية طويلة المدى. والمشـكلة طويلة المدى هي التغير فـي الديموغرافيا ـ وفي الولاءات المحتملـة ـ فـي منطقـة الحـدود، ولابـد أن يختـار الرئيس بيـن الخيارين، ومسـاره المعقـول الوحيد، هو ترك المسـتقبل يهتم بنفسـه. وفي ظل القـوى المهتمة بالحفاظ علـى الوضـع القائـم، كان مـن المتوقـع لأي رئيس يتخـذ الخطـوات اللازمة لوقف الهجرة غير المشـروعة أن يفقد السـلطة بسرعة. ولهذا السـبب فإن أفضل استراتيجية للرئيس هي مواصلة الاستراتيجية الحالية، أي النفاق.

وبالمثل، فإن قضية المخدرات لها حل بسـيط نسـبيًا لن ينفذ، وهو شـرعتها، فإذا جـرت شـرعنة المخـدرات واتخذت خطـوات بإغـراق البلاد بالمخدرات، فسـوف تنخفض أسـعار الشـارع، وتنهار اقتصاديـات التهريب، ويتضاءل العنـف على امتداد الحدود الذي يحركه كل المال بسرعة. وإلى جانب ذلك، سيكون هناك انخفاض في عنف الشـوارع بين مدمني المخدرات الساعين؛ لسـرقة ما يكفي من المال للحصول على جرعة مخدر.

الجانب السـلبي في هذه الاستراتيجية هو أنه سـتكون هناك زيادة غير معروفة في كميـة تعاطي المخـدرات وفي عدد المتعاطين؛ فالمتعاطون الحاليون - الذين لم يعد السـعر يقيدهم - سـوف يزيدهم تعاطيهم. ومن المؤكد تقريبًا أن بعض الأفراد الذين

لا يرغبـون فـي تعاطي المخدرات، بطريقة غير مشـروعة، سـوف يبـدأون في تعاطي المخدرات بمجرد رفع التجريم عنها.

سـوف يتعين على الرئيس حساب فوائد وقف تدفق المال إلى المكسيك، والحد من العنف في المناطق الحدودية ضد تعاطي المخدرات المتزايد، وما هو أسوأ، كما سيتعين عليه الظهور مؤيدًا لتلك الزيادة أو على الأقل غير مبال بها. وفي هذه الحال، يعود الأمر إلى الكونجرس كذلك؛ ولذلك فإنه ليس قرارًا خاصًا بالسياسية الخارجية، وليس هناك تحالف سياسي مهم في الولايات المتحدة مستعد لتبني مبدأ سحق تجارة المخدرات غير المشـروعة بالشـرعة. ولذلك، فإنه كما هو الحال مع بطاقات الهوية الوطنية، لن يتم إقراره لأسباب أيديولوجية داخلية.

على فرض أنه لن يظهر حل سحري يطفئ الشهية القومية للمخدرات، فإنه يجب علـى الرئيـس قبول ثلاثـة أمور واقعة بالفعل، وهي أن المخدرات سـوف تسـتمر في التدفـق علـى الولايات المتحدة، وأن مبالغ هائلة من المال سـوف تسـتمر في التدفق على المكسـيك، وأن العنف في المكسـيك سـوف يسـتمر إلى أن تحقق الاتحادات سـلامًا مسـتقرًا، كما حـدث مع الجريمـة المنظمة في بلـدان أخـرى، أو حتى تقضي جماعة على الجماعات الأخرى.

الاسـتراتيجية الوحيدة الأخرى التي قد تستخدمها الولايات المتحدة للتعامل مع الصراع هي التدخل. وسـواء أكان غارة صغيرة بواسـطة مكتب التحقيقات الفيدرالي أم احتلالًا عسـكريًا كبير لشـمال المكسـيك، فتلك فكرة سيئة على نحو غير عادي، أولًا: مـن غيـر المرجح أن تنجح؛ فالولايات المتحـدة عاجزة عن مراقبة المخدرات في الداخل، وبذلك فإن فكرة مراقبة المخدرات في بلد أجنبي بعيدة المنال. وبالنسبة للاحتـلال العسـكري الكبير، فقد تعلمـت الولايات المتحدة أن قواتها المسـلحة في موقـع، يمكنها من تدمير الجيوش المعادية، ولكنها أقل براعة بكثير في سـحق رجال حرب العصابات، الذين يقاومون الاحتلال على أرضهم.

سوف يؤدي التدخل الأمريكي إلى ربط اتحادات المخدرات بالنزعة القومية المكسيكية، وهي فكرة موجودة بالفعل في المكسيك، وبالتالي سوف تمثل تهديدًا على جانبي الحدود، ولن تكون الهجمات المفاجئة على القوات الأمريكية - حتى داخل الولايات المتحدة - مجرد أعمال عصابات، بل أعمال وطنية. وفي ظل التعقيدات التي تواجهها الولايات المتحدة في بقية أنحاء العالم، فإن آخر ما تحتاجه، هو حرب كاملة على الحدود المكسيكية.

لابد أن يكون على رأس أولويات الرئيس التأكد من أن العنف في شمال المكسيك وفساد مسئولي تنفيذ القانون لا ينتقل إلى داخل الولايات المتحدة. ولهذا السبب، يتعين عليه تخصيص قوات كبيرة للمنطقة الحدودية الشمالية في مسعى لقمع العنف، وإن كانت هذه استراتيجية معيوبة. فمن عيوبها خوض حرب، تسمح للعدو بأن يكون لديه ملاذ آمن على الجانب الآخر من الحدود، وهي فكرة شديدة السوء كما تعلمنا في ڤيتنام، كما أنها استراتيجية دفاعية تمامًا، لا توفر للولايات المتحدة السيطرة على الأحداث في المكسيك. غير أنه في ظل كون كسب السيطرة على الأحداث في المكسيك أمرًا غير مرجح - إلى حد بعيد - ربما يكون الوضع الدفاعي هو أفضل المتاح.

ستظل الاستراتيجية الأمريكية غير أمينة بطبعها؛ فهي لا تعتزم وقف الهجرة، ولا تتوقع وقف المخدرات، ولا يجب عليها التظاهر بأنها ملتزمة بكليهما. وتبدو هذه لأمريكيين كثيرين قضايا مهمة، تؤثر على حياتهم الشخصية، ولا يجب أن يُقال لهم إن الخطة الأعظم للأمور، أو إحساسهم بما هو مهم لا يهم، أو إن الولايات المتحدة عاجزة عن تحقيق الأهداف التي تراها مهمة.

من الأفضل كثيرًا للرئيس أن يبدو ملتزمًا تمامًا بهذه الأهداف، وأن يرجع الأمر إلى فشل بعض مرؤوسيه في العمل بقوة عندما لا تتحقق. ومن حين لآخر، ينبغي فصل أفراد من العاملين معه، أو من مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو إدارة مكافحة المخدرات أو وكالة الاستخبارات المركزية أو الجيش بفضيحة، وينبغي إجراء تحقيقات كبيرة لتحديد الفشل في النظام، الذي سمح للمخدرات والأجانب غير

الشرعيين بمواصلة عبور الحدود. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، سوف يشارك الرئيس في تحقيقات مستمرة؛ لتوفير وهم النشاط في مشروع لا يمكن أن ينجح.

منـع العنف من الانتشـار شـمال الحدود هو وحـده مهم بما يكفـي للإطاحة بأي رئيس، يفشل في القيام بذلك. ومن حسن الحظ أن عدم السماح للعنف بالانتشار في مصلحة الاتحادات كذلك؛ فهي تفهم أن العنف الكبير في الولايات المتحدة سـوف يتسـبب في رد يخرب كذلـك مصالحهم العملية، إن لم يكن فاعـلاً. وبالاعتراف بأن الولايـات المتحدة لن تتحرك جنوبـا، أو بفاعلية للتدخل في تجارتهم بطريقة أخرى، سـوف تكـون اتحـادات المخـدرات غير عقلانية في نشـر العنف شـمالًا، وسـيكون المهربون الذين يتعاملون في مبالغ هائلة من المال غير عقلانيين.



لابـد مـن تضمين كلمـة أخيرة بشـأن كندا، التي تشـترك بطبيعة الحـال في حدود طويلة مع الولايات المتحدة، كما أنها أكبر شـريك تجاري للولايات المتحدة. وكندا هـي الفكـرة التي خطرت ببـال الولايـات المتحدة، منذ تضـاءل الاهتمـام البريطاني بأمريكا الشـمالية القارية، وليس الأمر هو أن كندا ليست مهمة للولايات المتحدة، بل إن الأمر ببساطة هو أن كندا تحبسها في مكانها الجغرافيا والقوة الأمريكية.

عنـد النظـر إلـى الخريطة تبـدو كندا بلـدًا شاسـعًا، وإن كانت من ناحيـة المناطق المأهولة صغيرة جدًّا، ذلك أن سـكانها موزعون على شريط على الحدود الأمريكية، وأجـزاء كثيرة من كندا ذات اتجاه شـمالي جنوبي، وليس اتجاهًا شـرقيًّا غربيًّا. بعبارة أخرى، فـإن حياتهم الاقتصادية والاجتماعية موجهة صوب الولايات المتحدة، على عكس كندا التي تعمل على أساس شرقي غربي.

القضيـة بالنسـبة لكندا هي أن الولايـات المتحدة صانع عمـلاق، وكذلك مصدر للسـلع، وهنـاك كذلك ارتبـاط ثقافي عميق، وهـذا يخلق مشـكلات للكنديين الذين

يرون أنفسهم على أنهم ثقافة مختلفة، ويريدون أن يكونوا هكذا، ويرون كذلك على أنهم بلد مختلف. ولكن كما هو الحال مع سائر العالم، تخضع كندا لضغط شديد من الثقافة الأمريكية، والمقاومة صعبة.

يرى الكنديون أن هناك خطوط تصدع متعددة في الكونفيدرالية، أهمها الصدع الذي بين كيبيك الناطقة بالفرنسية وبقية كندا الذي يغلب عليه الناطقون بالإنجليزية. وكانت هناك حركة انفصالية خطيرة في الستينيات والسبعينيات، فازت بامتيازات بشأن استخدام اللغة، ولكنها لم تحقق الاستقلال قط. واليوم باتت هذه الحركة معتدلة، والاستقلال ليس مطروحًا للنقاش، رغم ما يمكن أن يكون عليه الحكم الذاتي من اتساع.

ترى الولايات المتحدة أن كندا لا تمثل لها أية تهديدات، وكان أكبر خطر سيأتي من كندا، إذا تحالفت مع قوة عالمية كبيرة. وهناك سيناريو وحيد بالنسبة لذلك، وهو إذا كان فلابد من تشظي كندا. وبناء على درجة التكامل الاقتصادي والاجتماعي، سيكون من الصعب تخيل وضع، يكون فيه أحد أقاليم كندا قادرًا على تغيير علاقاته دون كارثة، أو موقف تسمح فيه الولايات المتحدة بعلاقات تتطور بين أحد الأقاليم وقوة معادية، بينما تتواصل العلاقات الاقتصادية. والحالة الوحيدة التي يمكن فيها تخيل ذلك، هو كيبيك المستقلة، التي يمكن أن تتخلى عن العلاقات الاقتصادية لأسباب ثقافية أو أيديولوجية.

في العقد المقبل، بطبيعة الحال، ليست هناك قوى عالمية يمكنها استغلال الفرصة، ومن غير المرجح أن تظهر الفرصة. ويعني هذا أن العلاقة بين البلدين ستظل مستقرة، بتعزيز كندا لموقفها؛ حيث يصبح الغاز الطبيعي، المتركز في غربي كندا، أكثر أهمية. والعلاقة الأمريكية الكندية ذات أهمية شديدة لكلا البلدين، بكون كندا أكثر قابلية للخضوع للولايات المتحدة وليس العكس، فقط بسبب الحجم والخيارات. ولكن نظرًا لما هي عليه من أهمية، فهي لن تكون بلدا يتطلب اهتمامًا كبيرًا أو قرارات كبيرة من جانب الولايات المتحدة في العقد المقبل.

تنقسم العلاقة الأمريكية مع نصف الكرة الغربي إلى ثلاثة أقسام، هي: البرازيل وكندا والمكسيك. والبرازيل بعيدة ومعزولة، والولايات المتحدة يمكن أن تصيغ استراتيجية احتواء بعيدة المدى، ولكنها ليست ملحة، وكندا لن تذهب إلى أي مكان.. إنها المكسيك، بمشكلتيها التوأم الخاصتين بالهجرة والمخدرات، هي القضية الآنية للولايات المتحدة. وخارج شرعنة المخدرات، التي سوف تجبر الأسعار على الانخفاض، يبقى الحل الوحيد هو السماح لحروب المخدرات بأن تحرق نفسها بنفسها، وهو ما سيحدث حتمًا، وسيكون التدخل مفجعًا. وبالنسبة للهجرة، إنها مشكلة الآن، ولكن مع تغير الديموغرافيا ستكون هي الحل.

للولايات المتحدة وضع آمن في نصف الكرة الغربي. وأمارة الإمبراطورية هي أمنها داخل منطقتها، بينما تقع الصراعات بعيدًا دون تهديد للوطن، وبصورة عامة، فقد حققت الولايات المتحدة ذلك.



في النهاية، أكبر تهديد في نصف الكرة الغربي، هو ما تنبأ به مبدأ مونرو Monroe، وهو أن قوة خارجية كبيرة ينبغي أن تستخدم المنطقة كقاعدة، تهدد منها الولايات المتحدة، ويعني هذا أن الاستراتيجية الأمريكية الأساسية ينبغي تركيزها على أوراسيا، حيث تنشأ هذه القوى، وليس على أمريكا اللاتينية؛ الأهم فالمهم.

علاوة على ذلك، يجب ألا تتصور حكومات نصف الكرة الغربي أن الولايات المتحدة تتدخل في شئونها، وهو التصور الذي يثير شعورًا معاديًا لأمريكا؛ الأمر الذي يمكن أن يثير المتاعب. وبالطبع سوف تكون الولايات المتحدة مشاركة في التدخل في شئون أمريكا اللاتينية، وبشكل خاص الأرجنتين، ولكن هذا يجب أن يكون ضمن مناقشة لا تنتهي لحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي، وواقع الأمر أنه بشكل خاص في حالة الأرجنتين سوف يتم الترويج للأمرين. والدافع في مواجهة البرازيل هو الذي يجب أن يكون خفيًا، ولكن حينذاك يجب على كل الرؤساء - في

كل الأمـور – أن يخفـوا دوافعهـم الحقيقية، وأن ينكروا بشـدة الحقيقة عندما يتعرف أحد على ما سيفعلونه.

مـن الناحية التاريخية، كانت الولايات المتحدة تهمل قضايا نصف الكرة الغربي، ما لـم تتورط قوة عالمية، أو ما لـم تؤثر القضايا بشكل مباشر على المصالح الأمريكية، كمـا أثـرت الظروف في المكسـيك فـي القرن التاسـع عشـر. وخلاف ذلـك، كانت أمريكا اللاتينية حلبة للعلاقات التجارية، وهذا السيناريو الأساسي لن يتغير في العقد المقبل، باستثناء أنه لابد من العمل مع البرازيل، ولابد من وضع خطط طويلة المدى للاحتواء، إذا دعت الضرورة.

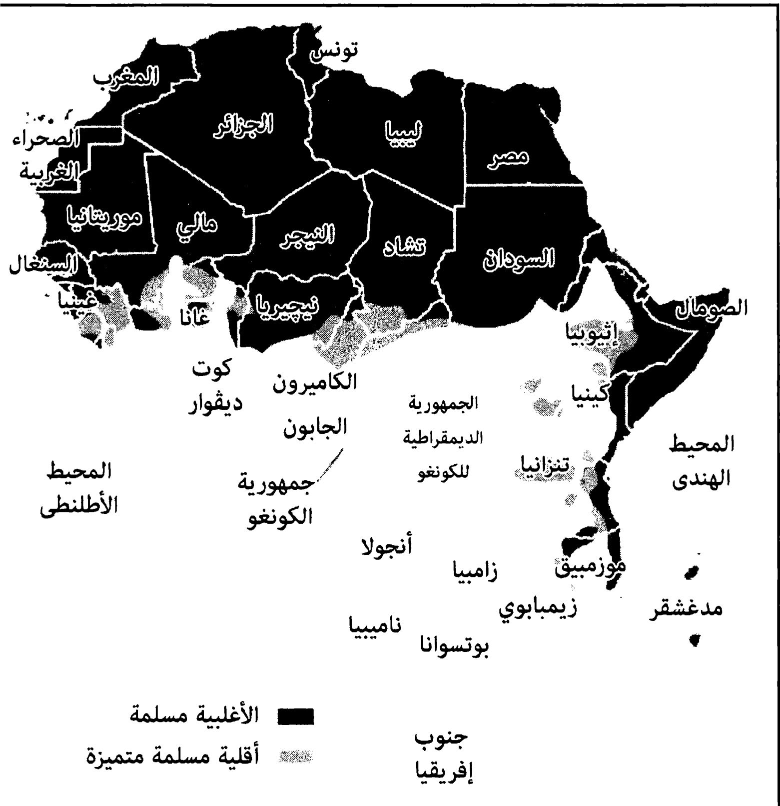
الفصل الثاني عشر

إفريقيا: مكان يجب تركه في حاله

تفترض استراتيجية الولايات المتحدة للحفاظ على توازن القوى بين الدول القومية في كل منطقة من العالم أمرين، أولًا: أن هناك دولًا قومية في المنطقة، وثانيًا: أن بعضها لديه من القوة ما يكفي لتأكيد نفسه. وكذلك ليس هناك نظام للاستقرار أو التماسك الداخلي، وهذا هو مصير إفريقيا، وهي منطقة يمكن تقسيمها بطرق عديدة، ولكنها ليست موحدة بأية طريقة.

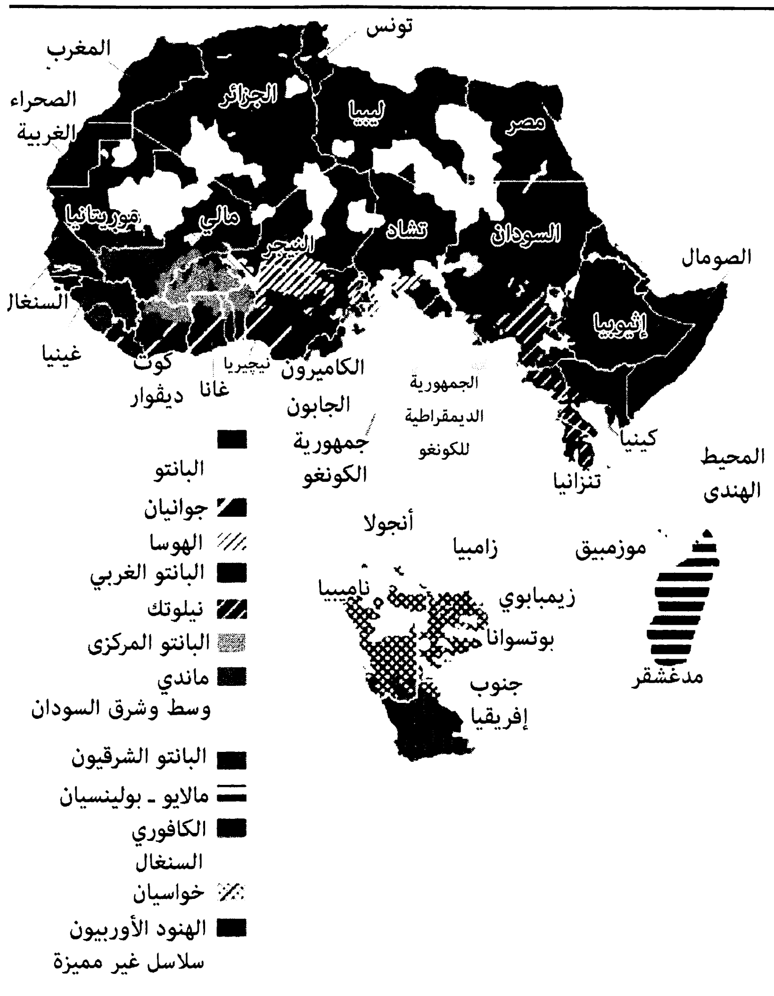
من الناحية الجغرافية، تنقسم إفريقيا بسهولة إلى أربع مناطق، أولًا: هناك شمال إفريقيا الذي يشكل الساحل الجنوبي لحوض البحر المتوسط، وثانيًا: هناك الساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن، المعروف بالقرن الإفريقي. وتُعرف الصحراء الكبرى بغرب إفريقيا، وأخيرًا: هناك المنطقة الجنوبية الكبيرة، التي تمتد من الجابون إلى الكونغو إلى كينيا إلى رأس الرجاء الصالح.

باستخدام معيار الدِّين، يمكن تقسيم إفريقيا إلى جزأين فحسب، وهما: المسلم وغير المسلم. ويغلب الإسلام على شمال إفريقيا والمناطق الشمالية من غرب إفريقيا والساحل الغربي من حوض المحيط الهندي حتى تنزانيا. ولا يغلب الإسلام على الساحل الشمالي من الأطلسي وغرب إفريقيا، كما أنه ليست للإسلام غزوات كبيرة داخل المخروط الجنوبي بعد ساحل المحيط الهندي.



(خريطة)الإسلام في إفريقيا

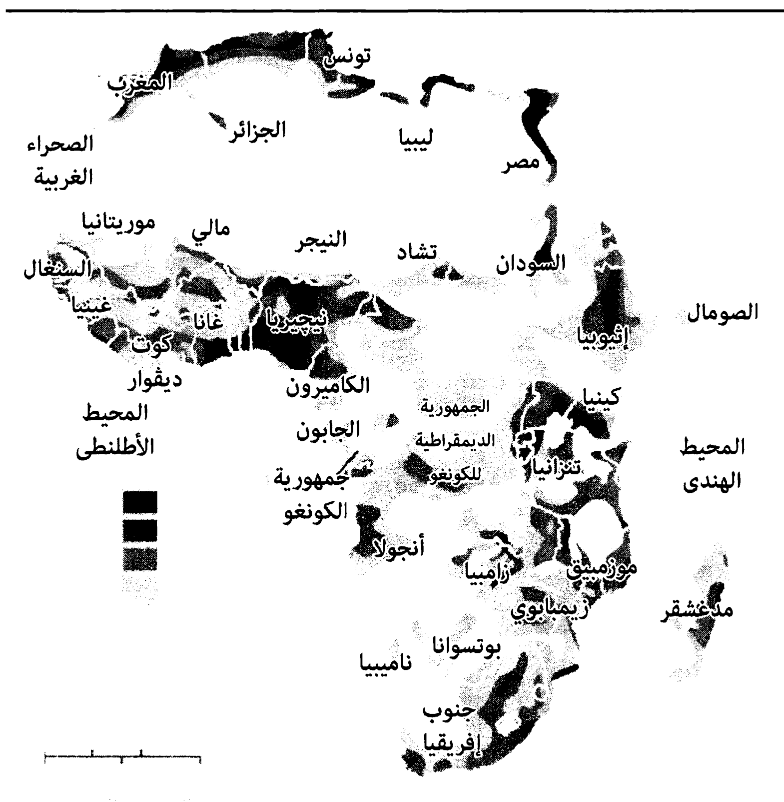
ربما تعطينا الخريطة اللغوية أفضل إحساس بمناطق إفريقيا الواسعة. ولكن اللغ
باعتبارها طريقة للنظر إلى إفريقيا أكثر تعقيدًا على نحو لا حد له؛ لأن مئات اللغات
تستعمل على نطاق واسع، وكثير غيرها تتحدث به جماعات صغيرة. وبناء على
التنوع اللغوي، فمن المفارقة أن اللغة المشتركة داخل الدول كثيرًا ما تكون هي لغ
الإمبرياليين، وهي العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو البرتغالية. وحتى
في شمال إفريقيا، حيث تغطي العربية على كل شيء، هناك مناطق مازالت فيها للغات
الأوروبية، الخاصة بالإمبراطوريات السابقة، بقايا باقية تنطوي على مفارقة تاريخية.



(خريطة) الجماعات الإثنولغوية في إفريقيا

تحيط مفارقة أخرى بما يمكن أن تكون الطريقة الأقل أهمية لمحاولة فه
إفريقيا، وهي تتعلق بالحدود المعاصرة. والكثير من هذه الحدود هي كذلك بقا
تمثل تقسيمات بين الإمبراطوريات الأوروبية، التي تراجعت مخلفة وراءها حدوده

الإداريـة. وتبـدأ ديناميكية إفريقيا الحقيقية في الظهــور، عندما نعتبر أن هذه الحدود لا تحدد فحسـب الدول التي تحاول أن تسيطر على أمم متعددة ومعادية تم احتواؤها داخله، بل غالبًا ما تقسِّـم الأمم بين بلدين معاصرين، وبذلك فمع أنه يمكن أن تكون هناك دول إفريقية، فهناك القليل من الدول القومية، باستثناء شمال إفريقيا.



(خريطة) الكثافة السكانية في إفريقيا

أخيـرًا، يمكننـا النظر إلى إفريقيا مـن ناحية أين يعيش الناس. المراكز السـكانية الرئيسـية الثلاثـة في إفريقيا، هـي: حوض نهر النيـل، ونيجيريا، ومنطقـة البحيرات الكبرى بوسـط إفريقيـا التي تضم روانـدا وأوغنـدا وكينيا. وقد تعطي هذه إحساسًا

بأن إفريقيا مكتظة بالسكان، وصحيح أنه في ظل مستوى الفقر، ربما يكون هناك كذلك أناس يحاولون استخراج لقمة العيش من اقتصاد إفريقيا الهزيل. ولكن جزءًا كبيرًا من القارة، في واقع الأمر، مأهول على نحو متناثر مقارنة ببقية العالم. وتجعل طبوغرافيا إفريقيا من الصحارى والغابات المطيرة هذا أمرًا حتميًّا.

حتى عندما ننظر إلى مراكز السكان هذه، نجد أن الحدود السياسية والحدود القومية ليس لها علاقة كبيرة ببعضها. وإذًا، فبدلا من أن تكون الكثافة السكانية أساسًا للقوة، فهي تزيد عدم الاستقرار والضعف فحسب، ويحدث عدم الاستقرار عندما يشغل السكان المقسَّمون المساحات نفسها.

على سبيل المثال، ينبغي أن تكون نيجيريا قوة إقليمية كبيرة؛ حيث إنها كذلك مصدر كبير للنفط، وبالتالي لديها عائدات لبناء القوة. ولكن بالنسبة لنيجيريا، ولّد وجود النفط نفسه صراعًا داخليًّا مستمرًّا؛ ذلك أن الثروة لا تذهب إلى بنية تحتية مركزية للدولة والأعمال، وإنما تحرفها المنافسات الإقليمية عن مسارها وتشتتها. وبدلًا من أن تكون الثروة النفطية بمثابة أساس للوحدة الوطنية، فهي تمول فحسب الفوضى القائمة على الاختلافات الثقافية والدينية والعرقية بين شعب نيجيريا، ويجعل هذا نيجيريا بلدًا بلا أمة. ولكي أكون أكثر دقة، فهي دولة تسيطر على أمم متعددة معادية لبعضها، بعضها تقسمه حدود الدولة. وبالطريقة نفسها، فإن التجمعات السكانية داخل رواندا وأوغندا وكينيا تقسمها الهويات القومية، التي تُنسَب إليها بدلًا من أن توحدها. وفي بعض الأحيان، خلقت الحروب دولًا غير مستقرة، كما في أنجولا، ولكن الاستقرار طويل المدى يصعب العثور عليه في كل الأنحاء.

في مصر وحدها تتوافق الأمة والدولة، وهذا هو السبب في أن مصر تصبح من حين لآخر قوة كبرى. ولكن ديناميكية شمال إفريقيا - التي هي على نحو غالب جزء من حوض البحر المتوسط - مختلفة جدًّا عن ديناميكية بقية القارة. وبذلك

فإنني عندما أستعمل كلمة إفريقيا من الآن فصاعدًا، أستبعد شمال إفريقيا الذي تم التعامل معه في فصل سابق.

المفارقة الأخرى هي أنه بينما لدى الأفارقة إحساس مكثف بالجماعة، وهو ما يهون الغرب من شأنه باعتباره أنه يقوم فحسب على أساس قَبَلي أو عشائري، فإن إحساسهم بمصير مشترك لم يمتد قط إلى تجمعات أكبر من المواطنين؛ وهذا لأن الدولة لم تنم بطريقة عضوية من الأمة، بل إن الترتيبات التي وضعتها الإمبريالية العربية والأوروبية تركت القارة في فوضى.

الطريقة الوحيدة للخروج من الفوضي هي القوة، ولابد من وجود القوة الفاعلة في الدولة المنبثقة عن الأمة المتماسكة وتتولى مسئوليتها، ولا يعني هذا أنه لا يمكن أن تكون هناك دول متعددة القوميات، مثل روسيا، أو حتى دول تمثل جزءًا من الأمة فحسب، كما في الكوريتين. ولكنه يعني أنه لابد للدولة من تولي مسئولية شعب، لديه إحساس حقيقي بالهوية المشتركة والمصلحة المشتركة.

هناك ثلاث نتائج ممكنة تستحق أخذها في الاعتبار بالنسبة لإفريقيا، أولاها: هي السبيل الحالي لأعمال الخير العالمية، ولكن نظام المساعدات الدولية الذي يهيمن الآن على جزء كبير من الحياة العامة الإفريقية ليس من المحتمل أن يكون له أي أثر دائم؛ لأنه لا يعالج المشكلة الأساسية الخاصة بلامعقولية الحدود الإفريقية، فهو في أفضل الحالات يحد من بعض المشكلات المحلية. وفي أسوأ الظروف، يمكن أن يصبح نظامًا يشجع الفساد بين كل من المتلقين والمانحين، وتلك هي الحالة الأكثر حدوثًا، والحقيقة المعروفة هي أن قليلًا من المانحين يصدقون بحق أن المساعدات التي يقدمونها تحل المشكلات.

السبيل الثاني هو ظهور الإمبريالية من جديد، وهو ما سوف يخلق أساسًا ما للحياة المستقرة، ولكن هذا غير مرجح. والسبب في أن كلا من المراحل الإمبريالية

العربيـة والأوروبية انتهت بالسـرعة واليسـر، الـذي تمت بهما، هو أنـه رغم وجود أربـاح يمكـن جنيها في إفريقيا، فقد كان الثمن مرتفعًا. فإنتاج إفريقيا الاقتصادي هو في المقام الأول من المواد الخام، وهناك طرق أبسط للحصول على تلك السلع من إرسـال قوات عسكرية ومديرين اسـتعماريين؛ إذ يمكن للشـركات التي تتعامل مع الحكومـات القائمة أو أمـراء الحرب جعل العمل يتم على نحو أرخص بكثير، دون تحمل أية مسئولية خاصة بالحكم. واليوم تسمح إمبريالية الشركات للقوى الأجنبية بالدخول، وأخذ ما تريد بأقل تكلفة ممكنة، وتغادر عندما تنتهي من عملها.

السـبيل الثالث والأرجح هـو أجيال عديدة من الحروب، تخـرج منها قارةُ الأمِم، وقـد صهرت في دولٍ ذات مشـروعية. ورغم قسـوة ذلـك، فالأمم تولد فـي الصراع، ومـن خـلال تجربة الحـرب يكتسـب النـاس الإحسـاس بالمصيـر المشـترك. ولا يَصْدُق هذا على تأسيس الدولة فحسب، بل يصدق كذلك على مسار تاريخ الأمة؛ فالولايـات المتحـدة أو ألمانيا أو المملكة العربية السـعودية جميعها أمم، صُهرت في معارك أدت إلى ظهورها. والحرب ليسـت كافية، ولكن مأسـاة الظرف الإنسـاني هي أن الشيء الذي يجعلنا أكثر ما نكون إنسانية - المجتمع - ينبع من لا إنسانية الحرب.

لا يمكـن منـع حـروب إفريقيا، فهـي كانت سـتحدث، حتى ولو لـم تكن هناك إمبرياليـة أجنبيـة، والواقع أنها كانـت تُخاض عندما توقفهـا الإمبريالية. ولا يتم بناء الـدول فـي اجتماعـات البنك الدولـي، أو أثنـاء بناء المدارس بواسـطة مهندسـين عسـكريين أجانـب؛ لأن الـدول الفعلية تُبنى في الدم. ولابد من إعادة رسـم خريطة إفريقيا، ولكن ليس بواسـطة لجنة من أشـخاص، يقدمون العون ويهتمون بمصلحة الآخرين، وهم جالسون في إحدى قاعات الاجتماعات.

ما سـيحدث فـي الوقت المناسـب، هو أن إفريقيا سـوف تعيد ترتيب نفسـها إلى عـدد صغير مـن القوى الكبـرى، وعدد كبير من القـوى الصغرى. وسـوف توفر هذه إطار التنمية الاقتصادية، وتخلق على مر الأجيال دولًا، يمكن أن تصبح قوى عالمية،

ولكـن ليس بسـرعة تؤثر على العقد المقبل. وقد يعجِّل ظهـور دول قومية يمكن أن تدخل الإمبريالية المحلية إفريقيا هذه العملية، ولكن كل المرشحين للقوة الإمبريالية علـى قـدر من التقسـيم الداخلـي يجعل مـن الصعب تخيل تطور سـريع. ومـن بينها جميعًـا، جنوب إفريقيا هي الأكثر لفتًا للانتباه؛ حيـث تجمع بين الخبرة الأوروبية مع بنية سياسية إفريقية. وهي الأقدر من بين دول إفريقيا. ولكن هذه الحقيقة نفسها تتركها مع التقسيمات، التي تجعل تخيل ظهورها كقوة إقليمية أصعب، مع كل عام يمر.

وفـي النهايـة، ليس للولايـات المتحـدة مصلحة طاغية فـي إفريقيـا؛ فهي تهتم علـى نحـو واضح بالنفـط من إفريقيـا أو أنجولا والنفوذ الإسـلاموي المسـيطر في الشـمال، وكذلك في الصومال وإثيوبيا. وهي كذلك تهتم باسـتقرار نيجيريا وكينيا، وهما القوتان اللتان يمكن أن تسـاعدا في هذه القضايا. لكن تدخل أمريكا المكثف فـي إفريقيا أثناء الحرب البـاردة ـ الحرب الأهلية الكونغولية في أوائل السـتينيات، وحـرب أنجـولا الأهلية فـي الثمانينيات، والصومـال وإثيوبيـا ـ كان مجرد محاولة لمنع الاختراق السوفيتي، وهذا المستوى من الكثافة لم يعد له وجود.

فـي السـنوات الأخيرة، أصبـح الصينيون يتدخلـون في إفريقيا؛ حيث يشـترون المعـادن وغيرهـا مـن المـوارد الطبيعية. ولكـن كما قلنا مـن قبل، لا تمثـل الصين الدرجة نفسها من التهديد، التي كان يمثلها السوفيت؛ بسبب حدود استعراض القوة، وضعف الصين الداخلي. ولا يمكن للصين اسـتغلال وضع إفريقيا استراتيجيًّا، كما فعـل السـوفيت ذات يوم، ولا يمكن أن تعود إلى أراضيهـا بالمناجم. والأثر الأولي للاستثمار الصيني كَشْفٌ أكثر كثافة لعدم استقرار إفريقيا؛ الأمر الذي يترك للولايات المتحدة حرية البقاء بعيدًا.

فـي الوقت نفسـه، كانت الشـركات الأمريكية على قدر من المهـارة كغيرها في عقـد صفقات، تسـمح لهـا بالحصول على النفـط وغيره من المعـادن أو المنتجات الزراعية، دون التزام أمريكي كبير تجاه المنطقة. وفي ظل مصالح الولايات المتحدة

الأخـرى كلها، فـإن وجود منطقة يمكن أن تظـل لا مبالية فيها أمر مفيـد من الناحية الاستراتيجية، حتى وإن كان ذلك يسمح للولايات المتحدة بحفظ الموارد.

ولكن هناك فرصة في إفريقيا رغم ذلك؛ فالشرط الاستراتيجي الخاص بتدخل الولايـات المتحـدة فـي التأثير علـى مجريـات الأمور، في أنحـاء كثيرة مـن العالم يجعلهـا مكروهـة وغيـر موثوق بها. وليسـت هنـاك طريقة لتجنب ذلـك من خلال السياسـة، ولكـن من الممكن إرباك المسـألة ـ أو نـزع فتيلها ـ وإفريقيـا هي المكان الذي يمكن أن يحدث فيه لذلك.

الولايات المتحدة، شـأنها شأن الدول كافة، شديدة الاهتمام بمصلحتها. ولكن هنـاك قيمـة في عـدم الظهور على هـذا النحو، وبعـض القيمة في أن تكـون محبوبة وتحظـى بالإعجـاب، مـادام كونها محبوبـة ليس خطأً بالنسبة للهدف الأسـاسـي. وكان تقديم كميات كبيرة من المسـاعدات لإفريقيا سـيخدم غرض تحسـين صورة أمريكا. وفي عقد، سـوف تُضطر فيه الولايات المتحدة لإنفاق مئات المليارات من الدولارات كل عام على الدفاع؛ حيث سيكون إنفاق 10 مليارات دولار أو 20 مليون دولار على المساعدات لإفريقيا محاولة مناسبة ومعقولة لشراء الإعجاب.

مرة أخرى، المسـاعدات نفسـها لن تحل مشـكلات إفريقيا، غيـر أنها يمكن أن تخفـف بعضها، لبعـض الوقت على الأقل. ومن الممكن أنهـا لن تضر، حيث كان لكثيـر من برامج المسـاعدات نتائج غير مقصودة وسـلبية، ولكن هذه اللفتة سـوف تعود على أمريكا بالمصلحة، وبتكلفة منخفضة نسبيًا.

إن حقيقة أنه يتعين على الرئيس ألا يرفع عينيه عن الحرب، لا تعني أنه لا يمكنه أن يتصرف في الوقت نفسه ببراعة فيما يتعلق بها. وإحدى نقاط ميكيافيللي أن الخير يأتي نتيجة للسـعي الشديد وراء القوة، وليس من باب محاولة فعل الخير. ولكن إذا كان فعل بعض الخير يقنع أوروبا بإرسـال المزيد من الجنود إلى التدخل الأمريكي التالي، فسيكون استثمارًا جديرًا بالاهتمام.

الفصل الثالث عشر

الاختلال التكنولوجي والديموغرافي

يـدور هذا الكتاب حول اختلالات القـوة الأمريكية في العقد المقبل، وأثر تلك الاختـلالات علـى العالم. وقـد ركزتُ علـى القضايـا الاقتصاديـة والجيوبوليتكية وقدمـتُ الحجة علـى أن الاختلالات هنا عابرة ويمكـن تصحيحها، ولكن الكتاب كان سيصبح ناقصًا، دون بحث قضيتين مهمتين أخريين تؤثران على العقد المقبل، وهما: الديموغرافيا والتكنولوجيا.

يمكن تحريك الدورات الاقتصادية ـ الانتعاش والكساد ـ بالمضاربة والتلاعب المالـي، كما كان الحـال في العقد الـذي انتهى لتوه. ولكن في المسـتوى الأعمق، يتحـرك الاتسـاع والانكمـاش الاقتصاديان بفعـل القـوى الديموغرافيـة والابتكار التكنولوجي.

خلال القرن المقبل، سـوف نـرى صعود المد الديموغرافي، الذي سـاعد على تحريـك رخـاء الفتـرة التي أعقبت الحـرب العالمية الثانية مباشـرة. وسـوف تكون المجموعة العمرية المعروفة بأبناء طفرة مواليد ما بعد الحرب ـ وهم الأطفال الذين وُلِدوا في عهد حكومتي ترومان وأيزنهاور ـ في سـتينياتهم، وسـبيلهم إلى التقاعد، والتباطـؤ، والتقـدم في العمر. ونتيجة لذلـك، فإن الزيادة الديموغرافية نفسـها التي سـاعدت في خلق الوفرة، قبل نصف قرن، سـوف تخلق عبئًا اقتصاديًا في السنوات المقبلة.

في الخمسينيات، ساعد أبناء طفرة مواليد ما بعد الحرب في خلق طلب ملايين عربات الأطفال، والمنازل الصغيرة المتشابهة، وسيارات الستيشن واجون، والدراجات، والغسالات-المجففات. وخلال السبعينيات، بدأوا البحث عن عمل في اقتصاد، لم يكن مستعدًّا لهم بعد، وعندما تقدموا للحصول على فرص عمل، تزوجوا وأنجبوا أطفالًا، واشتروا واقترضوا، وجعل سلوكهم الجمعي أسعار الفائدة والتضخم والبطالة ترتفع.

عندما استوعب الاقتصاد هؤلاء الأشخاص في الثمانينيات، وعندما نضجوا في التسعينيات من القرن الماضي، دفع أبناء طفرة مواليد ما بعد الحرب الاقتصاد إلى مستويات غير عادية من النمو. ولكن أثناء السنوات العشر المقبلة، سوف تبدأ اندفاعات الإبداع والإنتاجية الهائلة، التي جاء بها أبناء طفرة مواليد بعد الحرب إلى الحياة الأمريكية في الانخفاض، وسوف يبدأ الاقتصاد الشعور بالمؤشرات الدالة على حدوث الأزمة الديموغرافية. ويوضح رحيل أبناء طفرة مواليد ما بعد الحرب بجلاء أزمة مصاحبة في التجديد التكنولوجي، يمكن أن تكون أكثر وضوحًا في نهاية الأمر. فعندما يشيخ هؤلاء، لن يزيد استهلاكهم ويختفي إنتاجهم فحسب، بل سوف يتطلبون رعاية صحية ورعاية آخر العمر على مستوى، لم يره أحد من قبل.

سوف يكون العقد المقبل فترة تتخلف فيها التكنولوجيا عن الحاجات. وفي بعض الحالات، سوف تصل التكنولوجيا القائمة إلى حدود المدى، الذي يمكن توسيعها إليه، غير أن تكنولوجيات الإحلال لن تكون في سبيلها إلى التطوير، وهو ما لا يعني أنه لن يكون هناك تغيير تكنولوجي كبير؛ إذ سوف تكون السيارات الكهربائية والأجيال الجديدة من التليفونات الخلوية وفيرة. أما ما سيقل المعروض منه، فهو تكنولوجيات الإنجازات الكبيرة لتلبية الحاجات الناشئة، وتلك الحاجات الملحة بالفعل، وهي تلك الأنواع من المنجزات التي تحرك النمو الاقتصادي الحقيقي.

المشكلة الأولى مالية؛ لأن خلق تكنولوجيات جديدة بشكل جذري ينطوي بطبعه على المخاطرة، من ناحية تنفيذ المفاهيم الجديدة، ومن ناحية توفيق المنتَج مع السوق. وقد قللت الأزمة المالية والكساد في 2008-2010 كمية رأس المال المتاح للتطور التكنولوجي، إلى جانب الرغبة في المخاطرة. وسوف تتميز السنوات الأولى من العقد المقبل، ليس بنقص رأس المال، وإنما بالميل إلى نشر رأس المال المتاح في المشروعات منخفضة المخاطرة؛ حيث تتدفق الدولارات المتاحة إلى تكنولوجيات أكثر رسوخًا. وسوف يتضاءل هذا عالميًّا في النصف الثاني من العقد، وعلى نحو أسرع في أماكن كالولايات المتحدة. ورغم ذلك، فإنه بناء على الزمن البيني في تطوير التكنولوجيا، لن يظهر الجيل التالي من المنجزات التكنولوجية الملحوظة حتى العشرينيات.

تكمن المشكلة الثانية في معدل التجديد هذا - على نحو غريب - في الجيش؛ ففي القرن التاسع عشر، كان تطوير ماكينة الخياطة وتطوير الأسطول البريطاني (ومداه الإمبراطوري) يسيران جنبًا إلى جنب. وفي القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة محرك التطور التكنولوجي العالمي، وكان جزء كبير من هذا التجديد تموله وتحركه المكتسبات العسكرية، وكان لمعظم ذلك تقريبًا بعض التطبيق المدني الجانبي. ودعم الجيش بشدة تطوير كل من الطائرات وأجهزة اللاسلكي، وأسفر ذلك عن المولد اللاحق لصناعة الطيران وصناعة البث الإذاعي. وكان تصور الطرق السريعة بين الولايات في البداية على أنها مشروع عسكري لتسهيل حركة القوات السريعة، في حالة وقوع هجوم سوفيتي أو كارثة نووية. وابتُكرت الرقائق متناهية الصغر؛ من أجل الاستخدام في أجهزة الكمبيوتر الرقمية الصغيرة، التي كانت ترشد الصواريخ النووية والصواريخ اللازمة لوضع حمولات في الفضاء. وبالطبع بدأت الإنترنت - التي دخلت الوعي العام في التسعينيات من القرن الماضي - كمشروع اتصال عسكري في الستينيات.

الحـروب أوقات من التحـول التكنولوجي المكثف، لأن المجتمعات تُستثمر ـ أحيانًـا باقتـراض موسـع ـ فـي الزمـان والمـكان اللذين تكـون فيها أمـور الحياة والمـوت فـي خطر؛ فقد دفعـت الحرب بين أمريـكا والجهاديين بعـض التطور في طائـرات المراقبة والهجوم بلا طيار، وكذلـك تكنولوجيا قواعد المعلومات، ولكن التحولات الشـديدة الخاصة بالحرب العالمية الثانية (الرادار والبنسـلين والمحرك النفاث والأسـلحة النووية) والحرب الباردة (أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والألياف البصرية والمواد المتقدمة) غير موجودة؛ لأن الصراع في أفغانستان والعراق حروب مشاة خفيفة اقتضى - في النهاية - استكمال التكنولوجيات القائمة بالفعل مع بعض الابتكارات، التي كان لها أثر كبير.

مـع نضـوب تمويل تلـك الحروب، سـوف تتلقـى ميزانيـة الأبحـاث والتطوير الضربات الأولى، وهذه دورة طبيعية في توريدات الدفاع، ولن يُسـتأنف النمو حتى يتم تحديد تهديدات جديدة على مدى السـنوات الثلاث أو الأربع المقبلة. ومع قلة البـلاد الأخرى المؤثرة على التكنولوجيات العسـكرية الباهرة، فلن يبدأ هذا الدافع التقليدي إلى الابتكار في حمل ثماره المدنية حتى العشرينيات أو ما بعدها.

معنـى الحيـاة والمـوت الذي ينبغـي أن يحرك الابتـكار التكنولوجـي في العقد المقبـل، هـو الأزمـة فـي الديموغرافيـا والتكاليـف المرتبطـة بها؛ فانخفـاض عدد السكان الذي كتبت عنه في كتابي «المائة عام المقبلة» The Next 100 Years سوف يبـدأ ظهـوره في بضـع أماكن هذا العقد. ومع ذلك، فسـوف يصبح نذيره ـ السـكان الشائخون ـ حقيقة حياة موجودة في كل مكان، وسوف تنكمش القوة العاملة، ليس فقط بسبب التقاعد، وإنما لأن المتطلبات التعليمية المتزايدة سوف تبقي الأشخاص خارج السوق حتى أوائل العشرينيات أو أوسطها من أعمارهم.

مـا سـيزيد من الآثـار الاقتصادية للسـكان الشـائخين، هـو زيادة متوسـط العمر المتوقـع مقرونًا بزيـادة مصاحبة في حدوث الأمراض التنكسـية. وبما أن المزيد من

الناس سيعيشون لفترات أطول، سوف يصبح مرض ألزهايمر ومرض باركنسون ومرض القلب الموهن والسرطان والسكر عبئًا ثقيلًا على الاقتصاد؛ حيث سيتطلب المزيد والمزيد من الأشخاص الرعاية، بما في ذلك الرعاية التي تشمل التكنولوجيا شديدة التقدم.

من حسن الحظ أن مجال البحث الذي يموَّل بوفرة هو البحث الطبي؛ فالتحالفات السياسية تجعل التمويل الفيدرالي قويًّا بما يكفي، للانتقال من البحث الأساسي إلى التطبيق التكنولوجي بواسطة الصناعات الدوائية والبيوتقنية. ومع ذلك، فإن احتمال الاختلال مازال قائمًا - إذ لم يوفر تخطيط الجينوم علاجًا سريعًا للأمراض الموهنة، ولم يوفرها أي شيء آخر، ولذلك سيكون التركيز، خلال السنوات العشر المقبلة، على الإجراءات المخففة للآلام.

قد يستتبع توفير تلك الرعاية تكاليف عمالة سيكون لها عبء هائل على الاقتصاد، وأحدث الخيارات هو علم الروبوتات، ولكن تطور هذا العلم الفعال يعتمد على الإنجازات العلمية في مجالين رئيسيين، لم يتطورا منذ وقت طويل، وهما: الموصلات بالغة الصغر، والبطاريات. وسوف تتطلب الروبوتات التي يمكنها تقديم الرعاية الأساسية لكبار السن كميات هائلة من القوة الحسابية، وكذلك قدرة محسنة على الحركة، غير أن رقيقة السيليكون في سبيلها للوصول إلى حدود التصغير. وفي الوقت نفسه، فإن البرامج الأساسية اللازمة لتوجيه الروبوت، ومعالجة مدخلاته الحسية، وتكلف بالمهام، التي لا يمكن دعمها على منصات الكمبيوتر الحالية. وهناك عدد من الحلول المحتملة، من المواد البيولوجية إلى الحوسبة الكمية، ولكن العمل في تلك المجالات لم يتجاوز البحث الأوَّلي بكثير.

هناك خيطان تكنولوجيان متضافران آخران، سوف يقل معدل تسارعهما في العقد المقبل، أولهما: ثورة الاتصالات التي بدأت في القرن التاسع عشر، والتي نبعت من تعميق فهم الطيف الكهرومغناطيسي، وهو التطور العملي الذي حركه إلى

حدٍّ ما ظهور الإمبراطوريات والأسواق العالمية؛ فقد وفر التلغراف اتصالات شبه فورية عبر مسافات كبيرة؛ شريطة أن تكون البنية التحتية اللازمة - خطوط التلغراف - موجودة. وأعقب ذلك الاتصالات الصوتية المتناظرة في صورة التليفون، وبعد ذلك تطورت الاتصالات التي بلا بنية تحتية في شكل اللاسلكي، وهذا الابتكار انقسم فيما بعد إلى صوت وصورة (التليفزيون) وهو ما كان له أثر عميق على الطريقة التي عمل بها العالم. وخلقت تلك الوسائل علاقات سياسية واقتصادية جديدة؛ مما سمح بالاتصالات ذات الاتجاهين، واتصالات البث المركزي، وسيلة «الواحد إلى كثيرين»، والتي حملت طاقة كبيرة ضمنيًّا لمن سيطر على النظام. ولكن هيمنة البث المركزي من واحَد إلى كثيرين انتهت، حيث تغلبت عليه إمكانات العصر الرقمي الموسعة، ويمثل العقد المقبل نهاية فترة الستين عامًا من النمو والابتكار، حتى في التكنولوجيا الرقمية هذه الأكثر تقدمًا وتعطيلًا.

بدأ العصر الرقمي بثورة في معالجة البيانات، اقتضتها تحديات إدارة الأفراد الهائلة أثناء الحرب العالمية الثانية؛ إذ كانت المعلومات الخاصة بالجنود الأفراد تُدْخَل باعتبارها شفرة ثنائية غير إلكترونية في بطاقات الكمبيوتر المثقبة؛ من أجل الفرز وتحديد الهوية. وبعد الحرب، دفعت وزارة الدفاع إلى تحويل شكل الحوسبة البدائي هذا إلى أنظمة إلكترونية؛ مما خلق طلبًا على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية التي تُبنى حول أنابيب مفرغة من الهواء. ودخلت تلك الأجهزة الرئيسية السوق المدنية بشكل كبير، من خلال قوة مبيعات آي بي إم؛ لتخدم الأعمال في كل شيء من الفواتير إلى كشوف المرتبات.

بعد تطور الترانزستور ورقيقة السليكون، وهو ما سمح بتقليل حجم أجهزة الكمبيوتر وتكلفتها، انتقل الابتكار إلى الساحل الغربي، وركز على الكمبيوتر الشخصي. وبينما كانت أجهزة الكمبيوتر الرئيسية معنية - في المقام الأول - بمعالجة البيانات وتحليلها، كان الكمبيوتر الشخصي يُستخدَم - في المقام الأول

- لخلق متناظرات إلكترونية من الأشياء الموجودة بالفعل ـ الآلة الكاتبة، وبرامج الجدولة، والألعاب، وهلم جرًا - وتطور هذا بدوره إلى أجهزة الحوسبة المحمولة باليد ورقائق الكمبيوتر المدمجة في مجموعة من الأجهزة.

في التسعينيات من القرن الماضي، اندمج الرافدان التكنولوجيان: الاتصالات والبيانات، في مجرى واحد، بالمعلومات في الشكل الثنائي الإلكتروني، الذي أمكن نقله بواسطة دوائر التليفون الموجودة بالفعل. وسرعان ما تكيفت الإنترنت - التي ابتكرتها وزارة الدفاع لنقل البيانات بين أجهزة الكمبيوتر الرئيسية - مع الكمبيوتر الشخصي، ونقل البيانات عبر خطوط التليفون باستخدام المودم. وكان الابتكار التالي هو الألياف البصرية، لنقل كميات كبيرة من البيانات الثنائية، وكذلك ملفات الجرافيك بالغة الكبر.

مع ظهور الجرافيك وعرض البيانات باستمرار على مواقع الشبكة، اكتمل النقل، وتطور عالم البث من «واحد إلى كثيرين» الخاضع للسيطرة إلى نظام ينتشر إلى نظام نشر لانهائي للبث الضيق "من كثيرين إلى كثيرين"، وأصبح الإحساس بالواقع المفروض رسميًا، الذي وفرته تكنولوجيا الأخبار والاتصالات في القرن العشرين نشاز الواقع.

لم يصبح الكمبيوتر الشخصي أداة لتنفيذ سلسلة من الوظائف التقليدية على نحو أكثر كفاءة فحسب، بل أصبح كذلك أداة اتصالات، وهكذا أصبح بديلًا لاتصالات البريد والتليفون التقليدية وكذلك أداة للبحث. وأصبحت الإنترنت نظامًا، جمع بين المعلومات والمبيعات والتسويق، من بيانات عن التنجيم إلى أحدث ما يمكن اقتناؤه على موقع التسوق إي باي eBay، وأصبحت الشبكة العنكبوتية الميدان العام والسوق؛ حيث ربطت المجتمع الجماهيري ببعضه، وأخافته في الوقت نفسه.

أعطى الكمبيوتر النقالي والتليفون الخلوي المتناظر القدرة على الحركة لبعض التطبيقات. وعندما اندمجا معًا في المساعد الرقمي الشخصي، والقدرة على

الوصول إلى الإنترنت، وإرسـال الرسـائل الصوتية والنصيـة، بالإضافة إلى التزامن مع أجهزة الكمبيوتر الشـخصي الأكبر، حققا القدرة الفورية العالمية؛ للوصول إلى البيانات. فعندما أهبط في سـيدني أو إسـطنبول، يقوم جهاز البلاكبيري الخاص بي علـى الفور بتنزيل بريـدي الإلكتروني من كل أنحاء العالـم، وبعد ذلك يمكنني من قـراءة أحـدث الأخبار، بينما تتجه الطائرة ببطء نحو بوابـة الخروج. لقد بلغت ثورة الاتصالات نقطة قصوى.

نحن الآن في حالة استكمالية وتزايدية، يعتمد التركيز الأساسي فيها على توسيع القدرة والبحث عن تطبيقات جديدة للتكنولوجيا، التي تم التوصل إليها منذ سنوات. وهذا وضع مشـابه لحالة الثبات النسبي التي بلغتها أجهزة الكمبيوتر الشخصي، في نهايـة فقاعة الـدوت كوم. وكانت البنية الأساسـية موجودة، مـن المعدات وأدوات التوصيـل البينية. وكانت ميكروسـوفت قد خلقت مجموعة شـاملة مـن التطبيقات المكتبيـة، وظهر الربط اللاسـلكي، كما ظهرت التجـارة الإلكترونية، وتجري على موقـع أمـازون وأماكن أخرى، وطرح جوجل محرك بحثـه. ولكن من الصعب جدًّا التفكيـر فـي الإنجاز التكنولوجي التحولي بحق، الذي حدث في السـنوات العشـر الماضية، فبدلًا من عمل شيء مبتكر، كان التركيز على تطوير تطبيقات جديدة، مثل: الشبكة الاجتماعية، وعلى نقل التطبيقات السابقة إلى المنصات المتنقلة، وكما يبين الأيباد، سـوف يسـتمر هذا الجهد. لكن في النهاية هذا إعادة ترتيب للأثاث، وليس بناء بنية جديدة. فميكروسـوفت – التي غيـرت الاقتصاد في الثمانينيات – هي الآن شـركة سـاكنة إلى حد ما الآن، حيث تحمـي منجزاتها، وتخترع آبـل أجهزة جديدة تجعل ما نقوم به بالفعل أكثر كفاءة. ويبحث جوجل وفيسبوك عن طرق جديدة لبيع الإعلان وتحقيق ربح من الإنترنت.

حلـت محـل التجديـد التكنولوجي الجـذري معركة مـن أجل حصة السـوق- البحـث عن طرق لكسـب الأمـوال بتقديم التحسـينات الصغيرة علـى أنها أحداث

مهمـة – وفي الوقت نفسـه، تتضاءل الزيادة الهائلة في القـدرة الإنتاجية، التي كانت تحـرك التكنولوجيـا في يوم من الأيام، وهو ما سـاعد بدوره فـي تحريك الاقتصاد؛ الأمـر الذي سـيكون له أثر كبير علـى التحديات، التـي نواجهها في العقـد المقبل. ومـع انخفـاض البحث الأساسـي والتطوير، وتركيـز جهود الشـركات على تحقيق تحسينات مكملة في تكنولوجيا الجيل الأخير الأساسية، يقتصر حافز النمو العالمي الأساسي على وضع التكنولوجيات القائمة بالفعل في أيدي المزيد من الناس. وبما أن بيع التليفونات الخلوية بلغ نقطة التشبع بالفعل، والشركات مترددة في الاستثمار في التحديثات غير الضرورية، فإن هذه وصفة إشكالية للنمو.

لا يعنـي هـذا القول بـأن عالـم التكنولوجيـا الرقميـة يُحتضَر، ولكن الحوسـبة مازالت سـلبية بشـكل كبير ومقصـورة على التحكم في البيانـات ونقلها. والمرحلة التاليـة والضروريـة، هـي أن يصبـح فاعلًا باسـتخدام البيانـات للتحكم فـي الواقع وتغييره، بواسـطة علم الروبوتات كمثال أساسـي. إن الانتقال إلـى المرحلة الفعالة ضـروري؛ من أجـل تحقيق دَفعة في القدرة الإنتاجية سـوف تعـوض عن التغيرات الاقتصادية المرتبطة بالتغير الديموغرافي، الذي يوشك أن يقع.

تعمـل وزارة الدفاع الأمريكية على الروبوتات منذ فترة طويلة، وحقق اليابانيون والكوريـون تقدمًا فـي التطبيقات المدنية. ومع ذلك، مازال من اللازم القيام بالكثير من العمل العلمي والتكنولوجي، إذا كان لهذه التكنولوجيا أن تكون مستعدة، عندما تكون هناك حاجة ملحة إليها في العشرينيات.

حتى في هذه الحالة، فإن الاعتماد على الروبوتات في حل المشـكلات يجعلنا نطرح سؤالًا مزعجًا آخر، وهو كيف سنمد تلك الآلات بالطاقة؟ إن العمل البشري فـي حـد ذاته منخفض نسـبيًا في اسـتهلاك الطاقة، أمـا الآلات التـي تحاكي العمل البشـري، فسـوف تسـتخدم كميات كبيرة مـن الطاقة، ومع انتشـارها فـي الاقتصاد

(تمامًا كما استخدمت أجهزة الكمبيوتر الشخصي والتليفونات الخلوية)، سوف يكون استهلاك الطاقة هائلًا.

تثير مسائل مد التجديد التكنولوجي بالطاقة - بدورها - جدلًا كبيرًا وساخنًا بشأن ما إذا كان الاستخدام الزائد للمواد الهيدروكربونية يؤثر على البيئة، ويحدث تغييرًا في البيئة أم لا، ومع أن هذا السؤال يُدْخِل العواطف في الموضوع، فالواقع أنه ليس السؤال الأبرز. وتثير مسألة التغير المناخي مسألتين أخريين تقتضيان قيادة رئاسية ماهرة، أولًا: هل من الممكن خفض استخدام الطاقة؟ وثانيًا: هل من الممكن مواصلة زيادة الاستخام المقتصد للمواد الهيدروكروبونية؛ خاصةً النفط؟

هناك توقع مدمج في السياسة العامة، يقول إنه بالإمكان معالجة قضية استخدام الطاقة من خلال الحفاظ على البيئة. ولكن جزءًا كبيرًا من زيادة استهلاك الطاقة نتج عن العالم النامي؛ الأمر الذي يجعل حل المشكلة بالتخفيض تفكيرًا، يقوم على الأماني في أحسن الأحوال.

لا تعتزم البلدان الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية خفض استهلاكها للطاقة؛ لحل قضايا الطاقة أو منع غرق البلدان الجُزُر بمياه البحار الدافئة المرتفعة. ومن وجهة نظر هذه البلدان، فإن الحفاظ على البيئة سوف يحيلها بشكل دائم إلى وضع العالم الثالث، الذي كافحت طويلًا وبقوة للفرار منه. وهي ترى أنه ينبغي على العالم الصناعي المتقدم في الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان أن يخفض استخدامه للطاقة؛ كي يعوض عما يزيد على القرن من الاستهلاك المسرف.

في عام 2010، كانت هناك قمة كوبنهاجن لمعالجة مسألة استخدام الطاقة، أو على نحو أدق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وقُدِّم اقتراح الحد من الانبعاثات. وفي الوقت الذي يزداد فيه استهلاك الطاقة، يمثل الحد من الانبعاثات بالمرة تحديًا كبيرًا. وفيما عدا مصدر جديد ضخم للطاقة، فإن هذا النوع من الحد يمكن التوصل

إليه فقط بنقص هائل في استهلاك الوقود الأحفوري، فذهابك إلى العمل بالدراجة وإعادة التدوير الحريص لن يحقق ذلك.

انهارت مبادرة كوبنهاجن؛ لأنه لم يكن بالإمكان استدامتها من الناحية السياسية، فلن يمكن لأي زعيم من زعماء العالم الصناعي المتقدم إقناع الجمهور بقبول التخفيضات الكبيرة في مستويات المعيشة، التي سيتطلبها الحد من استخدام الوقود الأحفوري. ويرى الناس أن رفض الانقياد ليس غير عقلاني؛ فهم يقيسون اليقين على الاحتمال. والمؤكد هو أن حياتهم سوف تكون مقيدة بشكل كبير بتلك التخفيضات في الاستهلاك؛ الأمر الذي سيؤدي إلى انزياح اقتصادي واسع. أما الاحتمال ـ الذي يشك فيه البعض ـ فهو أن التغير المناخي سوف يحدث، وستكون له نتائج على قدر مساوٍ من التدمير. والقول بأن التغير في المناخ سوف يكون ضارًّا وليس مفيدًا، هو قول صحيح إلى حد كبير، ولكن المسألة هي ما إذا كانت الآثار المحتملة أو الممكنة على الأبناء والأحفاد تفوق يقين النتائج الآنية أم لا. وربما تكون هذه حقيقة غير سارة، ولكنها تفسر نتيجة اجتماعَي كوبنهاجن وكيوتو بشأن التغير المناخي، اللذين فشلا في أن يضعا بنجاح استراتيجيات؛ للحد من انبعاثات الصوبة الزجاجية.

بالنسبة للعقد المقبل، لابد أن يكون الافتراض هو أن استخدام الطاقة سيواصل الارتفاع، وبالتالي ليست المسألة هي ما إذا كان يجب خفض استهلاك الوقود الأحفوري أم لا، وإنما ما إذا كان سيوجد ما يكفي من الوقود الأحفوري للتعامل مع الطلب المتزايد أم لا؛ إذ لا يمكن للوقود غير الأحفوري الدخول في الخدمة بسرعة، تكفي لأن يحل محل استخدام الطاقة على المدى القصير؛ ذلك أن طاقة الرياح والمياه يمكن أن تدير جزءًا صغيرًا من الاستهلاك فحسب، ويَصْدُق الشيء نفسه على الطاقة الشمسية. وبالنسبة للعقد المقبل، فإنه مهما كانت الحلول طويلة المدى الموجودة، ستكون المشكلة هي العثور على الوقود؛ من أجل استخدام الطاقة المتزايد في الوقت، الذي تقيِّد فيه الزيادات في المُخرَج الكربوني بشكل مثالي.

ينقسـم اسـتخدام الطاقة إلى أربع فئات عريضـة، هي: النقـل والتوليد الكهربي والاسـتخدامات الصناعية والاسـتخدامات المنزلية غير الكهربية (التدفئة وتكييف الهواء). وعلى مدى العقد المقبل، سـوف تسـتمر الطاقة ذات الأسـاس النفطي من أجـل النقـل؛ فتكلفة تحويل الأسـطول العالمي الحالي إلى مصـدر طاقة آخر مانعة ولن تحدث خلال عشـر سـنوات. وسـوف يتحول بعض النقل إلـى كهربي، ولكن هذا سـينقل استهلاك الوقود الأحفوري من المركبة إلى محطة توليد الطاقة. وتوليد الكهرباء أكثر مرونة؛ حيث يقبل النفط والفحم والغاز الطبيعي؛ والأمر نفسه ممكن بالنسبة للاستخدامات الصناعية، ويمكن تحويل التدفئة وتكييف الهواء بتكلفة ما.

هنـاك حديث عن بلـوغ إنتاج النفـط إلى ارتفاعـه التاريخي، وأنـه ينحدر الآن. ومـن المؤكـد أن إنتـاج النفـط انتقـل إلى مناطق أقـل فأقل مواتـاةً للعيـش، كالمياه العميقـة قبالة السـاحل والصخور الطينيـة، وهو ما يتطلب تكنولوجيا مكلفة نسـبيًّا. ويدلنا هذا على أنه حتى إذا لـم يصل إنتاج النفط إلى ذروته – وكل الأشـياء الأخرى كذلـك – فإن أسـعار النفط سـتواصل ارتفاعهـا؛ فالتنقيب عن النفط قبالة السـاحل لـه تكلفتـه ومشـكلاته الخاصةبالصيانـة. وكمـا رأينا مـع كارثة بي بي قبالة سـاحل لويزيانا، فالحادث الذي يقع على عمق ميل تحت الماء يصعب إصلاحه. لكن حتى بالتغاضـي عـن الضرر البيئي، فالآبـار مكلفة جدا، كما أن معـدات الصخور الطينية مكلفـة كذلـك، وعندمـا يهبط سـعر النفط عن نقطـة معينة، يصبح الاسـتخراج غير اقتصادي، ويتباطئ الاسـتثمار أو يضيع. لكن إذا نحينا جانبًا مسـائل أسـعار الذروة الأعـرض، فـإن اسـتهـلاك الطاقة الزائد الذي سـوف نراه على مدى العقد المقبل، لا يمكن مده بالنفط، أو على الأقل ليس بالشكل الكامل.

يتـرك هـذا خيارين للسـنوات العشـر المقبلة، أحدهمـا هو الفحـم، والآخر هو الغاز الطبيعي. إن الحفاظ على البيئة واسـع الانتشـار لتقليل استهلاك الطاقة بشكل مطلق لن يحدث في الولايات المتحدة، ناهيك عن العالم ككل؛ فالقدرة على إنتاج

المزيد من النفط محدودة، والقابلية في أي اقتصاد نفطي للحظر من جانب بلدان كإيران، يجعله اقتراحًا شديد المخاطرة، وقدرة مصادر الطاقة البديلة على أن يكون لها أثر حاسم في هذا العقد قليلة جدًّا في أحسن الحالات؛ فأي محطة توليد طاقة نووية لن تدخل حيز العمل، قبل خمس أو ست سنوات. ولكن الاختيار بين المزيد من الفحم والمزيد من الغاز الطبيعي، لن يكون الاختيار الذي سيرغب الرئيس في القيام به؛ إذ سوف يريد الحل البسيط والسحري الخاص بالتوافر السريع وغياب الأثر البيئي والتكلفة المنخفضة. ومع ذلك، ففي هذا العقد، سوف نُجبَر على موازنة ما هو لازم مع ما هو متاح. وفي النهاية سوف نختار كليهما، حيث سيكون للغاز الطبيعي التدفق الأكبر.

يفتح تطبيق التكسير الهيدروليكي على إنتاج الغاز الطبيعي إمكانة الزيادات الكبيرة في توافر الطاقة، وما تفعله هذه التكنولوجيا، هو استخراج الغاز من مسافات تزيد على ثلاثة أميال تحت سطح الأرض؛ حيث تحتويه صخور على قدر شديد من الضغط بحيث لا يطلق الغاز. ويسمح تكسير الصخور بتجمُّع الغاز واستخراجه، ولكن هذه الطريقة - شأنها شأن كل إنتاج الطاقة على الأرض - تحمل مخاطر بيئية. وميزة الولايات المتحدة أن هناك واردات محلية كثيرة، وبالتالي، فإن الاعتماد على مصدر الطاقة هذا يقلل احتمال الحرب. ويحل الغاز بسهولة محل الكثير من استخدامات النفط، وفي حالات كثيرة بتكلفة منخفضة نسبيًّا؛ مما يقلل الحاجة إلى استيراد النفط، ويقلل بدوره احتمال قيام قوة أجنبية بحظر النفط، وبالتالي تثير الحرب.

كذلك تجعل تكنولوجيا التكسير بالإمكان الوصول إلى كميات كافية من الغاز الطبيعي في فترة من الزمن قصيرة، بما يكفي للتحكم في تكلفة الطاقة وتوافرها خلال هذا العقد. ونتوقع أن تصبح تكنولوجيات أخرى متاحة بعد خمسين أو ستين عامًا من الآن، ولكن في السنوات العشر المقبلة تنحصر الخيارات في الفحم والغاز.

سـوف يكون ذلك وقتًا لمعالجة المشـكلات، التي لم تتحـول بعد إلى أزمات، وللبحـث عـن حلول لـم توجد بعـد. ولنفكـر في مشـكلة توافـر الميـاه. فالتصنيع المتزايـد، إلى جانـب الزيادة المسـتمرة لعدد السـكان، الذين يتمتعون بمسـتويات معيشـة أعلـى، يخلق بالفعل نقصًا إقليميًّا في الميـاه. وهذا النقص خلق - في بعض الأحيـان - مواجهات سياسـية بيـن الدول، يمكن أن تصل إلـى حروب. أضف إلى هذا احتمال تغير أنماط المناخ، وأن هذه التغيرات يمكن أن تقلل سـقوط المطر في المناطق المأهولة، وقد تصبح المشكلة أزمة.

ليس هناك بالطبع نقص في الماء. فالماء؛ مختلط فحسب بالملح، وتقع في أماكن غيـر ملائمـة، لكنه موجود بكميـات كبيرة على نحـو مذهل. صحيـح أن التكنولوجيا بحاجة إلى تحسين، ولكننا نعرف كيف نحلّي الماء، كما أننا نعرف كيف ننقل الماء في الأنابيب. المشكلة هي أن كلًّا من التحلية ونقل الماء أمر مكلف جدًّا، ويتطلب كميات هائلـة من الطاقة. وسـوف يوجد هذا النوع من الطاقة فـي الحلول المتاحة. وكما قلت في كتاب «المائة عام المقبلة»، سوف نحتاج إلى توليد شمسي، يعتمد على الفضاء أو أية مقاربات أخرى شديدة الثورية؛ لزيادة الطاقة المتاحة من ناحية الحجم.

عندمـا ننظـر إلـى المشـكلات الكبـرى التي يتعيـن علينـا حلها، مثل: السـكان الشـائخين وقـوة العمل المنكمشـة ونقص الماء، نجـد نمطًا دائمًا، أولًا: المشـكلة تظهـر فـي هذا العقد، ولكنها لن تصبح عبئًا غيـر محتمل إلا في وقت لاحق، وثانيًا: التكنولوجيـات التـي يتعيـن أن تتعامـل معهـا. مـن عـلاج الأمـراض الموهنـة إلى الروبوتـات إلـى تحلية الماء، إما موجودة أو يمكن تصورها، لكنها ليسـت موجودة بالكامل، وثالثًا: تنفيذها كلها تقريبًا (فيما عدا علاج الأمراض الموهنة) يتطلب حلًّا قصير المدى للطاقة وحلًّا طويل المدى.

الخطورة هي أن المشكلة والحل سوف يصبحان غير متوازنين؛ ذلك أن المشكلة سوف تصل إلى مرحلة الأزمة، قبل أن تدخل الحلول التقنية الخدمة. ومهمة الرئيس في معالجة هذه القضايا في العقد المقبل ليست كبيرة، فسوف تكون تيسير الحلول القصيرة المدى، بينما يضع الأساس للحلول الطويلة المدى. وعلاوة على ذلك، يفعل الأمرين وليس أحدهما فحسب، وسوف يكون الإغراء متمثلًا في النظر إلى الحل طويل المدى، والتظاهر بأن المشكلة سوف تنتظر أو أن الحل سوف يصل أسرع مما يمكن. والحلول طويلة المدى أكثر جاذبية، وتسبب قدرًا من الجدل أقل مما تثيره الحلول القصيرة المدى؛ الأمر الذي سوف يؤثر على الأشخاص، الذين مازالوا أحياء ويصوتون. والمشكلة التي ستكون لدى الرؤساء في هذا العقد، هي أن الأزمة لن تحدث في عهدهم، وإنما في العقد التالي. وسوف يكون إغراء تأجيل القضية كبيرًا، وهنا تصبح قطرة أخرى من الحكمة من ميكيافيللي على قدر كبير من الأهمية؛ فالحكام الناجحون يريدون فعل ما هو أكثر من الحكم؛ ذلك أنهم يريدون أن يتذكرهم الناس باستمرار، فلم يكن لدى چون كينيدي الوقت لعمل الكثير، ولكننا جميعا نتذكر قراره بالذهاب إلى القمر.

على المدى القصير، فإن أهم مشكلة هي وضع الأساس لمتطلبات الطاقة في العقد المقبل. ولكي يتم ذلك، لابد من حدوث أمرين؛ إذ يجب على الرئيس اختيار الموازنة بين وقودين أحفوريين متاحين، الفحم والغاز، وبعد ذلك يتعين عليه أن يقول للناس إن هذين هما الاختياران الوحيدان. وإذا فشل في إقناع الجمهور بهذا، فلن تكون هناك طاقة للتكنولوجيات، التي سوف تظهر في العقد المقبل، كما يجب عليه بالطبع صياغة هذه الحجة، في سياق الاحتراز العالمي والتغير المناخي والرغبة في حماية الأنواع كافة. وتدعم الحركة البيئية أوباما، ولابد لكل رئيس من الحفاظ على قاعدته السياسية. ولكن عند مناشدة ناخبيه الخضر، فلابد من تقديم الحجة على استخدام الغاز الطبيعي والفحم المحسَّن لتوليد الكهرباء. وربما يمكنه

- إلى حد كبير - صياغة مناشدته من ناحية السيارات الكهربائية، ولكن بغض النظر عن الطريقة التي يصوغها بها، فهذه هي مهمته، وبخلاف ذلك، سوف يُنظَر إليه على أنه أهمل الأزمة التي كان يتوقعها.

في الوقت نفسه، لابد له من الاستعداد للزيادة طويلة المدى في توليد الطاقة من الموارد غير الهيدروكربونية، وهي المصادر الأرخص والموجودة في أماكن، ولن تُضطر الولايات المتحدة للسيطرة عليها بإرسال الجيوش - وفي رأيي أن هذه الطاقة الشمسية قائمة على الفضاء - ولهذا السبب، فإن ما ينبغي أن يجري الآن، وما هو جار بالفعل، هو تطوير القطاع الخاص للصواريخ الرافعة الرخيصة. واستثمرت ميتسوبيشي في الطاقة الشمسية القائمة على الفضاء حوالي 21 مليار دولار. كما تستثمر وكالة حماية البيئة في أوروبا، كما وقعت غاز وكهرباء الباسيفيكي بكاليفورنيا عقدًا لشراء الطاقة الشمسية من الفضاء، بحلول عام 2016، وإن كنت أرى أن تنفيذ ذلك العقد بذلك الجدول الزمني غير مرجح.

ومع ذلك، فسواء أكان المصدر هو الطاقة الشمسية القائمة على الفضاء أم أية تكنولوجيا أخرى، فلابد للرئيس من التأكد من أن احتمال بنائها واقعي. وهناك حاجة إلى كميات هائلة من الطاقة الزائدة، والمصدر المرجح للتكنولوجيا - بناءً على التاريخ - هو وزارة الدفاع الأمريكية. وبذلك سوف تستوعب الحكومة تكلفة التطور المبكر، وسوف يجني الاستثمار الفوائد.

نحن في فترة الدولة فيها أقوى من السوق، ولدى الدولة فيها موارد أكثر. والأسواق بارعة في استغلال العلوم والتكنولوجيا المبكرة، بطريقة جيدة تقريبًا، كما في الأبحاث الأولية. فمن الطائرة إلى القوة النووية، إلى السفر إلى القمر والإنترنت، والأقمار الاصطناعية، التي تحدد المواقع العالمية، نجد أن الدولة أفضل كثيرًا في الاستثمار في الابتكار طويل المدى. وعدم كفاءة الدولة ، وعدم قدرتها على الاستيعاب يعتبران ثمنًا لعدم الكفاءة في مراحل البحث الأولى.

وعندما ننظر إلى المشروعات، التي لابد لنا من تنفيذها في العقد المقبل، نجد أن الهيئة الأرجح أن تنفذها بنجاح هي وزارة الدفاع.

ليس هناك شيء جديد - على وجه التحديد - في تضافر التكنولوجيا والجيوبوليتيكا والرخاء الاقتصادي هذا؛ فقد هيمن الفلسطينيون على الساحل الشرقي للبحر المتوسط؛ لأنهم كانوا عظماء في صنع الدروع. ولكي يربط الرومان إمبراطوريتهم ويسيطروا عليها، شق الجيش الروماني الطرق وبنى الجسور - التي لا تزال مستخدمة - وأثناء حرب استهدفت الهيمنة العالمية، خلق الجيش الألماني أساس علم الصواريخ؛ وردًّا على ذلك توصل البريطانيون إلى الرادار. ودائمًا تجد القوى الرائدة، وتلك التي تتنافس على القوة نفسها باستمرار تحت ضغط عسكري واقتصادي، وهي تتجاوب مع ذلك باختراع تكنولوجيات جديدة غير عادية.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تعدّ حاليا تحت ضغط اقتصادي ولكن الضغط العسكري يتناقص، وهذا الوقت ليس في العادة، عندما تقوم الولايات المتحدة بمغامرات كبيرة جديدة. وتمول الحكومة بقوة مجالًا سبق أن ناقشناه، وهو البحث عن علاج للأمراض الموهنة. وتمول وزارة الدفاع قدرًا كبيرًا من الأبحاث في مجال علم الروبوت، ولكن المشكلة الأساسية - وهي الطاقة - لم تنل حقها. وبالنسبة لهذا العقد، تفتقر الاختيارات إلى الخيال. والخطر هو أن الرئيس سوف يبدد سلطته في مشروعات، مثل: الحفاظ على البيئة، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية الأرضية، التي لا يمكن أن تثمر حجم النتائج المطلوبة. والمشكلة مع الغاز الطبيعي - بشكل خاص - هي أنه يفتقر إلى الخيال. ولكن كشأن الكثير جدًّا مما سيحدث في هذا العقد، فإن قبول ما هو عادي وواضح يُطالَب به أولًا، وتعقبه الأحلام التي يتم التعبير عنها في هدوء ثانيًا.

الفصل الرابع عشر

الإمبراطورية والجمهورية والعقد

عند مناقشة السياسة الخارجية الأمريكية، فحصت كل قارة وعديدًا من البلدان، غير أني لم أحط بكل شيء بحال من الأحوال؛ فسبب الطبيعة العالمية للإمبراطورية الأمريكيـة، كل بلد في العالم مهم بشـكل ما للولايـات المتحدة. فمن تهديد النيجر الإسـلامي إلى الأثر الذي يمكـن أن يكون لنيبال على التـوازن الصيني الهندي إلى دور الإكوادور في حروب المخدرات، من الصعب تخيل بلد في موسوعة الولايات المتحدة، يتم إبداء لا مبالاة تامة تجاهه.

هنـاك الكثيـرون الذين كانوا سـيقولون إن الولايات المتحدة توسـعت أكثر من اللازم، وأن تلك التورطات الدولية المعقدة ليسـت في مصلحة الولايات المتحدة، فـي آخر الأمر، وليسـت هذه مقولة غير مقنعة، سـوى أنه ليـس واضحًا كيف يمكن للولايـات المتحدة تخليص نفسـها مـن مصالحها العالمية. وخـلال العقد المقبل، لابـد للولايـات المتحـدة مـن إدارة فوضى العالـم الإسـلامي، وروسـيا الناهضة، وأوروبـا العبوس والمقسـمة، والصين الضخمة وشـديدة الاضطـراب. وبالإضافة إلى ذلك، لابد لها من العثور على سـبيل للخروج من المشكلات الاقتصادية؛ ليس من أجل نفسها فحسب، بل من أجل العالم.

ينبغـي كذلـك أن نتذكـر أنه بينمـا يمكن أن يكـون الاقتصاد الأمريكـي منهكًا في الوقـت الراهـن، فهو مـازال يمثل على وجـه التقريـب 25 بالمائة من اقتصـاد العالم،

وتغرق الاستثمارات الأمريكية العالم. إن كونها الولايات المتحدة فحسب يخلق العلاقات المعقدة واسعة الانتشار، التي يتعين علينا السعي لإدارتها. وربما تكون الولايات المتحدة مفرطة في توسعها، ويمكن أن يكون من الأفضل، لو لم تبلغ الولايات المتحدة الوضع الإمبريالي قط، أو أن تتراجع عنه الآن. ولكن الأماني لا تضع السياسات؛ فالسياسات يضعها الواقع، وواقع ما جرى خلقه، عن قصد أو غير قصد، لا يمكن الإعراض عنه، دون عواقب مذهلة؛ فقد دخلت الولايات المتحدة الطريق إلى القوة العالمية مع الحرب الإسبانية الأمريكية في عام 1898، وهي مازالت على هذا المسار منذ أكثر من قرن؛ إذ إن المسألة ببساطة هي أن تغيير المسار مع السرعة التي تسير بها الولايات المتحدة ليس خيارًا. والدعوة إلى ذلك خيال.

الخيار الوحيد هو إدارة ما جرى خلقه، ويبدأ هذا بالتوفيق بين المبادئ الأخلاقية وممارسة القوة. والبدء بالمبادئ الأخلاقية هو البداية الأكثر عمليةً؛ فقدر كبير من الصراع الداخلي بشأن شن الحروب أساسه عدم الوضوح بشأن العلاقة بين الأخلاق والقوة، والمطلوب هو الفهم المشترك للواقع والأخلاق.

ممارسة القوة أمر غامض باستمرار من الناحية الأخلاقية، ومع ذلك فمبادئ الولايات المتحدة الأخلاقية لا تعني شيئًا إذا دُمِّر البلد. ويتطلب السعي لتحقيق الحقوق العامة ما هو أكثر من الكلام؛ فهو يتطلب القوة، بما «لا يُضار أحد»، وهي قوة غير واقعية، وأفضل ما يمكن أن نفعله هو اتخاذ قرارات صعبة بشأن من يُضار ومتى. وقد اضطُر لنكولن إلى دعم العبودية في كنتاكي، ولم يكن ذلك صوابًا، ولكن كان عليه إما أن يفعل ذلك أو يخسر الحرب، وإذا خسر الحرب، فقد قُضي على مشروعه الأخلاقي كله.

في الوقت نفسه، فإن مجرد السعي لتحقيق القوة دون أي غرض أخلاقي لا يؤدي إلى شيء، فقد مارس نيكسون القوة بلا غرض، وكان افتقاره إلى منظور

أخلاقـي هو ما قاده إلـى ووترجيت Watergate والدمار؛ فتبرير الوسـيلة تبعًا للغاية شيء، وأن تصبح الوسيلة هي الغاية شيء آخر.

خـلال العقـد المقبـل، لابـد للولايـات المتحدة مـن التغلـب علـى الرغبة في التبسـيط، لأنـه ليسـت هناك عبـارة واحدة أو صيغـة واحدة تحل المشـكلة. وتكرَّر المشكلة الأخلاقية في قلب ممارسة القوة نفسها بأشكال - لا آخر لها وغير متوقعة - يتعين حلها في كل مرة تحدث فيها. ولا يمكن لقائد حلها بشكل صحيح كل مرة؛ فأقصى ما يمكن قوله عن أي قائد، هو أنه أحسن صنعًا في ظل الظروف.

للوصول إلى هذه النقطة، لا بد للشعب الأمريكي من النضوج، فنحن مجموعة مراهقة نتوقع حلولًا لمشكلات غير قابلة للحل، ونتوقع الكمال في قادتنا. ولـم يكن بالإمـكان انتخاب تشرشـل Churchil رئيسًـا للولايات المتحدة؛ ذلـك أنه كان بأي مقيـاس معقول مدمن خمـر، ومن المؤكد أنه كان نخبويًّـا بالمعنى المتكبر للكلمة. ومن الواضح أن روزڤلت كانت له علاقة غرامية واحدة وهو رئيس، وأخرى قبل أن يصبح رئيسًـا. ويبدو لنكولن لبعض كُتَّاب السير أنه كان يعاني من اضطراب مزاجي ثنائـي القُطْـب، وهـو مرض عقلـي. وربما كان ريجـان في مراحل مـرض ألزهايمر الأولى في أواخر فترة رئاسـته، وهؤلاء جميعًا كانوا على أقل تقدير رجالًا أحسـنوا صنعًا في ظل الظروف. وما لم يبلغ الشعب الأمريكي النضج؛ كي يدرب نفسه على توقـع هذا وليس أكثـر، فلن تبقى الجمهورية. فمطالـب الإمبراطورية غير المتعمدة والتوقعـات غيـر الناضجـة من قادتنا سـوف تطيح بالنظـام، قبل أن تطيـح به النزعة العسكرية أو الاحتلال بزمن طويل.

مـن الواضح أن المجتمع الأمريكـي يتمزق في خطاب ناقم، وهذا ليس جديدًا؛ فالأشـياء التي قيلت عن أندرو چاكسون Andrew Jackson وفرانكلين روزڤلت لم تكن سـارة. وبعد أن تحملنا الصدامات بشـأن الحقوق المدنيـة وڤيتنام ووترجيت، لا يمكننـا فـي واقع الأمر أن نقـول إننا بلغنا مسـتويات جديدة مـن الفظاظة. ولكن

العراق وأفغانستان والأزمة المالية الأخيرة أثارت الأسئلة المهمة بشأن المصالح العالمية للنخبة الأمريكية، وما إذا كانت قد دمرت مصالح الجمهور العام أم لا. ومن الصعب أحيانًا التمييز بين الأوغاد والقديسين، ولذلك ليس هناك منهج بسيط لهذا النقاش؛ فتجريح حفل الشاي لأوباما وتجريح أوباما لحفل الشاي لا يسهمان كثيرًا في خلق خريطة طريق سياسية متماسكة.

طرح العقد الماضي تحديات للولايات، لم تكن مستعدة لها، ولم تدرها بشكل جيد. وكان - كما يقولون - تجربة تَعَلُّم، وكانت قيمة؛ لأن الأخطاء لم تهدد بقاء الولايات المتحدة. ولكن التهديد الذي سينشأ في وقت لاحق من القرن، سوف يعلو على تلك التهديدات الخاصة بالعقد الماضي. ولتعد بالنظر إلى منتصف القرن العشرين؛ لتتخيل ما يمكن أن يواجه الولايات المتحدة، وهي تمضي قُدُمًا.

الولايات المتحدة محظوظة لأن يكون لديها العقد المقبل، الذي تحقق فيه تحولًا من السياسة الخارجية الاستحواذية إلى ممارسة أكثر توازنًا وتدرجًا. ولا أعني بذلك أن الهدف هو تعلم استخدام الدبلوماسية بدلًا من القوة؛ فالدبلوماسية لها مكانتها، ولكنني أقول إنه عندما لا تفلح الحلول السهلة للأمور، فلابد أن تتعلم الولايات المتحدة اختيار أعدائها بعناية، وتتأكد من أن هزيمتهم ممكنة، ثم تخوض بعد ذلك حربًا فعالة تجعلهم يستسلمون. ومن المهم عدم خوض الحروب، التي لا يمكن كسبها وخوض الحروب من أجل الفوز؛ فخوض الحرب نتيجة للغضب غير مسموح به لبلد، بهذا القدر الشاسع من القوة والمصالح.

أمضت الولايات المتحدة ست عشرة سنة من السنوات الخمسين الماضية، تخوض حروبًا في آسيا. وبعد تجربته في كوريا، نبّه دوجلاس ماك آرثر Douglas MacArthur - وهو ليس من دعاة السلام - الأمريكيين إلى أن يتجنبوا تلك المغامرات. والسبب بسيط؛ فما أن يضع الأمريكيون قدمهم في آسيا؛ حتى يتم التفوق عليهم عدديًا. والمشكلات اللوجستية الخاصة بإمدادات القوات على

بعد آلاف الأميال من الوطن، ومحاربة عدو ليس له من مكان يذهب إليه، وعلى معرفة وثيقة بالأرض، تفاقم فحسب التحدي الكاسح بالفعل. ومع ذلك، فمازالت الولايات المتحدة تخوض الحروب متوقعة أن كل مرة ستكون مختلفة، ومن بين كل دروس العقد الماضي، هذا هو أهم درس للعقد المقبل.

الدرس الذي كان ينبغي لنا تعلمه من البريطانيين، هو أن هناك طرقًا أكثر فاعلية، وإن كانت أكثر تشاؤمًا، لإدارة الحروب في آسيا وأوروبا. إحدى هذه الطرق تحويل موارد الأعداء المحتملين بعيدًا عن الولايات المتحدة في اتجاه أحد الجيران، وينبغي أن يكون الحفاظ على توازن القوى مهمًا للسياسة الخارجية الأمريكية، كأهمية وثيقة الحقوق للسياسة الداخلية. وينبغي أن تدخل الولايات المتحدة الحرب في النصف الشرقي من الأرض - فقط في أسوأ الظروف - عندما يهدد عدو مزعج بالاستيلاء على أراض واسعة، ولم يتبق هناك من يقاومه.

إن أساس القوة الأمريكية هو المحيطات، وتمنع السيطرة على المحيطات الدول من مهاجمة الولايات المتحدة، وتسمح للولايات المتحدة بالتدخل، عندما يستدعي الأمر ذلك، كما تمنحها السيطرة على التجارة الدولية. والولايات المتحدة ليست مضطرة لاستخدام هذه القوة، ولكن لابد أن تحرم منها أي شخص آخر؛ فالتجارة العالمية تعتمد على المحيطات. ومن يسيطر على المحيطات يسيطر في النهاية على التجارة العالمية. واستراتيجية توازن القوى شكل من أشكال الحرب البحرية؛ حيث تمنع المُتَحَدِّين من بناء القوات، التي يمكن أن تهدد السيطرة الإمريكية على البحار.

الجيش الأمريكي مشغول حاليًا ببناء قوة، يمكنها القتال في العالم الإسلامي، ويقول البعض إننا بلغنا نقطة سوف تكون الحروب جميعها فيها غير متماثلة. ويصف البعض المستقبل من ناحية «الحرب الطويلة»، وهي الصراع الذي سيمتد

لأجيـال، وإذا صح ذلك، فحينئذ تكون الولايات المتحدة قد خسـرت بالفعل؛ لأنه ليست هناك طريقة، يمكنها بها تهدئة أكثر من مليار مسلم.

لكنـي كنـت سـأقول إن هـذا التقييـم مضلـل، وإن هذا الهـدف فشـل للخيال. فالجنـرالات – كمـا يقولـون – يحاربـون باسـتمرار الحرب الأخيرة، ومن السـهل الوصول إلى الاسـتنتاج القائل بأنه بينما لا تزال الحرب مستعرة، فكل الحروب في المسـتقبل سـوف تشـبه الحرب التي تخوضها الآن. ولا يجب نسـيان أن الحروب الشـاملة ـ وهـي الحروب التي تحـارب فيها القـوى الكبرى لإعـادة تعريف النظام الدولـي ـ تحـدث في كل بلد تقريبًا. وإذا حسـبنا الحرب البـاردة وحروبها الفرعية، لـكان هنـاك إذًا ثلاثـة حـروب شـاملة خيضت فـي القرن العشـرين. ومـن المؤكد افتراضيًّا أنه ستكون هناك حروب شاملة في القرن الحادي والعشرين، ويجب دائمًا تذكر أنه يمكنك كسب عشرة حروب صغيرة، ولكن إذا خسرت حربًا كبيرة واحدة، فإنك ستخسر كل شيء.

من الممكن اسـتدعاء القوات الأمريكية للقتال في أي مكان. وكان من الصعب فـي عـام 2000 تصديق أن الولايات المتحدة سـتقضي تسـعًا من السـنوات العشـر التالية، وهي تخوض حربًا في أفغانسـتان، ولكنها فعلت ذلك. وكان تشـكيل جيش يواصـل القتـال طوال هـذه الفترة سـيصبح خطأ هائـلًا، كما كان سـيصبح تقرير أن الولايـات المتحدة لم تعد ترغب في خوض حـروب وتخفيض ميزانية الدفاع على الدرجة نفسها من الخطأ.

لابد أن يكون التركيز الأول على البحر. والبحرية الأمريكية أسـاس استراتيجي للولايـات المتحـدة، تعقبها مباشـرة القوات الأمريكيـة في الفضاء؛ ذلـك أن أقمار الاسـتطلاع الاصطناعية هي التي سـوف ترشد الصواريخ المضادة للسفن في العقد المقبـل، وبعد وقت قصير، سـوف تجد هذه الصواريخ نفسـها طريقها إلى الفضاء. وفي عصر يمكن أن يستغرق فيه إدخال نظام أسلحة جديد في الخدمة عشرين عامًا،

فلابـد أن يكـون العقد المقبل فترة اسـتعداد مكثـف لأيٍّ ما يمكـن أن يأتي؛ فالعقد المقبل زمن للانتقال.

كانت لدى البريطانيين وزارة المستعمرات، وكان لدى الرومان كان لديهم حاكم الإقليـم، وكان لدى الولايات المتحدة مجموعة تتسـم بالفوضى من المؤسسـات، التـي تتعامـل مـع السياسـة الخارجية؛ فهناك سـت عشـرة دائـرة اسـتخبارات ذات مسـئوليات متداخلـة، ووزارة الخارجيـة ووزارة الدفـاع ومجلـس الأمـن القومـي والمدير القومي للاسـتخبارات، جميعها ينتهي بها الحـال، وقد تعاملوا مع القضايا نفسـها لا ينسق بينهم، سـوى مدى إدارة الرئيس لهم جميعا. والقول بأن هناك طهاة كثيريـن فـي المطبخ لا يقدم كل الحقيقـة؛ فهناك طهاة كثيرون جـدًّا يقدمون الوجبة نفسـها. وربمـا كانـت النزاعـات الداخليـة البيروقراطيـة في واشـنطن مـادة تغذي الممثلين الكوميديين، ولكنها يمكن أن تدمر حياة أشـخاص في أنحاء العالم، ومن السـهل ترك الأمور كما هي، ولكن ذلك أسـهل بالنسبة لواشـنطن فحسـب. ولابد ببسـاطة من ترشيد جهاز السياسـة الخارجية الأمريكي؛ فالرئيس يمضي جزءًا كبيرًا مـن وقته، وهو يحاول فحسـب السـيطرة على فريقه، ولابـد أن يتغير ذلك في العقد المقبل، قبل أن يخرج الأمر عن السـيطرة.

يحـب الأمريكيون أن يَحَمَّلوا مسـئولية مشـكلات الولايات المتحـدة للجميع عدا أنفسـهم، فيقال إن المشـكلة هي فوكس نيوز Fox News، أو المصالح الخاصة للإعـلام الليبرالـي. وفـي الأسـاس، فإن المشـكلة هـي أنه ليـس هنـاك إجماع في الولايات المتحدة بشـأن ما إذا كانت لديها إمبراطورية أم لا، وبشـأن ما يجب عمله فـي هذا الخصوص. يفضل الأمريكيـون التجريح المتبادل علـى مواجهة الحقائق؛ وهـم يفضلون الجدل بشـأن ما ينبغي أن يكون على الجدل بشـأن مـا هو كائن. وما حاولـت بيانـه هـو الواقع كمـا أراه، مـن ناحية النظـام والعقـد المقبـل. وبقولي إن الولايـات المتحـدة أصبحت إمبراطوريـة، دون أن تتعمد ذلك، فقـد قدمت كذلك

الحجة علـى أن الإمبراطورية تمثل تهديدًا قويًا للجمهورية؛ ففقدان ذلك الأسـاس الأخلاقي سيجعل الإمبراطورية عديمة الجدوى.

قدمـت كذلك حجة على ما أسـميه الرئيـس الميكيافيللي، وهـو القائد الذي يفهم القـوة، ولديـه جوهـر أخلاقـي؛ فالرئيـس هـو الحصـن العملـي الوحيد الـذي يحمي الجمهورية، لأنه وحده المنتخب من الشعب كله، وعمله هو القيادة كي يمكنه أن يدير. ولكـن الرئيـس - مهما كانت براعته - لا يمكـن أن يقود بمفرده، فلابـد أن تكون لديه المؤسسـات الأخرى، التي أعطاها المؤسسـون للجمهورية، وتعمل على نحو ناضج. وقبل هذا وذاك، لابد أن يكون لديه جمهور ناضج، يتولى مسئولية الدولة والأمة.

ويتضمن العهد الجديد هذا النص:

«لَمَّا كُنْتُ طِفْلاً، كَطِفْلٍ كُنْتُ أَتَكَلَّمُ، وَكَطِفْلٍ كُنْتُ أَفْطَنُ، وَكَطِفْلٍ كُنْتُ أُفَكِّرُ. وَلكِنْ لَمَّا صِرْتُ رَجُلاً أَبْطَلْتُ مَا لِلطِّفْلِ.»

لقد شـبت الولايـات المتحدة عن الطـوق، ولابد أن يشـب جمهورها كذلك عن الطوق.

لنكولـن وروزفلـت وريجان، جميعهم، قـادوا دولًا عنيـدة، وكان كل منهم من المهارة بما يكفي؛ لتكوين ائتلافات لها من القوة ما يمكّنها من اجتياز العاصفة. لكن ونحن نمضي قدمًا، فإننا لسـنا في حاجة فقط إلى قادة مهرة، بل كذلك إلى جمهور ماهر. سـألت امـرأة بنيامين فرانكلين، بعد المؤتمر الدسـتوري عـن نوع الحكومة، التي أعطاها المندوبون للبلد، فقال لها: «جمهورية، إن استطعتم الحفاظ عليها».

أعتقـد بحـق أن الولايات المتحدة أشـد قوة بكثير مما يظن الناس؛ فمشـكلاتها حقيقيـة، ولكنهـا تافهـة مقارنـةً بمـدى قوتها. وأنـا خائف بحـق - ليس بشـأن بقاء أمريكا - ولكن بشـأن قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على الجمهورية، التي

قدمها المؤسسون؛ فمطالب الإمبراطورية وإغراءاتها يمكنها بسهولة القضاء على المؤسسات، التي يحاصرها بالفعل جمهور فقد الكياسة والرؤية، وساسة لا يمكنهم القيادة؛ لأنهم غير قادرين على ممارسة القوة أو السعي لتحقيق غايات أخلاقية.

هناك أربعة أشياء لابد منها، أولًا: دولة لديها فهم غير عاطفي للوضع، الذي هي فيه، وثانيًا: قادة مستعدون لتحمل عبء التوفيق بين هذا الواقع والقيم الأمريكية، وثالثًا: رؤساء يفهمون القوة والمبادئ، ويعرفون مكان كل منها. لكن قبل هذا كله، ورابعًا: فإن ما لابد منه، هو جمهور أمريكي ناضج، يعترف بما هو في خطر، ومقدار قلة الوقت لتطوير الثقافة والمؤسسات اللازمة لإدارة الجمهورية، التي انخرطت في دور إمبراطوري. ودون ذلك فلن يكون أي شيء آخر ممكنًا. إن الوضع ليس ميئوسًا منه بحال من الأحوال، ولكنه يتطلب العمل بعزم وإصرار؛ كي يبلغ البلد أشده.

عرفان وتقدير

كل مؤلف لكل كتاب يكون مدينًا لأشخاص كثيرين، اعتمدت كتابته على أفكارهم وكتاباتهم. ودَيني الأكثر مباشرةً لرودجر بيكر Rodger Baker، وبيتر زيهان Peter Zeihan، وكولين تشابمان Collin Chapman، وريفا بالا Reva Bhalla، وكمران بخاري Kamran Bokhari، ولورين جودريتش Lauren Goodrich، ويوجين تشوسوفسكي Eugene Chausovsky، ونيت هيوز Nate Hughes، وماركو بابيك Marko Papic، ومات جيرتكين Matt Gertken، وكيفن ستيتش Kevin Stech، وإيمر دوجرو Emre Dogru، وبايلس بارسلي Bayless Parsley، ومات باورز Matt Powers، وجاكوب شابيرو Jacob Shapiro، وإيرا جمشيدي Ira Jamshidi؛ فكل منهم ساعد في جعل هذا الكتاب أفضل مما لو لم يحدث ذلك، كما أود شكر بن سليدج Ben Sledge وت. ج. لنسنج T.J. Lensing لإنتاجهما الخرائط، وهي ليست عملًا سهلًا كما علمت، وشكري لمكتبة نادي الجيش والبحرية في واشنطن العاصمة، على ما قدمته لي من عون.

شكري الخاص لجيم هونفيشر Jim Honfischer، وكيلي الأدبي على دعمه وتشجيعه، ولمحرري في دابلداي Doubleday چيسون كاوفمان Jason Kaufman على ثقته، التي لا تلين فيَّ، وعلى نقده الذي أعانني باستمرار، ولروب بلوم Rob Bloom؛ حيث ساعد بيل باتريك Bill Patrick في تحويل نثري الفضفاض إلى نثر أفضل بكثير، وأبقتني سوزان كوبلاند Susan Copeland على المسار ومنظمًا.

وأنـا ممتـن لكل شـخص فـي سـترافور، بمن فيهـم قراؤنـا، لدعمهـم الحيوي ونقدهم.. وفوق هذا وذاك، أشـكر زوجتي ميريديت Meridith، التي هي - كما هو الحال دائمًا - صخرتي ومعقلي.

قائمة ببعض المصطلحات والمفردات الواردة في الكتاب

الابتكار التكنولوجي Technological Innovation

أبناء طفرة مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية Baby Boom

الاتحاد الأوروبي European Union

اتصالات البث المركزي Centralized Broadcast Communications

الاتصالات الصوتية المتناظرة Analog Voice Communications

الاحترار العالمي Global Warming

احتكارات إقليمية Regional Monopolies

احتلال عسكري Military Occupation

إحياء الشعور الوطني Patriotic Resurgence

اختلال ديموغرافي Demographic Imbalance

احتلال عسكري Military Imbalance

استثمارات أجنبية Foreign Investments

استراتيجية استباق Strategy of Preemption

استراتيجية الاحتواء Strategy of Containment

استراتيجية توازن القوى Balance-of-Power Strategy

استيطان Settlement

أسلحة الدمار الشامل Weapons of Mass Destruction

أسلحة مضادة للطائرات Antiaircraft Weapons

إطلاق نار عشوائي Random Shooting

إعادة توزيع الثروة Redistribution of Wealth

الاعتماد المتبادل Interdependence

اقتصاد السوق Market Economy

الاقتصاد المحفَّز Stimulated Economy

أقمار اصطناعية Satellites

الألياف البصرية Fiber Optics

الامتناع عن السداد Default

أمراء الحرب War Lords

أمراض تنكسية Degenerative Diseases

الأمن القومي National Security

انبعاثات الصوبة الزجاجية Greenhouse Emissions

انتفاضة Uprising

انتفاضة شعبية Popular Uprising

الانفتاح Openness

إنقاذ متعدد الجنسيات Multinational Bailout

انقلاب Coup

انكماش Contraction

أيلول الأسود Black September

برنامج نووي Nuclear Program

البطالة Unemployment

بلدان مارقة Rogue Countries

بناء الدولة Nation-Building

بنك الاحتياط الفيدرالي The Federal Reserve Bank

البنية التحتية Infrastructure

تبعية اقتصادية Economic Dependence

التبعية الأمريكية American Dependence

التجارة الإلكترونية E-Commerce

تحالف مصلحة Alliance of Convenience

تحالفات جيوبوليتيكية Geopolitical Alignments

التخطيط المركزي Central Planning

تخفيض سعر العملة Currency Devaluation

تدخل عسكري Military Intervention

التدمير الخلاق Creative Destruction

ترسانة نووية Nuclear Arsenal

التضخم Inflation

التعافي الاقتصادي Economic Recovery

التعددية الثقافية Multiculturalism

تغير مناخي Climate Change

تقرير المصير Self Determination

تقشف Austerity

تكامل عسكري Military Integration

التكسير الهيدروليكي Hydraulic Fracturing

تلاعب انتخابي Electoral Fraud

تلاعب ضريبي Tax Fraud

التلويح باستخدام القوة Power Projection

تنظيم إرهابي Terrorist Organization

التنمية الاقتصادية Economic Development

التنوير Enlightenment

توازن إقليمي Regional Balance

توازن القوى Balance of Power

توازنات القوى الإقليمية Regional Balances of Power

توتر دبلوماسي Diplomatic Tension

توسع اقتصادي Economic Expansion

التوظيف الكامل Full Employment

ثقل موازن Counterbalance

الجالية اليهودية Jewish Community

جماعات الضغط Lobbies

الجهاز الأمني Security Apparatus

الجيش الجمهوري الأيرلندي Irish Republican Army

حبس الرهن Foreclosure

الحراسة القضائية Receivership

حرب استنزاف War of Attrition

حرب أهلية Civil War

الحرب على الإرهاب War on Terror

حرب غير متماثلة Asymmetrical Warfare

حركات انفصالية Secessionist Movements

الحركة البيئية Environmental Movement

حزمة حوافز Stimulus Package

حقوق الإنسان Human Rights

حل سحري Silver Bullet

حملة جوية Air Campaign

الحوسبة الكمية Quantum Computing

خريطة طريق Road Map

خطاب حالة الدولة (روسيا)State-of-Nation Address

خلايا نائمة Sleeper Cells

الدولة القومية Nation-State

الدولة المدينة City-State

دولة متعددة القوميات Multinational State

الرأي العام Public Opinion

الرسامة المقدسة Divine Ordination

ركود Recession

الركوضخم (ركود وتضخم معا) Stagflation

الروح المعنوية Morale

الستار الحديدي Iron Curtain

السخط الطبقي Class Resentment

سكان شائخون Aging Population

السلام الأمريكي Pax Americana

السلام الروماني Pax Romana

سلام دائم Lasting Peace

سلع أولية Primary Commodities

السيادة القومية National Sovereignty

سياسة استباقية Preemptive Policy

سياسة الاحتواء Containment Policy

السياسة الخارجية Foreign Policy

سياسة فك الارتباط Policy of Disengagement

سياسة نقدية Monetary Policy

الشفرة الثنائية Binary Code

صندوق النقد الدولي International Monetary Fund

صواريخ رافعة Booster Rockets

ضبط النفس Restraint

ضربة جوية Air Strike

طائرات مراقبة بلا طيار Unmanned Surveillance Aircraft

العالم الصناعي Industrial World

العالم النامي Developing World

عبء الرجل الأبيض White Man's Burden

عبوة ناسفة Roadside Bomb

العقد الاجتماعي Social Contract

علاقة تفضيلية Deferential Relationship

علاقة تكاملية Complementary Relationship

عمالة شبه ماهرة Semiskilled Labor

عمالة فائضة Surplus Labor

العملة الموحدة Common Currency

عنف الشوارع Street Violence

الفاشية Fascism

فائض عمالة Surplus of Labor

الفوضى Chaos

قانون العرض والطلب Supply and Demand Law

قدرة إنتاجية Productivity

قرض عقاري متغير السعر Variable-Rate Mortgage

قروض الرهن العقاري Mortgages

قروض عالية المخاطر Subprime Loans

قوة إقليمية Regional Power

القوة العسكرية Military Might

قوة محلية Indigenous Power

قوة موازنة Countervailing Power

الكساد العظيم The Great Depression

لاعبون إقليميون Regional Players

مبدأ مونرو Monroe Doctrine

مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة

United Nations Council on Trade and Development

المجمع العسكري الصناعي Military-Industrial Complex

مجموعة عمرية Age Cohort

المجهود الحربي War Effort

محطة توليد طاقة تعمل بالطاقة النووية Nuclear Power Plant

مزايا اقتصادية Economic Advantages

مساعدات خارجية Foreign Aids

مستوى المعيشة Standard of Living

مشروعات مملوكة للدولة State-Owned Enterprises

مصادرة الأملاك Expropriation

مصالح مشتركة Mutual Interests

مصالحة Reconciliation

المصداقية Credibility

مصلحة مكتسبة Vested Interest

المصير المشترك Shared Fate

المصير الواضح Manifest Destiny

المضاربة Speculation

معاداة الإمبريالية Anti-Imperialism

معالجة البيانات Data Processing

معاهدة سلام Peace Treaty

معاهدة عدم اعتداء Nonaggression Pact

معسكرات الاعتقال Concentration Camps

مفاوضات القنوات الخلفية Back-Channel Negotiations

ممر مائي Waterway

منطقة تجارة حرة Free Trade Zone

منطقة منزوعة السلاح Demilitarized Zone

منظمات إجرامية Criminal Organizations

منظمات غير حكومية NGOs

مهاجرون غير شرعيين Illegal Immigrants

مهلة الإنجاز Lead Time

موارد طبيعية Natural Resources

النخبة The Elite

النخبة الحاكمة Ruling Elite

نظام قابل للبقاء Viable Regime

نقطة تحول Turning Point

هجمات إجهاضية Spoiling Attacks

هجمات إرهابية Terrorist Attacks

هجوم استباقي Preemptive Attack

هوية مشتركة Shared Identity

الواقعية Realism

وثيقة الحقوق Bill of Rights

الوفاق Détente

الوفرة Abundance

وقود أحفوري Fossil Fuel

المؤلف في سطور

جـورج فريدمـان رئيـس مجلـس إدارة شـركة سـتراتفور الرائدة فـي مجال الاستخبارات العالمية، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من سيتي كوليدج بجامعة سيتي بنيويورك، وعلى الدكتوراه من جامعة كورنيل.

وهـو يقـود رؤيـة سـتراتفور الاسـتراتيجية، ويشـرف علـى تطويـر وحـدة الاستخبارات في الشركة وتدريبها. وكثيرًا ما يُدعى إلى التحدث في المؤتمرات والمناسـبات الخاصـة بالصناعة فـي الشـركات الكبرى، كما يلقـي محاضرات في المؤسسـات العسـكرية، مثل: كلية الأركان الأسـترالية، وكليـة قيادة وأركان المارينز الأمريكية، وكلية أبحاث القوات الجوية، وغيرها من الهيئات العسكرية والحكومية. كما أنه كثيرًا ما يُدعى للتحدث في محافل دولية، بما في ذلك تركيا وألمانيا وبولندا وآذربيجان وأستراليا ونيوزيلندا.

ومن كتبه:

Flashpoints: The Emerging Crisis in Europe.

The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century.

America's Secret War: Inside the Hidden Worldwide Struggle between America and Its Enemies.

The Future of War: Power, Technology and American World Dominance in the Twenty-First Century.

The Intelligence Edge: How to Profit in the Information Age.

The Political Philosophy of the Frankfort School.

المترجم في سطور

أحمد محمود عضو نقابة الصحفيين و اتحاد الكُتَّاب المصريين، ولجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة، وحاصل على الليسانس في الأدب الإنجليزي، ودبلوم الدراسات العليا في الترجمة من جامعة القاهرة. يعمل حاليًا رئيسًا لقسم الترجمة بجريدة الشروق القاهرية، وحاصل على جائزة محمد بدران في الترجمة عن كتاب «طريق الحرير». من ترجماته: «الناس في صعيد مصر»، و«عالم ماك»، و«تشريح حضارة»، و«التحالف الأسود»، و«أبناء الفراعنة المحدثون»، و«مصر: أصل الشجرة»، و«عصر الاضطراب»، و«حياة زوجية سعيدة»، و«الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية»، و«سجلات تاريخية من مصر القديمة»، و«عندما تتصادم العوالم»، و«التجارة في الزمن القديم الكلاسيكي»، و«التكالب على نفط إفريقيا» و«الاقتصاد العالمي المعاصر».

لماذا هناك كثيرون يرغبون في عقد أواصر الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؟.. ولماذا هناك الأكثر منهم يناصبون الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها العداء؟

هل لأن أمريكا تؤثر البعض، أم لأنها لا ترغب في التعامل مع البعض دون الجميع؟!

يكمن بيت القصيد في هذه الازدواجية في الثنائية الفريدة، التي تعيشها أمريكا في العصر الراهن، جمهورية في ثياب إمبراطورية، وإمبراطورية تتذكر أحيانًا أنها جمهورية. تؤمن أمريكا بأنه ليس هناك من يداوم على معاداتها أو صداقته وارتباطه بها..

يعرض الكتاب تلك البانوراما الممتدة الأطراف من دروس سياسة ومناهج في التعامل الواقعي لدولة هي إمبراطورية بلا منازع، تتحكم في توزيع موازين الثقل الدولية في كل أرجاء العالم.. تستميل أطرافًا بالجزرة لذيذة الطعم والمغرية المشهد.. وتلوِّح لأطراف أخرى بعصا غليظة، ثقيلة الوطأة، وغير قابلة للاحتمال أو المواجهة.. كيف تنجح أمريكا في ذلك؟!

9 789777 950343

الدار المصرية اللبنانية